التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

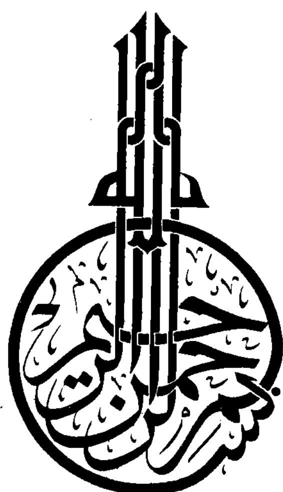
الدكتور حسن هنداوي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

الجزء الثاني

دار القلم

دمشق



التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

تُطلب جميع كتبنا من :
دار القلم - دمشق : ص.ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧
الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦
ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق
دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥
ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

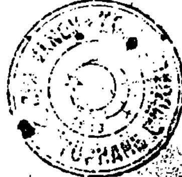
بسم الله الرحمن الرحيم

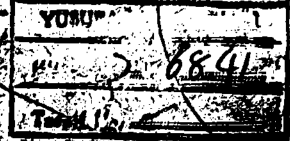
تتمة لوصف النسخ المخطوطة

١٦ ـ نسخة يوسف آغا (غ):

تحتفظ بها مكتبة يوسف آغا في مدينة قونية بتركية برقم (٦٨٤١)، وتقع في ستة أجزاء، والموجود منها الجزء الرابع، ويبدأ بقول ابن مالك في باب حروف الجر «ومنها إلى للانتهاء مطلقاً، وللمصاحبة...»، وينتهي في آخر «باب مصادر غير الثلاثي». ويقع في ٢٣٧ ورقة، وفي كل صفحة ٢٩ سطراً. كتب سنة ٧٤٣ هـ سلخ جمادى الآخرة، بخط نسخي نفيس. وهي نسخة قيّمة، والأخطاء فيها نادرة. وقد رمزت لها بالحرف (غ).

الجزء الرابع من شرح تسهيل
ابن مالك للشيخ أبي حيان
في النحو





صفحة العنوان من نسخة يوسف آغا (غ)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين

ص ومنها إلى للانتهاء مطلقا وللمصاحبة وللتبيين وللموافقة اللام وفي ومن ولا تزاد

خلافا للفراء ش قال المصنف في الشرح أردت بقولي للانتهاء مطلقا شمولها لحدّها

مجموع الزمان والمكان كقولك سرت إلى آخر النهار وإلى آخر المسافة والثاني أن منتهى

العمل بها قد يكون آخرا وغير آخر نحو سرت إلى نصف النهار وإلى نصف المسافة انتهى

وهذا الذي ذكره من أن إلى منتهى لابتداء الغاية هو مذهب س والمحققين وظاهر كلام

الفارسي مخالفه لأنه قال وإلى معناها الغاية لأن غاية الشيء في اللغة مداه وإلى لا

تدخل ما يكون فيه غاية للفعل وإنما تدخل على ما يكون منتهى لابتداء غاية الفعل وكلام

الفارسي راجع إلى ما ذكره النحويون لأنه إذا جعلت للغاية فهم أن جملة الفعل قد وقعت

من أجل أن انتهاء الغاية لا يتصور إلا بوقوع الفعل بجملته ولا يجوز أن يقال فيها إنها لغاية بمعنى

أنها دخلت على ما يقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه لأن ذلك لم يثبت فيها فإن ادعى أحد

ذلك واستدل له بقوله تعالى ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة قال لأن

الأمة المعدودة هي الزمان الذي وقع فيه تأخير العذاب لا الزمان الذي وقع فيه نهاية

تأخيره ألا ترى أن المعنى ولئن أخرنا عنهم العذاب أمةً معدودة فدعوى غير صحيحة لأنه

يجوز فيها أن تكون إلى لانتهاء الغاية على تقدير حذف مضاف أي إلى انقضاء أمة

معدودة وحذف المضاف شائع إذا دل عليه الكلام ويحتمل الآية على ذلك لأن

الثابت في كلام العرب أن تكون إلى داخلة على ما يكون منتهى لابتداء غاية الفعل

وإذا ثبت أن إلى تكون لانتهاء الفعل فجائز أن يقع على أول الحد فلا يكون الفعل

فيما بعدها وجائز أن يكون الفعل فيما بعدها ولكن يمتنع أن يتجاوز الفعل ما بعدها لأن

النهاية غاية وما كان بعده شيء لم يسم غاية وما ذكره المصنف في الشرح من أن منتهى

العمل بها قد يكون آخرا وغير آخر فيه تفصيل وخلاف فنقول إلى إما أن يقترن

بما بعدها قرينة تدل على أنه داخل في حكم ما قبلها أو خارج عنه إن اقترن بها قرينة

كان على حسبها ... [illegible] ... إلى الحسن ... فدلت قرينة أي إذا

[illegible]

معنى

الصفحة الأولى من نسخة يوسف آغا (غ)

بلفظ اسم الفاعل مثال ذلك قم قياما اي قياما ومنه النافلة
العافية والكاذبة والدالة بمعنى الفضل والعفو والكذب والدالة
وقال الفرزدق على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في
زور كلام اي ولا وخروجا من في زور كلام وقال اخر
كفانا لساني من اسماء كاف

تمت الجزء الرابع من الاجزاء الستة
بحمد الله ومنه في سلخ جمادى الاخرى
سنه ثلث والرفع وصحابه
وقف

صحيح يعول لا ريب فيه

الصفحة الأخيرة من نسخة يوسف آغا (غ)

ص: بابُ كيفيةِ التثنيةِ وجَمْعَيِ التَّصحيح

الاسمُ الذي حرفُ إعرابِه ألفٌ لازمةٌ مقصورٌ، فإنْ كان ياءً لازمةً تَلي كسرةً فمنقوصٌ، فإنْ كان همزةً تَلي ألفاً زائدةً فممدودٌ، فإذا ثُنِّي غيرُ المقصورِ والممدودِ الذي همزتُه بدلٌ من أصل أو زائدةٌ لَحِقت العلامةُ دونَ تغيير، ما لم تَنُبْ عن تثنيتِه تَثنيةُ غيرِه.

[١/٧٢:١] ش: لمّا ذَكر شروطَ / ما يثنى وما يُجمع جَمْعَيِ السلامة أَخذ يَذكرُ كيفيةَ التثنيةِ والجَمْعَينِ، وأَخذ يذكُر المقصورَ والممدودَ والمنقوصَ لِيبني ما يقعُ من الاختلاف على ذلك. فبدأَ بالمقصورِ، وكان ينبغي أن يُصَدّر به لأنه هو المحدود، وكان قد عقد باباً للمقصور والممدود في أواخر الكتاب[١]، بَيَّنَ فيه المقيسَ من القبيلَينِ[٢]، فلم يحتجْ إلى ذكر ذلك هنا؛ لأنَّ ذِكْرَه هنا إنما هو بالنسبة إلى كيفية ما وُضع له الباب، وقد صَدَّر به في الشرح، فقال[٣]: «المقصور هو الاسم» إلى آخره. قال: «فذكرُ الاسمِ مُخْرِجٌ للفعلِ المضارعِ الذي حرفُ إعرابِه ألفٌ نحو يَرْضى»[٤]. وقد ذَكرنا في أول الكتاب[٥] أن الجنس في الحدّ لا يؤتى به للاحتراز، وإنما هو ناظم المحدود وغيره، ثُم بعدَ ذلك يؤتى بالفصل على سبيل الاحتراز.

وقوله: **حرفُ إعرابِه** احترازٌ من المبنيّ الذي آخرُه ألفٌ نحو: إذا ومَتى.

---

(١) التسهيل ص ٢٥٨.

(٢) ك: القبيلتين.

(٣) شرح التسهيل ١: ٨٩ حيث قال: «فالمقصور هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة».

(٤) شرح التسهيل ١: ٨٩.

(٥) التذييل والتكميل ١: ١٦.

وقوله: **لازمةٌ** احترازٌ من المثنى المرفوع في اللغة المشهورة، فإنها ليست بلازمة إذ تنقلب ياءً في النصب والجرِّ، ومن الأسماء الستة إذ لا تثبتُ في الرفع والجر.

وقوله: **لازمةٌ** ليس ذلك على الإطلاق، بل لغةٌ لبعض العرب[١] قلبُها ياءً إذا أُضيف الاسمُ المقصور إلى ياء المتكلم، فتقول: هذه عَصَيَّ، ورأيت عَصَيَّ، ومررت بعَصَيَّ، لكنَّ المصنفَ لم يَنظر إلى هذه الحالة التي للمقصور مع ياء المتكلم لأنها ليست اللغةَ المشهورة للعرب.

وذَكر أيضاً في الشرح المنقوصَ، فقال: «والمنقوص العُرْفي الاسمُ الذي حرفُ إعرابِه ياءٌ لازمةٌ تَلي كسرةً»[٢]. وإنما قال: «العُرْفي» لأنّ ما حُذف منه حرفٌ يَنطلق عليه منقوص، ولا سيما الذي حُذفت لامُه، ولذلك قسم أبو موسى[٣] المنقوصَ إلى منقوصٍ بقياس ومنقوصٍ بغير قياس، وجَعل من المنقوص بغير قياس أَباً وأَخاً ويَداً ودَماً وما أشبهها.

وقال المصنف في الشرح[٤]: «فالاسمُ مُخْرِجٌ للمضارع الذي حرفُ إعرابِه ياءٌ تَلي كسرةً نحو يُعْطي». انتهى. وقد ذَكرنا قبلُ أن الجنس لا يُؤتى به للاحتراز. واحترز بقوله: «حرفُ الإعراب» من المبنيّ الذي آخرُه ياءٌ تَلي كسرةً نحو: ذِي[٥]. وقال المصنف في الشرح[٦]: «واللزوم مُخْرِجٌ لنحو الزيدِين والأسماءِ الستة في حال الجر» انتهى.

---

(١) هي لغة هذيل. شرح أشعار الهذليين ص ٧.

(٢) شرح التسهيل ١ : ٨٩.

(٣) هو الجزولي. الجزولية ص ٤٦ وشرحها للشلوبين ص ٥٤٠ ـ ٥٤٢ وللأبذي ص ٤٠٠ ـ ٤٠١ وقد سمى الجزوليُّ المنقوصَ بقياس منقوصاً عاماً، والمنقوصَ بغيرِ قياس منقوصاً خاصاً.

(٤) شرح التسهيل ١ : ٨٩.

(٥) زيد هنا في م: والذي.

(٦) شرح التسهيل ١ : ٨٩.

وهذا الرجلُ كثيراً ما يقول الشيءَ[١]، ثم ينساه، قد قَرَّر هو[٢] أنَّ الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست حروفَ إعرابه، وأنها نفسها هي الإعراب. فإذا[٣] كان قد ذهب هذا المذهبَ فكيف يقول إنه احترز باللزوم عن نحو الزيدِين والأسماء الستة في حال الجر، وليست الياءُ عنده حرفَ إعراب، بل هي الإعراب نفسه؟ فكيف يحترز عن شيء لم يدخل فيما قبل اللزوم حتى يحترز باللزوم عنه؟ أمّا الأسماء الستة فإنها يحترز باللزوم عنها؛ لأنه ذهب[٤] إلى أن حرف العلة فيها هو حرف الإعراب، وأما مثل الزيدِين فلا؛ لأنه عنده غير حرف إعراب.

وقال المصنف في الشرح: «والممدودُ الاسمُ الذي حرفُ إعرابه همزةٌ، تَلي ألفاً زائدة»[٥]. قال[٦]: «فذكرُ الاسم مُستغنًى عنه / لأنَّ المُخْرَج به في [١/٧٢:ب] رسم المقصور والمنقوص ما يشبههما من الأفعال[٧] المضارعة، إذ لو لم يُذكر «اسمٌ» في رسميهما لتناول رسمُ[٨] المقصور نحوَ: يَرْضَـى، ورسمُ[٨] المنقوص نحوَ[٩]: يُعْطِي، وههنا لو لم يُذكر[١٠] «اسمٌ» لم يتناول رسمُ الممدود فعلاً؛ إذ لا يوجد فعلٌ آخرُه همزةٌ تلي ألفاً زائدة، وإنما تلي ألفاً منقلبة كـ «يَشاءُ»، ولكن ذكر[١١] الاسم ليعلم من أول وهلة أن الممدود ليس

---

(١) ك، ص، م: شيئاً.
(٢) شرح التسهيل ١: ٧٣ ـ ٧٥. وانظر ما تقدم في الجزء الأول من التذييل والتكميل ص ٢٨٧، ٢٩٩ ـ ٣٠٠.
(٣) ك، م: وإذا.
(٤) شرح التسهيل ١: ٤٧ ـ ٤٩ والتذييل والتكميل ١: ١٧٥ ـ ١٧٦.
(٥) شرح التسهيل: ١: ٨٩.
(٦) شرح التسهيل ١: ٨٩.
(٧) في النسخ كلها: الألفاظ. والتصويب من شرح التسهيل.
(٨) س، ك، ص، ح: اسم. واخترت ما في م وشرح التسهيل.
(٩) نحو: سقط من ك.
(١٠) ك: وههنا لم يكن.
(١١) ذكر: سقط من ك.

من أصناف غيره» انتهى.

وهذا الذي ذكر أنه «لا يوجد فعلٌ آخرُه همزةٌ» إلى آخره، قد وُجد ذلك في الإشباع في قول الشاعر[1]:

فلـمْ أَرَ مَعْشَـراً أَسَـرُوا هَـدِيًّـا ... ولـم أَرَ جـارَ بيـتٍ يُسْتَبـاءُ

وإنما هو: يُسْتَباءُ. بنى افْتَعَلَ من «سَبَأَ»[2] من قول الشاعر[3]:

ولم أَسْبَأ الزِّقَّ الرَّوِيَّ، ولـم أَقُلْ ... لِخَيْلِـيَ كُـرِّي كَـرَّةً بعـدَ إجْفـالِ

فيُسْتَبَاءُ مضارعٌ آخرُه همزةٌ قبلَها ألفٌ زائدة. وهذا في أحد تأويلَيْ: يُسْتَباءُ.

والقولُ الآخر ذَكره الأَعْلَـمُ[4] من أن وزنـه يُسْتَفْعَلُ من الباءة، وهو النِّكـاح. وقيل[5]: معنى يُسْتَباءُ من البَـواء، وهو القَوَدُ، وكان هـذا الرجـل قد أتاهم، وقامَرَهُم مِراراً، فردُّوا عليه ماله، ثم قامَرَهم[6]، فلم يردُّوه، فقامَرَ على امرأته، فغُلِب، فأُخذت امرأته. فعلى هذا يَصِحُّ أن يكون بَنى من السَّبْء، وهـو الشِّـراء، فيكـون افْتَعَلَ لأنّ أَخْـذَها في القمـار كأنه اشتُريتْ منه امرأتُه. ويصحّ أن يكون من الباء، أي: يُسْتَنْكَح، أي: تُؤخذ امرأتُه، وتُنْكَح. وأما من جعله من البَواء ـ وهو القَوَد ـ فقيل[7]: إنه جاءهم يستجير بهم[8]، فقتلوه برجل منهم.

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه ص ٧٩. الهَدِيّ: الرجل ذو الحُرْمة.
(٢) سبأ الخمرَ: شَراها.
(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٣٥. الزق: وعاء من جلد يُجَزُّ شعره ولا يُنْتَف، للشراب وغيره. والرَّوِيّ: المملوء. والإجفال: الانهزام والانقلاع من الموضع بسرعة.
(٤) شرح شعر زهير له ص ١٤٢.
(٥) هذا قول أبي عمرو كما في شرح ديوان زهير لثعلب ص ٨٠ وللأعلم ص ١٤٢.
(٦) ك، ص، م: قامر.
(٧) شرح ديوان زهير لثعلب ص ٨٠ وللأعلم ص ١٤٢.
(٨) ص، م: يستجيرهم.

واحترز بقوله: «حرفُ إعرابِهِ» من نحو أُولاءِ اسم الإشارة أو الموصول، فإنه مبنيّ. واحترز بقوله: «ألفاً زائدة» من نحو: داءٍ وماءٍ، فالألفُ في نحو هذا لا تكون زائدة؛ لأنَّ أقلَّ ما تكونُ عليه الكلمةُ المعربة ثلاثةُ حروفٍ أُصول، فالألفُ بدلٌ من أصل.

وقوله: غيرُ المقصورِ والممدودِ إلى آخره شَمَل الصحيحَ والمعتلَّ الجاريَ مَجرى الصحيح كمَرْمِيّ ورَمْي، والمنقوصَ كشَجٍ، والمهموزَ غيرَ الممدود كرَشَأ[1] وماءٍ ووضوءٍ ونَبِيء، والذي همزتُه أصل كقُرَّاءٍ ووُضَّاءٍ.

وقوله: لَحِقَتِ العلامةُ يعني الألف رفعاً، والياء جرًّا ونصباً، ونوناً في الأحوال الثلاثة على ما سبق.

وقوله: دونَ تغيير لا تغييرَ إلا فتحُ ما قبلَ العلامة وردُّ ياءِ منقوصٍ حُذفت لوجود التنوين، فإذا ذَهب التنوينُ لأجل العلامتين عادت الياءُ.

وقوله: ما لم تَنُبْ عن تَثنيتِهِ تَثنيةُ غيرِهِ تقول العرب: هُما سَواءٌ، فلا تثني «سواءً» في اللغة الفصيحة، استغنَوا عن تثنية «سَواء» بتثنية «سِيّ» بمعنى مِثْل، فقالوا: هُما سِيَّانِ. وحكى أبو زيد في كتاب «أَيْمان عَيْمان»[2] أنهم ثَنَّوه، فقالوا: هذانِ رَجُلانِ سَواءانِ. وحكى ذلك أيضاً أبو عمرو. وأَنشد ابنُ فارس[3]:

---

(١) الرشأ: الظبي إذا قوي وتحرك ومشى مع أمه.

(٢) يقال: رجل أَيْمان عَيْمان. الأيمان: الذي ماتت امرأته، والعيمان: الذي هلكت إبله، فهو يَعامُ إلى اللبن، أي: يشتهيه. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٤٦ والإتباع لأبي الطيب اللغوي ص ٦٤ ـ ٦٥. ويقال أيضاً: عيمان أيمان. ليس في كلام العرب ص ٣٨٠ واللسان (عيم) ١٥: ٣٢٨. ويُحرف اسم هذا الكتاب، فيصبح «إيمان عثمان» في كثير من الكتب. وكذا في ص، ح.

(٣) البيت في مقاييس اللغة ٢: ٢٧١ والصحاح واللسان (درن). قال ابن فارس: «يقول: تعالي نلزم حُبَّنا وأرضَنا وعيشَنا». وبعده في الصحاح واللسان: «يقول: تعالي نلزم حُبَّنا وإن ضاق العيش». أم درين: الأرض المُجْدِبة. وقوله: «نسمك» كذا في النسخ المخطوطة ما عدا «ك»، ففيها «نشمك». وفي المراجع المذكورة: «نُسَمِّطْ». وسَمَّطتُ الشيءَ: لَزِمْته. =

تَعـالَـيْ نُسَمِّـك حُـبَّ دَعْـدٍ ونَغْتَـدي   سـواءَيـنِ، والمَـرْعَـى بـأُمِّ دَرِيـنِ

وفي الإفصاح: حكى السُّكَّريُّ عن أبـي حاتم: هما سَواءانِ. وقال أبو علي في الحُجَّة: «وإنما حَكى/ السكري عن أبـي حاتم[1] إجازةَ تثنيةِ [١/٧٣:١] سَواء، ولم يُصِبِ السِّجِسْتاني في ذلك لأنَّ أبا الحسن وأبا عَمْرٍو[2] زَعما أن ذلك لا يُثَنَّى، كأنَّهم استغنَوْا بتثنية سِيّ، وعلى ذلك التنزيل، قال تعالى: ﴿سَواءً العاكِفُ فيه والبادِ﴾[3]»[4].

وأَورد المصنفُ سَواءً فيما ناب عن تثنيتِه تثنيةُ غيرِه. ولا يَرِدُ هنا لأنه قال: «فإذا ثُنِّي غيرُ المقصورِ والممدود الذي همزتُه بدلٌ من أصل ـ أي: وغيرُ الممدود الذي همزتُه بدل من أصل ـ أو زائدةٌ»، فبقي الممدود الذي همزته أصل نحو: قُرَّاءٍ[5]، فهمزة «سَواءٍ»، ليست أصلاً، وإنما هي بدل من أصل، وأصله سَواي، يدلّ على ذلك قولهم: سِيَّانِ، إذْ أصلُه سِوْيانِ، فإذا كانت همزته[6] بدلاً من أصل لم يدخل تحت الذي يريد تثنيته، وهو ما همزتُه أصل، فلا يُسْتَثْنى إذ لم يقصد تثنيته، بل قال: «غيرُ المقصور والممدود» أي: وغير الممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة، ثُم بعد ذلك ذَكر حكم[7] ما همزتُه بدلٌ من أصل وزائدة.

قال المصنف: «وكذلك استغنَوا غالباً بأَلْيَيْنِ وخُصْيَيْنِ عن أَلْيَتَيْنِ وخُصْيَتَيْنِ، مع أنهم إذا أفردوا فالغالب أن يقولوا: أَلْية وخُصْية، وقد

= ولم أتهدّ إلى معنى: «نسمك» في رواية أبـي حيان.

(١) ص: عن ابن حاتم.

(٢) الحجة: وأبا عُمَر.

(٣) سورة الحج: ٢٥.

(٤) الحجة ١ : ٢٦٨.

(٥) القراء: الناسك المتعبد.

(٦) همزته. . . وهو ما: سقط من ك.

(٧) حكم: سقط من ك.

يقولون: أَلْيٌ بمعنى أَلْية، وخُصْي بمعنى خُصْية، وقد يقال في التثنية: أَلْيَتانِ وخُصْيَتان»[1].

وقال المبرد[2] وثابِت[3]: مَن قال أَلْية قال أَلْيَتانِ، ومن قال أَلْـيٌ قال أَلْيانِ، قال[4]:

يَشْكُـو عُـروقَ خُصْيَتَيْهِ والنَّسَـا

ففي خُصْية لغتان، وكذلك في أَلْية[5].

قال[6]: «ومن الاستغناء بتثنية عن تثنية قولُهم في ضَبُع وضِبْعانٍ: ضَبُعانِ، ولم يقولوا ضِبْعانانِ، وهو القياس» انتهى.

وقوله: «ولم يقولوا ضِبْعانانِ» ليس كما ذَكر، بل قالوا ضِبْعانانِ تغليباً للذكر على الأنثى، وقد تقدم لنا الكلام[7] على تثنية ضَبُع وضِبْعانٍ، فأغنى عن إعادته.

ص: وإذا ثُنِّي المقصورُ قُلبتْ ألفُه واواً إنْ كانت ثالثةً بدلاً منها، أو

---

(١) شرح التسهيل ١: ٩٠.

(٢) المنصف ٢: ١٣١. وعنه في المصباح لابن يسعون ٢: ٢٩/أ، أثناء شرحه قول الراجز: تَرْتَجُّ ألياه ارتجاجَ الوَطْبِ.

(٣) ليس لهذا النص ذكر في كتابه «خلق الإنسان»، وفيه نص مثله عن «الخصية»، قال: «ومن قال خُصْية للواحدة قال للاثنتين: خُصْيَتانِ، ومن قال خُصْي للواحد قال للاثنين: خُصْيان» ص ٢٩٠. ولم ينشد فيه البيت التالي. وفيه أيضاً: «قال أبو عبيدة سمعت خُصْيَته أكثر الكلام، ولم أسمع خُصْيَاه، وسمعت خُصْياه، ولم يقولوا خُصْي للواحد». وقد نسبه لثابت ابنُ يسعون في المصباح ٢: ٢٩/أ أثناء شرحه قول الراجز: «تَرْتَجُّ ألياه ارتجاجَ الوَطْبِ».

(٤) البيت في تهذيب اللغة ١٣: ١٤٧ واللسان والتاج (فطس) و (خصى). النَّسا: العَصَبُ الوَرَكيّ، وهو عصب يمتد من الوَرِك إلى الكعب. مثناه: نَسَوانِ ونَسَيانِ.

(٥) حكى ذلك فيهما اللحياني. المثنى لأبي الطيب اللغوي ص ٦٠.

(٦) شرح التسهيل ١: ٩٠.

(٧) تقدم في الجزء الأول ص ٣١٨.

أصلاً أو مجهولةً ولم تُمَلْ، وياءً إنْ كانت بخلاف ذلك، لا[1] إنْ كانت ثالثةً واويٍّ مكسورِ الأولِ أو مضمومِه، خلافاً للكسائي، والياءُ في رأيٍ أَوْلى بالأصل، والمجهولةِ مطلقاً. وتُبدَلُ واواً همزةُ الممدود المبدلةُ من ألف التأنيث، وربما صُحِّحتْ أو قُلِبتْ ياءً، وربما قُلبت الأصليةُ واواً، وفِعْلُ ذلك بالمُلْحِقة أَوْلى من تصحيحها، والمبدلةُ من أصلٍ بالعكس، وقد تُقلَب ياءً، ولا يُقاسُ عليه، خلافاً للكسائي. وصَحَّحُوا مِذْرَوَيْنِ وثِنايَيْنِ تصحيحَ شَقاوة وسِقاية لِلُزوم عَلَمَيِ التثنيةِ والتأنيث.

ش: مثالُ ألف المقصور ثالثةً بدلاً من الواو عَصًا، تقول في التثنية عَصَوانِ، لقولهم: عَصَوْتُه، أي: ضَربتُه بالعصا. ومثالُ كونها أصلاً لكونها في حرف أو شبهِهِ نحو: إذا وألا الاستفتاحية، فإذا سميت بألا أو بإذا تقول: أَلَوانِ وإذَوانِ. ومثال كونها مجهولةَ الأصل لا يُدْرَى عن أيِّ شيءٍ انقلبت قولُهم خَسًا بمعنى فَرْد من قولهم خَسًا وزَكًا، كذا قال المصنف في الشرح[2]. وقال[2]: «ولَقًى[3] بمعنى مُلْقًى لا يُعْبأ به» انتهى.

وليست ألف «لَقًى» مجهولة الأصل، بل هي منقلبة عن ياء، قاله ابن جِنِّـيْ، ولامُه ياء، والجمع أَلْقاء، وهو على وزن فَعَلٍ بمعنى مَفْعُول /[١:٧٣/ب] كالقَبَض والنَّقَض بمعنى المَقْبُوض والمَنْقُوض، فـ «لَقًى» بمعنى مَلْقِيّ لا بمعنى مُلْقًى، والمعنى أنه لِخَساسَته وكونِه تافهاً يلقاه كل أحد فلا يأخذه، فيبقى لأجل ذلك مَلْقِيًا.

وأما «خَسًا» ففي المُخَصَّص[4]: «خَسا: فَرْد، وزَكا: زَوْج[5].

(١) ك: إلا.
(٢) شرح التسهيل ١: ٩١.
(٣) اللَّقى: كل شيء مطروح متروك. والثوب الخَلَق.
(٤) المخصص ١٥: ١٦١.
(٥) المخصص: زوجات.

ويجوز[١]: زَكّا وخَسّا منوَّنين[٢]، وتُكتب بالألف لأنها من خَسَأ مهموز» انتهى. فعلى هذا تكون الألف فيه ليست مجهولة الأصل، وإنما ينبغي أن تُمَثَّل الألفُ المجهولة الأصل بـ «الدَّدا»، وهو اللهو، وهذا الاسم استُعمل منقوصاً، كما جاء في الحديث: «لستُ من دَدٍ ولا الدَّدُ مِنِّي»[٣]، واستُعمل صحيحاً مُتَمّاً بالنون، فقالوا: دَدَنٌ، وبالدال فقالوا: دَدَدٌ، واستُعمل مقصورًا، قالـوا: دَدًا، فهذه الألف مجهولة لا يُدرى هل هي منقلبة عن ياء أو واو، إذ[٤] الألف في الثلاثي المعرب لا بُدَّ أن تكون منقلبة عن ياء أو واو.

قال المصنف في الشرح: «المشهور فيما كان من هذين النوعين ـ يعني نوع الألف الأصلية ونوع المجهولة الأصل ـ أن تعتبر حاله في الإمالة، فإن أمالته العرب كـ «بَلى» و «مَتى» ثُنِّي بالياء إذا سُمي به، وإنْ لم تُمِلْه العرب كـ «إلى» و «أمَا» بمعنى حقًّا ثُنِّي بالواو»[٥].

وذهب بعض البصريين[٦] إلى أن الحكم في الألف المجهولة الأصل أنه تُعتبر إمالتُها كما ذكرنا آنفاً، أو انقلابُها ياءً في حال من الأحوال، فإن أُميلت كبلى، أو انقلبت ياء نحو إلى وعَلى ولَدى، فتقلب في التثنية ياء لأنك تقول: إلَيْه وعَلَيْه ولَدَيْه، فتقول: بَلَيانِ[٧] وعَلَيانِ ولَدَيانِ، وهذا اختيار

---

(١) ك، ص: ونحو.

(٢) قال الفراء: «ولا يُجْرَيان لأنهما معرفة... ومن أجراهما جعلهما نكرة» المقصور والممدود له ص ٦٨.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ص ٢٦٦ (برقم ٧٨٦) والبيهقي في السنن: ١٠: ٢١٧ والآداب ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩ [الحديث ٩٠٤] عن أنس. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد [باب عصمته ـ ﷺ ـ من الباطل] ٨: ٢٢٥: «رواه البزار والطبراني في الأوسط». ورواه الطبراني في الكبير ١٩: ٣٤٣ [برقم ٧٩٤].

(٤) إذ... أو واو: سقط من ك.

(٥) شرح التسهيل ١: ٩١.

(٦) أخذ بهذا المذهب ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ص ١٧٨٢، ولم ينسبه لأحد.

(٧) ص، م: إليان.

أبـي الحسن بن عصفور[١]. وقد نص سيبويه[٢] والأخفشُ في أحد قوليه على تثنية إلى وَلَدى وعلى بالواو، ولم يَعتبر القلبَ.

ونَصَّ الأخفشُ في قول آخَرَ له على أنه إنْ قُلبت ياءً في حال من الأحوال قُلبت في التثنية، فتقول في على: عَلَيانِ لقولهم: عَلَيْه.

وقال المصنف في الشرح[٣]: «من النحويين من لا يَعدِل عن الياء في النوعين ثَبتت الإمالة أو لم تَثبت». قال: «ومفهومُ قولِ س عاضدٌ لهذا الرأي؛ لأنه أَصَّلَ في الألف المجهولة أصلاً يقتضي رَدَّها إلى الواو إذا كانت موضعَ العين[٤]، ورَدَّها إلى الياء إذا كانت موضع اللام[٥]. وعَلَّلَ ذلك بأنَّ انقلابها ثانيةً عن واو أكثر من انقلابها عن ياء، وأمرُ الثالثة بالعكس»[٣] انتهى.

فعلى ما نقله المصنف ونقلناه يكون في الألف الأصلية والمجهولة الأصل ثلاثةُ مذاهب:

أحدها: أنها تقلب إلى الياء من غير اعتبار إمالة ولا قلب، وهو الذي حكاه المصنف.

الثاني: أنها تُقلب ياءً إنْ أُميلت فقط، وواواً إنْ لم تُمَلْ، وهو مذهب س.

الثالث: أنها تُقلب ياء إن أُميلت أو انقلبت في حال من الأحوال، وواواً إن لم تُمَلْ، ولم تقلب ياء في حال من الأحوال، وهو مذهب بعض البصريين.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ١٤١. وفي المقرب ٢: ٤٥ اعتبر الإمالة فقط.
(٢) الكتاب ٣: ٣٨٨.
(٣) شرح التسهيل ١: ٩١.
(٤) الكتاب ٣: ٤٦٢.
(٥) الكتاب ٤: ١١٩.

وفي الإفصاح: ما لم يُسمع فيه تفخيم ولا إمالة، ولا عُرف له اشتقاق، [١: ٧٤/أ] نَصَّ أبو الحسن[١] أنه يُثَنَّى بالياء لأن الياء أغلب على الطرف / وأكثر في كلامهم، ولا أَعلم له مخالفاً في ذلك.

وقوله: **وياءً إنْ كانت بخلاف ذلك** أي: إذا لم تكن بدلاً من واو، ولا أصلاً ولا مجهولةً ولم تُمَلْ، فيدخل تحت هذا أن تكون غير ما ذكر، نحو كونها غير ثالثة رابعةً أو خامسةً أو سادسةً أو ثالثةً بدلاً من ياء أو ثالثةً غير أصل كـ«إذا» الموقوف عليها التي أصلها «إذَنْ» مسمًّى بها أو مجهولةً أُميلت، كقولك: مَلْهَيانِ[٢] وحُبْلَيانِ وأَرْطَيانِ ومُعْتَلَيانِ ومُسْتَدْعَيانِ وهُدَيانِ وإِذَيانِ.

وخالَفَنا الكوفيون[٣] فيما زاد على أربعة، فحذفوا ألفه، قالوا في مُقْتَدى: مُقْتَدانِ، حملاً له على النسب. وهذا باطل لأنه لو حُمل على النسب لقالوا في حُبْلى: حُبْلانِ؛ لأنهم يحذفون هذه الألف في النسب.

وقوله: **مكسورِ الأول** مثالُه: رِبًا ورِضًا.

وقوله: **أو مضمومِه** مثالُه: ضُحى. فإن تثنية هذين ليس بالياء، بل تقلب الألف فيها واواً[٤]، فتقول: رِبَوانِ ورِضَوانِ وضُحَوانِ.

وقوله: **خلافاً للكسائي** يعني أنه يُجيز في نحو: رِضًا وعُلاً أن يثنى بالياء قياساً على ما ندر كقول بعض العرب رضًا ورِضَيانِ شذوذاً. هكذا قال

---

(١) وقال في معاني القرآن ص ٢١١: «فالشَّفا مقصور مثل القَفا، وتثنيته بالواو، تقول: شَفَوانِ؛ لأنه لا تكون فيه الإمالة، فلما لم تجئ فيه الإمالة عرفت أنه من الواو».

(٢) ملهيان... في النسب: موضعه في ك بعد قوله قبل قليل: «فتقول في على عليان لقولهم عليه».

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٤/أ ـ ١٧٤/ب والمخصص ١٥: ١١٤ والإنصاف ص ٧٥٤ [١١٠] وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٢.

(٤) واواً: سقط من ك.

المصنف في الشرح[1].

وقال أصحابنا[2]: «أمَّا الكوفيون[3] فإنَّ المقصورَ الثلاثيَّ عندهم إذا كان مضموم الأول أو مكسوره ثُنِّي بالياء، كان من ذوات الياء أو من ذوات الواو، فيقولون في تثنية ربًا وضُحىً وهُدًى[4]: رِبَيانِ وضُحَيانِ وهُدَيانِ، إلا لفظتين شَذَّتا، وهما رِضًا وحِمًى، فإن العرب تثنيهما بالياء والواو، فقالوا: رِضَيانِ ورِضَوانِ[5] وحِمَيانِ وحِمَوانِ[6]. فإن كان مفتوح الأول وافقوا البصريين في تثنيته.

ولا يعرف البصريون[3] بين المفتوح الأول وغيره فرقاً. وحكى س[7] في تثنية رباً: رِبَوانِ، وهو خلاف ما ذهبوا إليه. وحِمَوان بالواو شاذ عند البصريين. وكذلك رِضَيانِ بالياء شاذ عندهم»[3] انتهى.

فبينَ هذين النقلين ما ترى من الاختلاف، نَقل المصنفُ أنَّ الكسائـيَّ يُجيز في الثلاثي المقصور الواويِّ الذي على وزن فِعَل وفُعَل أن يثنى بالياء، وأصحابُنا نقلوا أنَّ الكوفيين يُجيزون فيما كان مضمومَ الأول أو مكسورَه أن يثنى بالياء، سواء أكان من ذوات الياء أم من ذوات الواو، إلا رضًا وحِمًى فثُنِّيا بالياء والواو.

وإنما قُلبت ياءً فيما زاد الاسم على ثلاثة أحرف بالحمل على الفعل الرباعي، وقُلب في الفعل الرباعي بالحمل على المضارع، فإذا قلت أَغْزَيْتُ فمضارعه أُغْزِي، وأَعطيتُ أُعْطِي، فحُمل الماضي على المضارع في ذلك؛

---

(١) شرح التسهيل ١: ٩٢.

(٢) النص في شرح الجزولية ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤١.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٣/ب.

(٤) وهدى: سقط من ك.

(٥) في شرح جمل الزجاجي ١: ١٤١: رِبَوان ورِبَيان.

(٦) حكى ذلك عنهم الكسائي كما في المقصور والممدود للفراء ص ٥٦.

(٧) الكتاب ٣: ٣٨٧.

ألا ترى أنه من ذوات الواو في الأصل، تقول في الثلاثي غَزَوْتُ.

وقوله: **والياءُ في رأيٍ أولى بالأصلِ والمجهولةِ مطلقاً** يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أُميلت أم لم تُمَلْ، وتقدمَ الكلام[1] على هذا المذهب.

وقوله: **وتُبدَلُ واواً همزةُ الممدودِ المُبْدَلَةُ من ألفِ التأنيث** مثالُه قولك في حَمْراء: حَمْراوانِ. وهمزة التأنيث ـ عندنا ـ بدل من الألف الموضوعة للتأنيث، خلافاً للكوفيين[2] والأخفش[2]. وقد تكلمنا على ذلك في باب التذكير والتأنيث في أوائل الباب[3]. ولم يذكر س[4] فيها إلا القلب إلى الواو. وحكى غيرُه[5] القلب إلى الياء أيضاً، وحكى النَّحَّاسُ في «صنعة[6] الكُتَّاب»[7] أن الكوفيين[8] يجوزون فيها الأمرين.

وقوله: **ورُبَّما صُحِّحَتْ أو قُلِبت ياءً** مثالُه: حمراءان وحمرايان، و «رُبَّما» تُشْعر بالتقليل فيهما. أما إقرارها همزة[9] فهو شاذ[10]، وحكاه أبو حاتم / وابن الأنباري عن العرب. وأمَّا قلبُها ياءً فهي لغة لِفَزارة[11]، [١: ٧٤/ب]

---

(١) تقدم في ص ٢٠ ـ ٢٢.
(٢) شرح التسهيل ١: ٩٢.
(٣) في أوائل الباب: سقط من ك.
(٤) الكتاب ٣: ٣٢٢.
(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٣٥٧، والمخصص ١٥: ١١٦ وشرح التسهيل ١: ٩٣.
(٦) ك: صيغة.
(٧) طبع باسم «صناعة الكتاب». قال في ص ١٥٠ ـ ١٥١ منه: «فإن قلت: هذان رداءان وعطاءان كتبته بألفين لا غير عند البصريين. وقد حكى سيبويه فيه: رداوان. فإن قلت: حمراوان لم يجز غير هذا عند البصريين فرقاً بين المذكر والمؤنث».
(٨) ذكر السيرافي أن الكسائي أجاز «حملَ باب حمراء على جميع ما يجوز في باب رِداء، فيقال: حَمْرايان» شرح الكتاب ٤: ١٧٥/ب، وراجع المخصص ١٥: ١١٦.
(٩) حكاه المبرد عن المازني. التكملة ص ٤٢.
(١٠) شرح جمل الزجاجي ١: ١٤٣.
(١١) هي لغة لبعضهم. المقرب ٢: ٤٦. وقد حكى قلبها ياء المبرد عن المازني كما في شرح الكافية ٢: ١٧٤.

ففرق بين النقلين[١]. وهكذا نصوص أكثر النحويين على أن ما آخرُه همزةُ التأنيث تُقلب واواً في التثنية. وحُكي[٢] عن العرب في زَكَرِيَّاءَ الإبدالُ واواً والإقرارُ همزةً، فتقول: زَكَرِيّاوان، وزَكَرِيّاءان.

وقال أبو سعيد: مما استُثقل وقوع الألف بين واوين، فعدلوا به عن القياس، قولُهم في تثنية لَأْواءَ[٣] وعَشْواءَ[٤]: لأْواءانِ وعَشْواءانِ، وهمزةُ التأنيث تُقلب[٥] في التثنية واواً، فيقال: حَمْراوانِ، وكرهوا لأْواوانِ لأجل الواوين، فهمزوا.

وقال صاحب المُخَصَّص[٦]: «واستحسنوا ـ يعني الكوفيين ـ في الممدود إذا كان قبل الألف واوٌ[٧] أن يثنوا بالهمز وبالواو، فقالوا في لَأْواءَ وحَلْواءَ: لَأْواءانِ ولَأْواوانِ، وأجازوا في سَوْآء ـ وهي المرأة القبيحة ـ سَوْآءانِ وسَوْآوانِ».

وفي الإفصاح: وإذا ثَنَّيت حَوَّاء فالاختيار حَوَّاءانِ لأنَّ قبلَ الهمزة واواً مشددة، والواوُ المشددة واوانِ، فكرهوا الجمع بين ثلاث واوات. وكذلك اللَّأْواوانِ بالواو، والهمز أكثر في كلام العرب. قاله ابن الأنباري.

وقوله: **ورُبَّما قُلبت الأصليةُ واواً حُكي**[٨] من كلامهم قلبُ الهمزة الأصلية واواً، فيقال: قُرَّاوانِ ووُضَّاوانِ في تثنية قُرَّاء ووُضَّاء، وذلك قليل،

---

(١) ك، ح: التقليلين.

(٢) تهذيب اللغة ١٠/ ٩٤ واللسان (زكر) ٥: ٤١٥ وشرح الجزولية ص ٤٠٧.

(٣) اللأواء: الشدة وضيق المعيشة.

(٤) الناقة العشواء: التي لا تبصر ما أمامها.

(٥) تقلب: سقط من ك.

(٦) المخصص ١٥: ١١٦. وهذا النص بلفظه في شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٥/ب.

(٧) س، ك، ص، ح: قبل الواو ألف. والصواب ما أثبت، وهو في «م» والمخصص والسيرافي.

(٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤: ١٧٥/أ والمخصص ١٥: ١١٥ وشرح التسهيل ١: ٩٣ وشرح الجزولية ص ٤٠٧.

ولم يذكر س[1] فيه إلا الإقرار همزة.

وقوله: **وفِعْلُ ذلك بالمُلْحِقة أَوْلى من تصحيحها** أي: وقلبُ الهمزةِ المُلْحِقة واواً أَوْلى من إقرارها، وذلك نحو: عِلْباءٍ[2] ودِرْحاءٍ[3] وحِرْباءٍ[4] وقُوْباءٍ[5]، فتقول: عِلْباوانِ ودِرْحاوانِ وحِرْباوانِ وقُوْباوانِ. ويجوز إقرارها، فتقول: عِلْباءانِ ودِرْحاءان وحِرْباءان، وقُوْباءان. فالهمزة في عِلْباءٍ زائدة بدليل قولهم: عَلَّبْتُ الرُّمحَ إذا شددتَه بالعِلْباء، فيحذفون الهمزة. والهمزة في دِرْحاءٍ بدل من حرف علة لتطرفه ووقوعه بعد ألف زائدة، بدليل أنهم قالوا لما ألحقوه تاء التأنيث، وبنوا الكلمة عليها: دِرْحاية[6]؛ لكونها إذ ذاك ليست بطرف، فدلَّ ذلك على أن همزة دِرْحاءٍ منقلبة عن ياء، وتلك الياء زائدة، إذ لا يُتصور أن تكون أصلاً، لأنَّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا في المضعف نحو: حَيْحَيْتُ[7]. وكذلك ينبغي أن تُجعل الهمزة في عِلْباءٍ بدلاً من ياء؛ لأن الإلحاق قد استقرَّ بالياء بدليل دِرْحاية، ولم يستقرّ بالهمزة، فالياء إذاً هي التي ألحقت بناء عِلْباءٍ ودِرْحاءٍ ببناء قِرْطاس. وظاهرُ قولِ المصنف أنَّ الهمزة هي المُلْحِقة، وقد بَيَّنَّا أن المُلْحِق هو غيرُها، وأنَّ الهمزة بدل منه.

وقوله: **والمبدلةُ من أصلٍ بالعكس** يعني أَنَّ إقرارها أَولى من قلبها واواً، وذلك نحو: كِساءٍ وسِقاءٍ، فتقول: كِساوان وسِقاوان وكِساءان

---

(١) الكتاب ٣: ٣٩١.

(٢) العلباء: عصب العنق، وهما علباوان يميناً وشمالاً، بينهما منبت العنق.

(٣) لم أجد من فسّر الدرحاء، لكنه يظهر من كلام المصنف أنه بمعنى الدرحاية المفسَّر بعد قليل.

(٤) الحرباء: دويبة ذات قوائم أربع، دقيقة الرأس، مخططة الظهر، تستقبل الشمس نهارها، وتدور معها كيف دارت، وتتلون ألواناً.

(٥) القوباء: داء معروف بالحُزاز، يظهر في الجلد، يتقشَّر ويتَّسع.

(٦) رجل درحاية: كثير اللحم، قصير، سمين، ضخم البطن، لئيم الخلقة.

(٧) حيحيت بالغنم: صَوَّتُّ. وهو أصل حاحَيْت.

وسِقاءان، والهمزة في كِساء وسِقاء مبدلة من حرف أصلي لقولهم: كَسَوْت وسَقَيْت. وهذه الأَولويَّة بين ما الهمزة فيه للإلحاق وبين ما هي منقلبة عن أصل ذهب إليها بعض أصحابنا[1]، كما ذهب إليه المصنف.

وقال أبو موسى[2]: «وما انقلبت فيه عن / أصل أو عن زائد مُلْحِق [١: ٧٥/أ] بالأصل فأَجْرِه إن شئتَ على الأصل، وإنْ شئتَ على الزائد، والأولُ أحسن». فسَوَّى بين المسألتين، وجَعل الإجراء فيهما على الأصل[3] أحسن، فصار إقرار الهمزة فيهما أحسن.

وهكذا نص عليه س، قال[4]: «وذلك قولك: رِداءانِ وكِساءانِ وعِلْباءانِ، فهذا الأجود والأكثر»[5]. ثم قال(٤): «واعلمْ أنَّ ناساً كثيراً من العرب يقولون: عِلْباوانِ وحِرْباوانِ». ثم قال[4]: «وقال ناسٌ: كِساوانِ وغِطاوانِ ورِداوانِ». ثم قال[6]: «وعِلْباوانِ أكثرُ من قولك: كِساوانِ في كلام العرب لشبهها[7] بحمراء». فهذا نص مخالف لكلام المصنف. وإنما فاوَتَ س بين القلب في عِلْباءٍ وبينه في كِساءٍ، فذكر أن القلب في عِلْباءٍ أكثر منه في كِساءٍ.

وقال الأخفشُ في النسخة الوسطى في النحو: «وإنْ كان شيء من الممدود مهموزاً لغير التأنيث نحو: عَطاء[8] وقَضاء وعِلْباء وحِرْباء، فإنَّ هذا تثنيته بالهمز، تقول: عَطاءان وقَضاءان وحِرْباءان وعِلْباءان، وإنْ شئتَ ثَنَّيتَ هذا كلَّه بالواو، فهي لغة، تقول: عَطاوانِ وحِرْباوانِ» انتهى. فبدأ أولاً

(١) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٤٣ ـ ١٤٤ والجزولي في الجزولية ص ٤٧ والشلوبين في شرح الجزولية ص ٥٦٠ والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٠٨.
(٢) الجزولية ص ٤٧.
(٣) ك، ص، م: على الأصل فيهما.
(٤) الكتاب ٣: ٣٩١.
(٥) ك: الأكثر.
(٦) الكتاب ٣: ٣٩٢.
(٧) ص: لشبههما.
(٨) ص، م: غطاء. وكذا فيما يتلوه فيهما.

بالأحسن، وهو إقراره مهموزاً، وحكى بعدُ أنَّ قلبه واواً لغة، وسَوَّى بين المبدلة من أصل وبين المُلْحِقة بأصل.

فهذا نصٌّ من س والأخفش على أنَّ إقرار الهمزة فيهما أحسن. وإنما كان إجراؤه مُجرى الأصل أحسنَ لأنه أشبهُ بِقُرَّاءٍ وأمثاله مما الهمزةُ فيه أصلٌ منه بحمراءَ وشبهِها مما الهمزةُ فيه زائدة للتأنيث، من حيث إنها بدل من أصل أو في مقابلته، وهاتان اللغتان يتكلم بهما جميع العرب.

وحكى أبو زيد[1] في كتاب الهمز لغة ثالثة لبني فَزارةَ خاصة، وهي قلبُ الهمزة ياء فتقول: كِسايانِ وسِقايانِ.

وفي البسيط: أجاز الفَرَّاءُ والمازني قلبَها ـ يعنيان همزة حمراء ـ ياءً[2]. قالا: وهي لغة. قال المازني: رَدئة.

وقوله: **وقد تُقلَب ياءً يعني فيهما**. هذه هي اللغة المنسوبة لبني فَزارةَ.

وقوله: **ولا يُقاس عليه خِلافاً للكسائي**[3] بل يقاس غليه لأنها لغة لقبيلة من العرب كما ذكرنا، وإذا كان لغةً لقبيلة قيسَ عليه.

وقوله: **وصَحَّحُوا مِذْرَوَيْنِ وثِنايَيْنِ إلى آخره** أما المِذْرَوانِ فهما طَرَفا الأَلْية، وطرفا القَوْس، وجانبا الرأس، والمشهور إطلاقه على طَرَفي الأَلْية، قال عنترة[4]:

أَحَوْلي تَنفُضُ استُكَ مِذْرَوَيْها   لِتَقْتُلَني، فها أنا ذا عُمارا

(١) شرح الجزولية ص ٤٠٨. وليس في مطبوعة كتاب الهمز.

(٢) أجازه الكوفيون كما في المباحث الكاملية ١: ٢٢٩.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٥/ب والمخصص: ١٥: ١١٦.

(٤) ديوان ص ٢٣٤ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٣٥ وسر صناعة الإعراب ص ٤٦٩. وانظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ١: ٢٦. عمارا: مرخم عمارة، وهو عمارة بن زياد أحد سادة عبس.

وقال ابن قُتيبة[١]: «المِذْرَوانِ طرفا كلِّ شيء». وقياسُه مِذْرَيانِ لأنَّ الألف وقعتْ رابعةً كألف مَغْزى، لكنه لما بُنِيت الكلمة على علامة التثنية صَحَّت كما صَحَّت واو شَقاوة إذْ بُنيت الكلمة على تاء التأنيث.

وذكر أبو علي القالي[٢] أنه لا يُفرد البتَّةَ، فلا يقال: مِذْرًى بمعنى ما ذكر أنه مدلول المِذْرَوَيْنِ.

وذكر أبو محمد بن السِّيْد[٣] أن أبا عُبيدٍ حكى عن أبـي عمرو مِذْرًى مفرداً. قال ابن السِّيْد[٣]: «أَحْسَبُ أنَّ أبا عمرو قاس ذلك عن غير سماع، وأن أبا عُبيدٍ / وَهَمَ فيما حكاه عن أبـي عمرو، كما وَهَمَ في أشياءَ كثيرة». [١: ٧٥/ب]

وقال أبو العباس[٤]: «فلانٌ يَضرِب أَصْدَرَيْهِ وأَزْدَرَيْهِ[٥]، ولا ينطقون فيه بواحد، وفلان يَضرب مِذْرَوَيْهِ[٦]، وهما ناحِيتاه، وإنما يوصف بالخُيَلاء».

وأما الثِّنايان فهما طَرَفا العِقال، وقالت العرب: «عَقَلْتُه بِثِنايَيْنِ»[٧]، وقياسه أن يقال: بِثِناوَيْنِ أو بِثِناءينِ لأن بعد الألف الزائد حرف علة، فلو كان أُفْرِد فقيل: «ثِناء»[٨] كان يكون أبدل همزة، وتكون همزة بدلاً من أصل، فيجيء فيها الوجهان من الإبدال والإقرار، لكنه بُنيت الكلمة على التثنية،

---

(١) أدب الكاتب ص ٦٠٢. ولفظه: فَرْعا كل شيء.

(٢) الأمالي ١: ٢٠١ ـ ٢٠٢. قال: «وليس لهما واحد؛ لأنه لو كان لهما واحد فقيل: مِذْرى لقيل في التثنية مِذْرَيان بالياء، وما كانت بالواو». وشرح التسهيل ١: ٩٤.

(٣) الاقتضاب ٢: ٣٣٥.

(٤) الكامل ص ١٣٣.

(٥) أي: جاء فارغاً. الفاخر ص ٢٤٦. ونسب المبرد هذا القول في الفاضل ص ٢٣ إلى أم الهيثم. الأصدران: عرقان يضربان تحت الصدغين.

(٦) هذا مثل، يُضرب لمن يتوعد من غير حقيقة. إصلاح المنطق ٣٩٩ وجمهرة الأمثال ١: ٣١٨ ومجمع الأمثال ١: ١٧١ ـ ١٧٢.

(٧) الكتاب ٣: ٣٩٢ وإصلاح المنطق ص ٣١١ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٣٥.

(٨) في حاشية ص ما نصه: لعله ثناي.

فبقي كالمبنيّ على هاء التأنيث كسِقاية.

وقال أبو عُبيدٍ في «الغَريب المصنف»[1]: ثَنَيتُ البعيرَ بِثِنايَيْنِ غير مهموز، وذلك أن تَعْقِل يديه جميعاً بعِقالَين، ويُسمَّى ذلك الحبلُ الثِّناية. فعلى هذا يكون من باب خُصْيَيْنِ وأَلْيَيْنِ.

ص: وحُكمُ ما أُلحقَ به علامةُ جمعِ التصحيحِ القياسيةُ حُكمُ ما أُلحقَ به علامةُ التثنيةِ، إلا أنَّ آخرَ المقصورِ والمنقوصِ يُحذَفُ في جمع التذكير، وتلي علامتاه فتحةَ المقصورِ مطلقاً، خلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص، ورُبَّما حُذِفت خامسةً فصاعداً في التثنية والجمع بالألف والتاء، وكذا الألفُ والهمزةُ من قاصِعاءَ ونحوِه، فلا يُقاسُ على ذلك، خلافاً للكوفيين.

ش: يشمُل قوله: «علامةُ جمعِ التصحيح» المذكرَ والمؤنثَ.

وقوله: **القياسيةُ** ليحترز بذلك مما خالف القياس، نحوُ قولهم: بَنُونَ، ولم يقولوا: ابْنُونَ، كما قالوا في التثنية: ابْنانِ، ونحوُ جمعهم: رَبْعة[2] وعَلانيةٍ[3]: رَبْعُونَ وعَلانُونَ، وقياسه: رَبَعات وعَلانِيات، كقياس جمعِ ما فيه تاء التأنيث، وسيأتي ما خالف التثنية بعد هذا إن شاء الله تعالى.

ومُلَخَّص هذا الذي ذَكره أنَّ الاسم يُجمع جمعَ التصحيح، فتلحقه الواوُ والنون فيما يجوز فيه ذلك، أو الألفُ والتاءُ فيما يجوز فيه ذلك، ويكون حُكمُه من التغيير أو عَدَمِه حُكمَه إذا ثُنِّي إلا ما استثني، فكما تقول في زَيْد زَيْدانِ كذلك تقول زَيْدُونَ، وفي قُرَّاءٍ قُرَّاءانِ تقول قُرَّاؤُونَ، وفي حَمْراء حَمْراوانِ تقول فيه مسمًّى به مذكراً حَمْراوون، ومسمًّى به مؤنثاً حَمْراوات كما قالوا صَحْراوات، وفي حُبْلَى حُبْلَيان تقول حُبْلَيات، وفي كِساء وسِقاء كِساوان وسِقاوان وكِساءان وسِقاءان تقول مُسَمًّى بهما كِساوُون وسِقاوُون وكِساؤُون وسِقاؤُون، وكذلك في عِلْباء.

---

(١) الغريب المصنف ص ٨٧٤ حيث حكى ذلك عن أبي زيد.

(٢) رجل ربعة: مربوع الخَلْق لا بالطويل ولا بالقصير. وامرأة رَبْعة كذلك.

(٣) الرجل العلانية: الظاهر الأمر الذي أمره علانية. قاله اللحياني.

وأجاز أبو عثمان[1] أن تقلب واو حمراوُون همزة كما قالوا أَدْؤُر، فتقول حمراؤون؛ لأن الهمزة ليست للتأنيث.

وهو غلط لأنَّ إدال هذه الواو للجمع، والجمع عارض، فهو[2] كواو (لَتُبْلَوُنَّ)[3] و (لَتَرَوُنَّ)[4]، وهذا عدوٌ شديد مما هو غير لازم.

وقوله: **إلا أنَّ آخرَ المقصورِ والمنقوصِ يُحذف** لمَّا كان المقصورُ والمنقوص حالُهما في الجمع مخالفاً حالَهما في التثنية استثناهما، فذَكر أنَّ آخرَ المقصورِ وآخرَ المنقوصِ يُحذف في جمع التذكير. وإنما يحذف لالتقاء الآخر ساكناً مع الواو والياء، فتحذف الألف أو الياء لالتقاء الساكنين[5].

/ وقوله: **في جمع التذكير** لأنَّ جمع التأنيث حكمُه حكمُ المثنى، [١: ٧٦/أ] فتقول: حُبْلَيَات وغازِيات كما تقول: حُبْلَيانِ وغازِيتانِ.

وقوله: **وتَلي علامتاه فتحةَ المقصورِ مطلقاً** يعني سواء أكانت ألفه منقلبة عن أصل[6]، أم زائدة كأَرْطى[7] مسمًّى وحُبْلى مسمًّى به[8] مذكر.

وقوله: **خِلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص** يعني في ضَمِّ ما قبلَ واوِ الجمع وكسر ما قبل[9] يائه، فيقولون[10]: جاء الحُبْلُونَ،

---

(١) هو المازني. الانتصار ص ٣١٥ وشرح كتاب سيبويه للرماني - قسم الصرف ١: ٣١٧ والمخصص ١٧: ٨٠ والنكت ص ٩٠٨.

(٢) ك، ص، ح: فهي.

(٣) سورة آل عمران: ١٨٦: ﴿لَتُبْلَوُنَّ في أموالكم وأنفسكم﴾.

(٤) سورة التكاثر: ٦: ﴿لَتَرَوُنَّ الجحيم﴾.

(٥) وذلك نحو: المُصْطَفَوْنَ والقاضُونَ.

(٦) نحو: الأَعْلى.

(٧) الأرطى: شجر يدبغ به.

(٨) وحبلى مسمى به: سقط من ك.

(٩) كسر ما قبل: انفردت به م.

(١٠) شرح جمل الزجاجي ١: ١٤٩ وشرح التسهيل ١: ٩٥ وشرح الجزولية ص ٤١١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٦٥.

ومررت بالحُبْلِينَ، ورأيت الحُبْلِينَ، كما تقول: قام القاضُونَ، ومررت بالقاضِينَ، ورأيت القاضِينَ.

قال المصنف في الشرح: «فإنْ كان المقصور أعجميًّا أجازوا ـ يعني الكوفيين ـ فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها»[1]. يعني بالوجهين فتحَ ما قبل العلامتين مطلقاً، وضمَّها مع الواو، وكسرَها مع الياء، فيقولون: جاء مُوسَوْنَ، ومررت بِمُوسَيْنَ، ورأيت مُوسَيْنَ[2]، وجاء مُوسُونَ، ومررت بمُوسِينَ، ورأيت مُوسِينَ.

ونقل أصحابنا[3] الخلاف عن الكوفيين في المقصور مطلقاً، ولم يُفَصِّلوا عنهم في الألف الزائدة ولا في الأعجمي، فقالوا[3]: أجاز أهل الكوفة مع وجه الفتح وجهاً آخر، وهو ضمُّ ما قبلَ الواوِ وكسرُ ما قبلَ الياء حملاً على غيره من جمع السلامة[4]، وذلك غير مسموع ولا جائز قياساً، وذلك أنك إذا ضممت ما قبل الواو، وكسرت ما قبل الياء، لم يبق ما يدل على الألف المحذوفة.

وفي البسيط: «وقد أجاز الكوفيون ضَمَّ ما قبلَ الواو وكسرَ ما قبلَ الياء مطلقاً، كأنهم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين، فإذا راعيت الأصل أبقيت الفتحة علامة على الألف المحذوفة في الجمع، وإن لم تُراعِ الأصل فهو ضعيف. وقال بعض النحويين ـ أظنه الرُّمَّانـيّ ـ: ما ظننت أحداً يقوله، وكنت أتعجب لقول س: «والضَّمُّ خطأ»[5] حتى رأيته لبعض الكوفيين» انتهى.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٩٥.

(٢) ورأيت موسين: سقط من ك.

(٣) هذا قول ابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٥٠.

(٤) ذكر القَوَّاس أنهم أجازوه قياساً على المنقوص لأن ياءه تُحذف ولا دليل عليها. وضعَّفه لأمرين. راجع شرح ألفية ابن مُعْطٍ ص ٢٨٨.

(٥) الكتاب ٣: ٣٩٤ حيث قال: «وعِيسُونَ ومُوسُونَ خطأ».

وقد حكى ابن وَلَّادٍ في «المقصور والممدود»[1] أنَّ مِن العرب مَن يقول: مُوسُونَ وعِيْسُونَ بضمّ السين، وهذه اللغة لم يذكرها س[2]، وهي نادرة، ولعلها جاءت في بعض ألفاظ شذت عن القياس، وكأنهم[3] رَدُّوها إلى الأصل، واستثقلوا الضمة، فحذفوها، ونقلوها إلى ما قبلُ كالقاضُونَ.

وذكر بعض أصحابنا[4] أنه شَذَّ عن هذا الحكم من المقصور قولهم: «مَقْتَوِين»[5] قال[6]:

.... مَتَى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينا

«وكان القياس أن يقول مَقْتَيْنَ، فيجمع مَقْتًى - ووزنه مَفْعَل بفتح الميم والعين[7] - كما يجمع مَلْهًى، لكنهم جاؤوا به على الأصل شذوذاً»[8]. قال[9]: «ويحتمل أن يكون مما حُذفت منه ياء النسب، وكان الأصل مَقْتَوِيِّيْنَ، فحذف ياءي النسب، وهو يريدهما، فيكون كالأَعْجَمِينَ[10] والأَشْعَرِينَ؛ ألا ترى أن المعنى الأَعْجَمِيِّيْنَ والأَشْعَرِيِّيْنَ.

---

(١) المقصور والممدود له ص ١٣٩.

(٢) قال: «واعلم أنك لا تقول في حُبْلى وعِيسى ومُوسى إلا حُبْلَوْنَ وعِيْسَوْنَ ومُوسَوْنَ، وعِيْسُونَ ومُوسُونَ خطأٌ» الكتاب ٣: ٣٩٤.

(٣) ك: فكأنهم.

(٤) هو الأبذي. شرح الجزولية ص ٤١٠.

(٥) راجع المسألة في إيضاح الشعر ص ١٧٣ - ١٨١ والبغداديات ص ٥٧٥ - ٥٧٨.

(٦) هو عمرو بن كلثوم. وصدر البيت: «تَهَدَّدْنا، وأَوْعِدْنا، رُوَيْدًا». النوادر ص ٥٠٢ وشرح القصائد السبع ص ٤٠٢ وإيضاح الشعر ص ١٧٣ والمنصف ٢: ١٣٣ وشرح القصائد العشر ص ٣٤٦ والخزانة ٧: ٤٢٧ - ٤٣٥ [الشاهد ٥٥٣]. يخاطب عمرو بن هند.

(٧) وزنه... والعين: سقط من س. وهو ليس في شرح الجزولية للأبذي الذي أخذ أبو حيان النصَّ منه.

(٨) شرح الجزولية ص ٤١٠.

(٩) يعني الأبذي. شرح الجزولية ص ٤١٠.

(١٠) ك، ص: كالأعجميين.

وقوله: «مَقْتَوِين»[١] يريد خُدَّاماً، من القَتْو، وهو الخِدْمة، كأنه جمع مَقْتَوٍ، يريد به خَدِيماً، والعرب تُدخل ياءي النسب على الصفة للمبالغة، فيقولون: دَوَّاريّ في دَوَّار، وأَحْمَرِيّ في أَحْمَر».

وفي البسيط: «قالوا: رجل مَقْتَوِيّ، وفي الجمع: مَقْتَوُونَ. وأما تصحيحهم الواو فإنْ شئتَ قلتَ / صَحَّحوها في الجمع على حد التثنية، كما صححوها في جمع التكسير حيث قالوا: مَقاتِوة. [١:٧٦/ب]

وحكى أبو زيد[٢] الفتح والكسر في الواو فيما قبلَ الياء فيمن جعل النون حرف الإعراب، وحَكى جعل النون حرف إعراب كما جعلت في سِنين هو وأبو عبيدة[٣]. وحَكَيا[٤]: رجُل مَقْتَوِينٌ، ورَجُلانِ مَقْتَوِينٌ، ورجال مَقْتَوِينٌ. قال أبو زيد[٥]: «وكذلك المرأة والنساء» انتهى قول أبي زيد.

وحَسَّنَ ذلك أنه مصدر في الأصل؛ لأنه مَفْعَل من القَتْو، فجاز فيه أن يكون للواحد والجمع، ولا يضرُّه ما دخله من علامة؛ لأنها لمّا[٦] عاقبت الياءين للنسبة صارت كأنها ليست للجمع، كما في ثُبة[٧]، وكأنه مصدر على أصله غير مجموع. هذا فيمن جعل الواو حرف إعراب. وأما من جعل النون حرفه فهو في إرادته الجمع كالذي لم يجعلها حرف إعراب». انتهى ملخصاً.

---

(١) ك: مقتويين.

(٢) النوادر ص ٥٠٣.

(٣) شرح القصائد السبع ص ٤٠٣ وإيضاح الشعر ص ١٧٤.

(٤) النوادر ص ٥٠٢ وإيضاح الشعر ص ١٧٥. س، م: وحكى. والصواب ما أثبته في المتن لأن الفارسي نصَّ في إيضاح الشعر على أنهما حكيا ذلك.

(٥) النوادر ص ٥٠٢.

(٦) لمَّا: سقط من ك.

(٧) فوقه في س: «كذا». قلت: لم أتهدّ إلى صوابه. ويمكن أن يكون قد أراد أن الثبة تكون للواحد والجمع، فالثبة: وسط الحوض، والجماعة من الناس.

وقوله: **ورُبَّما حُذِفتْ خامسةً فصاعداً في التثنية والجمع بالألف والتاء**

أي: حُذفت الألف الزائدة. مثالُ حذفها في التثنية خامسة قولهم في القَهْقَرى[1] والخَوْزَلى[2] والهِنْدَبى[3] في لغة من قصر: قَهْقَرانِ وخَوْزَلانِ وهِنْدَبانِ.

ومثالُ ذلك فيما كان زائداً على خمسة قولهم في الضَّبَغْطَرى - وهو الأحمق الذي لا يعجبك - ضَبَغْطَرانِ، والقياسُ قلبُها ياءً كما قالوا في تثنية جُمادَى: جُمادَيانِ، قال[4]:

شَهْرَيْ رَبِيع وجُمادَيْنِ

وإنما حُذِفت خامسةً للطول.

وقاسه الكوفيون[5]. وذكر أبو عليّ أنه مذهب لأهل بغداد. ورَدَّ عليهم في «التَّذْكِرة» شذوذ هذا المسموع، وأنه لم يَثبت سَماعه، وأنَّ قياسه على النسب غير صحيح؛ لأن النسب بابُ تغيير وحذف في اللفظ والمعنى كالتكسير والتصغير، والتثنيةُ ليست كذلك؛ ألا ترى أنَّ التاء تُحذف فيه، ولا تُحذف في التثنية.

ومثالُ حذفها خامسة في الجمع بالألف والتاء قولهم هَراوات، بفتح الهاء، جمع هَراوى، جمع هِراوة بكسر الهاء، قال[6]:

---

(١) القهقرى: الرجوع إلى خلف.

(٢) الخوزلى: مشية فيها تثاقل وتبختر.

(٣) الهندبى: بقلة من أحرار البقول. يُمَدُّ ويُقْصَر.

(٤) هذا بيت من الرجز، وقبله بيتان، هما:

أصبحَ زِبْنٌ خَفِشَ العَيْنَيْنِ ... فَسَوتُه لا تَنقضي شَهْرَيْنِ

جمهرة اللغة ٣: ٤٨٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٤/ب والمخصص ١٥: ١١٤ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٢ والمقرب ٢: ٤٥ وشرح الجزولية ص ٤٠٥. ويروى بزيادة هاء السكت في آخره.

(٥) المخصص ١٥: ١١٤ والإنصاف ص ٧٥٤ [المسألة ١١٠] وشرح التسهيل ١: ٩٦.

(٦) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٨١ وشرح التسهيل ١: ٩٦. العمية: الضلالة والكبر. =

تَـــرَوَّحَ فـــي عِمِّيَّـــةٍ، وأَعـــانـــه على الماء قومٌ بـالهَـراواتِ هُـوجُ

قال المصنف في الشرح[1]: «وهذا يدل على أنَّ الألف قد تُحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هَراوى منقلبة عن لام الكلمة» انتهى.

وكونُها منقلبة عن لام الكلمة هو مُوضَح في علم التصريف، إلا أن الذي أجاز هذا ونقله هو الفراء[2]، وعنده أن هَراوَى وأمثاله ليس مجموعاً على فعائل فيلزمَ ما قاله المصنف، بل هو عنده جمع على وزن فَعالَى، فالألف زائدة على مذهبه، وليس لامَ الكلمة.

ومثالُ حذفها فيما كان زائداً على خمسة في الجمع بالألف والتاء قولُهم في جمع قَبَعْثَراة[3]: قَبَعْثَرات[4].

وقوله: **وكذا الألفُ والهمزةُ من قاصِعاءَ[5] ونحوِه** يعني أنهما قد[6] يُحذفان كما حُذفت الألف الزائدة في المقصور، قال بعض العرب في خُنْفُساءَ وعاشُوراءَ وباقِلَّاءَ وقُرْفُصاءَ[7]: خُنْفُسانٍ وعاشُورانٍ وباقِلَّانٍ / وقُرْفُصانٍ. [١/٧٧:١]

وقوله: **ولا يُقاسُ على ذلك، خلافاً للكوفيين** أي: لا يُقاس على ما سُمع من حذفِ ألف المقصور الزائدة خامسةً فصاعداً، ولا حذفِ الألف والهمزة من قاصِعاءَ ونحوِه غيرُ ما سُمع.

= والهراوة: العصا. وهوج: جمع أَهْوَج، وهو الأحمق.

(١) شرح التسهيل ١: ٩٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٣٠ ومشكل إعراب القرآن ١: ٩٦، والجامع لأحكام القرآن ١: ٢٨٢، والإنصاف ص ٨٠٥ ـ ٨٠٩ [المسألة ١١٦]، والارتشاف ١: ١٦١.

(٣) القبعثراة: الناقة العظيمة الشديدة.

(٤) سقطت هذه الفقرة من ك، ص، ح. وأثبت قوله: «ومثال حذفها... على خمسة» فيهن بعد قوله قبل قليل: «ومثالُ حذفها خامسة في الجمع بالألف والتاء».

(٥) القاصعاء: جحر يحفره اليربوع، فإذا دخل فيه سدّ فمه لئلا يدخل عليه حيّة أو دابّة.

(٦) قد: سقط من ك، م.

(٧) القرفصاء: ضرب من القعود، وهو أن يجلس الرجل على أليتيه، ويُلزق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه.

وذكر بعض أصحابنا[1] في المقصور الزائد على ثلاثة أحرف أنه لا خِلافَ[2] بين النحويين في أنه يُثَنَّى بالياء. ثم ذَكر ما شَذَّ من ذلك. فهذا النقل مخالف لظاهر قول المصنف.

وذكر أبو الحسن علي بن سِيْده[3]: أنَّ الكوفيين أجازوا فيما طال من الممدود حذف الحرفين الأخيرين، فأجازوا في قاصِعاءَ وحاثِياءَ[4] ونحوِهما: قاصِعانِ وحاثِيانِ، وقاصِعاوانِ وحاثِياوانِ.

فينبغي أن يكون قول المصنف: «ولا يُقاسُ على ذلك» راجعاً لقوله: «وكذا الألفُ والهمزة من قاصِعاءَ» لا إلى: الألف الزائدة، والألف والهمزة، فيكون «ذلك» إشارةً إلى أقرب مذكور، إلا أنَّ ظاهر كلام المصنف في الشرح أنه راجع إلى الألف الزائدة وإلى الألف والهمزة معاً.

وفي الإفصاح: ذَكر - يعني ابن الأنباري - أنهم قالوا: خُنْفُسانِ وحَوْصَلانِ سماعاً عن العرب، وقاس عليه مثل: صُورياءَ[5] وزَكَرِيَّاءَ وأُورِياءَ[6] وما أشبهها مما تجيء فيه الألفات بعد أربعة أو أكثر. وحكى غيرُه: باقِلَّانِ وعاشُورانِ وقُرْفُصانِ. ولم يحك س شيئاً من هذا كله، ولا أجازه، وإنما هي أشياءُ شَواذُّ، فلا ينبغي أن تقاس. قال: وحكى هذا كلَّه السيرافيُّ[7] عن الكسائي وجميع الكوفيين. قال[7]: «ولا يعرفه أصحابنا، ولا يُثْبتون شيئاً منه».

ص: وتُحذفُ تاءُ التأنيث عندَ تصحيحِ ما هي فيه، فيُعامَلُ معاملةَ مؤنثٍ

---

(١) هو الأُبَّذيّ في شرح الجزولية ص ٤٠٥.

(٢) قلت: فيه خلاف. انظر الإنصاف ص ٧٥٤ [المسألة ١١٠].

(٣) المخصص ١٥ : ١١٦. وقد أخذه من شرح الكتاب للسيرافي ٤ : ١٧٥/ ب.

(٤) الحاثياء: تراب جُحْر اليربوع الذي يحثوه برجله. وقيل: جُحْر من جِحَرة اليربوع.

(٥) لم أقف على معناه، ولعله اسم رجل.

(٦) أورياء: رجل من بني إسرائيل.

(٧) شرح الكتاب ٤ : ١٧٤/ ب - ١٧٥/ ب.

عارٍ منها لو صُحِّحَ، ويُقال في المرادِ به مَن يَعقِل مِن ابْنٍ وأَبٍ وأَخٍ وهَنٍ وذِي: بَنُونَ وأَبُونَ وأَخُونَ وهَنُونَ وذَوُو، وفي بِنْت وابْنة وأُخْت وهَنة وذات: بَناتٌ وأَخَوات وهَنات وهَنَوات وذَوات. وأُمّهات في الأُمّ من الناس أكثرُ من أُمّات، وغيرُها بالعكس.

ش: لمَّا كانت تثنية ما فيه التاء تَثبت فيها التاءُ، فتقول: فاطِمتانِ، وكان قد قَدَّم أنَّ حُكمَ ما أُلحق به علامةُ جمعِ التصحيح القياسيةُ حُكمُ ما أُلحق به علامةُ التثنية، واستثنى ما استثنى، بَيَّنَ أنَّ هذه التاء لا تَثبت في الجمع بالألف والتاء كما تَثبت في التثنية، بل تُحذف، فَيَلي ما بقي بعد الحذف الألفَ والتاء، كما يُفْعَل بالعاري من التاء المؤنث عند تصحيحه، لكنْ إنْ كان ما قبلَ التاء المحذوفة ألفاً قُلبت إلى أصلها، فتقول: فَتَيات وقَنَوات في فَتاة وقَناة، أو همزةً مبدلةً فكَحالِها في التثنية، فتقول في سَقَّاءة وباقِلَّاءة: سَقّاوات وباقِلّاوات.

ومَثَّلَ المصنفُ في الشرح بهذين[1] وبـ «سَماء»، فقال[2]: «تقول سَموات». وهذا منه غلط لأن «سَماء» لم تُحذف منه التاءُ عند الجمع إذْ لا تاءَ فيه، ولم يندرج تحت الحكم الذي ذَكره من قوله: «فإنْ كان الذي قبلَ التاء
[١:٧٧/ب] المحذوفة ألفاً أو همزةَ ممدودٍ مبدلةً فُعِلَ به ما كان يُفْعَلُ / بمثله مباشراً لألف التثنية»[٢]، فكيف يمثل بـ «سَماء»؟.

ولمَّا ذَكر ما خالف فيه المؤنثَ بالتاء المثنى الجمعُ بالألف والتاء ذَكر ما خالف به المذكرُ العاقل في جمعه بالواو والنون مُثَنَّاه، فقال: «ويُقال في المرادِ به مَن يَعقِل» لأنّه إنْ أُريد به ما لا يعقل فهو[3] مجموع بالألف والتاء كما ذكر.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٩٦. وليس فيه سوى باقِلّاوات.
(٢) شرح التسهيل ١: ٩٦.
(٣) ك: هو.

فأمَّا ما جُمع بالواو والنون من ابْن، وبالألف والتاء من بِنْت، فإنه مخالف للمثنى، إذ قالوا في التثنية: ابْنانِ وابْنَتانِ، وقالوا في الجمع: بَنُونَ وبَنات، وكان القياس يقتضي أن يقال: ابْنُون وابْنات، لكنهم لمَّا حَذفوا همزة الوصل فَتحوا الباء تنبيهاً على أن أصلها الفتح.

وأمَّا ما جُمع من أَبٍ وأَخٍ وهَنٍ بالواو والنون فإنه خالف التثنية، إذ قالوا: أَبَوانِ وأَخَوانِ وهَنَوانِ، وأمَّا في الجمع فإنَّ التصريف أدى إلى حذف واو الجمع؛ لأنه لمّا[1] أُتبع في إعرابه ما قبل الآخر للآخر حُذفت الضمةُ من الواو في الرفع، والكسرةُ من الواو في الجر والنصب، فانقلبت لكسرة ما قبلها ياء، فالتقت الواوُ الساكنة مع واو الجمع، والياءُ الساكنة مع ياء الجمع، فحُذفت لالتقاء الساكنين، وبَقيت ضمةُ العين وكسرتُها تليهما واوُ الجمع وياؤه. وذكر المصنف في الشرح شواهد من لسان العرب على هذه الجموع نحو قول الشاعر[2]:

كَـريـم طـابـتِ الأَعْـراقُ منـه ... وأَشْبَـهَ فِعلُـه فِعْـلَ الأَبِينـا
كـريـم لا تُغَيِّـرُه اللَّيـالـي ... ولا الـلَّأواءُ عـن عَهْـدِ الأَخِينـا

وقـولِ الآخـر[3]:

أَلـم تَـرَنـي مِـن بعـدِ هَـمٍّ هَمَمْتُـهُ ... بِفُـرْقـةِ حُـرٍّ مِـنْ أَبِيـنَ كِـرامِ

وقـولِ الآخـر[4]:

---

(١) لما: سقط من ك.

(٢) البيتان في جمهرة اللغة ٣: ٤٨٥ والفسر ١: ١٥٤ وبينهما فيه: «وقال الآخر». وشرح التسهيل ١: ٩٧. والأول في شرح ألفية ابن معط ص ٢٥١ والنهاية ص ٣٠٥. وبينهما في «ص»: وقول الآخر. اللأواء: الشدة وضيق المعيشة.

(٣) هو أبو طالب كما في المحتسب ١: ١١٢ وشرح التسهيل ١: ٩٧.

(٤) هو زياد بن واصل. جاهلي من بني سُليم. الكتاب ٣: ٤٠٦ وشرح أبياته ٢: ٢٨٤ والمقتضب ٢: ١٧٤ والمحتسب ١: ١١٢ والخصائص ١: ٣٤٦ وفرحة الأديب ص ٢١٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٦ وشرح الملوكي ص ٣٩٨ وشرح الجزولية ص ١٦٣=

فلمَّــــا تَبَيَّـــنَّ أَصْـــواتَنـــا بَكَيْـــنَ، وفَــدَّيْنَنــا بــالأَبِينــا

وقــولِ الآخــر[1]:

فقلنــا: أَسْلِمُــوا، إنَّــا أَخُــوكُــمْ وقـد بَـرِئـتْ مِـنَ الإِحَـنِ الصُّـدُورُ

وقــولِ الآخــر[2]:

ولكــنْ أَخُــو المـرء الـذيـنَ إذا دَعـا أَجابوا بما يُرْضِيهِ في السِّلْمِ والحَرْبِ

وقــولِ الآخر[3]:

علـى مـا أَنَّهـا هَـزِئـتْ، وقـالـتْ: هَنُـونَ، أَجَـنَّ، مَنْشَـأُ ذا قَـرِيـبُ

وقــولِ الآخر[4]:

أُريـدُ هَنـاتِ مـن هَنِيـنَ، وتَلْتَـوي علــيَّ، وآبــى مِـن هَنِيـنَ هَنـاتِ

وأنشد غير المصنف[5]:

= والخزانة ٤: ٤٧٤ ـ ٤٧٨ [الشاهد ٣٢٨].

(١) هو العباس بن مرداس. السيرة النبوية ٢: ٤٥٢ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٨٥ والمقتضب ٢: ١٧٤ والخصائص ٢: ٤٢٢ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٦ وشرح التسهيل ١: ٩٧ واللسان (أخا) وشرح الجزولية ص ١٦٤.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٨٢، ٩٨. وقبله في الموضعين وفي «م» بيت آخر هو:

ومـا رَحِـمُ الأَهليـنَ إنْ سـالموا العِدا بمجـديــةٍ إلا مضــاعفــةَ الكَــرْبِ

(٣) ليس في شرح التسهيل. وهو في اللسان (جنن) ١٦: ٢٤٩ و (هنا) ٢٠: ٢٤٥. وذكر في (هنا) أن المازني أنشده، وأنشد بعده بيتاً آخر، هو:

فــإنْ أَكْبَــرْ فــإنّــي فــي لِـداتــي وغــايــاتُ الأَصــاغِــر للمَشيــبِ

هنون: أي يا هنون. وأَجَنَّ: وقع في مَجَنَّة. والمَجَنَّة: الجنون، والجِنُّ، وأرض مَجَنَّة: كثيرة الجِنّ. وقوله منشأ ذا قريب: أرادت أنه صغير السنّ، وإنما تَهزأ به. و «ما»: زائدة.

(٤) البيت في مجالس ثعلب ص ٥٥٩ وفرحة الأديب ص ١٨٣ وشرح اللمع ص ٥٦٨ وشرح التسهيل ١: ٩٨ واللسان (هنا) ٢٠: ٢٤٢. قال ثعلب: «أي: أريد نساءً من قوم، فيأبَون عليَّ، ويجيئني من آبى عليهم أنا». وفي النسخ المخطوطة: «وإنّي» صوابه من المصادر المذكورة.

(٥) البيت لعَقيل بن عُلَّفة المُرِّيّ. النوادر ص ٣٥٧ والمقتضب ٢: ١٧٤ والبيان والتبيين =

/ وكـــان لنـــا فَـــزارةُ عَـــمَّ سَـــوْءٍ   وكنـــتُ لـــه كَشَـــرِّ بَنـــي الأَخِينـــا [١: ١/٧٨]

وجعل المصنف(١) من باب «أَبِينَ» قراءةَ بعض السَّلف: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ أَبِيكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾(٢) فجعل: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ بدلاً من ﴿أَبِيكَ﴾، إذ هو عنده بمنزلة ﴿ءَابَآئِكَ﴾، وهي القراءة المشهورة.

ويحتمل أن يكون مفرداً، و ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ بدل منه، ويكون ﴿إِسْمَٰعِيلَ﴾ و ﴿وَإِسْحَٰقَ﴾ قد عُطفا على ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ لا على البدل التفصيلي، وتكون هذه القراءة قد جعل(٣) فيها ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ وحدَه أباً ليعقوب على سبيل التشريف بكونه أباً له، ويكون أقل مجازاً إذ يخرج إسماعيل بذلك عن الأُبُـوَّة لأنه عم يعقوب لا أبوه، وليس في عمود نسبه. ومن قرأ بالجمع أو تَوَهَّم الجمع في ﴿أَبِيكَ﴾ كَثَّر المجاز، إذْ جعل العَـمَّ أباً.

وقال المصنف(٤): «ولو قيل حَمٌ وحَمُون لم يمتنع، لكن لا أعلم أنه سمع» انتهى. وينبغي أن يمتنع لأن القياس يأباه، وجمع أَبٍ وأَخٍ وهَنٍ على أَبِينَ وأَخِينَ وهَنِينَ هو شاذ لأنه فات فيها شرط الجمع بالواو والنون، فلا يُقاس على ذلك.

وأما جمع «ذِي» فقالوا فيه: ذَوُو، كما قالوا في التثنية؛ لأنهم لو أتبعوا حركةَ الذال لحركة الواو للزم من ذلك بقاؤه على حرف واحد؛ لأنه تُستثقل الضمة في الواو التي هي عين الكلمة، فتحذف الضمة، وتحذف الواو

= ١: ١٨٦ واللسان (أخو) ١٨: ٢١ والخزانة ٤: ٤٧٨ ـ ٤٨٣ [الشاهد ٣٢٩]. ك، ص، م: فكنت.

(١) شرح التسهيل ١: ٩٧.
(٢) سورة البقرة: ١٣٣. وهي قراءة ابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وأبي رجاء بخلاف. المحتسب ١: ١١٢.
(٣) قد جعل: سقط من ك.
(٤) شرح التسهيل ١: ٩٨.

لسكونها وسكون واو الجمع، ولامُ الكلمة محذوفة، فتبقى الكلمة على حرف واحد، فلما رَدُّوا فاءه في الجمع إلى حركته الأصلية ذهب مُوجب الحذف، فبقي على حرفين، وكان قياسه أن لا يُجمع هذا الجمع لأنه ليس[1] بمشتق.

وقوله: **بَناتٌ وأَخَوات** كان القياس أنْ يُقال بِنْتات وأُخْتات، كما قالوا في التثنية: بِنْتان وأُخْتانِ؛ لأن تاءهما قد غُيِّرَتْ لأجلها بنيةُ الكلمة، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء مَلَكُوت. وقد وافق يونُس هنا على بَنات وأَخَوات في الجمع، فأجراها مجرى تاء التأنيث في الحذف، بخلاف قوله في النسب، فإنه جمع بينها وبين ياء النسب[2].

والفرقُ بينهما أنَّها ـ وإنْ كانت للإلحاق ـ فهي مع ذلك مستقلة بالدلالة على التأنيث، فأُجريت مُجرى تاء التأنيث التي ليست للإلحاق، ولا دلالة فيها على النسب، فلذلك جَمَعَ[3] بينهما في النسب. والتاء في بِنْت وأُخْت بدل من الواو المحذوفة لتلحق بِنْت بعِذْل وأُخْت بقُفْل، فهي بدل من حرف أصلي.

فأما «أُخْت» فجُمعت جمع سلامة، قالوا: أَخَوات، ورُدَّت[4] الواو في أَخَوات، ولم تُرَدّ في أَخُونَ؛ لأنَّ الواو في أُخْت وبِنْت لم تُحذف إلا بشرط العوض منها، فإذا ذهب العوض رجعت الواو، فقلت: أَخَوات، وليست[5] كذلك في المذكر لأنها حُذفت على غير قياس، ولم يُعَوَّض منها، فأَخَوات[6]

---

(١) ح، ص: لأنه وصف ليس. م: لأنه يوصف ليس.
(٢) فقال: أُخْتـيّ. الكتاب ٣: ٣٦١.
(٣) أي: يونس. وفي س: لم يجمع.
(٤) س: زيدت.
(٥) ك: وليس.
(٦) ك: وأخوات.

ليس بشاذ، وأَخُونَ[1] شاذ، وأَخَوات جمع مسلم بالألف والتاء.

وأما «بَنات» فليس بجمع سلامة؛ لأن اللفظ لم يَسلم فتقولَ: بِنْتات، ولا رجعت إلى الأصل إذ حذفت العوض، فتقولَ: بَنَوات / كأَخَوات، [١: ٧٨/ب] وإنما الألف والتاء عوض من المحذوف، كما كانت الواو والنون في بَنُونَ عوضاً من المحذوف، استُغني بِبَنُون عن ابْنُون، فاستَغْنَوْا[2] بِبَنات عن بَنَوات.

وقوله: وهَناتٌ هذا جُمع على لفظه، حُذفت منه التاء، ولم يُرَدّ المحذوف. ونظيرُ ذلك لِثَات، قال الشاعر[3]:

وقالت لي النفسُ: اشْعَبِ الصَّدْعَ واهْتَبِلْ ... لإحدى الهَناتِ المُعْضِلاتِ اهْتِبالَها

قوله: وَهَنواتٌ رُدَّ المحذوفُ فيه كما رَدُّوه في سَنة حيث قالوا: سَنَوات، قال الشاعر[4]:

أَرى ابنَ نِزارٍ قد جَفاني، ومَلَّني ... على هَنَواتٍ كُلُّها مُتَتابِعُ

وقوله: وذَواتٌ جمعوا ذاتاً على ذَوات كما جمعوا قَناة على قَنَوات.

---

(١) س: واخْوان.

(٢) ك: واستغنوا.

(٣) هو الكميت كما في تهذيب اللغة ٦: ٣٠٨ والتكملة ص ١٦٣ والعضديات ص ٣٠ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٣ واللسان (هبل) ١٤: ٢١١ و (هنا) ٢٠: ٢٤٣. اشعبْ: اجمعْ وأصلحْ. والصدع: الشَّقّ في الشيء الصلب. واهتبلْ: استعدَّ واحْتَلْ. والهنات: الخلال من الشر. والمعضلات: الشدائد التي لا دواء لها. واهتبالها: أي كما ينبغي أن يُهتبل لها.

(٤) الكتاب ٣: ٣٦١ والمقتضب ٢: ٢٧٠ والتكملة ص ١٧٣ والعضديات ص ٣٠ والمنصف ٣: ١٣٩ وسر صناعة الإعراب ص ١٥١، ٥٥٩ وتحصيل عين الذهب ص ٤٩٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠١ وشرح الملوكي ص ٢٩٩، ٣٩٩ وشرح المفصل ١: ٥٣ و٥: ٣٨ و٦: ٣ و١٠: ٤٠، ٤٤ واللسان (هنا) ٢٠: ٢٤٣، ٢٤٦. هنوات: خَصَلات سُوء. ويروى آخره: «مُتَتَايِعُ». وهي رواية أخرى فيه. والتَّتايُع: التهافت في الشر، وقيل: هو اللجاج. ك: ظِلُّها متتابع.

ولامُ «ذات» محذوفة، وهي ياء على رأي س[1]، فلما جُمعتْ[2] حُذفت التاء، ورَجعت عين الكلمة إلى أصلها إذ كانت واواً قد انقلبت ألفاً، فقيل: ذَوَات، ولو رُدَّت لام الكلمة لقيل في الجمع: ذَوَيَات أو ذايات.

وقوله: **وأُمَّهاتٌ في الأُمِّ أكثرُ من أُمَّات** كان قياس «أُمّ» أن لا يُجمع بالألف والتاء لأنه من الأجناس المؤنثة بغير علامة كعَنْز وعَناقٍ[3]، لكنهم جَمعوا بهما كما جَمعوا سَماء على سَموات، وأَرْضاً على أَرَضات، وقد جَمع الشاعر بين أُمَّهات وأُمَّات في الأناسيّ في قولِه[4]:

إذا الأُمَّهـاتُ قَبَحْـنَ الـوُجُـوهَ　　　فَـرَجْـتَ الظَّـلامَ بـأُمَّـاتِكـا

وقولِه في الأناسيّ[5]:

حُمـاةُ الضَّيْـمِ آبـاءٌ كِـرامٌ　　　وأُمَّـاتٌ، فـأَنْجَـدَ واسْتَنـارَا

وقولِـه[6]:

أولئـك أُمَّـاتـي رَفَعْـنَ مَنـابتـي　　　إلى نافع في ذِرْوةِ المجدِ صاعدِ

وقولِـه[7]:

---

(١) الكتاب ٣: ٢٦٢ ـ ٢٦٣، ٣٦٦.

(٢) س: رجعت.

(٣) العناق: الأنثى من أولاد المعز.

(٤) هو مروان بن الحكم كما في شرح شواهد الشافية ص ٣٠٨. والبيت بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٥٦٤ وشرح الملوكي ص ٢٠٢ وشرح المفصل ١٠: ٣ وشرح التسهيل ١: ٩٩ واللسان (أمم) ١٤: ٢٩٥. قبحه: أخزاه وشوَّهه. وفرجت: كشفت. والمعنى: إذا قبحت الأمهات بفجورهن وجوهَ أولادهن عند الناس كشفتَ الظلام بضياء أفعالهن، يريد طهارتهن عما يتدنس به العرض.

(٥) هو كلثوم بن عياض كما في شرح التسهيل ١: ٩٩. وآخره فيه: «واسْتَغارا». أنجد: أخذ في بلاد نجد، وأنجد الشيء: ارتفع.

(٦) هو عبد الله بن عمرو اللخمي كما في شرح التسهيل ١: ٩٩.

(٧) البيت للسفاح بن بُكير اليربوعي من مفضلية له يرثي فيها يحيى بن شداد. وقال أبو عبيدة: =

قَــــوَّالِ مَعْــــرُوفٍ وفَعَّـــالِـــه نَحَّـــارِ أُمَّـــاتِ الــرِّبَـــاعِ الــرِّتَـــاعْ

وقوله: **وغيرُها بالعكس** أي: وغيرُ الأُمّ من الناس بالعكس، أي يَكثُر فيه أُمَّات، ويقل أُمَّهات، فمن وُرود أُمَّات قولُه[1]:

وأُمَّـــات أَطْـلاءٍ صِغـارٍ كـأَنَّهـا دَمـالِـجُ يَجْلُـوهـا لِتَنْفُـقَ بـائـعُ

ومِن وُرود أُمَّهاتٍ قولُه[2]:

[وهـامٍ تَـزِلُّ الشمـسُ عـن أُمَّهـاتِـهِ صِلابٍ، وأَلْحٍ في المثاني تَقَعْقَعُ][3]

وربما قالوا في أُمّ أُمَّهة، قال قُصَـيُّ بنُ كِلاب[4]:

= هي لرجل من بني قُريع، يرثي يحيى بن مَيْسَرة صاحبَ مُصْعَب بن الزبير، وكان وفى له حتى قُتل معه. كتاب الاختيارين ص ٣٩٦ وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٦٣ والمقتضب ٣: ١٧٠ وسر صناعة الإعراب ص ٥٦٥ وشرح المفصل ١٠: ٤ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠٨. وعجز البيت فيهن: «عَقّار مثنى أُمَّهات الرباع». مثنى: اثنين اثنين. والرباع: جمع رُبَع، وهو ما نُتج في الربيع، وخص أُمَّات الرباع لأنها أَنْفَسُ الإبل. والرتاع: التي تأكل ما تشاء. ورواية أبي حيان ذكرها ابن بري في شرح شواهد الإيضاح ص ١٩٦ ونص على أنها رواية أبي حنيفة. وراجع الخزانة ٦: ٩٨ [عند الشاهد ٤٣٥].

(١) نسب ابن مالك البيت في شرح التسهيل ١: ٩٩ لحميد بن ثور. وليس في ديوانه. أطلاء: جمع طَلا، وهو الولد من ذوات الظِّلْف والخُفّ. ودمالج: جمع دُمْلُج، وهو المِعْضَد من الحلي، أي: ما يوضع منه في العضد.

(٢) هو ذو الرمة يصف الإبل. والبيت في ديوانه ص ٧٣٨ والمخصص ١٣: ١٩٢. وهو بغير نسبة في اللسان والتاج (أمم). أمهات رؤوسها: الأدمغة. أَلْح: جمع لَحْي، وهو منبت اللحية من الإنسان وغيره. والمثاني: الأرسان والحبال. وتقعقع: تسمع لها صوتاً وقعقعة. وانظر شواهد أخرى في اللسان (أمم).

(٣) موضعه بياض في س. وسقط من باقي النسخ. ويبدو أن أبا حيان ـ رحمه الله ـ لم يحضره شاهد على هذه المسألة، فترك له مكاناً، ثم نسي أن يبحث عن شاهد. ويمكن أن يستشهد أيضاً ببيت السفاح بن بكير الذي أنشده قبل قليل، لكن بالرواية المشهورة التي ذكرناها في تخريجه، وهي: «عَقّار مثنى أُمَّهات الرِّباعْ». وانظر شواهد أخرى في اللسان (أمم).

(٤) جمهرة اللغة ٣: ٢٦٧ والأمالي ٢: ٣٠١ وسر صناعة الإعراب ص ٥٦٤ والمحتسب ٢: ٢٢٤ والسمط ص ٩٥٠ وشرح المفصل ١٠: ٣ وشرح الملوكي ص ٢٠٣ والممتع ص ٢١٧ والعيني ٤: ٥٦٥ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠١ ـ ٣٠٨ والخزانة ٧: ٣٤٩ [عند الشاهد ٥٤٤]. وقد وهم العيني، فخلط بينه وبين رجز آخر. =

إنّي لَدى الحربِ رَخِيٌّ لَبَبِي … عندَ تَنادِيهِم بِهَالِ وهَبِي
مُعْتَزِمُ الضَّرْبةِ عالٍ نَسَبِي … أُمَّهتي خِنْدِفُ، والْياسُ أَبي

والخلاف في هذه الهاء أهي أصلية أم زائدة مذكور في علم التصريف في حروف الزيادة. وقال / الفراء[1]: العرب تقول: هذه أُمّ، وهذه أُمَّةٌ، [١/٧٩:١] ويجمعونها أُمَّات وأُمَّهات، وإنما يقول أُمَّهات الذين يقولون أُمَّةٌ، وأُمَّات الذين يقولون أُمّ. وقال: أنشدني بعضهم[2]:

تَقَيَّلْتَها من أُمَّةٍ لكَ طالَما … تُنُوزِعَ في الأسواقِ منها خِمارُها

فنقلُ الفَرَّاء هذا مخالفٌ لكلام المصنف.

ص: والمؤنثُ بهاءٍ، أو مجرداً ثلاثياً صحيحَ العين ساكنَهُ غيرَ مُضَعَّف ولا صفةً، تَتبعُ عينُه فاءه في الحركة مطلقاً، وتُفتح وتُسَكَّن بعد الضمة والكسرة، وتُمْنَعُ الضمةُ قبلَ الياء، والكسرةُ قبلَ الواوِ باتفاقٍ، وقبلَ الياءِ بخُلْفٍ، ومطلقاً عند الفَرَّاء فيما لم يُسْمَعْ. وشَذَّ جِرِوات. والتُزم فَعَلات في لَجْبة، وغَلَب في رَبْعة، لقولِ بعضهم لَجَبة ورَبَعة. ولا يقاس على ما نَدر من كَهَلاتٍ، خِلافاً لقُطْرُب. ويَسُوغُ في لَجْبةٍ القياسُ وِفاقاً لأبي العباس، ولا يقال فَعْلات اختياراً فيما استحقَّ فَعَلات إلا لاعتلال اللامِ أو شبهِ الصفة. وتَفتح هُذَيل عينَ جَوْزات وبَيْضات ونحوهما. واتُّفِقَ على عِيَرات شذوذاً.

= الرخي: المسترخي. واللبب: ما يُشدّ على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل عن الاستئخار، والارتخاء إنما يكون عن كثرة جري الدابة، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران. وهالِ: اسم فعل زجر للخيل. وهبي: اسم فعل دعاء للخيل، أي: أقدمي وأقبلي. ومعتزم: من العَزْم، وهو عَقْد القلب على فعل. وخندف: هي خندف بنت عمران، امرأة من اليمن: زوج إلياس بن مُضَر، وأم مُدْركة وطابخة وقَمَعة أولاد إلياس.

(١) الزاهر ١ : ٢٤٩.

(٢) البيت في الزاهر ١ : ٢٤٩ وتهذيب اللغة ١٥ : ٦٣١ ومقاييس اللغة ٢ : ٢٢ والمخصص ١٣ : ١٧١ واللسان (قبل) ١٤ : ٦٣ و (أمم) ١٤ : ٢٩٤، ٢٩٥. تَقَيَّلَ الرجلُ أباه: نزع إليه فأشبهه. وفي هذه المصادر: «تَقَبَّلتها» وهو بمعنى: «تقيَّلْتها».

ش: مثالُ المؤنث بالهاء جَفْنة وغُرْفة وسِدْرة، والمجرد منها دَعْد وجُمْل وهِنْد.

واحترز بـ «صحيح العين» من معتلّها، فإنها إذا كانت معتلة العين فإما أن يكون ما قبلَ حرفِ العلة مناسباً في الحركة لحرف العلة أو مخالفاً:

إنْ كان موافقاً نحو: تارة ودُوْلة[1] ودِيْمة[2] بقي حرف العلة على حاله، فتقول: تارات ودُوْلات ودِيْمات. وكذلك المجرد نحو: نار ونُور ورِيم مُسَمًّى بها. على هذا نُصوصُ الناس.

ووَهِمَ ابنُ الخَبَّاز، فذكر أنَّ ما كان كسُوْرة لا يُضَمُّ استثقالاً، بل يُسَكَّن أو يُفْتَح. وذكرُه الفتحَ في مثل سُوْرة وَهْم كما ذكرنا.

وفي «المِصْباح»[3] «وقد قيل[4]: إنَّ هُذَيلاً يقولون دِيَمات بالفتح في جميع هذا الباب، والعربُ كلهم يقولون عِيَرات ـ جمع عِيْر ـ بالفتح»[5] انتهى.

وإنْ كان مخالفاً نحو: بَيْضة وجَوْزة فسيأتي حكمه إن شاء الله.

واحترز بقوله: «ساكنَهُ» من متحرك العين نحو: شَجَرة ونَبِقة وسَمُرة. واحترز بقوله: «غيرَ مُضاعَف»[6] من جَنَّة وجِنَّة وجُنَّة. واحترز بقوله: «ولا صفةً» من نحو: ضَخْمة وجِلْفة وحُلْوة من الصفات، فليس فيها[7] إلا التسكين.

---

(١) الدُّولة: الغلبة. والشيء المتداول من مال أو نحو ذلك.

(٢) الديمة: المطر الدائم في سكون.

(٣) لم أقف على هذا القول ولا الذي يأتي بعد قليل في كتاب المصباح في شرح أبيات الإيضاح لابن يسعون، ولا في المصباح في شرح الإيضاح للعكبري.

(٤) ك: وقد نقل.

(٥) قال سيبويه: «وعِيْر وعِيَرات، حركوا الياء، وأجمعوا فيها على لغة هذيل؛ لأنهم يقولون بَيَضات وجَوَزات» الكتاب ٣: ٦٠٠. والعِيْر: القافلة. أو الإبل تحمل الميرة.

(٦) هذا موافق لما في شرح التسهيل. وسبق قوله في الفص: «غير مضعَّف». وهما بمعنى.

(٧) ك: فيه.

وقوله: **مُطلقاً** فتقول: جَفَنات ودَعَدات وسِدِرات وهِنِدات وغُرُفات وجُمُلات. ويعني بالإطلاق أنْ تكون الحركةُ فتحةً أو كسرةً أو ضمةً كما مثَّلنا.

وقوله: **وتُسَكَّنُ بعد الضمة** نحو: غُرْفات. **والكسرةِ** نحو: سِدْرات. فأما إتباع الضمة في مثل غُرُفات فهي لغة أهل الحجاز(١) وبني أسد. وأما التسكين فيه فهي لغة بني تميم(٢) وناس من قيس(٣).

وقال الأخفش: ومِن العرب مَن يُسَكِّن، فيقول: رُكْبات وكِسْرات. وأما الفتح فذكر أصحابنا(٤) أنها لغة. وكذا قال الأخفش. قال: «وما كان مِن هذا أوله مضموماً أو مكسوراً فإن لغةً للعرب يفتحون ثانيه أبداً، فيقولون: كِسَرات وظُلَمات»(٥) انتهى. وقد رُوي قولُ الشاعر(٦):

[١:٧٩/ب] / ولمَّــا رَأَوْنــا بــادِيــاً رُكُبــاتُنــا   على مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ

بالضمّ والفتح.

وزعم قوم(٧) أنَّ الفتح في نحو ظُلَمات إنما هو على أن ظُلَمات جمع ظُلَم الذي هو جمع ظُلْمة، فظُلَمات على هذا جمعُ جمعٍ.

---

(١) الحجة ٢: ٢٦٨ والكشف ١: ٢٧٣ ـ ٢٧٤ وشرح اللمع ص ٥٤٣ والبحر المحيط ٢: ١٣١ حيث نقل فيه أبو حيان ذلك عن صاحب «الكتاب الموضح» أبي عبد الله نصر بن علي بن محمد، عرف بابن مريم.

(٢) المفصل ص ١٩١ وشرحه ٥: ٢٨ وشرح الشافية ٢: ١٠٩ والبحر ١: ٦٥١.

(٣) البحر ١: ٦٥١.

(٤) ذكر ذلك قبلهم سيبويه. الكتاب ٣: ٥٧٩.

(٥) معناه في كتابه معاني القرآن ص ١٦٩.

(٦) هو عمرو بن شأس الأسدي كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ص ٢٤٣. والبيت بغير نسبة في الكتاب ٣: ٥٧٩ والمقتضب ٢: ١٨٩ والجمل ص ٣٨٠ والمحتسب ١: ٥٦ وتحصيل عين الذهب ص ٥٣٥ والنكت ص ٩٩٩ والحلل ص٤٠٦ وشرح المفصل ٥: ٢٩ وشرح الجزولية ص ٤١٦. ويروى آخره: بالهَزَلْ.

(٧) نسب هذا القول في إعراب القرآن للنحاس ١: ١٩٣ والنكت ص ١٠٠٠ إلى الكسائي.

والعدولُ إلى الفتح تخفيفاً أسهلُ من ادِّعاء الجمع[1]؛ لأن العدول إليه قد جاء في نحو: كِسَرات جمع كِسْرة جوازاً، وإليه في نحو فَعْلة وجوباً، وفَعْلة وفِعْلة وفُعْلة أَخَوات، وجمعُ الجمعِ لا يُصار إليه إلا بدليل قاطع لأنه لا ينقاس.

ورَدَّ السيرافيُّ مذهبَ هؤلاء بقولهم: ثلاث غُرَفات بالفتح، كما قالوا: ثلاث غُرُفات بالضم.

وفي المصباح: والضمُّ هو الأصل عند النحويين لأنه إتباع لحركة الفاء كما اتُّفق في المفتوح والمكسور، والتسكين عندهم للتخفيف، وكذا الفتحة عندهم، عدلوا عن الضمة إليها تخفيفاً. قال ابن جني: «وهذا أَدَلُّ دليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون إلى السكون»[2]. وعندي أنَّ الفتح إتباعٌ لما بعدها، وأنَّ التسكين تسليمٌ للمجموع وإبقاء العين على حدِّها.

وقال س: «ومِن العرب مَن يَدَعُ العينَ ساكنةً»[3]. فهذا دليل على أنه سكون الأصل وأن الفتح والضم عارضان.

وأبو علي[4] والجماعة يرون أنَّ التسكين تخفيفٌ عن الضم. واستدل أبو علي في «الحُجَّة»[4] على أنه تخفيف، وليس على الأصل، أنه لم يجئ السكون على المفتوح في الأصل إلا نادراً في الشعر، فلا ينبغي أن يُحمل عليه الشائع الكثير.

ولا يلزم هذا، بل الفرقُ بين الفتحتين والضمتين بَيِّنٌ، وكذلك الكسرتان، وقد يَستعملون الفتح فيما خَفَّ عليهم، بخلاف ما يثقل عليهم.

---

(١) م: من ادعاء جمع الجمع.
(٢) معناه في الخصائص ١: ٥٩.
(٣) الكتاب ٣: ٥٨٠.
(٤) الحجة ٢: ٢٦٨.

انتهى[1].

وقوله: **وتُمْنَعُ الضمةُ قبلَ الياء مثالُ ذلك**: كُلْيات في جمع كُلْية، تُسَكِّنُ العينَ، وتَفتحُها، ولا يجوز ضَمُّها إتباعاً لحركة الفاء لأن ذلك يؤدي إلى قلب الياء التي هي لام واواً لانضمام ما قبلها، فلما كان الإتباع يؤدي إلى ما ذكرناه من التغيير رفضوه. قال س: «ومَن قال خُطُوات بالتثقيل فقياسُ قوله: أن يقول كُلُوات، ولكنهم لم يتكلموا بها إلا كُلْيات فراراً من أن يصلوا إلى ما يستثقلون»[2]. وقال في فصل جمع فُعْلة من الثلاثي[3]: «وذلك كُلْية وكُلًى، ومُدْية ومُدًى، وكرهوا أن يجمعوا بالتاء، فيحركوا العين بالضمة، فتجيء هذه الياءُ بعد ضمة، فلما ثَقُلَ عليهم تركوه، واجْتَزَوْا ببناء الأكثر، ومَن خفف قال: كُلْيات ومُدْيات» انتهى.

قال ابن هشام: ولذلك[4] لا يُجمع بالألف والتاء إلا[5] في لغة، ولا يُتْبَع[6]، ولم يسمع فيها كُلَيات بالفتح. ومَن يرى أن الفتح عُدل به عن الضم قد يقول: لمَّا لم يكنْ ضمٌّ لم يكنْ عُدولٌ عنه. وقال ابن جني[7]: «القياس عندي في كُلَيات بالفتح أن لا تُقلب الياءُ واواً لأن الفتح هنا بمنزلة السكون».

وقوله: **والكسرةُ قبلَ الواوِ مثالُه**: رِشَوات في جمع رِشْوة، تُسَكِّن العينَ، وتَفتحها، / ولا يجوز كسرها إتباعاً لحركة الفاء؛ لأن ذلك يؤدي إلى [١/٨٠:١]
قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، فرفضوا ذلك لمّا كان يؤدي إلى هذا

(١) انتهى: سقط من س.
(٢) الكتاب ٤: ٤١١.
(٣) الكتاب ٣: ٥٨٠.
(٤) ك، م: وكذلك.
(٥) ك: لا.
(٦) ك: ولا سمع.
(٧) قال في المنصف ٢: ٢٩٣: «ولكنّ من قال في حُجْرة حُجَرات، وفي رُكْبة رُكَبات، ففتح عين الفعل هرباً من الضمة، فقياسه عندي في كُلْية: كُلَيات؛ لأنه لا قلب يجب هنا لزوال الضمة من قبل اللام».

التغيير. وقال ابن جِنّـيْ: تقول رِشَوات كما تقول كُلَيات لأن الفتحة في نية السكون. وذكر س[1] هنا السكون، ولم يذكر الفتح. قال ابن هشام: وأظنه غير مسموع. وقال أبو العباس[2] في رِشْوات حين منع الإتباع: «ولكنه يُسَكِّن إن شاء، وإنْ شاء فَتح». وكذلك قال في مُدْيات: «وإن شاء فَتح»[2].

وقوله: **باتّفاق**[3] يعني من النحويين.

وقوله: **وقبلَ الياءِ بخُلْف مثالُه**: لِحْية. في[4] إتباعِ حركةِ الحاءِ لحركةِ اللام خِلافٌ بينَ البصريين[5]: مِنهم مَن مَنع لأنه توالى عنده كسرتان والياءُ، فكأنَّها ثلاث كَسَرات، ومنهم مَن أجاز. وإليه ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وبعض شيوخنا. قال الأستاذ أبو الحسن: «وتقول في جمع فِدْية فِدَيات بتسكين العين وفتحها وكسرها»[6] انتهى. وكما[7] جاز في جمع خُطْوة اللُّغا الثلاث، ولم يَحْفِلوا باجتماع الضمتين والواو، كذلك لم يَحْفِلوا باجتماع الكسرتين والياء.

وقوله: **ومطلقاً عند الفراء فيما لم يُسمع** يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أكان من باب رِشْوة أم من باب فِدْية أم من باب كِسْرة أو هِنْد، فلا يُجيز رِشِوات إذ هو مُتَّفَق على منعه، ولا فِدِيات إذ هو مختلف فيه، ولا كِسِرات ولا هِنِدات، إلا إن سُمع ذلك، فيَقْصُر الجواز على المسموع، ولا يَقيس عليه[8]. وحُجَّتُه[8] في ذلك أنَّ فِعِلات يتضمن فِعِلاً، وفِعِلٌ وزن أُهمل إلا

---

(١) الكتاب ٣: ٥٨٢.
(٢) المقتضب ٢: ١٩٤.
(٣) هذا راجع إلى المسألتين. تعليق الفرائد: ١: ٢٧٦.
(٤) ك، م: وفي.
(٥) شرح التسهيل ١: ١٠٢. وقد أجازه سيبويه. الكتاب ٤: ٤١١.
(٦) الذي في المقرب ٢: ٥٢ أنه لا يجوّز الإتباع. وكذا في شرح الجمل ١: ١٥١ حيث مثَّل بـ «مِزية». ولعل ما ذكره أبو حيان مذهبه في كتاب آخر.
(٧) ك: ولما.
(٨) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٢٩ ـ ٣٣٠ وشرح التسهيل ١: ١٠٢ ـ ١٠٣.

فيما ندر كإبِل، وما استُثقل في الإفراد حتى كاد يكون مهملاً، فيكون استثقالُه في الجمع أولى؛ لأنَّ الجمعَ أثقلُ من الإفراد.

ورُدَّ[1] على الفراء بأن فِعِلاً أخفُّ من فُعُلٍ، فكان ينبغي أن تكون أمثلتُه أكثرَ من أمثلة فُعُلٍ، لكن الاستعمال بخلاف ذلك، فأيُّ تصرف أَدَّى إلى استعماله فلا ينبغي أن يُجتنب إذ كان جَبْراً لِما فات من كثرة الاستعمال، ويؤيّد هذا قلةُ تسكين فِعِلٍ وكثرةُ تسكين فُعُلٍ. وبأنَّ فُعُلاً من أبنية الجمع، وفِعِلٌ ليس من أمثلته، فهو أحقُّ بالجواز لأنه جمع لا يُشبه جمعَ جمعٍ، بخلاف فُعُلات. وبأنَّ فِعِلات قد استعملتْه العربُ جمعاً لِفِعْلة كنِعْمة ونِعِمات، وقد أشار س[2] إلى أن العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال فُعُلات[3]، وقد رجح بعض العرب[4] فِعِلات على فُعُلات إذ قال في جمع جِرْوة جِرِوات، ولم يقل أحد مُنُيات بضم النون.

وقال س[5]: «وإذا سَمَّيْتَها[6] بهِنْد أو جُمْل، فجمعت بالتاء، فقلت: جُمُلات[7]، ثَقَّلت في قول من ثَقَّل ظُلُمات، وهِنِدات، فيمن ثَقَّل في كِسْرة، فقال كِسِـرات، ومِن العرب مَن يقول كِسْرات» انتهى. فهذا نَصٌّ من س على جواز ذلك واطِّراده.

وقال الأخفش[8]: كلُّ ما كان على فُعْلة أو فَعْلة أو فِعْلة، فجمعته بالتاء، فإنك تحرك ثانيه على أَوَّله، تقول في رُكْبة: رُكُبات، وتَمْرة: تَمَرات، [١:٨٠/ب] وكِسْرة: / كِسِرات. فبدأ بهذه اللغة. ثم قال: ومِن العرب مَن يُسَكن ثانيَ

---

(١) أوجه الردّ هذه في شرح التسهيل ١: ١٠٣.
(٢) الكتاب ٤: ٤١١.
(٣) في شرح التسهيل: فِعْلات.
(٤) حكاه قطرب عن يونس. المحتسب ١: ٥٨.
(٥) الكتاب ٣: ٣٩٧.
(٦) م، والكتاب: سميت.
(٧) فقلت جملات: سقط من ك.
(٨) معاني القرآن له ص ١٦٩. وفي النقل تصرف.

هذا إلا المفتوح، فإنه لا يَحسُن إلا في الشعر. ثم ذَكر لغةَ مَن فَتح في ظُلْمة وكِسْرة.

وقوله: **وشَذَّ جِروات** وجهُ الشذوذ أنه أَدَّى إلى قلب الواو ياء، وقد ذكر اتفاق العرب على امتناع إتباع[1] الكسرة قبل الواو، ولو جَرى على قاعدة التصريف لانقلبت الواو ياء، وكان في ذلك تغييرٌ كثير في جمع المؤنث السالم، إذ قد جمَع تغيير حركة المفرد وتغيير لامه، فكان يصير شبيهاً بجمع التكسير، فلذلك اتُّفق على المنع.

وقوله: **والتُزم فَعَلات في لَجْبة، وغَلَب في رَبْعة** أما لَجْبة فهو صفة، يقال: شاة لَجْبة ـ بسكون الجيم وفتح اللام وضمها وكسرها ـ إذا قَلَّ لَبَنُها. وأما رَبْعة فصفة أيضاً، وهو المعتدل القامة من الرجال والنساء. وإذْ كان لَجْبة ورَبْعة صفتين فقياسهما أن يُجمعا بسكون العين، كما تقول في جمع فَعْلة الصفة، نحو ضَخْمة وضَخْمات وصَعْبة وصَعْبات وخَدْلة[2] وخَدْلات.

وقوله: **لقول بعضهم لَجَبة ورَبَعة** يعني أنهما لم يُجمعا بفتح العين إلا لأن بعضهم حَرَّك العين في المفرد، فالتُزم التحريك في جمع لَجْبة، وغَلَب في جمع رَبْعة. ويحتمل أن يكون هذا من باب الاستغناء بجمع أحدهما عن جمع الآخر، فلا يكون جمعاً لِلَجْبة، بل يكون لَجْبة لم يُجمع.

قال المصنف في الشرح[3]: «وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لَجْبة الساكن الجيم، فيحكمون عليه بالشذوذ لأنَّ فَعْلةً صفةً لا تجمع على فَعَلات بل على فَعْلات، وحَمَلهم على ذلك عدمُ اطِّلاعهم على أن فتح الجيم في الإفراد ثابت[4]، وكذلك اعتقدوا أن رَبَعات بفتح الباء جمع رَبْعة بالسكون،

---

(١) إتباع: سقط من ك.

(٢) امرأة خدلة: ممتلئة تامة.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٠٢.

(٤) انظر الكتاب ٣: ٦٢٧ ومجالس ثعلب ص ٥٢٧ حيث حكاه عن الكسائي، والتكملة ص ١٨١.

وإنما هو جمع رَبَعة[١]، ذكر ذلك ابن سِيْدَه[٢]» انتهى.

وقوله: **خِلافاً لِقُطْرُبٍ** سُمع من كلامهم كَهْلة وكَهَلات بفتح الهاء في الجمع، وبالسكون، وهو أشهر، حكاه[٣] أبو حاتم، وأجاز ذلك قُطْرُبٌ[٤] في جميع الصفات التي على فَعْلة قياساً على كَهَلات، وقياساً للصفة على الاسم. والصحيحُ الفرقُ بينهما. وإنما احتَمل الاسمُ التحريكَ دون الصفة لأنَّ الاسمَ أخفُّ من الصفة، فعادلَ ثقلُ الصفة ثقلَ الحركة.

وقوله: **ويَسُوغُ في لَجْبة القياسُ وِفاقاً لأبـي العباس**[٥] ظاهرُ كلامه في هذا وفي قوله: «والتُزم فَعَلات في لَجْبة» أنه لم يُسمع من العرب في لَجْبة الساكنة الجيم إلا لَجَبات، وقد بَيَّنَّا أنه يحتمل أن يكون من باب الاستغناء بجمع إحدى اللغتين عن جمع الأخرى.

والـذي ذكـره أصحـابنـا[٦] أن رَبْعـة ولَجْبـة يجـوز فيهمـا ـ أي فـي جمعهما ـ فتـحُ العين وتسكينُها، قالوا[٦]: «فَمَنْ سَكَّنَها فلأنهما صفتان، ومَن فَتحها فلأنهما قد استُعملتا استعمالَ الأسماء، فَوَلِيتا العوامل، فتقول: جاءني رَبْعةٌ، وحلبتُ لَجْبةً، فقالوا من أجل ذلك: رَبَعات ولَجَبات كجَفَنات».

وقوله: **ولا يقال فَعْلات اختياراً فيما استحقَّ فَعَلات** يعني أنه يجوز في

---

(١) مجالس ثعلب ص ٥٢٧.

(٢) المحكم ٢: ١٠٠. وقد ذكر فيه: أنَّ رَبَعات جمع رَبْعة ورَبَعة.

(٣) أي: فتح الهاء في الجمع. شرح التسهيل ١: ١٠٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٠٥ واللسان (كهل) ١٤: ١٢١.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٠٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٠٤.

(٥) أي: تسكين العين في الجمع، فيقال: لَجْبات. المقتضب ٢: ١٩٢ وشرح التسهيل ١: ١٠٢.

(٦) شرح الجزولية ص ٤١٦. وفي المحكم ٢: ١٠١ ما نصه: «قال الفراء: إنما حُرك رَبَعات لأنه جاء نعتاً للمذكر والمؤنث، فكأنه اسم نُعت به».

ضرورة الشعر[1]، / نحو قوله[2]: [١/٨١:١]

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْناءَ قَلْبِهِ خُفُوقاً ورَفَضاتُ الهَوى في المَفاصِلِ

وقوله[3]:

وحُمِّلْتُ زَفَراتِ الضُّحى، فأَطَقْتُها وما لِي بِزَفْراتِ العَشِيِّ يَدانِ

وقوله[4]:

فتستريحَ النفسُ مِن زَفْراتِها

وقوله[5]:

ولكنَّ نَظْراتٍ بعينٍ مَرِيضةٍ أُولاكَ اللواتي قد مَثَّلْنَ بِنا مَثْلا

وقول لَبيد[6]:

رَحَلْنَ لِشُقَّةٍ ونَصَبْنَ نَصْباً لِوَغْراتِ الهَواجِرِ والسَّمُومِ

وأنشد ابنُ الأعرابي[7]:

---

(١) قال ابن الأنباري: «ويقال: هي لغة». المذكر والمؤنث ص ٤١٨.

(٢) ذو الرمة. ديوانه ص ١٣٣٧ والمقتضب ٢: ١٩٢ والمحتسب ١: ٥٦ و ٢: ١٧١ وضرائر الشعر ص ٨٥ والخزانة ٨: ٨٧ ـ ٩١ [الشاهد ٥٩٠]. ذِكَر: جمع ذِكر، وهو اسمٌ لِذَكَرْتُه بلساني وبقلبي ذكرى. ورفضات الهوى: تفرُّقه وتفتُّحه في المفاصل.

(٣) عروة بن حزام. النوادر للقالي ص ١٦٠ والمقرب ٢: ٥٣ وضرائر الشعر ص ٨٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٣٥ والخصائص ١: ٣١٦ وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧ واللسان (لمم) ١٦: ٢٤ والعيني ٤: ٣٩٦ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٨ ـ ١٢٩ وشرح أبيات المغني ٣: ٣٨٤. وقبل هذا البيت:

عَلَّ صُرُوفَ الدهرِ أو دُولاتِها يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِن لَمَّاتِها

(٥) مجالس ثعلب ص ٢٨ وذيل الأمالي ص ١٢٧ وضرائر الشعر ص ٨٦.

(٦) ديوانه ص ١٠٢ والمحتسب ١: ٥٦ وضرائر الشعر ص ٨٦. رحلن: أي الإبل. والشقة: المسافة البعيدة والسفر الطويل. ونصبن: رفعن. ووغرات: جمع وَغْرة، والوَغْرة: شدة حرّ النهار. والهواجر: جمع هاجرة، والهاجرة: نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر. والسموم: الريح الحارة.

(٧) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤١٨ والمخصص ١٧: ٧ وضرائر الشعر ص ٨٦. حاجب: اسم رجل.

يـا حـاجِـبُ اجْتَنِبَـنَّ الشـامَ إنَّ بهـا حُمَّـى ذُعـافـاً وحَصْبـاتٍ وطـاعُـونـا

وأنشد الزَّجّاجـيُّ في نوادره لأعرابية[1]:

فاجْتَثَّ خَيْرَهما مِن جَنْبِ صاحبِه دَهْـرٌ يَكُـرُّ بِفَـرْحـاتٍ وتَـرْحـاتِ

وقـال آخَـرُ[2]:

.... فـراغَ، ودَعْـواتُ الحَبيـبِ تَـرُوعُ

وقوله: **لاعتلالِ لامه أو شبهِ الصفة أصحابُنا**[3] لا يَستثنون من فَعْلة الاسم شيئاً، بل تُفتح العين في الجمع سواء أكان اسماً صحيح اللام أم معتلَّه، مصدراً أم غيرَه، ولذلك أنشدوا ما ذكرناه على الشذوذ.

وحكى أبو الفتح[4] فيما حكاه عنه المصنف في الشرح[5]: أنَّ قوماً[6] من العرب في المعتلّ اللام يُسكنون العين في الجمع اختياراً، فيقولون: ظَبْيات وشَرْيات.

ولم يُمثل المصنف إلا بما اعتلت لامه بالياء، ولم يذكر مثل غَلْوة[7] ونَبْوة. قال[8]: «واللغة المشهورة ظَبَيات وشَرَيات» انتهى. فإنْ صحَّ هذا النقلُ قُبِل، والمحفوظ التحريكُ، كما قال الشاعر[9]:

---

(١) هذا ثاني ستة أبيات أنشدها ابن قتيبة في عيون الأخبار ٤: ٣١ لأعرابية. وهو في ضرائر الشعر ص ٨٦.

(٢) هذاعجز بيت أنشده ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٨٧. وصدره:
«دَعا دعوةً كرز وقد أَحْدَقوا به». ك، والضرائر: فراغ. وفي الضرائر: تروغ.

(٣) المقرب ٢: ٥٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٥٢ وشرح الجزولية ص ٤١٥.

(٤) المحتسب ١: ٥٦.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٠٠.

(٦) هم بعض قيس كما في المحتسب ١: ٥٦ حيث ذكر أن أبا زيد روى ذلك عنهم. وفسّر الشريات بالحنظل.

(٧) الغلوة: قدرُ رميةٍ بسهم. وأَمَدُ جَرْي الفرس وشوطه.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٠٠.

(٩) نُسب البيت للعرجي ولكامل الثقفي وللحسين بن عبد الرحمن العريني ولعلي بن محمد العريني=

بـاللَّـهِ يـا ظَبَيـاتِ القـاعِ قُلْـنَ لنـا   لَيْـلايَ منكـنَّ أم لَيلـى مِـنَ البَشَـرِ

وإنما تَجنبت التحريكَ لِما يؤدي إليه القياس من قلب الياء والواو ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كما تجنبوا أن يقولوا في النسب إلى طويلة طَوَلـيّ، فكان يكثر التغيير.

قال المصنف ـ ولُخِّصَ من شرحه ـ: «ورُبَّما عُدل عن الفتح إلى السكون لشبه الصفة كقولهم: أَهْل وأَهْلات، وأَهَلاتٌ بالفتح أشهرُ، وحكى الفراء[1] أَهْلَة بمعنى أَهْل، فالأَولى بأَهْلات أن يكون جمعاً له لا لأَهْل. وقد يُسَكَّن فَعْلات المصدر كحَسْرات تشبيهاً بالصفة / لأنه قد يُوصف[١: ٨١/ب] به.

قال أبو الفتح: «ظَبْيات أسهلُ من رَفْضات لاعتلال اللام، ورَفْضات أسهل من تَمْرات لأن المصدر يشبه الصفة»[2]. فإذا قيل: «امرأة كَلْبة»[3] ففي جمعه الفتحُ اعتباراً بالأصل، والتسكينُ اعتباراً بالعارض. ولا نعدل عن فَعَـلات إلـى فَعْـلات فيمـا سـوى ذلـك إلا ضـرورة[4]، وهـو مـن أسهـل الضرورة»[5].

وقوله: **وتَفتح هُذَيل عينَ جَوْزات وبَيْضات هُذَيل** هذه التي رُوي عنها إجراءُ المعتلّ مجرى الصحيح في الأسماء هي هُذَيل بن مُدْرِكة[6]. وجَرَت

= وللمجنون ولبعض الأعراب. الخزانة ١: ٩٧ ـ ٩٨ [عند الشاهد السادس] وشرح أبيات المغني ٨: ٧٢ ـ ٧٣ [عند الإنشاد ٩١٦]، والإنصاف ص ٤٨٢ وديوان المجنون ص ١٦٨.

(١) المذكر والمؤنث له ص ١٠٨ ولابـن الأنباري ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

(٢) المحتسب ١: ٥٦ ـ ٥٧. وفي النقل تصرف.

(٣) قال الجوهري: «الكلب معروف، وربما وُصِف به، يقال: امرأة كَلْبة» الصحاح (كلب) ص ٢١٣.

(٤) المباحث الكاملية ٢: ٤٩٠.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٦) المقتضب ٢: ١٩٣ والمقرب ٢: ٥٣. وانظر لغتها أيضاً في الكتاب ٣: ٦٠٠ والخصائص ٣: ١٨٤ والمحتسب ١: ٥٨ وشرح المفصل ٥: ٣٠.

في ذلك على القياس. وإنما سَكَّنتها العرب غيرهم لأن تحريك الياء بعد فتحة موجب لإبدالها ألفاً، ولم تلتفت إلى هذا هُذَيل لأنه تحريك عارض للإتباع كحركة جَيَلٍ وحَوَبٍ وضَوٍ في جَيْئَل[1] وحَوْأَب[2] وضَوْء.

فإن كانت فَعْلة المعتلة العين صفة نحو: جَوْنة[3] وغَيْلة[4] جرَت مع سائر العرب على القياس في تسكين العين، فقالوا: غَيْلات وجَوْنات. وقال شاعر هُذيل[5]:

أَخُــو بَيَضــاتٍ رائــحٌ مُتَــأَوِّبٌ رَفيــقٌ بِمَسْــحِ المَنْكِبَيــنِ سَبُــوحُ

وقال ابن خالَوَيْهِ في «شواذّ القراءات» له: «﴿ ثَلَٰثُ عَوَرَٰتٍ ﴾[6] ابن أبي إسحاق»[7]. قال ابن خالويه: «وسمعت ابن الأنباري يقول: قرأ به الأعمش، وسمعت ابن مجاهد يقول: هو لحن. وإنما جعله لحناً وخطأً من قِبل الرواية، وإلا فله مذهبٌ في العربية، بنو تميم يقولون: رَوَضات وجَوَزات وعَوَرات، وسائر العرب بالإسكان، وهو الاختيار»[7].

وقوله: **واتُّفق على عِيَراتٍ شُذوذاً** عِيَرات جمع عِيْر، وهو شاذ عن القياس من جهة أنه إذا[8] جمع بالألف والتاء فقياسه أن تبقى الياء ساكنة،

---

(١) الجيئل: الضخم من كل شيء. والضبع.

(٢) وادٍ حوأب: واسع.

(٣) الجونة: السوداء والبيضاء. وهي من الأضداد.

(٤) امرأة غَيْلة: عظيمة.

(٥) المحتسب ١: ٥٨ وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨ والخصائص ٣: ١٨٤ والمنصف ١: ٣٤٣ وشرح المفصل ٥: ٣٠ والمقاصد النحوية ٤: ٥١٧ والخزانة ٨: ١٠٢ ـ ١٠٥ [الشاهد ٥٩٣] وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢. وهو ليس في شرح أشعار الهذليين. يصف ظليماً، وهو ذكر النعام. الرائح: الذي يسير نهاراً. والمتأوب: الذي يسير ليلاً. ورفيق بمسح المنكبين: عالم بتحريكهما في السير. وسبوح: حسن الجري.

(٦) سورة النور: ٥٨.

(٧) مختصر في شواذ القرآن ص ١٠٣.

(٨) ك: إذ.

ولا[1] تُفتح كما لا تُفتح في دِيْمات؛ إذ الفتحُ في مثل هذا الجمع إنما يكون للإتباع كجَفَنات، أو للتخفيف من كسر كهِنَدات، وليس في عِيَرات إتباع ولا تخفيف؛ لأن السكون أخف من الحركة. والعِيْر: الإبل التي عليها الأحمال، سميت بذلك لأنها تَعِير، أي: تذهب وتجيء. وقيل: هي قافلة الحمير، ثم كثر حتى قيل لكل قافلة عِيْر، كأنها جمع عَيْر، وأصلها فُعْل كسَقْف وسُقْف، فُعِل به ما فُعِل ببِيْض وغِيْد. والعِيْر مؤنث، وقالوا في الجمعِ عِيَرات، فشذوا في جمعه بالألف والتاء، وفي فتح يائه، وقال الشاعر[2]:

غَشِيتُ ديارَ الحَيِّ بالبَكَراتِ فعارِمةٍ فَبُرْقةِ العِيَراتِ

قال الأعلم: العِيَرات هنا: مواضع الأَعْيار، وهي الحمير. وقال الفارسي: عند ابن السراج: عِيْر وعِيَرات.

واضطرب أبو العباس في عَيَرات بفتح العين، فقال: هو جمع عَيْر، وفَسَّره بالحمار. وهو لا يصلح في هذا الموضع لأن س إنما قال: «وقد يجمعون المؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث بالتاء»[3]. فإنما يجب أن يذكر هنا شيئاً مؤنثاً يُجمع بالألف والتاء / لا هاءَ[4] فيه. وأبو العباس قد جعله مذكراً. [١:٨٢/أ]

وقال أبو إسحاق: إنما هو عَيَرات، وهو جمع عَيْر الذي في الكَتِف أو القَدَم[5]؛ لأن عَيْر الكَتِف أو القَدَم مؤنثان. قال: قال يونس: كل شيئين منفصلين في الإنسان مؤنثان، كرِجْلَينِ وعَضُدَينِ. والصحيح أنها جمع عِيْر،

(١) ك: فلا.

(٢) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٧٨ ورصف المباني ص ٤٤١. البكرات: جُبَيْلات بطريق مكة. والبرقة: أرض فيها حجارة ورمل. وعارمة: موضع.

(٣) الكتاب ٣: ٦٠٠.

(٤) ك: لا بناء.

(٥) يعني العظم الناتئ في الكتف أو القدم.

وهي الإبِل، وهي مؤنثة، ولو كانت الرواية بفتح العين لكان القول ما قاله أبو إسحاق[1].

---

(١) قال السيرافي: «رأيتُ النُّسَخَ والروايات في كتاب سيبويه عَيْرٌ وعَيَرات، بفتح العين. وهو عندي غلطٌ في النقل؛ لأنّ سيبويه قال: «وقد يجمعون المؤنث» وعَيْر ليس بمؤنث. وقد تكلَّفَ بعضُ من احتجَّ عنه بأنه عَيرُ الكتف، وهو الناتىء في وسطه. ولا يُعرف تأنيث هذا ولا جمعه على عَيَرات. وإنما دعاهم عندي إلى هذا قول سيبويه «واجتمعوا فيها على لغة هُذَيل لأنهم يقولون بَيَضات وجَوَزات». فأرادوا أن يُسَوُّوا بين اللفظين. والصوابُ عندي أن يقال عِيْرٌ وعِيَرات، وعِيْرٌ مؤنث. قال الله عز وجل: ﴿والعيرَ التي أقبلنا فيها﴾. وكان حقُّها أن يقال عِيِرات لأن جمع السلامة في فُعْل وفِعْل إذا كان بالألف والتاء أن يقال فُعُلات كظُلُمات، وفِعِلات كسِدِرات، وإذا كان فيه واو أو ياء استُثقل الضم والكسر، فيقولون في تُوْمة تُوْمات، وفي تِيْنة تِيْنات، وقالوا في عِيْر عِيَرات، فحركوا على لغة هُذيل في تحريك الثاني من بَيَضات» شرح الكتاب ٥: ٢٦/أ.

ص: فـصـل

يُتَمُّ في التثنية من المحذوفِ اللامِ ما يُتَمُّ في الإضافة لا غيرُ، وربما قيل: أَبانِ وأَخانِ ويَدَيانِ ودَمَيانِ ودَمَوانِ وفَمَيانِ وفَمَوانِ. وقالوا في ذاتٍ: ذاتا على اللفظ[1]، وذَواتا على الأصل. ويُثَنَّى[2] اسمُ الجمع والمُكَسَّرُ بغيرِ زنة مُنْتَهاه.

ش: المحذوفُ اللام جملةُ أسماءٍ ذُكرت في علم التصريف، وهي تنقسم قسمين: قسم منها إذا أضفتها يعود ذلك المحذوف، وقسم منها لا يعود. فالأول هو الاسم المنقوص بقياس، وأَبٌ وأَخٌ وحَمٌ في أكثر اللغات، وهَنٌ في بعض اللغات، تقول: هذا قاضيك وأَخُوك وأَبُوك وهَنُوك وحَمُوك، فإذا ثَنَّيتَ رددتَ لام الكلمة، فقلت: قاضِيانِ وأَخَوانِ وأَبَوانِ وحَمَوانِ وهَنَوانِ. وإذا ثَنَّيتَ غيرَ ما ذُكر من المنقوص لم تَرُدّ المحذوفَ، تقول: حِرَانِ وسَنَتانِ؛ لأنك تقول في الإضافة حِرُكِ وسَنَتُك.

وقوله: **ورُبَّما قيل أَبانِ وأَخانِ** جاء هذا على لغة من التزم النقص في الإفراد وفي الإضافة، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

إذا كُنتَ تَهوى الحمدَ والمجدَ مُولَعاً ... بـأفعـالِ ذي غَـيٍّ، فلسـتَ بِـراشِـدِ
ولســتَ، وإنْ أَعيـا أَبـاكَ مَجـادةٌ ... إذا لـم تَـرُمْ مـا أَسْلَفـاه بمـاجِـدِ

---

(١) ك: ذواتا في اللفظ.

(٢) في النسخ المخطوطة كلها: «وثني». وأثبتُّ ما في التسهيل وشرحه والمساعد وتعليق الفرائد. وسوف يذكره أبو حيان في أثناء الشرح بصيغة المضارع المبني لما لم يُسَمّ فاعله.

(٣) البيتان في شرح التسهيل ١: ١٠٤، وقد نسبهما لرجل من طيئ. مجادة: مصدر مَجُدَ فهو مجيد.

هكذا أنشد المصنف هذا البيت مستدلاً على أن «أباكَ» تثنية أَبٍ. وحمله على ذلك تثنيةُ الضمير في قوله: «ما أَسْلَفاه»، فتقديره عنده: وإنْ أَعْيا أبانِ لك، فسقطت النون للإضافة.

ويحتمل أن يكون «أباكَ» مفرداً، ويكون مقصوراً، إذْ في الأب لغة القصر، وقد تقدَّم ذكرُ[1] ذلك، ويكون الضمير في «أَسْلَفاه» عائداً على الأَبِ والأُمّ، ويكون «الأُمّ» معطوفاً على الأَبِ، وحُذف لدلالة المعنى عليه. ويُحَسِّنُ حذفَ هذا المعطوف أنَّ ذِكر الأب هو الذي يُقتدى به في المجد، وأنَّ في[2] ذكر الأم امتهاناً للاسم. وقال الفراء: من قال: هذا أَبُكَ قال: أبانِ[3].

وقوله: ويَدَيانِ ودَمَيانِ ودَمَوانِ وفَمَيانِ وفَمَوانِ تَقَدَّم أنَّ في اليَدِ والدَّمِ والفَمِ القصر لغة[4]، وتَقدَّم الكلام على الشواهد على ذلك، فأغنى عن إعادته.

وقوله: ذاتا على اللفظ يعني أنه لم يُرَدّ المحذوف، والمحذوف هو لام الكلمة، والألف منقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة، وهي التي قُدِّرَ الإعراب / فيها في «ذُو»، وتحركت في تثنيته، فقالوا: ذَوَا مالٍ، فحرفُ [١:٨٢/ب] الإعراب في «ذُو» هو[5] عين الكلمة، إذْ حُذِفَتْ لامُها.

ونقل أبو القاسم خَلَفُ بن فَرْتُون الشَّنْتَرِينيّ[6] خِلافاً عن نُحاة بلادنا،

---

(١) تقدم ذلك في ١: ١٦٥.
(٢) وأن في: سقط من ك.
(٣) هذا القول في مجالس ثعلب ص ٤٠٠ غير منسوب. وعنه في الخصائص ١: ٣٣٩ والفَسْر ١: ١٥٣.
(٤) تقدم ذلك في ١: ١٦٧ ـ ١٦٩.
(٥) ك: وهو.
(٦) أبو القاسم خلف بن يوسف بن فرتون الأندلسي الشنتريني [ـ ٥٣٢ هـ] يُعرف بابن الأبرش. كان إماماً في العربية واللغة، يستظهر كتاب سيبويه وأدب الكتاب والمقتضب والكامل. روى=

فذَكر أنَّ حذفَ اللام هو مذهبُ الشيوخ بغرب الأندلس، وأنَّ مذهب نُحاة أهل قرطبةَ أنَّ المحذوفَ هو عينُ الكلمة. والذي يَظهر أنَّ المحذوف هو اللام؛ لأن حذف اللام أكثر من حذف العين.

ومما جاء مِن[1] تثنية ذات على اللفظ قولُ الراجز[2]:

يا دارَ سَلْمى بينَ ذاتَـيِ العُوْجْ

والتثنيةُ على اللفظ هي القياس لأنَّ الأصل أن لا يُغَيَّر المفردُ لا في المذكر ولا في المؤنث، فكما لا يُرَدّ «ذُو» حالة الثنية إلى أصله، فكذلك كان ينبغي في «ذات»، وكما لم يَرُدُّوا في جمع «ذات» لم يَردّوا في تثنيته؛ ألا ترى أنهم قالوا: «ذَوات»، ولو ردوا لقالوا: «ذَوَيات».

وقوله: **وذَوَاتا على الأصل** هذا هو المستعمل الكثير، كما قال تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾[3] ﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ﴾[4]، فالألفُ[5] في «ذَواتا» هي لام الكلمة انقلبت عن الياء.

وقوله: **ويُثَنَّى اسمُ الجمع والمُكَسَّرُ بغيرِ زِنةِ مُنْتَهاه** قال المصنف[6] في

= عن أبي علي الغسّاني وأبي بكر عاصم بن أيوب. وروى عنه أبو الوليد بن خيرة القرطبي. كان من أهل الزهد، لا يدخل في ولاية، ولا يُقبل على إقراء في جامع ولا إمامة. توفي بقرطبة. الصلة ص ١٧٤ وبغيـة الوعاة ١: ٥٥٧.

(١) من: انفردت به م.

(٢) رجل من بني سعد. إبدال ابن السكيت ص ١١٨ والأمالي ٢: ١٤٧ وتهذيب اللغة ٦: ٣٤ وإيضاح الشعر ص ٢٠٨ والتنبيه للبكري ص ١٠٩ والسمط ص ٧٧١ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٢٧ وشرح التسهيل ١: ١٠٥ واللسان (عوج) ٣: ١٥٩. العوج: جمع أعوج، أي: معاطف الأودية العوج، لأنها مواضع نزولهم لخصبها وطيبها وتبكير نباتها. ويروى: دارات العوج.

(٣) سورة الرحمن: ٤٨.

(٤) سورة سبأ: ١٦.

(٥) ك، م: والألف.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٠٥.

شرحه ما نَصُّه: «مقتضى الدليل أن لا يُثنى ما دَلَّ على جمع؛ لأن الجمع يتضمن التثنية، إلا أنَّ الحاجة داعية إلى عطفِ جمعٍ على جمع[1]، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتفق لفظا جَمعينِ مقصودٍ عطفُ أحدِهما على الآخر استُغني فيهما بالتثنية عن العطف، كما استُغني بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم[2] شبه الواحد، كما منع في نحو: مَساجِد ومَصابِيح.

وفي المثنى والمجموع على حدّه مانعٌ آخَرُ، وهو استلزامُ تثنيتِهما اجتماعَ إعرابين في كلمة واحدة، ولأجل سلامة نحو: مَساجِدَ ومَصابيحَ من هذا المانع الآخر جاز أن يُجمع جمعَ تصحيح، كقولهم في أيامِن: أَيامِنُونَ، وفي صَواحِب: صَواحِبات، وامتنع ذلك في المثنى والمجموع على حَدِّه.

والمسوِّغُ لتثنية الجمع مُسَوِّغٌ لتكسيره، والمانعُ من تثنيته مانعٌ من تكسيره، ولما كان شَبَهُ الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أَولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ﴾[3]، وكقوله: ﴿ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾[4]، وكقول النبي عليه السلام: «مَثَلُ المُنافِقِ كَمَثَلِ الشاةِ العائرةِ بينَ الغَنَمَيْنِ»[5]» انتهى ما شرح به المصنف.

وظاهر كلامه في الفَصّ والشرح قياسُ جواز تثنية اسم الجمع وجمع التكسير ما لم يكن لفظَ الجمع الذي لا نظيرَ له في الآحاد كمَصابيحَ ودَراهِمَ،

---

(١) على جمع: سقط من ك.

(٢) عدم: سقط من ك.

(٣) سورة آل عمران: ١٢.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٥.

(٥) أخرجه مسلم عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ص ٢١٤٦ ـ الحديث ١٧ والنسائي في سننه: كتاب الإيمان ـ ٨: ١٢٤ ـ الحديث ٣١. العائرة: المترددة الحائرة لا تدري أيهما تتبع.

فإنه لا يجوز تثنيته. وظاهر كلامه في الشرح أن هذا الجمع يجوز أن يُجمع جمعَ تصحيح[1] بالواو والنون فيمن يعقل من المذكر، وبالألف / والتاء في المؤنث. [١: ١/٨٣]

وهذا الذي ذهب إليه مخالفٌ لما عليه الناس من اقتياس ذلك، بل نَصُّوا على أن تثنية اسمِ الجمع وجمعِ التكسير مسموعةٌ لا مَقيسة، فإن اضطرّ شاعر إلى ذلك مما لم يسمع فيه التثنية جاز له ذلك في الضرورة، وقد تَقدم لنا الكلام[2] على تثنية اسمِ الجمع وجمعِ التكسير أولَ باب التثنية. وأمّا جمعُ الجمعِ فقد تكلمنا عليه عند كلامه على ذلك في آخر «فصل[3] في باب أمثلة الجمع» من هذا الكتاب.

والذي نَختاره وتَنطق به كتب أكثر النحاة أنَّ جمعَ الجمعِ لا ينقاس، سواء أَجُمِعَ جَمْعَ تصحيح أم جمعَ تكسير لقلة أو كثرة، ويُوقَف فيه مع المسموع، وكلُّ ما وَرد من ذلك نادرٌ، نَصَّ على منع القياس فيه س[4] والجرمي[5] والفَرّاء وغيرُهم من المتقدمين[6] والمتأخرين[7]، فمختارُ المصنفِ غيرُ مختارٍ.

ص: ويُختارُ في المضافَينِ لفظاً أو معنًى إلى مُتَضَمِّنَيْهما لفظُ الإفرادِ على لفظِ التثنية، ولفظُ الجمعِ على لفظِ الإفراد، فإنْ فُرِّقَ مُتَضَمِّناهما اخْتيرَ الإفرادُ. ورُبَّما جُمعَ المنفصلانِ إنْ أُمِنَ اللَّبسُ، ويُقاسُ عليه وِفاقاً للفَرّاء. ومطابقةُ ما لِهذا الجمعِ لمعناه أو لفظِه جائزةٌ.

---

(١) جمع تصحيح: سقط من س. وأثبت في النسخ الأربع الأخر.
(٢) انظر ١: ٢٢١ ـ ٢٢٢.
(٣) فصل: سقط من ك.
(٤) الكتاب ٣: ٦١٩.
(٥) شرح المفصل ٥: ٧٤، ٧٥.
(٦) كالأخفش في معاني القرآن ص ١٩١ والزجاجي في الجمل ص ٣٨٢ والفارسي في التكملة ص ١٧٥ والصيمري في التبصرة ص ٦٨١ ـ ٦٨٢.
(٧) كابن يعيش في شرح المفصل ٥: ٧٤ ـ ٧٧ وابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٥٤٣ ـ ٥٤٦ والمقرب ٢: ١٢٧ ـ ١٢٨ والرضي في شرح الشافية ٢: ٢٠٨ ـ ٢١٠.

ش: الأصلُ في كلام العرب دلالةُ كلِّ لفظٍ على ما وُضع له، فيَدُلُّ المفردُ على المفرد، والمثنَّى على اثنين، والمجموعُ على جمع، لكنه قد يخرج هذا عن الأصل، وهو على قسمين: مقيس، ومسموع، ويَتبين المقيسُ والمسموع في شرحنا لكلام المصنف.

فمثالُ اختيارِ لفظِ الإفراد على لفظ التثنية في المضافين إلى ما تَضَمَّنَهما لفظاً أن تقول: قَطعتُ رأسَ الكَبْشَيْنِ، فرأس ـ عنده ـ مختارٌ على رَأْسَيْ. ومثالُ ذلك معنًى: الكَبْشانِ قطعتُ منهما الرَّأْسَ، فالرأسُ مختارٌ على الرأْسَينِ، والتقدير: قطعتُ منهما رأسَهما أو رأسَيْهما.

ومثالُ اختيار لفظِ الجمع على لفظ الإفراد: قَطعتُ رُؤُوسَ الكَبْشَينِ، والكَبْشانِ قطعتُ منهما الرُّؤُوسَ، فالجمعُ هنا مختارٌ على الإفراد، وإذا كان مختاراً على الإفراد، وقد قَدَّمَ[1] أنَّ الإفراد مختارٌ[2] على التثنية، أَنتج ذلك أنَّ الجمعَ مختارٌ على التثنية؛ لأن المختار على شيء قد اختيرَ عليه شيءٌ مختارٌ على ذلك الذي اختيرَ عليه.

ومَثَّلَ المصنفُ[3] وغيرُه[4] الجمعَ المرادَ به التثنيةُ إلى مضافين لفظاً بقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[5]. ومَثَّلَ ما أُضيف معنًى إلى ما ذكر من هذا الجمع المرادِ به التثنيةُ بقول الشاعر[6]:

رأيتُ ابْنَي البَكْرِيِّ في حَوْمةِ الوَغى ... كفاغِرَيِ الأَفْواهِ عندَ عَرِينِ

---

(١) ك، م: تقدم.

(٢) مختار: سقط من ك.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٠٦.

(٤) الكتاب ٣: ٦٢١ والأصول ٣: ٣٤ و ٢: ٣٤٣ والتبصرة ص ٦٨٣، وأمالي ابن الشجري ١: ١٥ وشرح المفصل ٣: ٣ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٥ والمقرب ٢: ١٢٨ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٧١ وشرح الكافية ٢: ١٧٦.

(٥) سورة التحريم: ٤.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ١٠٦.

أي: كأَسَدَينِ فاغِرَينِ أَفْواهَهما عند عَرِينِهما.

وتَلَخَّصَ من كلام المصنف في الفَصّ وفي الشرح أنه يَختار بالشروط المذكورة الجمعَ ثم الإفرادَ ثم التثنيةَ.

وعلةُ ترجيح الجمع عند البصريين[١] على ما سواه أنَّ المضافَ والمضافَ إليه كشيء واحد، إذْ بينَهما / اتِّصالٌ من جهة المعنى، [١: ٨٣/ب] و [لمّا][٢] كان لفظُ الجمع قد يُعَبَّر به عن الاثنين[٣] كَرِهوا هنا تثنيتين، فاختاروا لفظ الجمع مع فهم المعنى، ولذلك[٤] شُرط أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيء واحد؛ لأنه إذا كان له أكثرُ التبسَ، لو قلت: قطعتُ آذانَ الزيدَينِ، تريد أُذُنَيْهما، لم يجز لأجل الالتباس، فأما[٥] قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[٦] فالمراد أَيْمانهما، وكذلك قرأ ابن مسعود[٧]، إذ المشروعُ في القطع أولاً إنما هو

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ ـ ١٧٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٤٣/أ ـ ٤٣/ ب وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٦ والخزانة ٧: ٥٣٣ ـ ٥٣٤ [الشاهد ٥٧٢].

(٢) لمّا: تتمة يستقيم بها النص.

(٣) قال السيرافي: «فأما جمعه فلأن التثنية جمع؛ لأن أحدهما قد جُمع مع الآخر، وضُمَّ إليه، ويستوي لفظ المثنى والجمع للمتكلم لأنه يقول: نحن فعلنا كذا، وإن كانوا اثنين أو جماعةً، فنحنُ للاثنين والجماعة، والنون والألف للاثنين والجماعة، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «الاثنان فما فوقهما جماعة»، وقد قال الله عز وجل: ﴿وإن كان له إخوة فلأُمِّه السُّدُس﴾ والاثنان يُوجبان لها السدس، فعُلم أن الإخوة قد يقع على الاثنين. وهو قول الجمهور من العلماء، والحُجة معهم». شرح الكتاب ٥: ٤٣/أ.

(٤) ك: وكذلك.

(٥) ك: وأما.

(٦) سورة المائدة: ٣٨.

(٧) يعني أنه قرأ: ﴿أيمانَهما﴾. معاني القرآن للفراء ١: ٣٠٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٤٣/ب والتبصرة ص ٦٨٤ وشرح المفصل ٤: ١٥٥ وشرح التسهيل ١: ١٠٦ وشرح الكافية ٢: ١٧٦. وفي معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ أنه قرأ (أيمانهم). وفي شواذ ابن خالويه ص ٣٣ أنه قرأ: ﴿فاقطعوا أيديهم﴾ وأنه روي عنه (أيمانهما). وفي شرح اللمع لابن برهان ص ٥٦٢ عن ابن مجاهد في كتابه أن ابن مسعود قرأ: (والسارقون والسارقات=

اليمين[1]، ولأن الأيدي التي يُبطَش بها هي الأيمان[2].

وزعم الفراء[3] أنَّ علة استعمال الجمع مكان التثنية في هذا هي أن الأعضاء في البدن أكثرها اثنان كالعَينينِ والحاجِبَينِ وغير ذلك، فإذا كان في البدن منه واحد أُقيم مقام الاثنين، فجُمع لذلك، لأنه[4] كأنه مع نظيره أربعة.

قال أبو سعيد[5]: «ويُقوِّي قولَه أنَّ الدِّيَةَ فيما كان في البدن منه واحد كاملةٌ، وفي أحد اثنين نصفُها»[6]. ويلزم الفراءَ على مذهبه أن يُخبر عن الواحد إخبارَ الاثنين.

قال المصنف في الشرح[7]: «وكان الإفرادُ أَولى من التثنية لأنه أخف منها، والمراد به حاصل، إذ لا يَذهب وَهمٌ في نحو أكلتُ رأسَ الكبشَينِ إلى أن معنى الإفراد مقصود، وجاء لفظ الإفراد في الكلام الفصيح دون ضرورة، ومنه الحديث في وصف وُضُوء النبي ﷺ: «ومَسَحَ أُذُنَيْهِ ظاهِرَهُما وباطِنَهُما»[8]، ولم يجىء لفظ التثنية إلا في شعر، كقوله[9]:

= فاقطعوا أيمانهما). وفي الجامع لأحكام القرآن ٦: ١٠٩ أنه قرأ: (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم). وفي المغني لابن قدامة ١٢: ٤٤٠، ٤٤١ أنه قرأ: (فاقطعوا أيمانهما)، وقال في الأول: «وهذا إن كان قراءة، وإلا فهو تفسير».

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦: ١١٢ والمغني لابن قدامة ١٢: ٤٣٩ ـ ٤٤١.

(٢) قال ابن قدامة: «ولأن البطش بها أقوى، فكانت البداية بها أردعَ، ولأنها آلة السرقة، فناسبَ عقوبتَه بإعدام آلتها» المغني ١٢: ٤٤٠.

(٣) معاني القرآن ١: ٣٠٦ ـ ٣٠٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٤٣/ب وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٦ وشرح الجمل لابن الضائع (باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع).

(٤) لأنه: سقط من ك.

(٥) شرح الكتاب ٥: ٤٤/ب. وفي النقل تصرف. وانظر ٢: ١٧٧/ب منه وشرح الجمل لابن الضائع (باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع).

(٦) المغني لابن قدامة ١٢: ١٠٥.

(٧) شرح التسهيل ١: ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٨) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة ١: ١٥١ ـ الباب ٢٥ والنسائي في كتاب الطهارة ١: ٧٤ ـ الباب ٨٥ والترمذي في كتاب الطهارة ١: ٥٢ ـ الباب ٢٨. وفي الباب ٢٥ ـ ١: ٤٨: «عن الرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ بن عفراء أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين: بدأ بمؤخَّر رأسه ثم بمقدَّمه، وبأذنيه كلتيهما ظُهورِهما وبُطونِهما».

(٩) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٤٠ وأمالي ابن الشجري ١: ١٦. نوافذ: أي=

فَتَخالَسَا نَفْسَيْهِما بِنَوافِذٍ كَنَوافِذِ العُبُطِ التي لا تُرْقَعُ

أو في كلامٍ نادر كقول س[1]: «وزَعم يونُسُ أنهم يقولون: ضَربتُ رَأْسَيْهما، وزعم أنه سمع ذلك من رُؤْبَةَ أيضاً» انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أن الإفراد أولى من التثنية في هذه المسألة هو خلاف ما ذهب إليه أصحابنا، ذهبوا[2] إلى أن الأفصح الجمع ثم التثنية.

وأما الإفراد فقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: «فأمّا لفظُ المفرد فلم يأت إلا في ضرورة أو نادر كلام، كقوله[3]:

كأنَّه وَجْهُ تُرْكِيَّيْنِ قد غَضِبا مُسْتَهْدَفٌ لِطِعانٍ غيرِ تَذْبِيبِ

وعلى الإفرادِ قراءةُ مَن قَرأ: ﴿فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْأَتُهُمَا﴾[4]»[5].

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وقد ذكر المقيسَ من وضعِ

= طعنات نوافذ. والعبط: جمع العَبِيط، وهو البعير الذي يُنْحَر لغير داء. س، ك، ص، ح: لم تُرْقَعِ. والصواب ما أثبتُّ.

(١) الكتاب ٣: ٦٢٢.

(٢) المقرب ٢: ١٢٨.

(٣) الفرزدق. ديوانه ص ٣٧١. وآخره فيه: «غير مُنْجَحِرِ». ورواية أبي حيان هي رواية الفراء في معاني القرآن ١: ٣٠٨ والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٣ وابن الشجري في أماليه ١: ١٧. والبيت من قصيدة رائية له، وقد نبّه على ذلك البغدادي في الخزانة ٧: ٥٣٢ ـ ٥٤٤ [الشاهد ٥٧٢]. كأنه: أي كأنّ ذلك الجهم المذكور في بيت سابق، والمراد به الفرج. ومنجحر: اسم فاعل من انْجَحَر: أي دخل في جُحْره. وذَبّب في الطعن والدفع: لم يبالغ فيهما.

(٤) سورة طه: ١٢١. وقد نسبها أبو حيان بعد قليل إلى الحسن. ونسبت في شواذ ابن خالويه ص ٤٢ إلى مجاهد في الآية ٢٦ من الأعراف: ﴿يواري سَوْأَتَكُم﴾. وفي إعراب القرآن للنحاس ٢: ١١٩ أنه قرأ بها الحسن بالإفراد في الآية ٢٢ من الأعراف: ﴿فلما ذاقا الشجرة بَدَتْ لهما سَوْأَتُهما﴾. وذكر ابن جني في المحتسب ١: ٢٤٣ أن مجاهداً قرأ: (ليبدي لهما ما ووري عنهما من سَوْأَتهم) في الأعراف: ٢٠. وفي البحر ٤: ٢٧٩ أن الحسن ومجاهداً قرأا: (مِن سَوَّتهما) بالإفراد وتسهيل الهمزة بإبدالها واواً وإدغام الواو فيها.

(٥) شرح الجمل (باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع) مخطوط. وقد أسقط أبو حيان بعض الشواهد التي ذكرها ابن الضائع بعد بيت الفرزدق.

الجمعِ موضعَ التثنية، نحو: قطعتُ رُؤُوسَ الكَبْشَينِ، فقال: «هذا هو المختار، ومِن العرب مَن يُخرج اللفظ على أصله من التثنية، فيقول: قطعتُ رَأسَي الكَبْشَينِ، وذلك قليل، قال الفرزدقُ(١):

بِما في فُؤادَيْنا من الهَمِّ والهَوى ... فَيَبْرَأُ مُنْهاضُ الفُؤادِ المُشَعَّفُ

وقال آخر(٢):

[١/٨٤:١] / نَذُودُ بذكرِ اللّهِ عَنّا من السدا ... إذا كان قَلْبانا بنا يَجِفانِ

وقد جَمع الشاعر بين اللغتين، فقال(٣):

ظَهْراهُما مثلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

ومِن العرب مَن يضع المفرد موضع الاثنين. ووجهُ ذلك أنه لَمّا أُمن اللبس، وكُرِه الجمعُ بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة، صُرِف لفظُ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد لأنه أخف من الجمع، وذلك قليل جداً لا ينبغي أن يقاس عليه، ومنه قوله(٤):

---

(١) ديوانه ص ٥٥٤ والكتاب ٣: ٦٢٣ وتحصيل عين الذهب ص ٥٤٣. المنهاض: الذي انكسر بعد الجبر، وهو أشد الكسر، ولا يكاد يندمل. والمُشَعَّف: الذي شَعَفَه الحُبّ، أي: أصاب سواد القلب منه. وآخره في الديوان: المُسَقَّفُ. ويروى آخره: المعذَّبُ. وهو من قصيدة فائية.

(٢) لم أقف عليه فيما رجعت إليه من الكتب التي أُلفت قبل أبي حيان.

(٣) هو خطام المجاشعي أو هميان بن قحافة. الكتاب ٢: ٤٨ و٣: ٦٢٢ وشرحه للسيرافي ٥: ٤٣/ب ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٣ وتحصيل عين الذهب ص ٢٥٨، ٥٤٣ وأمالي ابن الشجري ١: ١٦ والجامع لأحكام القرآن ٦: ١١٣ وضرائر الشعر ص ٢٥٠ والخزانة ٧: ٥٤٤ ـ ٥٥٠ [الشاهد ٥٧٣] و٢: ٣١٣ ـ ٣١٨ [عند الشاهد ١٣٥] وقبله: «ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ» المهمه: القفر المخوف. والقذف: البعيد من الأرض. والمرت: الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات. والظهر: ما ارتفع من الأرض. وصف فلاتين لا نبت فيهما ولا شخص يستدل به.

(٤) هو توبة بن الحُمَيِّر. الشعر والشعراء ص ٤٤٦ والفاضل ص ٢٤ والأمالي ١: ٨٨ والمقرب ٢: ١٢٨. وذكر العيني في المقاصد النحوية ٤: ٨٦، أنه للشماخ من قصيدة له مطلعها:
=

حَمـامـةَ بطـنِ الـوادِيَيْـنِ تَـرَنَّمـي   سَقـاكِ مِـنَ الغُـرِّ الغَـوادي مَطِيـرُهـا

أراد بَطْنَـيِ الوادِيَيْنِ، فأفرد» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أيضاً[1]: «وأمّا وضعُ المفرد موضعَ التثنية فقوله:

كـأنّـه وجـهُ تُـرْكِيَّيْـنِ قـد غَضِبـا   . . . .

وهو موقوف على السماع» انتهى.

وقال أيضاً في رَدِّه على الفَرَّاء في تعليله السابق لوضع الجمع موضع التثنية في هذه المسألة: وهذا ـ يعني قول الفراء ـ فاسدٌ إذْ لو كان كذلك لوجب أن يُنَزَّل العضو وحدَه منزلةَ اثنين، فيقال: قطعتُ رأسَ الكبشينِ، وذلك غير جائز.

وقد عقد الأخفش باباً في كتابه «النسخة الوسطى»، فذكر الجمع، ومثَّل بقوله: ما أَحسنَ وُجُوهَهُما، وبغيرِ ذلك. ثم قال: وقد يجوز هذا أن يكون اثنين، وأنشد:

بمـا فـي فُـؤادَيْنـا . . . .

و:

ظَهْراهُما مثلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

و:

= تغـالبنـي نفسـي علـى تبـع الهـوى   وقد جاء نفسي من هواها نذيرُها

قلت: ليس في ديوان الشماخ قصيدة مطلعها ما ذكره العيني، وإنما فيه قصيدة من هذا البحر والروي، مطلعها:

عَفَـتْ ذَرْوةٌ مـن أهلهـا فجَفيـرُهـا   فَخَرْجُ المَرْوْراة الدَّواني فدُورُها

وليس فيها البيت الشاهد. الغُرّ: جمع غَرَّاء، أي: بيضاء. والغوادي: جمع غادية، وهي السحابة التي تنشأ صباحاً. ومطيرها: من قولهم: ليلة مطيرة، أي: كثيرة المطر.

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٤.

فَتَخالَسا نَفْسَيْهِما ....

ولم يَذكر الإفراد، ولا تَعَرَّض له، فدَلَّ ذلك على أنه لا يجوز عنده. وكذا فعل س[1].

وقال ابن هشام: «وقد أجاز الكوفيون العدول بهذا إلى لفظ المفرد لأنه الأصل؛ لأن ذلك عندهم هو لاستقباح الخروج من تثنية إلى تثنية، وأنشدوا:

كأنّه وجهُ تُرْكِيَّيْنِ قد غَضِبا ....

و:

حَمامةَ بطنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمِي ....

فأجازوا: ضربتُ رأسَ الزيدَينِ، وجَدَعتُ أَنْفَ العَمْرَينِ، وما أَحْسَنَ وجهَ المحمَّدينِ. والبصريون يَحملون ذَيْنِك البيتينِ على الضرورة، ولم يقيسوا عليهما.

وقد وافقهم بعضُ البصريين، ومنهم السيرافيُّ، قال في شرح الكتاب: «الوجهُ والأكثرُ في كلام العرب جمعُه، ويجوز تثنيتُه وإفرادُه»[2]. وعَلَّله[3] بأنه يُكتفى بإضافته للمثنى، ويُعلم بذلك أنه مُثنى، وبأن العرب تقول: عَيني لا تَنام، تريد: عَيْناي» انتهى.

وقال في البسيط: وقال الفراء[4]: «يجوز في الكلام أن تقول: ائْتِني برأسِ شاتَينِ، وبرأسَيْ[5] شاةٍ. فعلى الأول تريد الرأس من كُلّ شاة، وعلى الثاني تريد رأسَيْ هذا الجنس». وأنشد:

كأنّه وجهُ تُرْكِيَّيْنِ قد غَضِبا ....

(١) الكتاب ٣: ٦٢١ ـ ٦٢٣.

(٢) شرح الكتاب ٥: ٤٣/أ.

(٣) شرح الكتاب ٥: ٤٣/ب. وانظر ٢: ١٧٧/ب.

(٤) معاني القرآن ١: ٣٠٨.

(٥) في معاني القرآن: «برأس». وهو تصحيف.

وقَرأَ الحسنُ: ﴿ فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآَتُهُمَا ﴾[1]. فهذا نص عن البصريين على أن وضع المفرد في هذه المسألة لا ينقاس.

وأمَّا دعوى المصنف أن لفظ الإفراد جاء في الكلام الفصيح، واستدلالُه بما ورد من قوله: «ظاهِرَهما وباطِنَهما»، فله طريقة / في [١: ٨٤/ب] الاستدلال بما ورد في الحديث، وقد تكلمنا معه في هذا الاستدلال، وأَمْعَنَّا معه في الكلام في ذلك في باب[2] الجوازم في قوله: «فصل: لَأداةِ الشرطِ صدرُ الكلام»، فيُطالع هناك.

وإذا كان الأصل التثنية لكن عُدل إلى الجمع كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة، ولاشتراك الجمع والتثنية في معنى الاجتماع، فكيف يكون المفرد الذي لم يُشارِك التثنية في معنى الاجتماع أَولى من التثنية التي دلالتها على ما وُضعت عليه هو بجهة الحقيقة، ودلالة المفرد على التثنية هو بجهة المجاز؟ بل كان القياس يقتضي أن لا يدل على التثنية إلا باللفظ الذي وُضع لها، لكن لما عُدل إلى المجاز لمرجِّح كان أقرب المجازين إلى التثنية أَولى من أبعدِهما، ولم يُحفظ من مجيء المفرد في هذه المسألة إلا هذه القراءةُ الشاذة: ﴿ فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآَتُهُمَا ﴾، وقولُ الشاعر:

حَمامَةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ ....

وسُمع من إقرار التثنية على حالها ما حكاه يونس[3] من قولهم: «ضربتُ رأْسَيْهما»، وأنه سَمع ذلك من رُؤْبة، وأراد بذلك تقويته لأن رؤبة عندهم فصيح، وقولُ الشاعر:

فَتَخالَسَا نَفْسَيْهِما بِنَوافِذٍ ....

---

(١) تقدم تخريجها في ص ٦٩.

(٢) قوله: «باب... صدرُ الكلام»: في موضعه في ك فراغ، وكتب في حاشيتها: كذا وجد.

(٣) الكتاب ٣: ٦٢٢.

وقــولُ الآخــر:

ظَهْراهُما مثلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

وقولُــه:

بِما في فُؤادَيْنا . . . .

وقولُــه:

. . . . إذا كـان قَلْبـانا . . . .

وقـولُ الفـرزدق[١]:

هُما نَفَثا فِيْ فِيَّ مِن فَمَوَيْهِما ... على النابِحِ العاوِي أَشَدَّ رِجامِ

فهذه جملة من المسموع تُقَوِّي أن التثنية أَولى من الإفراد، هذا مع أن الأصل في هذه المسألة هو التثنية.

وزعم بعض المتأخرين أنه لم يجئ على الأصل - يعني على التثنية - إلا مع الإضافة إلى ضمير التثنية، وإنما كان ذلك لأن ضمير التثنية اسم مفرد في اللفظ، ليس بصيغة تثنية، فكأنه لم يُضَف إلى تثنية، وهو الذي حكى[٢] يونس، وبه جاء المسموع من الأبيات، فعلى هذا لا يجوز: قطعتُ رأسَيِ الكَبْشَيْنِ.

وقوله: فإنْ فُرِّقَ مُتَضَمِّناهما اخْتيرَ الإفرادُ مثالُه قوله تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾[٣]، وفي حديث زيد بن ثابت: «حتى شَرَح اللّٰهُ له صَدْري كما شَرَحَ له صدرَ أبـي بكر

---

(١) تقدم في ١: ١٦٩.

(٢) ك: حكاه.

(٣) سورة المائدة: ٧٨.

وعُمر»(١). قال المصنف في الشرح(٢): «ولـو جيءَ في مثلِ هذا بلفظ الجمعِ أو لفظِ التثنية لم يمتنع» انتهى. فذكر أنَّ المختار إذا فُرِّقَ المُتَضَمِّنان الإفرادُ.

والذي ذكره بعضُ أصحابنا(٣) أنه لا ينقاس وضعُ المفردِ موضعَ التثنية مع الإضافة إلى التثنية، وإذا لم يَنْقَسْ في ذلك فالأَحرى أن لا يَنقاسَ مع عدم الإضافة إلى التثنية؛ إذْ مُوجبُ اجتماعِ تثنيتين قد زال بتفريق المُتَضَمِّنينِ.

وكذلك أيضاً ينبغي أن يكون الجمعُ في عدم الاقتياس كالمفرد. والذي يقتضيه / النظر أنه لا ينقاس وضعُ المفردِ ولا الجمعِ موضعَ التثنية في هذه [١:٨٥/أ]
المسألة، بل تقول: ضربتُ رأسَيْ زيدٍ وعمرٍو، فإنْ جاء في كلامهم الإفرادُ أو الجمعُ اقتُصر على مورد السماع، ولا ينقاس.

فأما قولُه تعالى: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾ فاللسانُ فيه يحتمل أن لا يُراد به الجارحة، إذ نقلوا أن اللسان(٤) يُذْهَب به مذهبَ الرسالة(٥)، ومذهبَ القصيدة من الشعر، ومذهبَ اللغة(٦)، ومذهبَ

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير: تفسير سورة براءة ٥: ٢١٠ ـ الباب ٢٠، وكتاب فضائل القرآن ٦: ٩٨ ـ الباب الثالث، وكتاب الأحكام ٨: ١١٩ ـ الباب ٣٧، ولفظه: «حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما». والحديث في جمع القرآن. ولفظه في الترمذي ٥: ٢٦٥ ـ كتاب التفسير: تفسير سورة التوبة: «حتى شرح الله صدري للذي شرح صدرَهما صدرَ أبي بكر وعمر».

(٢) شرح التسهيل ١: ١٠٧.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٤.

(٤) انظر اللسان (لسن) ١٧: ٢٧٠ ـ ٢٧١ حيث ذكر أنه يُذهب به مذهب الرسالة، والكلام، واللغة، وذكر الشواهد التي نذكرها فيما يلي. والمذكر والمؤنث للفراء ص ٧٤، ولابن الأنباري ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٥) وذلك كقول أعشى باهلة:

إنــي أَتَتْنــي لِســانٌ لا أُســَرُّ بهــا ... مِن عَلْوَ، لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ

ويستشهد به أيضاً على مجيء الرسالة بمعنى القصيدة كما في المخصص ١٧: ١٢.

(٦) وذلك كقوله تعالى: ﴿وما أرسلْنا مِن رسولٍ إلا بلِسانِ قَوْمِه لِيُبَيِّنَ لهم﴾ سورة إبراهيم: ٤.

الكلام[1]، فيحتمل هنا أن يُراد باللسان الكلامُ، وأن يُراد به الرسالةُ، وإذا احتمل ذلك لم يكن اللسان جزءًا من كل واحد من داود ولا من عيسى عليهما السلام، فلم تكن الآية دليلاً على ما زعم المصنف، رحمه الله.

وقوله: **ورُبَّما جُمِعَ المُنْفَصِلانِ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ** المنفصلان هما اللذان ليسا جزأين مما أضيفا إليه كالدِّرْهَمَينِ والدِّينارَينِ والثَّوْبَينِ، فهذا إذا أَلبس الجمعُ لا يجوز أن يُوضعَ موضعَ التثنية؛ لأنَّ المتبادرَ إلى الذهن الجمعُ، وهو الحقيقةُ، فلا يجوز أن يُحمل على التثنية إذا أَلبس، فإذا لم يُلْبِس ذلك فهل يُقتصر على مورد السماع أو ينقاس ذلك؟ القياسُ مذهبُ الفراء[2]، واختاره المصنف[3]. والاقتصارُ على مورد السماع مذهبُ غيره[4]. فمما ورد قول يونس[5]: إنهم يقولون: «ضَعْ رِحالَهما»، يريدون اثنين.

وقال المصنف: «رأيُ الفراءِ أَصَحُّ لكونه مأمونَ اللَّبْس مع كثرة وُروده في الكلام الفصيح»[6]. وذَكر ما وَرد في الحديث من قوله: «ما أَخْرَجَكُما مِن بُيُوتِكُما»[7]؟ و «إذا أَوَيْتُما إلى مَضاجِعِكُما»[8] و «تَسْأَلانك عن إنفاقِهما على

(١) وذلك كقول الحطيئة:

نَدِمْتُ على لِسانٍ فاتَ مني ... فليتَ بأنه في جَوْفِ عِكْمِ

المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٤.

(٢) معاني القرآن ١: ٣٠٧، وشرح التسهيل ١: ١٠٦، ١٠٧.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٠٦، ١٠٧.

(٤) المفصل ص ١٨٨، وشرحه ٤: ١٥٧، وشرح التسهيل ١: ١٠٧.

(٥) الكتاب ٣: ٦٢٢.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٠٧.

(٧) أخرج مسلم في صحيحه ـ كتاب الأشربة ـ الباب ٢٠ ـ ص ١٦٠٩ ـ ١٦١٠: «عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم أو ليلة، فإذا هو بأبي بكر وعمر. فقال: «ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة»؟ قالا: الجوع، يا رسولَ اللَّه! قال: «وأنا ـ والذي نفسي بيده ـ لأخرجني الذي أَخْرَجَكما، قُوموا...».

(٨) أخرج البخاري في كتاب فرض الخمس ٤: ٤٨ ـ الباب السادس: «أن فاطمة ـ عليها السلام ـ اشتكت ما تلقى من الرَّحى مما تَطْحَنُ، فبَلَغها أنّ رسول الله ﷺ أُتي بسَبْي، فأَتَته تسأله خادماً، فلم تُوافِقه. فذَكَرتْ لعائشة. فجاء النبيُّ ﷺ فذكرتْ ذلك عائشةُ له، فأتانا وقد=

أَزْواجِهما»(١) و «فَضَرَباه بأَسْيافِهما»(٢).

ومثالُ مطابقة ما لهذا(٣) الجمع لمعناه دونَ لفظِه قولُ الشاعر(٤):

قُلُـوبُكمـا يَغْشـاهُمـا الأَمْـنُ عـادةً إذا منكما الأبطالَ يَغْشاهُم الذُّعْرُ

وقـولُ الآخـر(٥):

= دخلنا مضاجعنا، فذهبنا لنقوم، فقال: على مَكانِكُما، حتى وَجدتُ بَرْدَ قَدَميه على صدري. فقال: ألا أَدُلُّكما على خيرٍ مما سَأَلْتُماه؟ إذا أخذْتُما مَضاجِعَكما فكَبِّرَا اللَّهَ أربعاً وثلاثين، واحْمَدا ثلاثاً وثلاثين، وسَبِّحا ثلاثاً وثلاثين، فإنَّ ذلك خيرٌ لكما مما سألتماه». وأخرجه أيضاً في فضائل أصحاب النبي ﷺ ٤: ٢٠٨ ـ الباب التاسع، وفي كتاب النفقات ٦: ١٩٢ ـ الباب السادس. وأخرجه أيضاً مسلم في كتاب الذكر: باب التسبيح أولَ النهار وعند النوم ص ٢٠٩١ ـ الحديث ٢٧٢٧.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب الزكاة ـ الباب ١٤ ـ الحديث ٤٥ ـ ص ٦٩٤ ـ ٦٩٥ «.. عن زينبَ امرأة عبد الله، قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «تَصَدَّقْنَ يا معشرَ النساء ولو مِن حَلْيِكُنَّ». قالت: فرجعتُ إلى عبد الله، فقلت: إنك رجل خفيفُ ذات اليدِ، وإنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قد أَمَرنا بالصدقة، فأْتِه، فاسأَلْه، فإن كان ذلك يَجْزي عني، وإلا صَرَفْتُها إلى غيركم. قالت: فقال لي عبدُ اللَّه: بل ائْتيه أنتِ. قالت: فانطلقْتُ، فإذا امرأةٌ من الأنصار بباب رسول الله ﷺ حاجتي حاجتُها. قالت: وكان رسول الله ﷺ قد أُلقيتْ عليه المهابة. قالت: فخَرج علينا بلالٌ. فقلنا له: ائتِ رسولَ الله ﷺ فأخبِرْه أنَّ امرأتين بالباب تسْألانك: أَتَجْزي الصدقةُ عنهما على أزواجهما، وعلى أيتام في حُجُورهما؟ ولا تُخْبِرْه مَن نحن. قالت: فدخل بلالٌ على رسول الله ﷺ فسأله. فقال له رسولُ الله ﷺ: «مَن هُما»؟ فقال: امرأةٌ من الأنصار وزينبُ. فقال رسول الله ﷺ: «أيُّ الزَّيانب؟» قال: امرأةُ عبد الله. فقال له رسولُ الله ﷺ: «لهما أَجْرانِ: أجرُ القرابة وأجرُ الصَّدَقَة».

(٢) السيرة النبوية ١: ٦٢٥ [غزوة بدر الكبرى] حيث قال ابن إسحاق: «وكَرَّ حمزةُ وعليٌّ بأسيافهما على عُتبة، فذَفَّفا عليه» وتاريخ الأمم والملوك للطبري ٢: ٤٤٥. ذَفَّفا عليه: أَجْهَزا عليه.

(٣) في النسخ كلها: «مطابقة هذا». صوابه في الفص وشرح التسهيل. والمعنى: مطابقة الضمير العائد إليه.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١٠٨. س، ك، ص، ح: «يغشاهما الذعر». صوابه في م، وشرح التسهيل وتعليق الفرائد ١: ٢٩٣.

(٥) البيت في المثنى لأبي الطيب اللغوي ص ٧٢ عن أبي عبيدة وشرح التسهيل ١: ١٠٨. كعب أَصْمَع: لطيف مُحَدَّد. ولُكَّتا: قُذِفَتا باللحم. ولحم زِيَم: مُتَعضِّل متفرق ليس بمجتمع في مكان فَيَبْدُنَ.

وســاقــانِ كَعْبــاهُمــا أَصْمَعــانِ أَعــالِيْهمــا لُكَّتــا بــالــزِّيَــمْ

وقــولُ الآخــر[1]:

رَأَوْا جَبَـلاً هَـدَّ الجِبـالَ إذا التقَـتْ رُؤُوسُ كَبِيــرَيْهِــنَّ يَنْتَطِحــانِ

أنشد المصنفُ هذه الثلاثةَ الأبياتَ شاهدةً على ما ادَّعاه من مطابقة هذا الجمع[2] لمعناه. وليس في الثاني دليل على ذلك لاحتمال أن يكون «أعاليهما» مرفوعاً بـ «أَصْمَعانِ»، وثَنَّى على لغة: «أَكَلُوني البراغيث»، ويكون «لُكَّتا» الضمير فيه عائد على «ساقانِ» أو على «كَعْباهما» لا على «أعاليهما». وكذلك الثالث لا دليل فيه على رأي المصنف، يجوز أن يكون «يَنْتَطحانِ» حالاً من «كَبِيرَيْهِنَّ» لا مِن «رُؤُوس»؛ لأن المصنف يُجيز[3] أن تأتي الحالُ من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا له أو كالجزء، وجَعل من ذلك قولَه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[4]، فـ (إخواناً) ـ عنده ـ حال من ضمير (صُدُورِهم) لأنه أضيف إليه صدور، وهو جزء / من المضاف إليه، [١:٨٥/ب] فكذلك يكون «يَنْتَطِحانِ» حالاً من قوله: «كَبِيرَيْهِنَّ» لأنه أُضيف إلى «كَبِيرَيْهِنَّ» «رُؤُوس»، وهو جزء من المضاف إليه، وسيأتي الكلام معه في هذه المسألة في باب الحال، إن شاء الله.

ونظيرُ «قُلوبُكما يَغْشاهُما الأمنُ» قولُ عنترة[5]:

متــى مــا تَلْقَنــي فَــرْدَيْــنِ تَــرْجُــفْ رَوانِــفُ أَلْيَتَيْــكَ، وتُسْتَطــارا

ثَنَّى «وتُسْتَطارا» لأن الرَّوانِف في معنى التثنية، يريد الرانِفَتَينِ، وهما

---

(١) هو الفرزدق. ديوانه ص ٤٧٢ وشرح التسهيل ١ : ١٠٨.

(٢) كذا! والمراد: مطابقة ما لهذا الجمع لمعناه.

(٣) التسهيل ص ١١٠ وشرحه ٢ : ٣٤٢، وشرح الكافية الشافية ص ٧٥٠ ـ ٧٥١.

(٤) سورة الحجر: ٤٧.

(٥) ديوانه ص ٢٣٤، وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٦ وفيه تخريجه. تُسْتَطار: تكاد تطير. ك، م: متى تلقني.

طَرَفا الأَلْيَتَينِ. قال المصنف[1]: «وعلى ذلك حَمل أبو العباس المبرد قولَ الشاعر[2]:

أَقامَتْ على رَبْعَيْهِما جارتا صَفًا كُمَيْتا الأَعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما

فأعاد الضمير المضاف إليه «المُصْطَلى» على «الأعالي» لأنها مُثَنَّاة في المعنى، وهو توجيه حسن»، انتهى. وسيأتي فساد تأويل أبي العباس في هذا البيت، وأنه ليس على ما ذهب إليه، في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، إن شاء الله.

ومثالُ مطابقة هذا[3] الجمعِ للَفْظِه دونَ معناه قولُ الشاعر[4]:

خَلِيلَيَّ لا تَهْلِكْ نُفُوسُكما أَسًى فإنَّ لها فيما به دُهِيَتْ أُسَا

فقال: لها، و: دُهِيَتْ، ولو طابق المعنى لقال: لهما، و: دُهِيَتا.

ص: ويُعاقِبُ الإفرادُ التثنيةَ في كلِّ اثنين لا يَغْنَى أحدُهما عن الآخر، ورُبَّما تَعاقَبا مطلقاً، وقد يقع افْعَلا[5] موقع افْعَلْ ونحوِه، وقد تُقَدَّرُ تَسميةُ جُزءٍ باسمِ كُلّ، فيقعُ الجمعُ موقعَ واحدِه أو مُثَنَّاه.

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٠٨.

(٢) هو الشماخ. ديوانه ص ٣٠٨، والكتاب ١: ١٩٩، والبصريات ص ٥٦٩، وضرورة الشعر ص ٢٠٤، وشرح المفصل ٦: ٨٦، والمقرب ١: ١٤١، وضرائر الشعر ص ٢٨٧، والخزانة ٤: ٢٩٣ ـ ٣٠٣ [الشاهد ٣٠٠]. على ربعيهما: أي على ربعي الدمنتين المذكورتين في البيت الذي قبله. والصفا: الجبل، وجارتاه: صخرتان تجعلان تحت القدر، وهما الأثفيتان اللتان تَقْرُبان من الجبل، فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة تكون تحت القدر. والكميت: ما لونه بين الحمرة والسواد. والجونة: السوداء. والمصطلى: موضع إحراق النار.

(٣) كذا! والمراد: مطابقة ما لهذا الجمع للفظه، كما في شرح التسهيل.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١٠٨. الأسى: الحزن. والأُسَا: جمع أُسْوة، والأُسوة: ما يأتسي به الحزين، أي: يتعزَّى به.

(٥) زيدَ هنا في التسهيل وشرحه وتعليق الفرائد وشفاء العليل ونتائج التحصيل: «ونحوُه». ومَثَّل له ابن عقيل في المساعد دون أن يذكره. والمراد بقوله: «نحوُه»: «تَفْعَلان».

ش: مثالُ معاقبةِ الإفراد التثنيةَ فيما ذَكر أولاً قولُهم: عَيناه حَسَنةٌ، وعينُه حَسَنَتانِ، فتارةً يُعاقب في المُسْنَد، وتارةً في المُسْنِد إليه، وتارةً فيهما[1]. والاثنان اللذان لا يَغْنَى أحدُهما عن الآخر هما مثل: العَينينِ والأُذُنَينِ والحاجِبَينِ والخُفَّينِ والنَّعْلين والجَوْرَبَينِ، وسواء أكانا جُزأَينِ مما أُضيفا إليه أم غيرَ جزأين، وسواء أُضيفا أم لم يُضافا. وأَنشد المصنفُ في الشرح ما يدلّ على هذا الحكم قولَه[2]:

وكـأنَّ فـي العَينيـنِ حَـبَّ قَـرَنْفُـلٍ أو سُنْبُـلاً كُحِلَـتْ بـه، فـانْهَلَّـتِ

وقولَ امرئ القيس[3]:

لمـــن زُحْلُـــوقــــةٌ زُلُّ بهـــا العَيْنـــانِ تَنْهَـــلُّ

وقـولَ الآخـر[4]:

سأَجزيك خِذْلاناً بِتَقْطِيعيَ الصُّوَى إليـك وخُفَّـا زاحِـفٍ يَقطُـر الـدِّما

يريد: كُحِلَتا به فانهلتا، وتَنْهَلاَّنِ، ويَقْطُرانِ، فعاقب الإفرادُ التثنيةَ. وأَنشد[5]:

إذا ذَكَرَتْ عَيْني الزَّمانَ الذي مَضَى بِصَحْـراءِ فَلْـجٍ ظَلَّتـا تَكِفـانِ

---

(١) مثاله: عينُه حسنةٌ، وأصله: عيناه حَسَنتانِ.

(٢) تقدم في ١: ٢٥٦. وهو في شرح التسهيل ١: ١٠٩.

(٣) ملحقات ديوانه ص ٤٧٣، والأمالي ١: ٤٢، والمحتسب ٢: ١٨٠، وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٣، وشرح التسهيل ١: ١٠٩. ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٦٢١ للنابغة الجعدي، وليس في شعره. الزحلوقة: آثار تزلُّج الصبيان من فوق إلى أسفل. وأهل العالية يقولون «زحلوفة» بالفاء، وبنو تميم يقولون: «زحلوقة» بالقاف. وزُلّ: زَلَق. ص: زحلوفة.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١١٠، والخزانة ٧: ٥٥١ [عند الشاهد ٥٧٤] عن تذكرة أبي حيان. وليس فيما طبع منه. الصُّوَى: جمع صُوَّة، والصُّوَّة: حجر يكون علامة في الطريق.

(٥) البيت في الصاحبي ص ٤٢٤، وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٣، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢: ٢٣٦، وشرح التسهيل ١: ١١٠، والبحر ٣: ٩٤، وتذكرة النحاة ص ٥٧٣.

يريد: عَيْناي. وأنشد(١) / : [١/٨٦:١]

ألا إنَّ عَيْناً لم تَجُدْ يومَ واسِطٍ عليكَ بِجاري دَمْعِها لَجَمُودُ

فهذا من التعاقُب في المُسْنَد إليه والمُسْنَد. ومن هذا قولُ زُهير بن أبي سُلْمى(٢):

كأنَّ عَيْنِي وقد سالَ السَّلِيلُ بهم وعَبْرةٌ ما هُمُ لو أنَّهم أَمَمُ

غَرْبٌ على بَكْرةٍ أو لُؤْلُؤٌ قَلِقٌ في السِّلْكِ خانَ به رَبَّاتِه النُّظُمُ

وقولُ عَلْقَمةَ(٣):

فالعينُ مِنّي كأنْ غَرْبٌ تَحُطُّ به دَهْماءُ حارِكُها بالقِتْبِ مَحْزُومُ

وقولُ الآخر(٤):

قد سالم الحَيَّاتُ منه القَدَما ....

---

(١) البيت أول أربعة أبيات لأبي عطاء السندي، يرثي يزيد بن هبيرة. الحماسة ١: ٣٩١ [الحماسية ٢٦٩] وفيه تخريجها. ونسبها المرتضى في أماليه ١: ٢٢٣ لمعن بن زائدة. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ١١٠.

(٢) ديوان بشرح ثعلب ص ١٤٨ ـ ١٤٩. السليل: وادٍ. لو أنهم أمم: أي لو أنهم قَصْدٌ كنت أزورهم، ولكن بَعُدوا. والغرب: الدلو العظيمة. والنظم: جمع نِظام، وهو الخيط. والرَّبَّات: النساء اللواتي ينظمنه.

(٣) ديوانه ص ٥٣. تحط به: تسرع معتمدة في أحد شقيها. ودهماء: ناقة سوداء. والحارك: ملتقى الكتفين، وهو مقدم السنام. والقتب: أداة السانية من أعلاق وحبال.

(٤) يُنسب إلى ابن جُبابة، وهو شاعر جاهلي لص، اسمه المغوار بن الأعنق، وإلى مساور بن هند العبسي، وإلى العجاج، وإلى أبي حيان الفقعسي، وإلى الدبيري، وإلى عبد بني عبس. انظر الكتاب ١: ٢٨٧، ومعاني القرآن للفراء ٣: ١١، والخصائص ٢: ٤٣٠، والمنصف ٣: ٦٩، والمبهج ص ١٢٢، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٨٤، والممتع ص ٢٤١، وضرائر الشعر ص ١٠٧، واللسان (ضمز) ٧: ٢٣٣، و (شجع) ١٠: ٤٠، و (شجعم) ١٥: ١١، والمقاصد النحوية ٤: ٨٠، والخزانة ١١: ٤١١، ٤١٦ [عند الشاهد ٩٤٩]. وهو ليس في ديوان العجاج.

في رواية مَن رَفَع «الحَيَّات»[1]، يريد: القَدَمَينِ. ومن هذا قولهم: «لَبِستُ نَعْلِي وخُفِّي»، تريد: نَعْلَيَّ وخُفَّيَّ. وهذا الذي ذَهب إليه المصنف مِن معاقبة المفردِ المثنَّى فيما ذَكر يدلُّ على اقتياسِه كلامُه.

والذي ذهب إليه بعض أصحابنا[2] أنه لا ينقاس شيء من هذا البتةَ، وأنَّ هذا إنما جاء في الشعر، مع أن بعضها يحتمل التأويل، ولا تُثبت مثلُ هذه الأحكام إلا بنص لا يحتمل، أو بنقل ذلك عن مستقرئي[3] علم النحو عن العرب كالخليل و س والكسائي وأنظارهم الذين شافهوا العرب، وأمّا متأخرٌ جدًّا قد وَقعت له أبيات يسيرة، تحتمل التأويل، يريد أن يستنبط منها الأحكام، فلا يَسوغ له ذلك، ولا نسمع منه هذا، مع أن الأصل هو الذي قررناه من كون كل واحد من المفرد والمثنى والمجموع يكون طِبْقَ مدلوله، وقد جاءت أبيات وَقع فيها المفردُ موقعَ المثنى وموقعَ الجمع، ومُثَنًّى وقعَ موقعَ المفرد وموقعَ الجمع، وجمعٌ وقعَ موقعَ المفرد وموقعَ المثنى. وكلّ هذا لم يقس النحويون منه شيئاً، بل اقتصروا فيه على مورد السماع إلا ما تقدم من نحو قولهم: قطعتُ رُؤوسَ الكَبْشَينِ، وإلا ما وقع فيه الخلاف بين الفَرَّاء وغيره.

فمما وَقع فيه المفردُ موقعَ المثنى قولُه:

كـأنَّـهُ وجـهُ تُـرْكِيَّيْـنِ قـد غَضِبـا ....

وتَقدَّم الكلامُ[4] فيه مع المصنف. وما أَنشده الفارسيُّ من قولِ الشاعر[5]:

---

(١) هذه رواية البصريين. ورواه الكوفيون بنصبه، وقالوا: أراد «القَدَمانِ»، وحذف النون. المبهج ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١ : ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٣) ك، ص: مستقري. وهو صحيح أيضاً.

(٤) انظر ص ٦٩ وما بعدها من هذا الجزء.

(٥) هو الفرزدق. ديوانه ص ٣٧٢، وإيضاح الشعر ص ٢٤٢. الأنابيب: الرماح، واحدها أُنبُوب. ومِرْدى حروب: شجاع صبور على الحرب، وأصل المردى: حجر يُرمى به.

ولكـنْ هُمـا ابـنُ الأَربعِيـنَ تَتـابَعَـتْ   أَنـابِيبُـه مِـرْدَى حُـروبٍ علـى ثَغْـرِ

وحَمل على ذلك الفارسيُّ[1] قولَه[2]:

يَـداكَ يَـدٌ إحـداهُمـا النَّيْـلُ كُلُّـهُ   وراحَتُـكَ الأُخْـرى طِعـانُ تُغـامِـرُهْ

يريد: ابْنا الأَربعينَ، و: يدانِ.

ومما وَقع فيه المفردُ موقعَ الجمع قولُ عَلْقَمةَ[3]:

بِها جِيَفُ الحَسْرى، فأمّا عِظامُها   فَبِيْـضٌ، وأَمّـا جِلْـدُهـا فَصَلِيـبُ

وقـولُ الآخـر[4] / : [١: ٨٦/ب]

كُلُـوا فـي بعـضِ بَطْنِكُـمُ تَعِفُّـوا   فـإنَّ زَمـانَكُـمْ زَمَـنٌ خَمِيـصُ

وقـولُ الآخـر[5]:

لا تُنْكِـرُوا القتـلَ وقـد سُبِينـا   فـي حَلْقِكُـم عَظْـمٌ، وقـد شَجِينـا

(١) إيضاح الشعر ص ٢٤٠، ٣٤١. ك: وحمل ذلك الفارسي.

(٢) هو الفرزدق. ديوانه ص ٣٤٢، وإيضاح الشعر ص ٢٢٤، ٢٤٠، ٣٤١. وآخره في الديوان: تُعاوِرُه.

(٣) هو علقمة بن عبدة. ديوانه ص ٤٠، والكتاب ١: ٢٠٩، والمفضليات ص ٣٩٤ [المفضلية ١١٩]، وإيضاح الشعر ص ٣٣٤، ٥٠٦، والإفصاح ص ٣٧٢. بها: يعني «المِتان» المذكورة في البيت الذي قبل هذا البيت، وهي ما غلظ من الأرض. والحسرى: المعيية يتركها أصحابها فتموت، واحدها: حسير. وقوله: أمّا عظامها فبيض: يريد ابيضَّت عظامها لما أكلت السباع والطير ما عليها من لحم، فبدت، وصارت بيضاً. والصليب: اليابس. يصف فلاة قطعها إلى الممدوح.

(٤) الكتاب ١: ٢١٠، وشرح أبياته ١: ٣٧٤، والمقتضب ٢: ١٧٢، والمحتسب ٢: ٨٧، وتحصيل عين الذهب ص ١٧٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٨ حيث خرجه الدكتور الطناحي من مصادر كثيرة، والخزانة ٧: ٥٥٩ ـ ٥٦٤ [الشاهد ٥٧٥]. الخميص: الجائع، والصفة للزمن، والمعني أهله.

(٥) هو المُسَيَّب بن زيد مناة الغنوي. الكتاب ١: ٢٠٩، ومجاز القرآن ١: ٧٩ و ٢: ١٩٥، ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٣٠، والمقتضب ٢: ١٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٨٣، وتحصيل عين الذهب ص ١٦٩ واللسان (شجو) ١٩: ١٥٠. ونسبه ابن جني في المحتسب ٢: ٨٧ إلى طفيل. القتل: أي قتلنا لكم. شَجينا: غَصِصْنا بسبيكم لمن سَبيتم منّا.

وهذا عند س[١] من أقبح الضرائر، يريد: جُلُودُها، وبُطُونِكُم، وحُلُوقِكُم. وحكى الأخفش عن العرب: دينارُكم مختلفة، يريد: دَنانِيرُكم، وحملوه على الشذوذ.

ومما وَقع فيه المثنى موقعَ المفرد قولُ الشاعر[٢]:

أأَطْعَمْتَ العِراقَ ورافِدَيْهِ فَزارِيّاً أَحَذَّ يَدَ القَمِيصِ

يريد: ورافِدَه، لأنَّ العراق ليس له إلا رافدٌ واحد. وموقعَ الجمع قولُهم: حَنانَيْكَ، وأخواته.

ومما وَقع فيه الجمعُ موقعَ المثنى من غير المقيس ما حكى يونُس[٣]: «ضَعْ رِحالَهما وغِلْمانَهما» وهم يريدون: رَحْلَيْهما، وغُلامَيْهما. وقد حُمل قولُه تعالى: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا﴾[٤]، و: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾[٥] على أنه من هذا الباب[٦] لقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي﴾ وقوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[٧].

---

(١) الكتاب ١: ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) هو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري، ويخاطب يزيد بن عبد الملك. ديوانه ص ٤٨٧، والكامل ص ٩٨٥، وسر صناعة الإعراب ص ١٩٠. أحذّ: خفيف. يصفه بالغلول وسرعة اليد.

(٣) الكتاب ٣: ٦٢٢.

(٤) سورة صَ: ٢١ ـ ٢٣: ﴿وهل أتاك نبأُ الخصم إذْ تَسَوَّرُوا المحراب. إذ دخلوا على داوُدَ ففزع منهم قالوا لا تَخَفْ خَصْمانِ بَغى بعضُنا على بعضٍ فاحْكُمْ بينَنا بالحقِّ ولا تُشْطِطْ واهْدِنا إلى سَواءِ الصِّراط. إنَّ هذا أخي له تسعٌ وتسعونَ نعجةً وليَ نَعْجةٌ واحدةٌ فقال أكْفِلْنيها وعَزَّني في الخِطابِ﴾.

(٥) سورة الشعراء: ١٥: ﴿قال كَلاَّ فاذْهَبا بآياتنا إنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾.

(٦) الكتاب ٣: ٦٢٢. قال السيرافي: «فالحجة لسيبويه أن الخطاب وقع لداود ـ عليه السلام ـ من اثنين على لفظ الجماعة؛ لأنه قالوا: ﴿قالوا لا تخف خصمان بغى بعضُنا على بعض فاحكمْ بينَنا بالحقّ ولا تُشْطِطْ واهدنا إلى سواء الصراط. إنّ هذا أخي﴾ فهو واحد لا أكثر، والذي خاصمه واحد لا أكثر لأنه أخوه، وقد عَبّر عنهما بقوله: ﴿قالوا لا تخفْ﴾. وللقائل أن يقول: إنَّ فرعون داخل في الجماعة. ولسيبويه أن يقول: إنه قال في موضع آخر: ﴿إنني معكما أسمع وأرى﴾، فثنّى، ومع ذلك فإنَّ الله تعالى مع موسى وهارون على جهة النصرة لهما والمعونة، ولا يقال إنه مع فرعون على هذا الطريق» شرح الكتاب ٥: ٤٤/أ.

(٧) سورة طه: ٤٦: ﴿قال لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى﴾.

وموقعَ المفرد قولُهم: شابَتْ مَفارِقُه، وقولُ امرئ القيس[1]:

يَطيرُ الغُلامُ الخِفُّ عن صَهَواتِهِ ....

وليس إلا مَفْرِق واحد وصَهْوة واحدة.

فهذه جملة مسموعة مِن وضع كلٍّ واحد من المفرد والمثنى والمجموع موضعَ قَسِيمه، لم يقس النحويون على شيء منها، إذ الأصل ما ذكرناه من استعمال كل واحد في موضوعه، ولا يخرج عنه، ولو اقتيس شيء من هذا كله لالتبست الدلالات، ولاختلطت الموضوعات.

ومما جاء فيه على الأصل من كون المُتلازِمينِ اللذينِ لا يَغْنَى أحدهما عن الآخر كغيرِهما من المثنى قولُ الشاعر[2]:

لَهُ أُذُنانِ تَعْرِفُ العِتْقَ فيهما كسامِعَتَيْ مَذْعُورةٍ وَسْطَ رَبْرَبِ

وقولُه[3]:

وعَيْنانِ قالَ اللَّهُ: كُونا، فكانَتا فَعُولانِ بالأَلْبابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ

وقولُه: **ورُبَّما تَعاقَبا مطلقاً** هذا يدل على أنَّ الحكم الذي أَورده قبلَ ذلك هو مقيس عنده لقوله في هذا: «ورُبَّما»، وهي تدل على التقليل.

وقال في الشرح[4]: «المراد بقوله «مطلقاً» وقوعُ أحدِهما موقعَ الآخر، وإنْ لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليَدينِ والخُفَّينِ، ولا من المُزال عن لفظ التثنية لأجل الإضافة. فمِن وقوع المفردِ موقعَ المُثنى قولُه تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[5]، وقولُه: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ

(١) تقدم في ١: ٢٦٨.

(٢) امرؤ القيس. ديوانه ص ٤٨. مذعورة: بقرة وحشية، وسامعتاها: أذناها. والربرب: القطيع من البقر.

(٣) ذو الرمة: ديوانه ص ٥٧٨، والخصائص ٣: ٣٠٢، ومجالس العلماء ص ٨٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ١١٠ ـ ١١١.

(٥) سورة الشعراء: ١٦.

[١/٨٧:أ] ﴿الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[١]. وشَبيهٌ به قولُ حَسّان[٢] / :

إنَّ شَـرْخَ الشَّبـابِ والشَّعَـرَ الأسْـ ـوَدَ مـا لـم يُعـاصَ كـانَ جُنُـونـا

ومِن وُقوعِ المثنَّى موقعَ المفرد قولُ الشاعر[٣]:

إذا ما الغلامُ الأَحْمَقُ الأُمِّ سافَني بـأَطْـرافِ أَنْفَيْـهِ اسْتَمَـرَّ، فـأَسْـرَعـا»

انتهى ما ذكره مما استَدلَّ به على ما ذكر، ويمكن تأويل جميعه.

أما الآية فقد ذكروا[٤] أنَّ رَسُولاً يكون مصدراً بمعنى الرِّسالة، فإذا كان كذلك كان من باب «الزيدانِ خَصْمٌ»، وحيث ثُنِّـي لم يُرَدْ به المصدر.

وأما الآية الثانية فتحتمل وجهين[٥]:

أحدهما: الحذف[٦]، أي: عن اليمين قَعيدٌ، وعن الشمال قَعيدٌ، فحذف «قَعيد» لدلالة الثاني عليه.

والوجه الثاني: أن يكون «قَعيد» مما يُخْبَر به عن المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد[٧] نحو: «صَديق».

---

(١) سورة قٓ: ١٧.

(٢) ديوانه ص ٢٨٢، والكامل ص ١٠١٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٤٧، ٤٥٣، والمقرب ١: ٢٣٥. وانظر مصادر أخرى في تخريجنا إياه في إيضاح الشعر ص ٣٤٩. شرخ الشباب: قوته ونضارته. ما لم يعاص: ما لم يُعْصَ. قال ابن الشجري: «قال: ما لم يُعاص، فأفرد الضمير وإن كان لاثنين، وذلك لأن كل واحد منهما بمنزلة الآخر، فجريا مجرى الواحد؛ ألا ترى أن شرخ الشباب هو اسوداد الشعر. ولولا أنهما لاصطحابهما صارا بمنزلة المفرد كان حق الكلام أن يقال: يُعاصَيا».

(٣) شرح التسهيل ١: ١١١. وآخره فيه: مقارعا. سافني: شَمَّني.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣: ٧٧، ومجاز القرآن ٢: ٨٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٤: ٨٥، وتفسير الماوردي ٣: ١٧٢، والمحرر الوجيز ٤: ٢٢٧، والجامع لأحكام القرآن ١٣: ٦٤.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٢٤، والمحرر الوجيز ٥: ١٦٠.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣: ٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٤. وهذا مذهب سيبويه والكسائي كما في إعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٢٤.

(٧) معاني القرآن للفراء ٣: ٧٧، وللأخفش ص ٤٨٣. وقد نصّ النحاس في إعراب القرآن ٤: ٢٢٤ على أن هذا مذهبهما.

وأمّا «إنَّ شَرْخَ الشبابِ» فأكثر النحويين[1] خَرَّجه على الحذف، أي: إنَّ شَرْخَ الشباب ما لم يُعاصَ كان جُنوناً، والشَّعَرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ كان جُنوناً.

وأمّا «سافَني بأطرافِ أَنْفَيْهِ» فإنه عبر عن ثَقْبَـي الأنف بقوله: «أَنْفَيْهِ» على سبيل المجاز، ولم يُرد الإفراد، ولذلك جَمع «بأطراف» لإضافته إلى ما هو مثنى، ويعني به البخشين[2] اللذين للأنف. وما ذكرناه في تأويل هذا البيت أحسن مما حَمله عليه المصنف؛ لأنه يلزم في قوله مجازان لا ينقاسان: أحدهما: وضعُ المثنى موضعَ المفرد. والآخرُ: وضعُ الجمعِ موضعَ المفرد، وعلى تأويلنا يلزم مجازان: أحدهما: منقاس، وهو التعبير بـ «أطْراف» عن طَرَفَينِ، فيكون من باب «قَطعتُ رُؤوسَ الكَبْشَينِ». والثاني: التعبير عن البخشين بالأَنْفَينِ.

وقوله: **وقد يقع افْعَلا موقعَ افْعَلْ ونحوِه** قال المصنف في الشرح[3]: «قد يقع الفعل المُسند إلى ضميرِ واحدٍ مخاطَبٍ بلفظ المسند إلى ضميرِ مخاطَبينِ إذا كان أمراً أو مضارعاً، والقصدُ بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار، ومن ذلك ما رُوي عن الحجاج: «يا حَرَسِـيُّ اضْرِبا عُنُقَه»[4]، ومنه قولُ الشاعر[5]:

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٤٥٣، وانظر ص ٢٤٧ منه، وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٤ ـ ٤٥، والمقرب ١: ٢٣٥.

(٢) لم أقف على هذه الكلمة فيما رجعت إليه من كتب اللغة، ويبدو أنها غير عربية.

(٣) شرح التسهيل ١: ١١١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٦، والأضداد لابن الأنباري ص ٣٨١، وشرح القصائد السبع ص ١٧، وشرح القصائد التسع ص ٩٨، والمقتصد ص ١٠١٩. ورواية المبرد في الكامل ص ٤٠٠ هي: «يا حرسيُّ، خذ بيده، وجَرِّدْ سيفك، فاضربْ عُنُقَه».

(٥) سويد بن كراع العكلي. معاني القرآن للفراء ٣: ٧٨، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩١، وشرح القصائد السبع ص ١٥، والمخصص ٢: ٥، وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤. ابن عفان: هو سعيد بن عفان.

فإنْ تَزْجُراني يابنَ عَفّانَ أزْدَجِرْ ... وإنْ تَدَعاني أحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا

وقال آخر[1]:

فقلتُ لصاحِبي: لا تَحْبِسانا ... بِنَزْعِ أُصولِه، واجْتَزَّ شِيْحا

وجعل بعضُ العلماء[2] من ذلك قولَه تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾[3]» انتهى ما ذكره.

وأنشد غيرُه[4]:

قُولا لعمرِو بنِ هندٍ غيرَ مُتَّئِبٍ ... يا أَخْنَسَ الأنفِ، والأَضْراسُ كالعَدَسِ

لأنه لا يُتصور أن يكون «غيرَ مُتَّئِب» حالاً من بعض الاسمين.

وهذا الذي ذهب إليه قاله ابن جني[5]، قال[6] في قول امرئ القيس[7]:

---

(١) هو يزيد بن الطثرية، أو مضرس بن ربعي الأسدي أو الفقعسي. الصحاح واللسان (جزز) وشرح شواهد الشافية ص ٤٨١ ـ ٤٨٤، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩١، وشرح القصائد السبع ص ١٦. وانظر تخريجنا له في سر صناعة الإعراب ص ١٨٧. والمعنى: لا تحبسنا عن شَيّ اللحم بأن تقطع أصول الشجر، بل خذ ما تيسر من الشيح. والشيح: نبات سهلي له رائحة طيبة. واجتزَّ: اقطعْ.

(٢) هو المازني كما في إعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٢٨. وسيذكر ذلك أبو حيان في ص ٩١. وتابعه ابن الأنباري في شرح القصائد السبع ص ١٦ ـ ١٧، والأضداد ص ٣٨١. ونُسب إلى الخليل والأخفش في الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٢.

(٣) سورة قٓ: ٢٤. وراجع الأقوال فيها في الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٢ ـ ١٣.

(٤) البيت للمتلمس أو لعبد عمرو بن عمار الطائي من بني جرم. ديوان الملتمس ص ٢٩٨، وجمهرة أشعار العرب ص ٢١٧، وشرح القصائد السبع ص ١٣٠، وضرائر الشعر ص ٢٥٤. غير متئب: غير مستحيٍ. والخَنَس: تأخر الأنف وقِصَره. وقوله: والأضراسُ كالعدس، أي: في صغرها وسوادها.

(٥) أي: الذي ذهب إليه المازني في الآية ذكره ابن جني. سر صناعة الإعراب ص ٢٢٥. وهو في المقتصد أيضاً ص ١٠١٩.

(٦) قال: سقط من ك، م.

(٧) هذا، مطلع معلقته، وهو بتمامه: =

قِفـا نَبْـكِ ....

«ثَنَّى ضميرَ الفاعل، ونابَ ذلك عن تكرير / الفعل»[1]. قال[2]: «وهذا مما يشهد لشدة اشتراك الفعل والفاعل؛ ألا ترى أنه لما ثُنِّي أحدهما ـ وهو ضميرُ الفاعل ـ نابَ عن تكرير الفعل. وإنما ناب عنه لقوّة امتزاجهما، فكان[3] أحدهما إذا حضر فقد حضرا جميعاً». [١: ٨٧/ب]

قال ابن يَسْعُونٍ[4]: ويمكن أن يؤيد هذا القول بقوله بعد[5]:

أَحَـارِ تَـرَى بَـرْقًـا أُرِيـكَ وَمِيضَـهُ ....

وذهب البغداديون[6] إلى نحوٍ مما ذهب إليه المصنف وابن جني من أن ضمير الاثنين يكون للواحد، وأنشدوا[7]:

= قِفا نَبْكِ مِن ذِكْرى حَبيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ
ديوانه ص ٨، والكتاب ٤: ٢٠٥، وشرح القصائد السبع ص ١٥، وشرح القصائد التسع ص ٩٨، والخزانة ١١: ٦ ـ ٢٥ [الشاهد ٨٨٧]. سقط اللوى: مُنْقَطَعه. واللوى: حيث يسترقّ الرمل فتخرج منه إلى الجَدَد. والدَّخول، وحومل: موضعان ما بين إمَّرَةَ إلى أسود العين.

(١) هذا قول المازني في الآية ٢٤ من سورة قٓ، ذكره ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٢٢٥. ولم أقف على قول لابن جني في بيت امرىء القيس فيما بين يدي من كتبه.

(٢) أي: ابن جني. سر صناعة الإعراب ص ٢٢٥.

(٣) كذا في النسخ كلها. وفي سر صناعة الإعراب: «فكأن»، وفي إحدى نسخه المخطوطة: «فكان».

(٤) قال هذا قبلَه ابنُ الأنباري في شرح القصائد السبع ص ١٧ والنحاسُ في شرح القصائد التسع ص ٩٨.

(٥) هو البيت الحادي والسبعون من المعلقة. وعجزه: «كَلَمْعِ اليدينِ في حَبَـيٍّ مُكَلَّلِ». شرح القصائد السبع ص ٩٩، وشرح القصائد التسع ص ١٨٧. الوميض: اللمع الخفي. ولمع اليدين: حركتهما. والحبيّ: ما ارتفع من السحاب. والمكلَّل: المستجمع المستدير كالإكليل.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣: ٧٨ ـ ٧٩، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩١، وشرح القصائد السبع ص ١٦.

(٧) البيت لسُويد بن كراع العكلي. معاني القرآن للفراء ٣: ٧٩، وشرح القصائد السبع ص ١٦، =

خَليلَــيَّ قُــومــا فــي عُطــالــةَ، وانْظُــرا   أنــاراً تَــرى مــن نحــو بــابَيْــنِ أَمْ بَــرْقــا

وقــال آخــر[1]:

أَنِعْمَــة لَكُمَــا عِنــدي، فَتَطْلُبَهــا   أم مِنْ غَرامي إليه نالَكُم وَصَبُ

فقال: قُوما، و: لَكُما، وهما للواحد بدليل: تَرى، و: تَطْلُبَها.

وقال أبو عثمان نحواً مما ذكره ابن جني، لكنه أوضحه، فقال[2]: «أصلُ قفا: قِفْ قِفْ، وفي كلِّ واحد من الفعلين ضميرٌ، فحُذف الفعل الواحد، وبَقي الفاعل، فثنَّيته[3]، فقلت: قفا».

قال بعض أصحابنا: وهذا فيه نظر، فإن التأكيد يناقضه الحذف؛ ألا ترى أن الأخفش زعم أن الذين يقولون: «جاءني الذي ضَربتُ»، ويحذفُ الضميرَ العائد لا يقول: جاءني الذي ضربته، والذي يَحذف العائد إذا أكَّد قال: جاءني الذي ضربتُه نفسُه، ولم يكن له بُدّ من الإتيان بالضمير. وهذا حَسَن.

وهذا الذي أجازه ابن جِنِّـيْ والبغداديون وأبو عثمان وهذا المصنفُ فيه هَدْمٌ للقواعد، وإثباتٌ لأحكامٍ بأشياءَ محتملة التأويل.

أمّا ما رُوي عن الحجاج فإنه يحتمل أن يكون وقف على النون الخفيفة، فأبدلها ألفاً، ثم أجرى الوصلَ مُجرى الوقف[4]. وقد حُمل قولُ

= وتهذيب اللغة ٢: ١٦٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٣٢/أ، ومعجم البلدان (عطالة) ٤: ١٢٩. عطالة: هضبة ما بين اليمامة والبحرين. وقيل: جبل بالبحرين منيع شامخ. وبابَين: موضع بالبحرين. س: بانين. وليس له ذكر في معجم البلدان. وفي السيرافي: يابِينَ.

(١) لم أقف عليه بهذه القافية، وقد أنشد السيرافيُّ في شرح الكتاب ٣: ١٣٢/ب بيتين لأوس بن حجر، ثانيهما يختلف عن هذا الشاهد في آخر كلمة، فآخره «نَطَفُ»، وآخر البيت الأول «قَذَفُ». وهما عنه في شرح الجمل لابن الضائع (باب الإغراء).

(٢) معنى قوله هذا ذكره النحاس في إعراب القرآن ٤: ٢٢٨. وحكاه عن المبرد الزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٦، والنحاسُ في شرح القصائد التسع ص ٩٩، وعبدُ القاهر في المقتصد ص ١٠١٩ ـ١٠٢٠.

(٣) س: فعينته.   (٤) شرح القصائد السبع ص ١٧.

امرئ القيس على[1] هذا[2] على تقدير أن لا يكون خطاباً لاثنين.

وأما قوله: «فإنْ تَزْجُراني يابنَ عَفَّانَ» فلا يدلُّ النداء لواحد على أن المخاطب واحد، بل يجوز أن يكون الخطاب لاثنين، والنداء لواحد، كما يجوز: إن تَضرِبُوني ـ يا زيدُ ـ أَغْضَبْ.

وأما «فقلتُ لصاحِبي لا تَحْبِسانا» فيحتمل أن يكون من إبدال نون التأكيد ألفاً في الوقف، وإجراء الوصل مجرى الوقف. ويحتمل قوله: «فإنْ تَزْجُراني» هذا التأويلَ أيضاً. وكذلك «قُوْلا لِعمرِو بنِ هند» أي: قُوْلَنْ.

وقول المصنف في الشرح: «وجَعل بعضُ العلماء» هو المازني، قال أبو جعفر النحاس ـ وقد ذَكر قولَ من قال إنه من[3] مخاطبة الواحد مخاطبة الاثنين، وذكر قول المازني إنه على التوكيد ـ قال[4]: «يكون مخاطبة للملكين». ثم قال: «وأكثر من يخلط في هذه الأشياء من ليس بإمام في النحو، وإن كانت له رياسة في الغريب، وإنما تُرَدُّ هذه الأشياء إلى أهلها».

وقوله: **فيقعُ الجمعُ موقعَ واحدِه** مثال ذلك: شابتْ مَفارِقُه. / وأنشد [١:٨٨/أ] المصنف في الشرح[5]:

قالَ العواذِلُ: ما لِجَهْلِكَ بعدَما ... شابَ المَفارِقُ، واكْتَسَيْنَ قَتِيرا؟

وقال الآخر[6]:

---

(١) على: سقط من ك.

(٢) شرح القصائد السبع ص ١٧.

(٣) من: سقط من ك.

(٤) شرح القصائد التسع ص ٩٩ وقد نسبه لأبي إسحاق. يعني: الزجاج. وهو في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٥.

(٥) البيت لجرير. ديوانه ص ٢٢٧، والكتاب ٣: ٤٨٤، وتحصيل عين الذهب ص ٥٠٩ ـ ٥١٠، وشرح التسهيل ١: ١١٢. القتير: الشَّيب.

(٦) هو الأسود بن يعفر. ديوانه ص ٢٩، وشرح اختيارات المفضل ص ٩٧٤ [المفضلية: ٤٣]، وشرح التسهيل ١: ١١٢، واللسان (مذل) ١٤: ١٤٤. التِّجار: الخَمّارون. والمذل: الضَجِر القَلِق. والمُرَجَّل: المُسَرَّح الشعر. وأجياد: جمع جِيد بما حوله.

ولقد أَرُوحُ إلى التِّجارِ مُرَجَّلاً مَذِلاً بمالي لَيِّنَا أَجْيادِي

وقوله: أو مُثَنَّاه مثالُه قولُ العرب: رَجُل عظيمُ المَناكِب والثَّنادي[1]، وغَليظُ الحَواجِبِ والوَجَنات، وعظيمةُ الأَوْراك[2]، ورَجُل شديدُ المَرافِقِ، وجاثٍ على كَراسِيعه[3]، والكَواهِل، والغَوارِب، وقال الشاعر[4]:

أَشْكُو إلى مَوْلايَ مِنْ مَوْلاتي تَرْبِطُ بالحَبْلِ أُكَيْرِعاتي

وقال آخر[5]:

فالعَينُ بعدَهُمُ كأَنَّ حِداقَها سُمِلَتْ بِشَوْكٍ، فَهْيَ عُوْرٌ تَدْمَعُ

يريد: المَنْكِبَيْنِ والثَّنْدُوَتَيْنِ والحاجِبَينِ والوَجْنَتَينِ والوَرِكَينِ والمِرْفَقَينِ والكُرْسُوعَينِ والكُراعَينِ والحَدَقَتَينِ وعَوْراوَينِ، وقد تقدم[6] لنا أنَّ هذا لا يقاس عليه.

---

(١) الثَّنادي: جمع ثَنْدُوة، والثَّنْدُوة للرجل بمنزلة الثدي للمرأة.

(٢) يعني: وامرأة عظيمة الأوراك.

(٣) الكراسيع: جمع كُرْسُوع، والكُرسُوع: حرف الزَّنْد الذي يلي الخِنْصِر، وهو الناتئ عند الرُّسْغ. وكُرْسُوع القَدَم: مفصلها من الساق.

(٤) البيت في شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٧٧، وشرح التسهيل ١: ١١٢، والخزانة ٨: ٥١ [عند الشاهد ٥٨٣] عن إعراب الحماسة لابن جني. أُكَيْرِعات: مصغر أَكْرُع، وأَكْرُع: جمع كُراع، والكُراع من الإنسان: ما دون الركبة إلى الكعب. ومن الدواب: ما دون الكعب، مؤنث. وهو الوظيف.

(٥) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٩، وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٩٠، وشرح التسهيل ١: ١١٢. سُملت: فُقئت. وعُوْر: فاسدة، من العُوَّار، وهو وجع، وهو جمع عَوْراء.

(٦) تقدم في ص ٨٤.

ص: فصــل

يُجْمَعُ بالألف والتاء قياساً ذُو تاءِ التأنيث مُطلقاً، وعَلَمُ المؤنثِ مُطلقاً، وصِفةُ المُذَكَّر الذي لا يَعْقِل، ومُصَغَّرُه، واسمُ الجِنْس المُؤَنَّثُ بالألف إنْ لم يكن فَعْلَى فَعْلانَ أو فَعْلاءَ أَفْعَلَ غيرَ منقولَينِ إلى الاسمية حقيقةً أو حُكْماً، وما سِوى ذلك مقصورٌ على السَّماع.

ش: ذَكر في هذا الفصل ما يُجمع بالألف والتاء قياساً، فبدأ أولاً بما فيه تاءُ التأنيث، وتاءُ التأنيث تَشمُل التاءَ المبدلة هاءً في الوقف، وتاءَ بِنْت وأُخْت سُمِّي بهما مذكرٌ أو مؤنث أو لم يُسَمّ، فتقول في الجمع: بَنات وأَخَوات. وكذلك: كَيْتَ وذَيْتَ إذا سَمَّيت بهما مذكراً أو مؤنثاً، تقول: كَيَات وذَيَات.

قال المصنف في الشرح[1]: «وذكرت «مطلقاً» لِيَدْخُل في ذلك العلمُ واسمُ الجنس والمدلولُ فيه بالتاء على تأنيثٍ أو مبالغة» انتهى. مثال ذلك: فاطِمات وطَلَحات وسُنْبُلات وبَنات ورِجال نَسَّابات.

وقد أَطلق المصنف بقوله: «مطلقاً»، ومما فيه تاءُ التأنيث أسماءٌ لا يجوز جمعُها بالألف والتاء، ومن تلك الأسماء شَفَة وشاة وأَمَة ومَرْأة وامْرَأة وفُلَة مؤنث فُل المختص بالنداء، فهذه مؤنثات بالتاء، ولا تُجمع بالألف والتاء، فكان ينبغي أن يَحترز منها، ولا يقول «مطلقاً»، فقد أطلق في مكان التقييد.

---

(١) شرح التسهيل ١: ١١٣.

وقوله: **وعَلَمُ المؤنث مُطلقاً** قال المصنف في الشرح(١): «وذَكرتُ مطلقاً بعد عَلَم المؤنث ليتناول العاريَ من علامة والمتلبسَ بعلامة كزَينب وسَلَمة وسُعْدى وعَفْراء» انتهى. فتقول: زَيْنَبات / وسَلَمات وسُعْدَيات وعَفْراوات. [١: ٨٨/ب]

وقد أَطلق أيضاً في مكان التقييد؛ فإنَّ مِن العَلَم المؤنَّث نوعاً لا يجوز أن يجمع بالألف والتاء، وهو ما جُعل عَلَماً من الأسماء المؤنثة بالتاء المُمْتَنَع من جمعها بالألف والتاء، فلو سَمَّيت بـ «شاة» لم يَجُزْ جمعُه بالألف والتاء كما جاز ذلك في طَلْحة؛ لأن العرب لم تجمعها قبل النقل إلى العملية. وكذلك المعدول عن فاعِلة في لُغة مَنْ بَناه(٢)، وذلك نحو: قَطامِ ورَقاشِ وحَذامِ، فهذا علم مؤنث لا يجوز في هذه اللغة أن يُجمع بالألف والتاء، فأمّا على لُغة من منعه الصرف(٣) فيجوز ذلك، فتقول: قَطامات ورَقاشات. وكذلك أيضاً لا يجوز تثنية قَطامِ وشبهها في لغة مَن بَنى. وسَبَبُ ذلك أنَّ الجمع والتثنية يُخرجان هذه إلى الإعراب وتأثرها(٤) بالعامل، وهو مُناقض للبناء.

وذكر الأستاذ أبو الحسين بن أبـي الربيع(٥) شرطين في جمع الاسم المؤنث بلا علامة: أحدهما: أن يكون علماً. والثاني: أن يكون عاقلاً. فعلى هـذا لو سَمَّيت ناقةً بـ « عَناق » أو شاةً بـ « عَقْرَب » لم يَجُز جمعُه بالألف والتاء لأنه واقع على غير عاقل. ولا أعلم أحداً ذكر هذا الشرط الثاني غيره.

---

(١) شرح التسهيل ١: ١١٣.

(٢) هم أهل الحجاز. الكتاب ٣: ٢٧٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٦٠، وشرح المفصل ٤: ٦٤.

(٣) هم بنو تميم. الكتاب ٣: ٢٧٨ ـ ٢٧٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٦١، وشرح المفصل ٤: ٦٥.

(٤) في النسخ كلها: وتأثيرها. والصواب ما أثبتُّ.

(٥) الملخص في ضبط قوانين العربية له ١: ١٢١ ـ ١٢٢.

وقوله: **وصفةُ المذكَّرِ الذي لا يَعْقِلُ** مثاله: جِبال راسِيات، وأيام مَعْدُودات. وقد أغفل ابن عصفور هذا، فلم يذكر في كتبه أن صفة ما لا يَعقل تُجمع بالألف والتاء. واحترز بقوله: «صفةُ المذكر» من صفة المؤنث، نحو: حائض، فلا[1] يقال: حائضات. واحترز بقوله: «الذي لا يَعْقِل» من صفة مذكر يَعْقِل نحو: عالم، فلا يقال: رِجال عالِمات.

وقوله: **ومُصَغَّرُه** مثاله: دُرَيْهِمات ودُنَيْنِيرات جمع دُرَيْهِم ودُنَيْنِير، فإن كان مصغرَ مؤنث لم يُجمع بالألف والتاء، نحو: أُرَيْنِب وخُنَيْصِر، لا يقال فيهما: أُرَيْنِبات ولا خُنَيْصِرات.

وقوله: **واسمُ الجنسِ المؤنَّثُ بالألف** يَشمُل الاسمَ نحو: بُهْمى[2] وبُهْمَيات، وصَحْراء وصَحْراوات. والصفةَ نحو: حُلَّة سِيَرَاء[3]، وحُلَل سِيَراوات، وامرأة حُبْلى ونِساء حُبْلَيات. واحتَرز بقوله: «بالألف» من أن يكون مؤنثاً بغير علامة، نحو: قِدْر وشَمْس وناقة سُرُح[4]، فلا يقال: قِدْرات ولا شَمَسات ولا نِياق سُرُحات.

وقوله: **إن لم يكن فَعْلى فَعْلانَ أو فَعْلاءَ أَفْعَلَ** مثاله: سَكْرى وحَمْراء، لا يقال فيهما: سَكْرَيات ولا حَمْراوات، كما لا يُجمع مذكَّرُهما بالواو والنون.

قال بعض أصحابنا: وإنْ جاء شيء منه في الكلام فشاذ يُحفظ، ولا يقاس عليه[5]. ويَقتضي قياسُ قول الكوفيين في جمع أَحْمَر بالواو والنون أن

---

(١) فلا: سقط من ك.

(٢) البهمى: ضرب من الشجر.

(٣) السِّيَراء: نوع من البرود يخالطه حرير. وقال سيبويه في فِعَلاء: «ولا نعلمه جاء وصفاً»، الكتاب ٤: ٢٥٨. وجَعل السِّيَرَاء اسماً. وكذا في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٢٢٢/ب. وانظر النهاية في غريب الحديث ٢: ٤٣٣، واللسان (سير) ٦: ٥٧.

(٤) ناقة سرح في سيرها: سريعة.

(٥) معناه في شرح جمل الزجاجي ١: ١٤٨.

يُجيزوا[1] جمعَ مُؤنَّثِه بالألف والتاء.

قال المصنف في الشرح[2]: «ولا يلزم هذا المنع ما كان من الصفات على فَعْلاءَ ولا مذكرَ لها على أَفْعَلَ، نحو قولهم: امرأة عَجْزاء[3]، ودِيمة هَطْلاء[4]، وحُلَّة شَوْكاء[5]؛ لأن منع الألف والتاء من نحو حَمْراء تابع لمنع [١/٨٩:١] الواو والنون من أَحْمَرَ، وذلك مفقود في عَجْزاءَ وأخواتها، فلا مانع من / جمعها بالألف والتاء، على أن الجمع بالألف والتاء مسموع في «خَيْفاءَ»، وهي الناقة التي خِيفَتْ، أي: اتَّسَعَ جِلدُ ضَرْعِها، وكذا سُمع في «دَكَّاءَ»، وهي الأَكَمة المنبسطة، وكلاهما نظير ما ذكرت من عَجْزاءَ وهَطْلاءَ وشَوْكاءَ في أنهن صفات على فَعْلاءَ لا مقابلَ لها على أَفْعَلَ، فثَبت ما أشرت إليه» انتهى.

وقياس ما ذَكر أنَّ ذلك يجوز في عَذْراء وعَفْلاء[6] ورَتْقاء[7] لأنه لا مذكرَ لها، والذي ينبغي أن يقال: إن ذلك لا يجوز لأن المانع من بناء مذكَّرٍ لها على وزن أَفْعَلَ إنما هو كونُ العرب لم تستعمل ذلك، أو كونُه لا مقابلَ له في الخلقة؛ لأن العَفَل والرَّتَق والعُذْرة[8] صفات اختص بها المؤنث، وينبغي أن تجري فَعْلاءُ من هذا النوع مَجرى ما وضع له أَفْعَلُ؛ ألا ترى إلى إجراء أَفْعَلَ للمذكر[9] الذي لا مؤنث له على فَعْلاءَ من هذا النوع مُجرى أَفْعَلَ

---

(١) أجازه ابن كيسان. شرح الكافية ٢: ١٨١، ١٨٧. وقال أبو حيان في الارتشاف ١: ٢٦٧: «وأجاز الفراء أَسْوَدُون وسوداوات. وحكاه مسموعاً. وكان ابن كيسان لا يرى بذلك بأساً». وانظر أيضاً ص ٢٧٢ منه.
(٢) شرح التسهيل ١: ١١٣.
(٣) امرأة عجزاء: عظيمة العَجيزة، وعَجيزتُها: عَجُزها.
(٤) ديمة هطلاء: متتابعة المطر المتفرق العظيم القَطْر.
(٥) حلة شوكاء: عليها خشونة الجِدَّة.
(٦) امرأة عفلاء: من العَفَل، وهو نَبات لحم في قُبُل المرأة.
(٧) امرأة رتقاء: التصق ختانها، فلم تُنَلْ لارتتاق ذلك الموضع منها، فهي لا يستطاع جماعها، والارتتاق: الالتئام.
(٨) العذرة: البَكارة.
(٩) ك: للذكر.

الذي له مؤنث على فَعْلاءَ، فلم يُجمع بالواو والنون، نحو: رَجُل أَكْمَر[١]، ورَجُل آدَر[٢]، ورَجُل آلى[٣]، لا يقال: رجال أَكْمَرُون، ولا رجال آدَرُون، لا نعلم في ذلك خلافاً بين أصحابنا، كما لم يجز أَحْمَرون ولا أَصْفَرون، ولا آلَوْن، فكما امتنع هذا النوع من الجمع بالواو والنون، فكذلك يَمتنع مقابِلُه من المؤنث من الجمع بالألف والتاء.

وأما جمعهم خَيْفاءَ ودَكَّاءَ بالألف والتاء فشاذٌّ وإجراء لهما مُجرى الأسماء؛ ألا ترى إلى جريان دَكَّاءَ على المذكر في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾[٤] في قراءة مَن قرأ: (دَكَّاءَ) بالمد، وكما جاء: «ليسَ في الخَضْراواتِ صَدَقةٌ»[٥]، أَجراها مُجرى الأسماء إذ المراد بها البُقُول.

قال أصحابنا: قد يكون فَعْلاءُ وصفاً وليس[٦] له أَفْعَلُ، ولا يُجمع مع ذلك بالألف والتاء، نحو: عَذْراء لا يقال: أَعْذَر، وعَجْزاء لا يقال: أَعْجَز، ومع ذلك لا تقول: عَذْراوات ولا عَجْزاوات.

---

(١) رجل أكمر: عظيم الكَمَرة، والكَمَرة: رأس الذكر.
(٢) رجل آدر: منتفخ الخُصْية.
(٣) رجل آلى: عظيم الأَلْية.
(٤) سورة الأعراف: ١٤٣. وهذه قراءة حمزة والكسائي وخلف. السبعة ص ٢٩٣، والإقناع ص ٦٤٩، والبحر ٤: ٣٨٣، والنشر ٢: ٢٧١. قال الراغب: «وأرض دكاء: مُسَوَّاة... وناقة دكاء: لا سنام لها، تشبيهاً بالأرض الدكاء» مفردات ألفاظ القرآن ص ٣١٦. وقال أبو حيان: «والدكاء: الناقة التي لا سنام لها. والمعنى: جعله أرضاً دكاء تشبيهاً بالناقة الدكاء». البحر ٤: ٣٨٣.
(٥) أخرجه الترمذي في سننه ـ كتاب الزكاة ـ الباب ١٣ ـ ٣: ٣٠. وذكر أنه لم يصح في زكاة الخضراوات شيء عن النبي ﷺ، وأن العمل على هذا عند أهل العلم، أنْ ليس في الخضراوات صدقة. وهو في المقتضب ٢: ٢١٧ ـ ٢١٨. وانظر تخريج الشيخ عضيمة له في حاشية المقتضب. والتبصرة والتذكرة ص ٦٧٣، وشرح ألفية ابن معط ص ٢٩٧، وشرح الجزولية ص ١٧٤.
(٦) ك: أو ليس.

وقوله: **غيرَ منقولَينِ إلى الاسمية حقيقةً أو حكماً** مثالُ ما نُقل إلى الاسمية حقيقةً حَمْراءُ وسَكْرَى مسمًّى بهما مؤنث، فتقول في الجمع: حَمْراوات وسَكْرَيات. ومثالُ ما نُقل إلى الاسمية حُكْماً بَطْحاءُ[1]، فإنه صفة مقابلة في الأصل لأَبْطَحَ إلا أنها غَلب عليها استعمالُها مستغنيةً عن موصوف، فأشبهت الأسماء، فجمعتْ جمعَها، فقيل: بَطْحاوات.

وفي «منقولَينِ» ضمير يعود على فَعْلى فَعْلان وفَعْلاء أَفْعَل. و «حقيقةً أو حُكْماً»[2] تقسيم إلى نقلهما إلى الاسمية، فيكون كل من فَعْلى وفَعْلاء المذكورين قد نُقلا حقيقة، ونُقلا حكماً. أمَّا نقلُهما حقيقةً فوُجد فيهما مسمًّى بهما مؤنث. وأمَّا نقلُهما حكماً فوُجد في فَعْلاء، ولا يُحفظ في فَعْلى فَعْلان أنه عومل معاملة الأسماء، ومقابلُه في الأصل صفة على وزن فَعْلان، فإنْ وُجد كان التقسيم صحيحاً، وإلا كان قاصراً على فَعْلاء أَفْعَل دون فَعْلى فَعْلان.

واستثناءُ المصنف بقوله: «غيرَ منقولَينِ» هو استثناء منقطع لا متصل، [١:٨٩/ب] / لأنه إذا نُقلا إلى الاسمية لم يَبْقيَا مؤنث فَعْلان ولا مؤنث أَفْعَل؛ لأنَّ التسمية بهما حَجَرت عليهما أن يكون لهما مذكر على وزن فَعْلان وعلى[3] وزن أَفْعَل، إنما يكون لهما ذلك حالَ كونهما وصفَينِ لا عَلَمَينِ، وهذا في إدراكه غُموضٌ.

وقوله: **وما سِوى ذلك مقصورٌ على السَّماع** الإشارة بـ «ذلك» إلى الأنواع الخمسة التي ذَكر أنه ينقاس فيها جمعها بالألف والتاء على ما قَرَّره وحرَّرْناه. ويعني «وما سوى ذلك» مما جُمع بالألف والتاء، وقصرُه على السماع هو أن لا يُقاس على شيء منه.

---

(١) البطحاء: مسيل واسع فيه دُقاق الحصى.

(٢) ك، ص: وحكماً.

(٣) ك، ص، ح: ولا.

قال المصنف في الشرح[1]: «فيدخل في ذلك نحو: شَمْس ونَفْس وأَتانٍ وعَناقٍ، وامرأة صَبُور، وكَفّ خَضِيب، وجارية حائض ومِعْطار، فلا يُجمع شيء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالألف والتاء إلا إذا سُمع، فيُعَدُّ من الشواذِّ عن القياس، ولا يُلْحَق به غيره. فمن الشاذ سَماء وسَموات، وأَرْض وأَرَضات، وعُرْس[2] وعُرُسات، وعِيْر[3] وعِيُرات، وشَمال وشَمالات، وخَوْد[4] وخَوْدات، وثَيِّب وثَيِّبات. وأشدُّ مِن هذا جمعُ بعض المذكَّرات الجامدة المجردة كحُسام وحُسامات، وحَمَّام وحَمَّامات، وسُرادِق وسُرادِقات، وكلُّ هذا شاذٌّ مقصورٌ على السَّماع» انتهى ما ذكره. فجَعل أشذَّ مما ذكر[5] جمعَ بعض المذكرات الجامدة كحُسام وحُسامات.

وهذا شيء اضطرب فيه أصحابُنا، فمنهم مَن ذهب إلى أنَّ جمع هذا بالتاء لا يقال إلا حيث سُمع، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[6] أولاً.

وفي البسيط: «القياسُ المطرد أن لا تُجمع أسماءُ الأجناس المذكرة بالألف والتاء، وشذ منها أسماء جمعتْها العربُ بالألف والتاء بدلاً من تكسيرها[7]، وهي حَمَّام وساباط[8] وسُرادِق وإيوان[9] وهاوُوْن وخَيال وخِوان[10] وسِجِلّ ومَكْتُوب ومَقام وأَوَان، وهي حديدة تكون للرائض،

(١) شرح التسهيل ١ : ١١٤.
(٢) العُرْس والعُرُس: مهنة الإملاك والبناء. والعُرُس: طعام الزِّفاف. مؤنثان، وقد يذكَّران.
(٣) العير: القافلة، أو الإبل تحمل الميرة.
(٤) الخود: الفتاة الحسنة الخَلْق الشابة ما لم تصر نَصَفاً، وقيل: الجارية الناعمة.
(٥) ك: ذكره.
(٦) شرح الجمل ١ : ١٤٩.
(٧) ك: من مكسرها.
(٨) الساباط: سقيفة بين حائطين، أو بين دارين، من تحتها طريق نافذ.
(٩) الإيوان: الصُّفَّة العظيمة.
(١٠) الخوان: الذي يُؤْكَلُ عليه، معرَّب.

وبُوان بكسر الباء وضمها، وهو عمود في الخِباء، وشَعْبان ورَمَضان وشَوَّال ومُحَرَّم، ولا يستعمل هذا في غيرها» انتهى.

وبعضُ هذه الأسماء كُسِّرَ. ومنهم من فَصَّل في ذلك، فقال: إما أن يكون المذكَّر المُكَبَّر جُمِع جَمْعَ تكسير أو لا، وكذلك[1] أيضاً المؤنث المُكَبَّر الذي ليس بِعَلَم، ولا فيه علامة تأنيث، إما أن يكون جُمِع جَمْعَ تكسير أو لا، فإن كان النوعان جُمِعا جمعَ تكسير فلا يجوز أن يُجْمَعا بالألف والتاء، وذلك نحو: جُوالِق[2] وأَرْنَب وخِنْصِر، لا يقال: جُوالِقات ولا أَرْنَبات ولا خِنْصِرات؛ لأنهم قالوا: جَوالِق وأرانِب وخَناصِر. وقد شَذَّ من ذلك بُوان وبُوانات وعُرْس وعُرُسات وضِفْدِع وضِفْدِعات؛ لأنَّ العرب قد كَسَّرتْها، فقالوا: بُوْنٌ وأَعْراس وضَفادِع، ولذلك لُحِّن أبو الطَّيِّب في قوله[3]:

إذا كان بعضُ الناس سيفاً لِدولةٍ ففي الناس بُوْقاتٌ لها وطُبُولُ

فجمع بُوْقاً على بُوْقات، وقد كَسَّرته العرب فقالوا: أَبْواق.

[١/٩٠:١] وإنْ لم يكونا جُمِعا جَمْعَ / تكسير جاز أن يُجمعا جمعَ سلامة بالألف والتاء قياساً مطرداً. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4] أخيراً، فتقول في: حَمَّام وسِجِلّ وسُرادِق وإِصْطَبْل: حَمَّامات وسِجِلَّات وسُرادِقات وإِصْطَبْلات. وهذا المذهب هو ظاهر كلام س[5].

وسواءٌ في ذلك مُكَبَّرُ الذي لا يعقل وصِفَتُه إذا لم يُكَسَّرا[6]، قالوا:

---

(١) وكذلك أيضاً المؤنث المكبر: سقط من ك.
(٢) الجُوالِق: وعاء من الأوعية، معرَّب.
(٣) ديوان المتنبي بشرح المعرّي ٣: ٣٥١، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٩، والمقرب ٢: ٥٩، وشرح الجزولية ص ١٦٩.
(٤) المقرب ٢: ٥١.
(٥) الكتاب ٣: ٦١٥.
(٦) ك، م: لم يكسر.

جَمَل سِبَحْلٌ[1] وجِمال سِبَحْلات لأنهم لم يُكَسِّروا سِبَحْلاً، وكذلك رِبَحْل[2] وسِبَطْر[3]، تقول: جِمال رِبَحْلات وسِبَطْرات.

وقد اتَّضح بهذا أنَّ المجموعَ بالألف والتاء المنقاسَ ستةُ أنواع على ما شرحناه وبيَّنَّاه، وأن قول المصنف: «وما سِوى ذلك مقصورٌ على السَّماع» ليس مذهبَ س، بل مذهبُه في المُكَبَّر من المذكر والمؤنث الذي لم يُكَسَّر اسماً كان أو صفةً اقتياسُ جمعه بالألف والتاء، وقد نَصَّ س في كتابه[4] على أنه لا يقال جُوالِقات ولا فِرْسِنات ولا مِحْلَجات[5] لأنها قد كُسِّرت، فقالوا: جَوالِيقُ وفَراسِنُ ومَحالِجُ ومَحالِيجُ، وذَكر مما لم يُكَسَّر وجُمع بالألف والتاء سُرادِقات وحَمَّامات وإوانات وسِبَحْلات ورِبَحْلات وسِبَطْرات وعِيَرات، ثم قال س: «ورُبَّما جعلوه بالتاء وهم يُكَسِّرونه على بناء الجمع، وذلك قولهم: بُواناتٌ وبُوان للواحد وبُوْنٌ للجمع، كما قالوا: عُرُسات وأَعْراس، وقد قال بعضهم في شَمال: شَمالات»[4].

---

(١) جمل سبحل: عظيم.
(٢) جمل ربحل: عظيم.
(٣) جمل سبطر: سريع.
(٤) الكتاب ٣: ٦١٥.
(٥) المِحْلَج: الذي يُحْلَج عليه القُطْن، وهو الحَجَر أو الخَشَبة، وحَلْجُ القُطْن: نَدْفُه.

ص: بابُ المعرفةِ والنكرةِ

الاسمُ معرفةٌ ونكرةٌ، فالمعرفةُ: مُضْمَرٌ، وعَلَمٌ، ومُشارٌ به، ومُنادًى، وموصولٌ، ومضافٌ، وذُو أَداة.

ش: لمَّا كان كثير من الأحكام النحوية تُبْتَنى[1] على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيرَيِ الدَّوْرِ في أبواب العربية، شَرع المصنف في الكلام عليهما، ولم يتعرض لِحَدِّ شيء منهما، بل حَصر المعرفةَ بالعَدِّ، وحَدَّ بعضَ أقسامِها، ونحن نذكر شيئاً من الحدود التي ذكرها النحويون، فنبدأ بالنكرة لأنها أَسبقُ من المعرفة، بخلافِ ما ذَكره المصنف، فإنه في التبويب قَدَّم المعرفةَ على النكرة، وكذلك في التقسيم، وكُلٌّ واسعٌ.

فنقول: النكرةُ هي الاسمُ الموضوعُ على أن يكون شائعاً في جنسه إن اتّفق أن يُوجَد له جنسٌ. وقيل: النكرةُ هي اللفظُ الموضوعُ على معنى، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يُتَصَوَّرُ أن يُوجَد منه أكثرُ من شخص واحد. وقيل: «النكرةُ ما عُلِّقَ في أول أحواله على الشِّياع في مدلوله»[2]. وقيل: هو الاسمُ الصالح لكلِّ واحدٍ من جنسه على طريق البدل.

وقد تكلم النحويون[3] هنا في النكرات بالنسبة إلى العموم والخصوص، فقالوا: أَنكرُ النكرات شيءٌ ثُمَّ مُتَحَيِّزٌ ثُم جِسْم ثم نامٍ ثُم حَيَوانٌ ثُم ماشٍ ثم ذُو رِجْلَينِ ثُم إنْسانٌ ثُم رَجُلٌ. فهذه تسعة أشياء يقابل كل واحد

---

(١) ك، ص: يبنى. ح: ينبني. م: تبنى.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٤.

(٣) المقتضب ٣: ١٨٦ و ٤: ٢٨٠.

منها ما[١] هو في مرتبته، فشيءٌ ليس له ما هو في مرتبته لأنه أَعَمُّ النكرات / ، ومُتَحيِّزٌ في مرتبته غيرُ مُتَحَيِّز، وهو الله تعالى، وجِسْمٌ في مرتبته [١ : ٩٠/ب] هيئةٌ، ونامٍ في مرتبته غيرُ نامٍ كالحَجَر، وحَيَوان في مرتبته جَمادٌ، وماشٍ في مرتبته سابحٌ وطائرٌ، وذُو رِجْلَينِ في مرتبته غيرُ ذي رِجلَينِ وذُو أَرْجُل، وإنسانٌ في مرتبته بَهيمةٌ، ورَجُلٌ في مرتبته امرأةٌ. وضابطُ[٢] هذا أنَّ النكرة إذا دَخل غيرُها تحتَها، ولا تدخل تحتَ غيرها، فهي أَنكرُ النَّكِرات، فإن دَخلت تحتَ غيرها، ودَخل غيرُها تحتَها، فهي بالإضافة إلى ما يدخُل تحتها أَعَمُّ، وبالإضافة إلى ما تَدخُل تحتَه أَخَصُّ.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: المعاني المدلول عليها بالألفاظ قد تكون متباينة حتى لا[٣] يكون بينها تَداخُلٌ أصلاً كفَرَسٍ وأَسَدٍ وحِمارٍ، فهذه لا يُنسَبُ بعضُها لبعض بعموم ولا بخصوص، وقد يكون بينها تَداخُل، ولا تخلو إذ ذاك أن تكون متساوية في العموم والخصوص حتى لا يكون أحدُ المعنيين بالنظر إلى دلالة اللفظ أَعَمَّ من الآخر ولا أَخَصَّ منه، مثل قولك إنسان وضاحِك وفَرَس وصاهِل، وتَختبر ذلك بأن تُدخِل كُلاًّ على أحد الاسمين، فتُخبِر عنه بالاسم الثاني، ثم تَعكس، فَتُصَيِّر الخبر مع كلٍّ مبتدأً، وتُخبِر عنه بالاسم الآخر، فإذا صدق كل واحد من الكلامين فليس أحد اللفظين بالنظر إلى ذلك المعنى أَعَمَّ من الآخر، بل هما فيه متساويان، نحو: كُلُّ إنسانٍ ضاحِكٌ، وكُلُّ ضاحكٍ إنسانٌ.

أَوْ لا تكون متساوية، بل يكون أحد المعنيين أو المعاني أَعَمَّ، والآخرُ أَخَصَّ. وهذا القسمُ قسمان:

أحدُهما: أن يكون أحدُ المعنيين أو المعاني أعمَّ من وجهٍ وَأَخَصَّ من

---

(١) ك: بما.

(٢) هذا الضابط في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٥.

(٣) لا: سقط من ك، ص.

وجهٍ كإنسانٍ وأبيضَ، فتُدخل كلاًّ على كلٍّ واحد من الاسمين، وتُخبر عنه بالثاني، فيَكذِب كلٌّ من الكلامين، كقولك: كلُّ إنسانٍ أبيضُ، فهذا كَذِبٌ لأن الزَّنْجِيَّ إنسانٌ، وليس بأبيض. وكذا: كلُّ أبيضَ إنسانٌ، فإنَّ كثيراً من الحيوان أَبيضُ، وليسَ بإنسانٍ.

والقسم الثاني: أن يكون أحدُ المعنيين بالنظر إلى دلالة اللفظ أَعَمَّ بالإطلاق، والآخرُ أَخَصَّ كذلك، وتَختبره بأن تُدخِل كلاًّ على أحد الاسمين، وتُخبِر عنه بالثاني، فإذا صَدق ذلك فاعلم بأنَّ الخبر ليس بأَخَصَّ من المُخْبَر عنه، وهو الذي أَدخلتَ كلاًّ عليه، ثُم اعكِسْ، فصَيِّر الداخِلَ عليه كُلٌّ خبراً، وصَيِّر الخبر مُخْبَراً عنه مضافاً إليه كُلٌّ، فإن كذب فالداخِل[1] عليه كُلٌّ أولاً ـ وهو المُخْبَر عنه ـ أَخَصُّ من الخبر، والخبرُ أَعَمُّ منه بإطلاق، وهذا هو الذي يعني النحويون بقولهم: أَنْكَرُ الأشياءِ كذا ثُمَّ كذا. فتقول: كُلُّ جوهرٍ شيءٌ، وهذا صادق لأنَّ الشيءَ هو الموجود، وكلُّ جوهر موجود، ونعني بالجوهر المُتَحَيِّز الذي قد شَغل حَيِّزاً ومكاناً، فلو عكست، فقلت: كل شيء جوهر، أي: كل موجود جوهر متحيز، لكان كَذِباً لأنَّ الأعراضَ أشياءُ موجودة، وليست / بجواهر متحيزة، بل كان يكون كفراً لأن الله تعالى موجود، وليس بجوهر، تعالى الله عن ذلك. [١/٩١:١]

فمعنى قولهم: «أَنْكَرُ النَّكِرات شيءٌ» يعنون: أَنْكَر النَّكِرات الداخلِ بعضُها تحتَ بعض المتفاضلةِ في العموم والخصوص. ولذلك لا يرد عليهم أن يقال: ليس «شيء» أنكر من «موجود».

فإنْ قيل: «معلوم» أَنْكَرُ من «شيء» لأن المعلوم يقع على المعدوم. قيل: رُبَّ شيءٍ ليس بمعلوم لنا، فلفظة «معلوم» من حيث هي فقط لا بالنظر إلى العالِم ليست بأعمَّ من «شيء» على الإطلاق، فلا يرد علينا أنَّ كل شيء معلوم لله تعالى؛ فإنَّ من الأشياء ما هو مجهول عندنا، فيصدق عليه أنه

---

(١) ك: والداخل.

ليس بمعلوم، فلفظة «معلـوم» إضافية، لا ينبغي أن تقرن بما هو موضوع على ذات من حيث هي تلك الذات لا بالنظر إلى غيرها.

واعلم[١] أنَّ النكرة هي الأَوَّل، والمعرفة بعدها وطارئة عليها، هذا مذهب س[٢]؛ ألا ترى أن غلاماً تدخل عليه أل والإضافة، والمضمر اختصارُ تكرير المظهر، والمشار ناب مناب المظهر، فـ «هذا» استغني به عن: زيد الحاضر، ولذلك لا يتناول اسم الشخص[٣] إلا حاضراً. ويدل على أنه في موضعه قولهم: يا هذا العاقلُ، برفع العاقل، ومن حيث اسمُ الإشارة مبنيٌّ كان لا يجوز فيه إلا النصبُ لأنه ليس له لفظ ضم يحمل عليه، فلولا نيابته مناب ما يظهر فيه لفظ البناء المشبه للإعراب ما جاز الرفع في النعت.

وذهب الكوفيون وابن الطَّراوة إلى أن الأمر ليس على ما ذهب إليه س، قالوا: لأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررت بزيدٍ وزيدٍ آخرَ، فحالة التنكير هنا بعد حالة التعريف. ومنها ما لا يفارقه التعريف أصلاً كالمضمرات. ومنها ما التنكير فيه قبل التعريف كما قال س، فضم الجميع إلى هذا الضرب الواحد غير صحيح.

وانفصل عن هذا الأستاذ أبو علي بأن قال: لم يلتفت س هنا في التعريف والتنكير إلا إلى[٤] حال الوجود لا ما تخيله الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظر إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحاً لأنَّ الأجناسَ هي الأُوَلُ ثم الأنواع، ووضعُهما على التنكير إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والنوع لا يختلط بالنوع، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط[٥]

(١) أثبت هنا في ك النص الذي سيأتي بعد قليل، وهو: «أن قوله فالمعرفة مضمر وعلم إلى آخره. قال المصنف».

(٢) الكتاب ١: ٢٢.

(٣) ك: المختص.

(٤) إلى: سقط من ص. ك: في.

(٥) ك: لاختلاف.

بعضها ببعض بلا شك بعد الأنواع، فالذي[1] قاله س صحيح، لا اعتراض عليه، إذ الذي حصل له التعريف تناوله النكرة قبلُ.

وقوله: **فالمعرفةُ مُضْمَرٌ وعَلَمٌ إلى** آخره قال المصنف في الشرح: «مَن تَعرض لحدِّ المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفةٌ معنًى نكرةٌ لفظاً، نحو: كان ذلك عاماً[2] أَوَّلَ، وأَوَّلَ مِن أمس، فمدلولُهما مُعَيَّن / لا شياع فيه بوجه، ولم يستعملا إلا نكرتين. [١:٩١/ب]

وما هو نكرةٌ معنًى معرفةٌ لفظاً كأُسامة[3]، هو في اللفظ كحَمْزة في منعِ الصرف وإضافتِه ودخولِ أل عليه ووصفِه بالمعرفة دونَ النكرة واستحسانِ مجيئه مبتدأ وصاحبَ حال، وهو في الشياع كأَسَدٍ.

وما هو في استعمالهم على وجهين كواحِد أُمِّه، وعَبْد بَطْنِه، فأكثرُ العرب هما عنده معرفة بالإضافة، وبعضُهم يجعله نكرة، وينصبهما على الحال. ومثلُهما ذو الألف واللام الجنسيتين[4]، فمِن قِبَل اللفظ معرفة، ومِن قِبَل المعنى لشياعه نكرة، ولذلك يوصف بمعرفة اعتباراً بلفظه، وهو الأكثر، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتباراً بمعناه، نحو: مررت بالرجلِ خيرٍ منك. وعلى ذلك[5] حَمل المحققون قولَه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[6] فجعلوا (نَسْلَخُ) صفةً لِلَّيل، والجُمَل لا يُوصف بها إلا النكرات.

فإذا ثَبت كونُ المعرفة بهذه المثابة فأَحسنُ ما تبين به ذكرُ أقسامِها

(١) ك، ص، ح: والذي.
(٢) ك: عام.
(٣) يعني: كقولهم للأسد أسامة.
(٤) ك، ص، س، ح: الجنسيين. وأثبتُّ ما في م، وهو موافق لما في شرح التسهيل، ولما سيذكره أبو حيان في تعقيبه عليه.
(٥) ك: وعلى الآخر.
(٦) سورة يس: ٣٧.

مستقصاةً، ثم يقال: وما سِوى ذلك فهو نكرة»[1] انتهى ما ذَكَره، وفيه بعضُ تلخيص.

وهذا الذي ذكره في أنه لا يمكن حدّ المعرفة لِما ذَكر ليس بصحيح. أمّا قولُه: «كان ذلك عاماً أَوّلَ، وأَوّلَ مِن أَمْسِ: إنَّ مدلولَهما معين[2] لا شياع فيه بوجه، ولم يستعملا إلا نكرتين» ففرق بين الوضع والاستعمال، أمّا لفظ «عامٍ» فلا شك في أنه نكرة، ومدلوله معنى شائع في جنسه كرَجُل، وإنما اكتسب التعيين عند السامع باستعماله مع صفته للعام الذي كان قبلَ عامِك، وكذلك أَوَّل من أمس، معناه يوماً أَوَّلَ مِن أمس، فحذف يوماً، وقامت صفته مقامه، ومدلولُ «يومٍ» شائع في جنسه، ولما وصفتَه بأَوَّل، وعنيتَ عاماً أَوَّلَ مِن عامك، ويوماً أَوَّلَ مِن يومِك، اكتسب بالاستعمال وبالوصف انطلاقه على العامِ الذي يلي عامَك، واليومِ الذي يلي يومَك. ولا شك أنه يَعرض للنكرات أن تُعَين المرادَ ببعض أفرادها قرينةٌ لفظية أو حالية، كقولك: لقد قَتل ابنُ مُلجم رَجُلاً عظيماً، فيفهم من قولك: «رجلاً عظيماً» أنه علي بن أبـي طالب، وكذلك جميع النكرات التي جاءت في القرآن مراداً بها الأعلام، كقوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۞ ذُو مِرَّةٍ﴾[3]، فهذا معلوم أنه جِبْريل عليه السلام، ولا يَدَّعي عاقل أن قوله: ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ هو معرفة، وكذلك: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾[4] هو محمد ﷺ، ولا يُدَّعى أن قوله: ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ معرفة، فكذلك حكم «عاماً أَوّلَ» و «أَوَّلَ مِن أَمْسِ» وإن كان السياق والقرائن تعين من أريد بهذه النكرة، ولا يحتمل الشياع والحالة هذه. فقد بان الفرق بين الوضع والاستعمال في ذلك.

وأما قوله: «كأُسامة» فهذا ونحوه يُطلق عليه أنه معرفة على طريق

---

(١) شرح التسهيل ١: ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) س، ص، ح: معنى.

(٣) سورة النجم: ٥ ـ ٦.

(٤) سورة الحاقة: ٤٠.

المجاز إذ لا يخالف في معناه دلالة «أَسَد»، إنما يخالفه في أحكام لفظية؛ ألا [١: ٩٢/ا] ترى أنه داخل / تحت حدِّ النكرة، فلما وجدنا فيها أحكام المعارف أطلقنا عليها معارف.

ونظير ذلك قولنا في الأسماء الموصولة أسماء لوجود أحكام الأسماء. وكما قلنا في «ليس» إنها فعل لوجود أحكام الأفعال فيها، ولذلك قال س: «هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسمُ الخاصُّ شائعاً في أُمَّتِهِ ليس واحد منها أولى به من الآخر، ولا يُتَوَهَّمُ به واحدٌ دونَ آخرَ له اسمٌ غيرُه، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأُسامة، وللثعلب: ثُعالةُ وأبو الحُصَيْن وسَمْسَمٌ، وللذئب: ذَأَلانُ وأبو جَعْدَة»[١]. وذَكَر من هذا النوع أسماءً. وفُرِق بين أُسامة وزَيدٍ بأَنَّ زيداً قد عَرفه المخاطب بحِلْيته أو بأَمْر قد بَلَغه، وإذا قال «أُسامة» فإنما يريد هذا الأسد، ولا يريد أن يشير إلى شيء قد عَرَفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيداً، ولكنه أراد هذا الذي كلُّ واحدٍ من أُمَّته له هذا الاسمُ.

وقد رام بعضُ من يميل إلى المعقول، ويريد أن يجري القواعد على الأصول، أن يُوجّه لأُسامةَ ونحوِه وجهاً يدخل به في المعارف، فقال: يقال: إنَّ أسداً وُضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص المعين لا يمتنع أن يوجَد منه أمثال، فوضع على الشِّياع في جملتها، ووُضع أُسامة لا بالنظر إلى شخص، بل وُضع على معنى الأَسَديَّة المعقولة[٢] التي لا يمكن أن توجَد خارجَ الذهن، بل هي موجودة في النفس، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلاً في الذهن، ثم صار أُسامة يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد كليّ في الأشخاص.

وهذا الذي رام هؤلاء بعيد عما يقصده العرب، وس والمستقرئون[٣]

---

(١) الكتاب ٢: ٩٣.

(٢) ص: المعقودة.

(٣) ك: «والمستقرون». وهو أقوى، لكن المصنف درج على استعمال استقرأ والمستقرئ ونحوهما.

هذا الفنَّ العربي أعرفُ بأغراض العرب ومناحيها[1] في كلامها، وقد ذكروا أن هذه الأسماء شائعة شِياعَ النكرات، وأنها عوملت معاملة المعارف لفظاً، فأُطلق عليها مَعارف لذلك.

وقال في البسيط: «أُسامةُ وبابُه لمَّا كان[2] من المعارف اقتضى أن يكون له وَحْدة، إذ التعريف لا بُدَّ فيه من ذلك، لكنه امتاز عن المعارف الشخصية بأنَّ وحدتَه هي وحدةُ النوع لا وحدةُ الشخص، فإنَّ أُسامةَ موضوعٌ لِضَرْبٍ من الحيوان خاصّ بصفاتٍ هي كذا وكذا، كما أن زيداً موضوع لشخصٍ هو كذا وكذا، وإذا كان كذلك فليس أُسامةُ موضوعاً لمعنًى مُطْلَق، فإنَّ المُطْلَق لا تُوجَد فيه وَحدة بحسَب الوضع، وإنْ كان لا بُدَّ له منه، فصار حكمُه في الإطلاق في عدم الابتداء به حكمَ النكرة لأنهما يلزمُهما لازمٌ واحد[3]، وهو عدمُ الإفادة».

وأما قوله: «كَوَاحِدِ أُمِّه وعَبْدِ بَطْنِه» فهذا له اعتباران كما ذَكر، لا يَدخل أحدُ الاعتبارين على الآخر، فمن تأوَّل واحدَ أُمِّه بِمُفْرَد[4] أُمِّه، وعَبْدَ بَطْنِه بخادِمِ بَطْنِه، اعتقدَ تنكيرهما لتأويلهما باسم الفاعل، ومن لم يتأوَّلهما باسم الفاعل أَقَرَّهما على التعريف بالإضافة، وهذا لا يَبعُد نظيره في / اللفظ الواحد [١:٩٢/ب] باعتبار تأويلين؛ ألا ترى أن «مِثْلَك» نكرة عند أكثر العرب، ومعرفة عند بعضهم.

وأما قوله: «ومثلهما ذو الألف واللام الجنسيتين» فلا يقوم دليل على أن الذي هي فيه نكرة، ولا يقوم دليل على أنها تُنعت بالنكرة، وأمَّا ما ذَكره من قولهم: مررتُ بالرجلِ خيرٍ منك، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[5]

---

(١) ك: ومباحثها.

(٢) لما كان: كرر في س.

(٣) ص: لازمة واحدة.

(٤) ك، ح: بمنفرد.

(٥) سورة يسٓ: ٣٧.

فلا دليل في ذلك، أمَّا «مررت بالرجلِ خيرٍ منك» فيحتمل أن تكون الألف واللام زائدة، ويحتمل أن لا تكون زائدة، ويكون «خَيْرٍ منك» بدلاً من المعرفة بدلَ النكرة من المعرفة، كما جاء «خير» بدلاً من المعرفة التي لا يمكن أن يُدَّعى فيها أنها نكرة، نحو قول الشاعر[1]:

فــلا وأبيــكِ خيــرٍ منــكِ إنِّــي لَيُــؤْذيني التَّحَمْحُــمُ والصَّهِيــلُ

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ فـ (نَسْلَخُ) جملةٌ حالية لا نعتٌ لقوله: (اللَّيْلُ).

وقد حَدَّ أَصحابُنا المعرفة، فقالوا: المعرفة هي الاسم الموضوع على أن يخص مسماه. وقالوا أيضاً: «المعرفة هو الذي عُلِّقَ في أول أحواله على أن يَخُصَّ مُسَمَّاه»[2]. وقيل: هي الاسم الموضوع على أن يَخُصَّ الواحدَ من جنسه. وسيأتي تحرير القول في كل قسم منها.

وقَسَّمَ المصنفُ المعرفةَ إلى سبعة أقسام، والموجود في أكثر الكتب[3] أن المعرفة خمسة أقسام، والذي زاد هو المنادى والموصول، فأما المنادى فأطلقه المصنف، ولا خلاف في أن المنادى الذي هو غير مُقْبَل عليه نكرة، وإنما وقع الخلاف في النكرة المقبل عليها، وفي العلم:

فمن النحويين من قال[4]: إنَّ النداء يُعَرِّفُ النكرة المُقْبَل عليها، وإنَّ

---

(١) هو شُمَيْر بن الحارث الضبي، وقيل: سُمير. النوادر ص ٣٨٢، والحجة ١: ١٥٠، والمقرب ١: ٢٤٥، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٨٦، والخزانة ٥: ١٧٩ ـ ١٨٢ [الشاهد ٣٦٦]. «خير منك» بدل من «أبيك». والكاف في «أبيك» و «منك» مكسورة، خطاب للمرأة التي لامته على حب الخيل. و «لا» نفي لما زَعمتْه. والتحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف، وصهيل الفرس: صوته مطلقاً. ويؤذيني: يغمّني وليس هو لي في مِلْك.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٤.

(٣) انظر على سبيل المثال الكتاب ٢: ٥، والأصول ٢: ٣١ ـ ٣٢، والجمل ص ١٤، ١٧٨ وشرحه لابن عصفور ١: ٢٠ و ٢: ١٣٥، والإيضاح العضدي ص ٢٧٩، والتبصرة ص ٩٥، والمفصل ص ١٩٧، والجزولية ص ٥٧.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢: ٨٩. ولم يسمّ قائله.

العَلَم يُزال تعريفُه، ثم يتعرف بخطاب النداء.

والذي صَحَّحه أصحابُنا(١) أنَّ النكرة المُقْبَل عليها إنما(٢) تعرفت بالألف واللام المحذوفة، وناب حرفُ النداء مَنابها، وأنَّ العَلَم باقٍ على عَلَمِيَّته؛ ألا ترى أن من الأعلام المناداة ما لا يمكن أن يُزال تعريفه، فيتنكر، ويُعَرَّف بالنداء، كاسم الله تعالى، فإذا قلت: «يا أَللَّهُ» فلا يمكن أن يقال إنه تنكر، وسُلب العلمية، ثم عُرِّف بالنداء، ولو كان النداء مُعَرِّفاً كما ذهب إليه المصنف لَعَرَّفَ النكرةَ غيرَ المقصودة.

وقال المصنف في الشرح(٣): «وقال قوم: بل تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة، وإذا كانت الإشارة دون مُواجَهةٍ مُعرِّفةً لاسم الإشارة فأنْ تكونَ مُعَرِّفةً ومعها مُواجَهةٌ أَوْلى وأَحْرى» انتهى.

وهذا لا تحقيق فيه؛ لأن «يا رَجُلُ» لا إشارة فيه ولا في «يا زيدُ»، وإنما ذلك مُواجَهة، وهو الذي عَبَّر عنه أصحابنا بالخطاب، ولو كان الخطاب مُعَرِّفاً للَزِمَ أن يكون «رَجُلٌ» من قولك: «أنتَ رَجُلٌ صالحٌ» مَعْرِفةً؛ لأنك خاطبتَ رجلاً، ومع ذلك فهو(٤) نكرة.

وأمّا الموصولُ ففي المُعَرِّف له خِلافٌ: ذهب الفارسيُّ(٥) / إلى أنه [١:٩٣/أ] تَعَرَّفَ بالعهد الذي في الصلة. وذهب أبو الحسن(٦) إلى أنه تَعَرَّفَ بالألف واللام، وما ليس فيه ألف ولام فهو في معنى ما فيه الألف واللام، وأما

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٨٩ ـ ٩٠ حيث قال: «وهذا هو المذهب الصحيح».
(٢) كذا في م. وفي بقية النسخ: أنها.
(٣) شرح التسهيل ١: ١١٦.
(٤) ك: هو.
(٥) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٣٦، ٤٥١ ـ ٤٥٥، والحجة ١: ١٥٢، والعضديات ص ١٦٨.
(٦) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٥.

«أيُّهم» فإنه تعرف بالإضافة. واستدل الفارسيُّ[1] بوجود مَنْ[2] وما ونحوهما من الموصولات.

وأُجيب[3] بالذي ذكرناه مِن أنها في معنى ما فيه الألف واللام. ورُدَّ مذهبه أيضاً بأنَّ الصلة تتنزل من الموصول منزلة الجزء منه، فكما أنَّ جزء الشيء لا يُعَرِّف الشيء، كذلك[4] ما تَنَزَّلَ منزلته[5].

وقوله: **ومُضافٌ** يعني ما أُضيف إلى معرفة إضافةً مَحْضة.

وقوله: **وذو أداة** يعني به ما دخلت عليه الألف واللام المُعَرِّفة.

ص: وأَعْرَفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطَب، ثم العَلَمُ، ثم ضميرُ الغائب السالمُ عن[6] إبهام، ثم المشارُ به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، والمضافُ بحسب المضاف إليه.

ش: اختلف الناسُ[7] في أَعْرَفِ المعارِف: فمنهم مَن ذهب إلى أنَّ المضمر أَعرفُها، وهو مذهب س[8] والجمهور[9]. ومنهم مَن ذَهب إلى أنَّ

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٥٢.

(٢) م: بوجود التعريف في من.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٥، ١٣٦.

(٤) م: فكذلك.

(٥) وقال أبو علي: «... ولو كانت الصلة من الموصول في الحقيقة بمنزلة أجزاء الاسم من الاسم لم يجز أن يعود منها ذكرٌ إليه حتى ينقضي الموصول بجميع أجزاء الصلة، وفي أن الأمر بخلاف ذلك ما يدل على أن الصلة توضيح للموصول» شرح الأبيات ص ٤٥٤.

(٦) في شرح التسهيل: من. وكذا فيما يليه.

(٧) الإنصاف ص ٧٠٧ ـ ٧٠٩ [المسألة ١٠١].

(٨) الكتاب ٢: ٦ ـ ٨ ولم يصرح بذلك، وإنما يُستنبط هذا من حديثه عما يُنعت به كل نوع من أنواع المعارف. الإنصاف ص ٧٠٧، واللباب ١: ٤٩٤، وشرح المفصل ٣: ٥٦. ونص الرضي في شرح الكافية ١: ٣١٢ على أن هذا هو المنقول عنه.

(٩) المقتضب ٤: ٢٨١ ـ ٢٨٤، وشرح المفصل ٣: ٥٦، والمقرب ١: ٢٢٢، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ و ٢: ١٣٦، وشرح الكافية ١: ٣١٢.

العلم أَعْرَفُها، وهو قول الصَّيْمَرِيّ[١]، وعُزي إلى الكوفيين[٢]. ومنهم مَن ذهب إلى أن اسم الإشارة أَعْرَفُها، ونُسب لابن السَّرَّاج[٣]. ومنهم مَن ذَهب إلى أن المُعَرَّفَ بأل أَعرفُها لأنه وُضع لتعريفه أداة، وغيره لم يوضع له أداة. وأمَّا المضافُ فلم يَذهب أحد إلى أنه أَعرفُ المعارف. وسببُ ذلك أنه إنما يكتسي[٤] التعريف مما أضيف إليه، فكيف يَدَّعي أحدٌ أنه أَعرفُ مما اكتسى التعريفَ منه! والذي تَلَقَّنَّاه[٥] من الشيوخ أنَّ أَعرفَ المعارف هو المضمرُ، ويليه العلمُ، ويليه اسمُ الإشارة، ويليه ذو الألف واللام، وأما المضاف فإنه في رتبة المضاف إليه إلا المضافَ إلى المضمر، فإنه في رتبة العلم، هذا الذي اتَّفَقَ عليه شيوخُنا[٦]، وقَرَّروه، وبَنَوْا عليه مسائلَ النعوت على ما سيأتي تبيينُه في باب النعت إن شاء الله، وهو مذهب س[٧].

وقيل: أَعْرَفُها الأعلامُ، ونسبوه إلى س، ثم المُضْمَرات، ثم ذو الأداة، ثم أسماءُ الإشارة.

والذي أختاره، وأَذهبُ إليه، هو أنَّ أَعرفَ المعارف هو العلمُ، ثم

(١) الذي نص عليه في باب الصفات من التبصرة ص ١٧١، ١٧٢ أن المضمر أخصّ الأسماء وأعرفها. ولعل أبا حيان استنتج ذلك من ذكر الصيمري الاسم العلم في أول أقسام المعرفة في باب المعرفة والنكرة ص ٩٥. ونُسب هذا المذهب للسيرافيّ في أسرار العربية ص ٣٠٢، والإنصاف ص ٧٠٨، وشرح المفصل ٣: ٥٦.

(٢) اللباب ١: ٤٩٤، وشرح الكافية ١: ٣١٢.

(٣) الإنصاف ص ٧٠٨، وأسرار العربية ص ٣٠٢، واللباب ١: ٤٩٤، وشرح المفصل ٣: ٥٦، وشرح الكافية ١: ٣٢. وقد رتبها ابن السراج في الأصول ١: ١٤٩ على النحو التالي: المضمر، فالمبهم، فالعلم، فما فيه الألف واللام، فما أضيف إليهن.

(٤) ك، ن: يكتسي لنفسه التعريف.

(٥) م، ن: تلقيناه.

(٦) الجزولية ص ٥٣٤ وشرحها للأبذي ص ٥٣٤، وشرح الجمل لابن خروف ص ٦٦ ـ ٦٧، والتوطئة ص ١٩٣، والمقرب ١: ٢٢٢ ـ ٢٢٣، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ و ٢: ١٣٦. وهو أيضاً في المفصل ص ١٩٧ وشرحه ٥: ٨٧.

(٧) الكتاب ٢: ٦ ـ ٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ و ٢: ١٣٦، وشرح الكافية ١: ٣١٢.

المضمرُ، ثم المبهمُ، ثم المعرفُ بأل[1]. وإنما ذهبتُ إلى ذلك لأنَّ العلم هو جزْئي وضعاً واستعمالاً، وباقي المعارف هي كُلِّيَّاتٌ وضعاً جُزْئيات استعمالاً. بيان ذلك أنَّ المضمرَ وَضْعُ المتكلم منه لكل متكلم، والمخاطبِ لكل مخاطب، والغائبِ لكل غائب، فكلٌّ متكلم يصلح له أن يُعَبِّرَ عن نفسه بـ «أنا»، وكلُّ مخاطب يصلح أن يُعَبَّر عنه بـ «أنتَ»، وكل غائب يصلح أن يُعَبَّر عنه بـ «هو»، فهذه موضوعات كُلِّيَّة لا يختص بها بعض دون بعض، لكن إذا استعملت صارت جزئية، ولم يَشْرَكْه أحد فيما أُسند إليه. وكذلك

[١:٩٣/ب] اسم الإشارة وُضع صالحاً / لكل من يشار إليه، فإذا استُعمل في واحد، فقيل مثلاً: هذا قائمٌ، لم يَشْرَكْه في القيام المُسْنَد إليه أحدٌ. وكذا أَل، هي صالحة لأن يُعَرَّفَ بها، فإذا استُعملت في واحدٍ نكرةٍ عَرَّفَتْه، وقَصَرَتْه على شيء بعينه.

وقوله: **ثُمَّ العلمُ ثُم ضميرُ الغائب السالمُ عن إبهام** لا أعلم أحداً ذَهب إلى هذا[2] التفصيل في المضمر، فجَعل العلمَ أعرفَ من ضمير الغائب، إلا هذا الرجلَ، والذين ذكروا أنَّ أعرفَ المعارف هو المضمر قالوه على الإطلاق، ثم يليه العلم.

وقال المصنف في الشرح: «وأَمْكَنُها في التعريف ضمير المتكلم لأنه يَدُلُّ على المراد به بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميُّز صوته، ثم ضميرُ المخاطب لأنه يَدُلُّ على المراد به بنفسه، وبمواجهة مدلوله»[3].

وقوله: **ثم العَلَمُ** ثَبت في بعض النسخ: «ثم العلمُ الخاصُّ»[4]، وهو قيد محتاج إليه ليخرج بذلك أُسامة ونحوه، قال في الشرح: «لأنه يدل على

---

(١) هذا مذهب الكوفيين كما في شرح الكافية ١ : ٣١٢.

(٢) هذا: سقط من ك، ص. م: إلى مثل هذا.

(٣) شرح التسهيل ١ : ١١٦.

(٤) ذكره الرضي في شرح الكافية ١ : ٣١٢ ضمن نص ابن مالك الذي نقله منه في موضوع مرتبة المعارف.

المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص»[1].

وقوله **ثم ضميرُ الغائب السالمُ عن إبهام** قال في الشرح: «نحو: زيدٌ رأيتُه، فلو تقدمه اسمان أو أكثر نحو: «قام زيدٌ وعمرو، وكَلَّمتُه»[2] لتَطَرَّقَ إليه إبهام، ونَقَص تَمَكُّنُه في التعريف»[1].

وضمير الغائب إن عاد على معرفة نحو: مررت بزيد فأكرمته، فظاهر أنه معرفة، وإن عاد على نكرة نحو: مررت برجل فأكرمته، فأكثر النحويين على أنه معرفة، وذهب بعض النحويين[3] إلى أنه نكرة، قال: لأنه لا يُخَصِّصُ مَن عاد عليه من بين أُمَّته.

والصحيح الأول لأنه يُخَصِّصُه من حيث هو مذكور، وكذلك في المعرفة لأن الضمير العائد إليها إنما خَصَّصَها من أُمَّته كونُ المدلول سَبق له التعريف، فتعيينُ الضمير لمفهوم المعرفة إنما هو بالعَرَض، وهو كونه عاد على معرفة، فقد اشتركت النكرة والمعرفة في أنَّ تخصيص الضمير لهما إنما هو من حيث عاد على مذكور. ويدلُّ على ذلك أنَّ العرب جَعلت الحالَ منه على جهة القوة، نحو: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به[4]، فصاحب الحال هو الضمير في «معه»، وعاد على نكرة.

وقوله: **ثم المشارُ به والمنادى** قال في الشرح: «هما متقاربان»[1]. وثَبت في بعض النسخ بعد قوله: «والمنادى» ما نَصُّه: «وتعريفُه بالقصد لا بحرف التعريف منويًا خلافاً لبعضهم»[5] انتهى. وقد تقدم

---

(١) شرح التسهيل ١: ١١٦.

(٢) في شرح التسهيل «كلمته» بدون واو.

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية ص ٨٢٢ ـ ٨٢٣ حيث ذكر المحقق مصادر كثيرة. وزد عليها شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٨٣/أ ـ ١٨٤/أ و ٣: ١٣١/ب.

(٤) الكتاب ٢: ٤٩، والمقتضب ٣: ٢٦١، والأصول ٢: ٣٨، ٢٦٨، وشرح الأبيات ص ٢٩٥، ٤٤٦، ٥٤٤.

(٥) ذكره محقق التسهيل في الهامش. ص ٢١.

كلامنا(١) على ذلك.

وقوله ثم **الموصولُ** قال في الشرح: «وهو بحسَب صلته، فيَكْمُل تعريفُه بكمال وضوحها، وينقُص بنقصانه»(٢). تقدم لنا أن هذا الذي قاله هو مذهب الفارسي، وتقدم الردُّ(٣) عليه.

وقوله: **وذو الأداة** جعل الموصول والمُعَرَّف بأل في رتبة واحدة، وكأنه(٤) رأى أن التعريف فيهما بالعهد، والعهدُ موجود في الصلة كما أنه موجود في أل. وثَبت في بعض النسخ: «ثم ذو / أَداة»، فجعل ذا الأداة في [١:٩٤/أ] التعريف بعد الموصول. وأصحابُنا(٥) جعلوا الموصول من قبيل ما عُرِّف بأل، فصار من المعرف بأل، وذلك على مذهب الأخفش، كما تقرر قبلُ(٦).

وقوله: **والمضافُ بحسَب المضاف إليه** يعني أنه يكتسي التعريف من المضاف إليه، فيصير مثله في التعريف.

وهذا الذي قاله ليس على إطلاقه، بل قال أصحابنا(٧): إن المضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضافَ إلى مضمر، فإنه في رتبة العلم. وإنما قالوا ذلك لئلا يكون مساوياً للمضمر في التعريف والغرض(٨) على ما اختاروه من المذاهب في أنَّ أعرفَ المعارف هو المضمر فقط، فلو كان المضاف إليه أعرفَ المعارف لكان أعرفَ المعارف شيئان: المضمر، والمضاف إلى المضمر، وليس بعدَ المضمر رتبةٌ تليه إلا رتبة العلم، فقالوا: هو في رتبة

---

(١) تقدم ذلك في ص ١١٠ ـ ١١١.
(٢) شرح التسهيل ١: ١١٦ ـ ١١٧. ن: بنقصانها.
(٣) تقدم ذلك في ص ١١١ ـ ١١٢.
(٤) ك: فكأنه.
(٥) المقرب ١: ٢٢٢، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٠، ٢٠٥، وشرح الجزولية ص ٥٢٩.
(٦) تقدم ذلك في ص ١١١.
(٧) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٤، وشرح الجمل لابن الضائع (باب المعرفة والنكرة).
(٨) ك: والفرض.

العلم في التعريف، وهذا مذهب س[1].

وذهب أبو العباس[2] إلى أنَّ كلَّ مضاف إلى واحد من هذه المعارف الأربعة فإنه دُونَ ما أُضيفَ إليه في التعريف حملاً على المضاف إلى المضمر، فكما أن المضاف إلى المضمر دون المضاف إليه في التعريف، فكذلك المضافُ إلى العلم دُونَه في التعريف، والمضاف إلى اسم الإشارة دونه في التعريف، والمضاف إلى ذي الأداة دونه في التعريف.

وقد رُدَّ مذهب[3] أبي العباس بقولِه تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾[4]، وبقولِ الشاعر[5]:

كَتَيْسِ الظِّباءِ الأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ ... عُقابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمارِيخِ ثَهْلانِ

وقولِــه[6]:

.... كَتَيْــسِ الظِّبــاءِ الحُلَّــبِ العَــدَوانِ

وقولِــه[7]:

---

(١) الكتاب ٢: ٦، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ و ٢: ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٤. وراجع المقتضب ٤: ٢٨٢ مع الحواشي.

(٣) انظر هذا الرد في شرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ ـ ٢٠٦ و ٢: ١٣٦ ـ ١٣٧، وشرح الجزولية ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥.

(٤) سورة طه: ٨٠.

(٥) هو امرؤ القيس يصف فرسه. ديوانه ص ٩٢، وجمهرة اللغة ٢: ٧٩، وتهذيب اللغة ١٠: ٥٥٤ و ١٣: ١٠، والمنصف ٣: ١٢، واللسان (ضرج). الأعفر: الذي لونه بين الحمرة والغبرة. وانضرجت العقاب: انحطَّت من الجو كاسرة. وثهلان: جبل، وشماريخه: أعاليه.

(٦) هو امرؤ القيس يصف فرسه. وصدر البيت: مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً. ديوانه ص ٨٧، وتهذيب اللغة ٨: ١٧٤. العدوان: الشديد العدو.

(٧) هو امرؤ القيس يصف فرسه. وصدر البيت: فأَدْرَكَ لم يَجْهَدْ، ولم يَثْنِ شَأْوَه. ديوانه ص ٥١. أدرك: أدرك الفرسُ الوحشَ. والشأو: الشوط البعيد. درير: مستدرّ في العدو. والخذروف: الخَرَّارة التي يلعب بها الصبيان، يديرونها بخيط في أكفهم، فلا تكاد تُرى لسرعة دورانها، تسمع لها صوتاً: خِرْ خِرْ. =

. . . . دَرِيـر كَخُـذْرُوفِ الـوَلِيـدِ المُثَقَّـبِ

وقولـــه[1]:

كشاة الكناس الأعفر انضرجت له   كـلاب رآهـا مـن بعيـد، فـأحضـرا

ووجهُ الدلالة من هذه الشواهد أنه قد تقرر أن النعت يكون إما مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقلَّ منه تعريفاً، وإذا كان كذلك فقد وُصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام؛ ألا ترى أن (الأَيْمَنَ) صفـة لـ (جـانِـبَ الطُّـورِ)، و «الأَعْفَـر» صفـة لـ «تَيْـس الظِّبـاء» و «الحُلَّـب والعَدَوان» صفتان لـ «تَيْس الظباء» أيضاً، و «المُثَقَّب» صفة لـ «خُذْرُوف الوَلِيد»، فكان يلزم من قوله أن يكون النعت أعرف من المنعوت، وذلك لا يجوز.

وفي الإفصاح: اختلفوا في المضاف، فمنهم من جعله بمنزلة المضاف إليه في كل شيء اعتماداً على قول س[2] فيما أضيف إلى اللام. ويلزم على هذا أن تكون الأعلام بمنزلة المُضْمَرات لأنه أجاز في الصفة: «مررت بزيدٍ أخيك»[3]، فإذا كان المضاف إلى الضمير مثلَه في التعريف، وقد وُصف به العلم، فلا أَقَلَّ من أن يكون / مساوياً. وقد التَزَم هذا جماعةٌ، وبه قال ابنُ [١: ٩٤/ب]
طاهر وابن خَروف[4] وجماعةٌ ممن أَدْرَكْنا.

ومِنَ النحويين مَن جَعل المضافَ دُونَ المضاف إليه في التعريف سوى

---

(١) سقط هذا البيت من ص، ح. س: الكلاب. ولم يذكر أبو حيان وجه الدلالة من هذا البيت. وهو في نتائج التحصيل ص ٥١٨.

(٢) قال: «فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، فصار نعتاً. . . وذلك قولك: مررت بالجميلِ النبيلِ، ومررت بالرجلِ ذي المال». الكتاب ٢: ٧.

(٣) الكتاب ٢: ٦، ٧.

(٤) كذا. وقد قال في شرح الجمل ص ٦٧: «وسائر المضافات تابعة لِما أُضيفت إليه في الدرجة الثانية منه».

ما أُضيف إلى اللام. وقال أبو العباس: كلُّ مضاف إلى معرفة فهو دُونَها في التعريف، فمن هنا تعرف ما يكون نعتاً للشيء.

وقال في الإفصاح أيضاً: والذي عندي أن س لم يُطْلِق التسوية إلا في اللام، ويمكن أن تكون تَختصُّ بهذا لأنها أقل وجوه التعريف، فلا انحطاطَ بعدَها.

ص: وقد يَعْرِضُ لِلْمَفُوقِ ما يَجعلُه مُساوياً أو فائقاً. والنكرةُ ما سِوى المعرفة. وليس ذو الإشارة قبلَ العلم، خلافاً للكوفيين، ولا ذو الأداة قبلَ الموصول، ولا مَنْ وما المُسْتَفْهَمُ بهما معرفتين، خلافاً لابن كَيْسانَ في المسألتين.

ش: قال في الشرح: «كقولك لرجلين حَضَراك دون ثالث: لَكَ مَبَرَّةٌ بل لَكَ، فإنهما لا يعرفان بمجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يُعْضَد[1] اللفظ بمواجهةٍ أو نحوِها، بخلاف قوله[2]: للكبير منكما[3] مَبَرَّةٌ بل للصغير، أو العكس، أو يقول: للذي سبق منكما مَبَرَّةٌ بل لِلّذي تَأَخَّر، فإنهما لا يرتابان في مراده بالأول والثاني، فقد عرض لذي الأداة والموصول ما جعلهما فائقين في الوضوح لضمير الحاضر.

وكذلك يعرض للعَلَم ما يجعله أعرفَ من ضمير المتكلم كقول من شُهِرَ باسم لا شَرِكةَ فيه لمن قال له: من أنت؟ قال: أنا فلان، ومنه قوله: ﴿أَنَا۠ يُوسُفُ﴾[4]، فالبيانُ لم يُسْتَفَدْ بـ «أنا» بل بالعَلَم بعدَه.

وقد يَعْرِضُ للموصول مثلُ ما عَرَض للعَلَم، كقول من شُهِر بفعل لا شَرِكةَ فيه لمن قال له: من أنت؟ أنا الذي فَعَلَ كذا. ومن هذا القبيل: «سلامُ

---

(١) ص، ح: يقصد.

(٢) م: قولك.

(٣) فيما عدا م: منهما. وما أثبته موافق لما في شرح التسهيل.

(٤) سورة يوسف: ٩٠.

الله على من أُنْزِلَ عليه القرآنُ، وعلى من سَجَدَتْ له الملائكةُ»، ومنه: «وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماه»[1].

وقوله: **والنكرةُ ما سِوى المعرفة لمَّا حَصَرَ**[2] المعرفةَ في تلك الأقسام قال هذا، وتمييزُها بأنها غيرُ ما ذكر من الأقسام أجودُ من تمييزها[3] بدخول رب وبالألف واللام؛ لأن من المعارف ما تَدخل عليه الألفُ واللام كالفَضْل والعَبَّاس، ومِن النَّكِرات ما لا تدخل عليه رُبَّ ولا الألف واللام كأينَ ومتى وكيفَ وعَرِيب ودَيَّار، ولا تركيبَ في النكرات إلا ما شَذَّ من قولهم: بَيْتَ بَيْتَ وكَفَّةَ كَفَّةَ[4]، أو يكون تنكيرها ثانياً من تعريف، نحو: مررت بِمَعْدِيْ كَرِبَ ومَعْدِيْ كَرِبٍ آخَرَ. ويكثُر وجودُ التركيب في النكرات في لغة بعض العجم كلغة التُّرْك.

وقوله: **خلافاً للكوفيين**[5] استدلَّ الكوفيون[6] على أن اسم الإشارة أعرف من العلم بوجهين:

أحدهما: أنَّ اسم الإشارة ملازم للتعريف، ولا يقبل التنكير، والعَلَم بخلاف ذلك، فكان تعريفه دون تعريف اسم الإشارة.

والثاني: أنَّ تعريف اسم الإشارة حِسِّيّ وعقلي، وتعريف العَلَم عقلي لا غير، وتعريفٌ من جهتين أقوى من تعريفٍ من جهة واحدة.

[١:٩٥/أ] ونَقَل بعض[7] شيوخنا / هذا المذهب عن الفراء خاصة، وقال:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٢٨، والمقتضب ٤: ٢٧٥. وهنا ينتهي نص ابن مالك في الشرح ١: ١١٧.
(٢) ك، ن: خص.
(٣) ك: أجود بتمييزها.
(٤) يقال: لقيته كفة كفة، أي: كفاحاً، وذلك إذا استقبلته مواجهة. الكتاب: ٣: ٣٠٤.
(٥) الإنصاف ص ٧٠٧ [المسألة ١٠١].
(٦) شرح التسهيل ١: ١١٧.
(٧) هو ابن عصفور كما في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦. وتبعه الأبذي في شرح الجزولية ص ٥٣٥.

«المشار تعرف بالعين والقلب، والعلم إنما تعرف من جهة القلب خاصة، وما تعرف من جهتين أعرف مما تعرف من جهة واحدة.

وأيضاً فإنه إذا اجتمع المشار مع العَلَم فالعربُ تُقدم المشار على العلم في الإخبار، فتقول: هذا زيدٌ، ولا تقول: زيدٌ هذا»[1]. وقد نُسب هذا القول إلى ابن السَّرَّاج[2] وابن كَيْسان.

وفي الإفصاح: «اختلفوا في الأعلام والمبهمات، فالأعلامُ أَعْرَفُ عند «س»[3]، والمبهماتُ أَعْرَفُ عند الفراء[4]، وبقوله قال أبو بكر وجماعة، وهو مذهب المنطقيين، حتى قالوا: إنَّ العَلَمَ إنما تَعَرَّفَ لأنه صار كقولك هذا، ولم يُرَدْ به غيرُه، فصار قريباً من المشار إليه أو مثلَه».

ورُدَّ[5] هذا المذهب بأن قوله: «إنَّ ما تَعَرَّفَ مِن جهتين أَعْرَفُ مما تَعَرَّفَ من جهة واحدة» ليس بصحيح لأنَّ التعريف لا يزيد، وإنما نعني بقولنا: «هذا أَعْرَفُ مِن هذا» أي: أَلْزَمُ للتعريف، ولا يتزيد[6]. واستدلاله بأنه إذا اجتمع المُشارُ والعَلَمُ قُدِّمَ المشارُ على العَلَم في الإخبار فلا حجة فيه، وإنما فَعلت العربُ ذلك لأنهم يُغَلِّبون في الإخبار القريبَ على البعيد، فيقولون: أنا وأنت قُمْنا، ولا يقولون: قُمْتُما، ويقولون: أنت وزيد قُمْتُما، ولا يقولون: قاما.

ورَدَّ المصنفُ في الشرح ما عزاه إلى الكوفيين بأن قال: «الجواب عن

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦.

(٢) ذكر الأنباري في الإنصاف ص ٧٠٨ أنه ذهب إلى أن أعرف المعارف: الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وفي الأصول ١: ١٤٩ قدم المضمر على الاسم المبهم.

(٣) الكتاب ٢: ٦ ـ ٨، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٥.

(٥) هذا الرد في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦.

(٦) ن: ولا يزيد.

الأول أن يقال: لزومُ الشيء معنًى لا يُوجِب له مزيةً على ما له ذلك المعنى دون لزوم، بل قد تثبت[1] المزية لغير ذي اللزوم على ذي اللزوم، كما ثبتت[2] لـ «نقيضك» على «غيرك» مزية، فتَعَرَّف بالإضافة مع عدم لزومه لها، ولم يتعرف «غيرك» بها مع لزومه لها، وكما ثبتت[3] لـ «الجميع» مزية على «الجَمَّاء» في قولهم: جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ، بحيث عُدَّ «الجميع» معرفة غير مُؤَوَّلة بنكرة مع عدم لزوم الألف واللام، وأُوِّل «الجَمَّاء الغَفِير» بنكرة مع لزوم الألف واللام.

والجواب عن الثاني أن يقال: المُعتبَرُ في كون المعرفة معرفةً الدلالةُ المانعة من الشِّياع، سواء أحصل ذلك من جهة واحدة أم من جهتين، والمُعتبَرُ في ترجيح التعريف قوةُ منع الشِّياع وزيادةُ الوضوح، ومعلومٌ أنَّ اسم الإشارة، وإنْ عَيَّنَ المشارَ إليه، فحقيقتُه لا تُسْتَحْضَرُ به على التمام، ولذلك لا يَستغني غالباً عن صفة تُكَمِّلُ دلالتَه، بخلاف العلم، لا سيما عَلَم لم تعرض فيه شَرِكة كإسْرافيل وطالُوت وأُدَد ونِزار ومَكَّة ويَثْرِب»[4].

وقوله: **ولا ذُو الأداة قبلَ الموصول** قد ذكر هو عن ابن كيسان أنه ذهب إلى أنَّ ذا الأداة أعرفُ من الموصول، وقد تقدم اضطراب المصنف في ذلك، ففي نسختنا التي صَحَّحْناها من هذا الكتاب أن مذهبه أنهما في رتبة واحدة، وذكرنا أنه ثَبت في بعض نسخه التي شَرحها أنَّ ذا الأداة بعدَ الموصول، [١:٩٥/ب] فصارت ثلاثة مذاهب: أحدها: أنهما سواء. الثاني: / أن الموصول أَعرفُ من ذي الأداة. الثالث: أنَّ ذا الأداة أَعرفُ من الموصول.

واستدلَّ ابن كيسان[4] لمذهبه بأنَّ ذا الأداة يُوصَف بالموصول، كقوله

(١) ك: ثبت.
(٢) ص، م، ن، ح: يثبت.
(٣) ص، ن، ح: يثبت.
(٤) شرح التسهيل ١: ١١٨.

تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾[1]، والموصوف به إما مُساوٍ وإما دونَ الموصوف، ولا قائل بالمساواة، فثَبت كونُ «الذي» أقلَّ تعريفاً من «الكتاب».

قال المصنف في الشرح[2]: «والجواب أن نقول: لا نُسَلِّم كونَ (الذي) في الآية صفةً، بل هو بدل، أو مقطوع على إضمار فعل ناصب، أو مبتدأ، وعلى[3] تقدير كون (الذي) صفة، فـ (الكتاب) عَلَم بالغَلَبة لأن المَعْنِيِّين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غَلَبَ استعمالُه عندهم مُراداً به التوراة، فالتحق في عُرْفهم بالأعلام، فلا يَلزم مِن وَصْفِه بـ (الذي) جوازُ وَصْفِ غيرِه مما لم يَلحق بالأعلام. وبالجوابِ الأول يُجاب مَن أَوردَ نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ * وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى * ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ﴾[4]، وقد تقدمت الإشارة إلى أنَّ الموصول قد تَتَّضِحُ صِلَتُه وُضوحاً يَجعله في رُتبة العَلَم، ولا يكون ذلك في ذي الأداة غالباً إلا إذا عَرَضَ له ما عَرَضَ لِلنَّجْم والصَّعِق من الغَلَبة المُلْحِقة بالأعلام الخاصة» انتهى كلام المصنف في شرحه في الرد على ابن كَيْسان.

وهو تسليم من المصنف لابن كيسان أنه لا قائلَ بالمساواة، وليس بصحيح، بل ذكرنا[5] أنَّ مذهب أصحابنا هو أنَّ الموصول من قَبيل ما عُرِّفَ بالألف واللام، وهو مذهب الأخفش[6]، فهو قسم من المُعَرَّف بالألف واللام، فيجوز أن يُوصَف ذو الأداة بالموصول الذي يجوز أن يُوصَف به، ويجوز أن يُوصَف الموصول بذي الأداة لتساويهما. فمِن وَصْف ذي الأداة

---

(١) سورة الأنعام: ٩١.
(٢) شرح التسهيل ١: ١١٨ ـ ١١٩.
(٣) س: أو على.
(٤) سورة الليل: ١٥ ـ ١٨.
(٥) تقدم في ص ١١٦.
(٦) تقدم في ص ١١١.

بالموصول قولُ الشاعر[1]:

أنا الرَّجُلُ الضَّرْبُ الذي تَعْرِفُونه ... خَشاشاً كرأسِ الحَيَّةِ المُتَوَقِّدِ

وقولُ الآخر[2]:

أأنتَ الهِلاليُّ الذي كنتَ مرةً ... سَمِعْنا به والأَرْحَبِيُّ المُعَلَّفُ

والآياتُ الكريمةُ السابقُ ذكرُها. ومن كلام العرب: «بالفضلِ ذُو فَضَّلَكُم اللَّهُ بِهِ، والكرامةِ ذاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بَهْ»[3]، فـ «ذُو» موصول على لغة طيِّئ، و «ذاتُ» كذلك، وقد وُصف بهما ذو الأداة.

ومِن وَصْفِ الموصول بذي الأداة قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ الآيات[4]، فوَصَفَ (الذين) بقوله: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾.

---

(١) هو طرفة بن العبد. ديوانه ص ٤٢، وجمهرة أشعار العرب ص ٤٤٦، وشرح القصائد السبع ص ٢١٢، وسر صناعة الإعراب ص ٣٥٨. الرجل: الشديد الشجاع. والضرب: الخفيف. والخشاش: الماضي في الأمور الذكي. والمتوقد: الذكي الكثير الحركة. وكرأس الحية: أي متحرك نشيط. وقوله: «خشاشاً» كذا ورد بالنصب في النسخ المخطوطة كلها. وهو بالرفع في المصادر التي رجعت إليها.

(٢) هو حُميد بن ثَوْر كما في إيضاح الشعر ص ٤٣٣، ٤٣٤، والصاحبي ص ٣٨٧. والبيت ليس في ديوانه. وهو بغير نسبة في الزاهر ٢: ١٠، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٨٩، والمقرب ١: ٦٣، والبحر ١: ١٤٢ وآخره في الثلاثة الأخيرة: «المُغَلَّبُ». الأرحبي: المنسوب إلى أرحب: بطن من هَمْدان، تُنسب إليهم النجائب الأرحبية. وقيل: هو موضع. والمعلف: الذي يعلف للسمن، ولا يرسل للرعي.

(٣) الأزهية ص ٣٠٤، وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٤، وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٥. وقد روى هذا الفراء. وقوله: «بَهْ» يريد: بها، فلما أسقط الألف جعل الفتحة التي كانت في الهاء في الباء عوضاً منها.

(٤) سورة آل عمران: ١٥ ـ ١٧. والآيات هي: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بخيرٍ مِنْ ذلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأنهارُ خالِدِينَ فيها وأزواجٌ مُطَهَّرَةٌ ورِضْوانٌ مِنَ اللهِ واللهُ بَصيرٌ بالعِبادِ. الذينَ يَقُولونَ رَبَّنا إنَّنا آمَنَّا فاغْفِرْ لنا ذُنُوبَنا وَقِنا عَذابَ النَّارِ. الصَّابِرِينَ والصَّادِقِينَ والقانِتينَ والمُنْفِقِينَ والمُسْتَغْفِرِينَ بالأسْحارِ﴾.

وإنما تأَوَّلَ المصنفُ الآياتِ على البدلِ وغيرِه لأنه ثَبت في النسخة التي شرحها أن الموصول أعرفُ من ذي الأداة، وإذا كان أعرفَ فلا يجوز أن يكون نعتاً لذي الأداة لئلا يكون النعت أَعرفَ من المنعوت، وهو لا يجوز، إنما يجوز أن يكون مساوياً أو أقلَّ منه تعريفاً.

وقوله: **ولا مَنْ وما المُسْتَفْهَمُ / بهما معرفتين** استدلَّ على ذلك ابنُ [١: ٩٦/أ] كيسان[١] بأنَّ جوابهما يكون معرفة، وهو مطابق للسؤال، فإذا قيل: مَنْ عندَك؟ فجوابه: زيدٌ، ونحوه. وإذا قيل؛ ما دَعاك إلى كذا؟ فجوابه: لقاؤك، ونحوه. فدلَّ تعريفُ الجواب على تعريف المُجاب.

وقال المصنف في الشرح[١]: «وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أنَّ تعريف الجواب غير لازم؛ إذْ لِمَنْ قيل له: مَنْ عندَك؟ أن يقول: رَجُلٌ مِن بَني فلان، ولمن قيل له: ما دَعاك إلى كذا؟ أن يقول: أَمْرٌ مُهِمٌّ.

والثاني: أنَّ مَنْ وما في السؤالين قائمان مقام: أيُّ إنسان؟ وأيُّ شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، والتَّمَسُّكُ بهذا أَقوى من التمسُّكِ بتعريف الجواب، لأنَّ تَطابُقَ شيئين قام أحدهما مقام الآخر أَلزمُ وآكَدُ من تطابُق الجواب والسؤال، وأيضاً فالتعريفُ فرعٌ، فَمن ادَّعاه فعليه الدليلُ، بخلاف ادِّعاء التنكير» انتهى كلامه، وهو حَسَنٌ.

وقال أصحابُنا[٢]: أَعْرَفُ المُضْمَراتِ المتكلمُ ثم المخاطَبُ ثم الغائبُ، وأَعرفُ الأعلام أسماءُ الأماكن ثم أسماءُ الأناسِيِّ ثم أسماءُ الأجناس، وأَعرفُ المُشارات ما كان للقريب ثم للوسط ثم للبعيد، وأَعرفُ ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص. وأسماءُ الأجناس لا يُعْرَفُ تعريفُها مِن تنكيرها إلا بالاستقراء، فمما هو معرفةٌ ابنُ آوَى وابنُ قِتْرَة[٣]. ومما هو

---

(١) شرح التسهيل ١: ١١٩.
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٧ بتصرف.
(٣) ابن قترة: ضرب من الحيات خبيث إلى الصغر ما هو، لا يسلم من لدغها.

نكرةٌ ابنُ لَبُونٍ[1] وابنُ مَخاضٍ[2]. ومما جاء معرفةً ونكرةً ابْنُ عِرْسٍ[3]، تقول: هذا ابنُ عِرْسٍ مُقْبِلاً، وهذا ابنُ عِرْسٍ مُقْبِلٌ.

وأمّا ابْنُ أَوْبَرَ فزعم س[4] أنه معرفة لامتناعه من الصرف. وزعم أبو العباس[5] أنه نكرة لدخول الألف واللام عليه، مثل قوله[6]:

.... ولقـد نَهَيْتُـكَ عـن بَنَـاتِ الأَوْبَـرِ

وهذا عند مَنْ يَرى مذهب س من باب دخول أل على العَلَم[7].

وما ذكرناه عن النحويين من تَفاوتِ[8] المعارف واختلافِ الناس في مراتبها قد خالف في ذلك أبو محمد علي بن حَزْم الظاهري، فزعم أنَّ المعارفَ كُلَّها مستوية، ولا يصح في هذا أن يقال: «هذا أَعْرَفُ من هذا» لأن المعرفة لا تتفاضل، ولا يصح أن يقال: «عرفتُ هذا أكثرَ من هذا» لأنه يكون في حق المرجوحِ المعرفةِ جهلاً.

وقال الرادُّ على أبـي محمد: هذا الذي قاله أبو محمد حَقٌّ في نفسه،

---

(١) ابن اللبون: ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة؛ لأن أمه ولدت غيره، فصار لها لبن.

(٢) ابن المخاض: الفصيل الذي لَقِحَتْ أمّه. وقيل: ما دخل في السنة الثانية وإن لم تكن أمه حاملاً.

(٣) ابن عرس: دويبة كالفأرة، تفتك بالدجاج ونحوها.

(٤) الكتاب ٢: ٩٥ ـ ٩٦، والانتصار ص ١٣٢.

(٥) الانتصار ص ١٣٢ ـ ١٣٣، والنكت ص ٤٩٠. وانظر المقتضب ٤: ٤٨ ـ ٤٩، ٤٤ ـ ٤٥، ٣١٩ وحواشي عبد الخالق عضيمة عليه، فقد ذهب إلى أن المبرد يرى في المقتضب أن ابن أوبر علم.

(٦) صدر البيت: ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَساقِلاً. وهو بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ٥٥٦، والمقتضب ٤: ٤٨. وقد خرّجته في سر صناعة الإعراب ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦. جنيتك: جنيت لك. والعساقل: الكبار الجياد البيض من الكمأة، مفردها عُسْقُول. وبنات أوبر: كمأة لها زغب صغار رديئة الطعم.

(٧) النكت ص ٤٩٠.

(٨) س: تقارب.

إلا أنه لم يفهم مُرادَ القوم، وذلك أنهم يريدون بأنَّ هذا أعرف من هذا أنَّ تَطَرُّقَ الاحتمال إليه أَقَلُّ من تَطَرُّقِهِ إلى الآخر، فلا بُدَّ من تقسيمها إلى ما يتطرق إليه الاحتمال وإلى ما لا يتطرق، ومن حَدِّ كل واحد منها[(١)]، وبِحَدِّ كل واحد منها[(١)]، تتميز ماهِيَّةُ كل واحد، ويَظهرُ تفاوُتُها في التعريف.

---

(١) ك، ن: منهما.

ص: باب المضمر

وهو الموضوع لتعيين مُسَمَّاه مُشْعِراً بتكلُّمه أو خطابه أو غَيْبته. فمنه واجبُ الخفاء، وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون[1]، وبفِعْلِ أَمْرِ المخاطَبِ ومضارعِه، واسمِ فِعْلِ / الأَمرِ مطلقاً. ومنه جائزُ الخَفاء، وهو [١:٩٦/ب] **المرفوعُ بفعلِ الغائبِ والغائبةِ أو معناه[2] من اسمِ فعلٍ وصفةٍ وظرفٍ وشبهِه.**

ش: البصريون[3] يقولون: «المضمر»، والكوفيون[3] يقولون: «الكِناية»[4] و«المَكْنِيّ»[5].

قال المصنف في الشرح[6]: «ذِكْرُ الوَضْعِ مُخْرِجٌ للمنادى والمضافِ وذي الأداة، وذِكْرُ التعيين مُخْرِجٌ للنكرات» انتهى.

وهذا الذي ذكره مِن أنَّ الجنس في الحدّ يُتَحَرَّزُ به هي عادتُه وعادة ابن عصفور، وتقدم لنا الكلام معهما في ذلك أول الكتاب[7]، وأنَّ الجنس لا

---

(١) ك، ح، شرح التسهيل: والنون.

(٢) م، شرح التسهيل: أو ما في معناه.

(٣) قال ابن يعيش: «لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ. وأما البصريون فيقولون: المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكني، وليس كل مكني مضمراً، فالكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة...» شرح المفصل ٣: ٨٤. وراجع كتاب المصطلح النحوي ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ١٩، والموفقي ص ١١٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٥ و ٢: ٨٥، والموفقي ص ١١٢، ١١٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٢٠.

(٧) انظر الجزء الأول ص ١٦.

يُورَد في الحدّ للاحتراز، وإنما الجنس يشمُل المحدودَ وغيره، والفصلُ هو الذي يُؤتى به لتمييز المحدود من غيره.

فقوله: «الموضوع لتعيين مسماه» جنس يشمل سائر المعارف، فإن كل معرفة يعين مسماه، وليس «الوضع» مخرجاً للمنادى والمضاف وذي الأداة كما زعم المصنف، بل يا رجلُ، وغلامُ زيدٍ، والرجلُ، موضوعات لتعيين المُسَمَّى، والمُسَمَّى في هذا التركيب وُضع له هذا اللفظُ المركَّب، وكل من هذه التراكيب يُفيد تعيين المُسَمَّى، وكأنَّ الوضع(١) عند المصنف مختصٌ بالمفرد قبل التركيب، وليس كما زعم. وهذا الذي بحثناه هو على ما تقتضيه قواعد الجماعة.

وأمّا على ما بحثناه نحن في العَلَم وفي باقي المعارف فإنَّ الذي وُضع لتعيين المسمى إنما هو العَلَم، وأمّا باقي المعارف فإنما وُضعت كُلِّيَّات، ثُمَّ بالاستعمال يَتعين المُسَمَّى لا بالوضع، على ما قررناه قبل(٢).

وقوله: **مُشْعِراً بتكلُّمِه أو خِطابِه أو غَيْبَتِه** فصل يُخرج العَلَمَ والمُشارَ به والموصولَ؛ لأن كلَّ واحد من هذه صالحٌ لكل حالةٍ من الثلاث على سبيل البدل، وذلك بخلاف المضمر، فإنه يختصُّ بواحدة منها، هذا معنى ما قاله المصنف في الشرح(٣).

وقوله: **ومنه واجبُ الخَفاء** قَسم المصنفُ المضمرَ إلى واجبِ الخفاء وجائزِ الخفاء، وبارزٍ متصلٍ ومنفصلٍ، وأصحابُنا قسموه إلى مُسْتَكِنٍّ، وبارزٍ متصلٍ ومنفصلٍ.

ويَعْكُرُ(٤) هذان التقسيمان على ما حَدُّوا به الضمير؛ لأنهم حَدُّوه بأنه

(١) ك: الموضع.
(٢) تقدم في ص ١١٤.
(٣) شرح التسهيل ١ : ١٢٠.
(٤) م: ويكر. ن: وبعكس.

الموضوع لتعيين مسماه، وما كان واجبَ الخفاء وجائزَ الخفاء ومستكنًا لا يصح فيه أن يقال إنه الموضوع لتعيين مسماه؛ لأن الوضع يستدعي وجودَ لفظ، ولا لفظَ، بل هذا الذي ادَّعَوه من الضمير هو عدمي، وما كان عدميًا فلا وَضْعَ له.

وهذا التقسيم الذي قَسمه المصنف من واجبِ الخفاء وجائزِ الخفاء يَعني به أنه إذا كان واجبَ الخفاء لا يمكن أن يَرفع الفعلُ ظاهراً ولا[1] مضمراً بارزاً مكانه، وإذا كان جائز الخفاء يمكن أن يرفع الفعل ظاهراً أو مضمراً بارزاً مكانه. وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه، وإنما يقول أصحابنا: الضمير المرفوع ينقسم إلى مُستكنّ وبارز، ويقولون[2] أيضاً: ينقسم إلى متصل ومنفصل، ويجعلون المستكنّ من المتصل.

[١/٩٧:١] ومثالُ ما ذَكر أنه واجب / الخفاء أَفْعَلُ ونَفْعَلُ وافْعَلْ وتَفْعَلُ.

ومُرادُ المصنف بقوله: «وبِفعلِ أَمْرِ المخاطَبِ» يعني المفرد المذكر؛ لأنه إن كان أمراً للمؤنث أو للمثنى أو للمجموع برز الضمير، فلفظةُ «المخاطَب» فيه قيدُ الذكورية والإفراد.

وقوله: **واسمِ فِعْلِ الأمرِ مطلقاً** مثاله: نَزالِ. وإنما قال: «مطلقاً» لأنه يكون أمراً للمفردِ المذكر والمؤنث ومثناهما ومجموعِهما.

ونَقَصَ المصنفَ قسمٌ لم يذكره، والضميرُ فيه واجبُ الخفاء[3] كهذه الخمسة، وهو اسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم نحو: أَوَّهْ بمعنى أَتَوَجَّعُ، وأُفّ بمعنى أَتَضَجَّرُ، ونحوهما، فكان ينبغي أن يقول: وهو المرفوع بالمضارع ذي النون أو الهمزة أو اسمِ فعله، ويأتي بباقيها.

---

(١) ك، م: أو.

(٢) الجزولية ص ٥٩ ـ ٦٠، وشرحها للأبذي ص ٥٤٦ ـ ٥٤٧، والتوطئة ص ١٨٣، ١٨٥، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٠، ٢٠١.

(٣) ص: الاستتار.

وقوله: **وهو المرفوعُ بفعلِ الغائبِ إلى آخره** مثال ذلك: زيدٌ حَسُنَ، وهند حَسُنَتْ، وهندٌ هَيْهاتَ، وزيدٌ ضاربٌ وضَرُوبٌ وحَسَنٌ، وزيدٌ عندَك، وعمرٌو في الدارِ، فهذه الأخبارُ مُتَحَمِّلَةٌ ضميراً جائزَ الخَفاء، ويجوز أن لا تتحملَه بأنْ تَرفع اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً، فتقول: زيدٌ حَسُنَ وجهُه، أو: ما حَسُنَ إلا هو، وكذلك باقيها، هكذا قال المصنف[1].

ولا يَطَّرِدُ له ذلك في جميع ما ذَكر؛ ألا ترى أنَّ اسم الفعل يَرفع الظاهر، ولا يرفع المضمر البارز، تقول: هندٌ هيهاتَ دارُها، ولا تقول: هندٌ ما هَيْهاتَ إلا هي؛ لأنه لم يُتَّسَع في اسم الفعل فيُنْفَى كما يُنْفَى الفعل، فتفسيرُه في الشرح: «جائزَ الخفاء» بأنه هو الذي يَخْلُفه ظاهرٌ أو مضمرٌ بارزٌ يَطَّرِدُ له في فعل الغائب وفعل الغائبة والصفة والظرف والمجرور لا في اسم الفعل بمعنى فعل الغائب والغائبة.

ص: ومنه بارزٌ متصل، وهو إن عُني به المعنيُّ بِنَفْعَل «نا» في الإعراب كلِّه، وإنْ رُفع بفعلٍ ماضٍ فتاءٌ تُضَمُّ للمتكلم، وتُفْتَحُ للمخاطب، وتُكْسَرُ للمخاطبة، وتُوصَلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للمخاطَبَينِ والمخاطَبَتينِ، وبميمٍ مضمومةٍ ممدودةٍ للمخاطَبِينَ، وبنونٍ مُشَدَّدةٍ للمخاطبات، وتَسْكينُ ميم الجمعِ إنْ لم يَلِها ضميرٌ متصلٌ أَعْرَفُ، وإنْ وَلِيَها لم يَجُزِ التسكينُ، خلافاً لِيُونُس.

ش: قوله **في الإعراب كُلِّه** يعني الرفع والنصب والجر، نحو: قُمْنا، وضَرَبَنا زيدٌ، ومَرَّ بِنا بكرٌ.

وقوله: **في[2] الإعراب** فيه تَجَوُّزٌ إذِ المُضْمَرات مبنيةٌ، فلا إعرابَ، والمعنى أنه لو وَقع مكانَه مُعْرَبٌ لكان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وقد كَثُرَ تَجَوُّزُه في هذا، فقال في المضمر: «وهو المرفوع»، وقال: «وإنْ رُفِع»، والمضمراتُ لا رفعَ فيها ولا نصبَ ولا جرَّ، وعبارةُ أصحابِنا أَسَدُّ،

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٢١.

(٢) في: سقط من س.

يقولون[1]: مرفوع الموضع، ومنصوب الموضع، ومجرور الموضع.

وهذا البارزُ الذي ذَكَره هو قَسيمُ المُسْتَكِنِّ، وهو ينقسم قسمين مُتَّصلاً ومنفصلاً، فالمتصل هو ما لا بُدَّ له مِن مُباشرة العامل لفظاً وخطًّا. وقال: «إن عُنِيَ به المَعْنِـيُّ بِنَفْعَلُ» لأنه قَدَّمَ[2] أنَّ نونَ / نَفْعَلُ تدلُّ على المتكلم [١:٩٧/ب] عظيماً أو مشارَكاً.

وتمثيلُ ما ذَكر أنه رُفع بالفعل الماضي: ضَرَبْتُ ضَرَبْتَ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُما ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُنَّ، وحُكي «ضَرَبْتِي»[3] بياءٍ بعدَ الكسرة للمؤنث.

واختلفوا في التعليل: فمِن النحويين مَن قال: فُعل هذا للفرق.

ومنهم مَن قال: كان المتكلم أَولى بالضمة لأنَّ الكلام منه، وإخبارُه عن نفسه أكثرُ من إخباره عن غيره، فاستحق أن يكون حظُّه من الحركات الحركةَ الأولى.

وقال ابن كيسان: إذا أَخبر فليس يكون أبداً إلا واحداً، وإذا خاطب جاز أن يخاطب واحداً واثنين وأكثر، فأُلْزِمَ الحركةَ الثقيلةَ اسمُه، وفُتح اسم من يخاطبه لأنه يكثر، ويُعْطَفُ بعضُه على بعض، فتقول: أنت تكلمتَ وأنتَ وأنتَ، فتعدُّ جماعةً كلهم اشتركوا في الكلام.

قال ابن كيسان: وكَسروا المؤنث لأن الكسرة من علامة التأنيث.

وقيل: كَسروا لأنها لم تبق حركة غير الكسرة.

وأما ضم التاء من ضَربتُما وضَربتُم فإجراءٌ للميم مُجْرى الواو

---

(١) كالجزولي والشلوبين والأبذي. الجزولية ص ٥٩ ـ ٦٢ وشرحها للشلوبين ص ٦٢٥ وما بعدها، وللأبذي ص ٥٤٦، والتوطئة ص ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧. ومنهم من لا يفعل ذلك، كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) التسهيل ص ٤، والتذييل والتكميل ١: ٧١ ـ ٧٢.

(٣) الكتاب ٤: ٢٠٠ وفيه «ضَرَبْتِيه». وقد نسبت لربيعة، يلحقون الياء تاء المؤنث مع الهاء. تعليق الفرائد ٢: ٢٢، ونتائج التحصيل ص ٥٣٧.

لمضارعتها لها في قُرْبها في المخرج منها. وكانت الزيادة ألفاً بعد الميم في التثنية لِيُفْرَقَ بينها وبين الجمع. وزِدت حرفين في ضَربتُنَّ لمَّا زدت حرفين في المذكر في ضربتُمُو.

والذي أذهب إليه أن هذه التعاليل لا يُحتاج إليها لأنها تعليل وَضْعيَّات، والوَضْعيَّات ينبغي أن لا تُعَلَّل.

وقوله: **فتاءٌ تُضَمُّ للمتكلم** قد مثلناه بقولك: ضَربتُ، قال س نَصًّا: «لا يقع أنا في موضع التاء التي في فَعلتُ، لا يجوز أن تقول فَعَلَ أنا؛ لأنهم استغنَوْا بالتاء عن أنا»[1].

وأجاز غيرُ س: فَعَلَ أَنا. واختلف مجيزوه: فمنهم من قصره على إجازته في الشعر[2]. ومنهم من أجازه في الشعر وغيره. قال الجرمي: يجوز في الشعر: قام هو، وقام أنا. وأجازه أبو العباس[3] في الشعر وغيره، وادَّعى أن إجازته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب، ومعناه ما قام إلا أنا، وأَنشد علي بن سليمان تقويةً لذلك قولَ الشاعر[4]:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الحَيِّ أم صَرَمُوا   يا صاحِ، بَلْ صَرَمَ الحِبالَ هُمُ

رفع قوله: «هُم» بـ «صَرَمَ»، ولا يجوز فيه غير هذا، فعلى هذا: قام أنا.

وقوله: **أَعْرَفُ** أي: ضَربتُمْ بسكون الميم أعرفُ من ضربتُمُوْ، ومن ضَربتُمُ، بضم الميم ووصلها بواو، وضمها[5] مختلسة، ولِقِلَّة الاختلاس لم

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٠.

(٢) الأصول ٢: ١٢٠، والإنصاف ص ٦٩٨ ـ ٧٠٠، والمفصل ص ١٢٧ وشرحه ٣: ١٠١ ـ ١٠٢، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٩، وضرائر الشعر ص ٢٦٠.

(٣) رأيه في المقتضب ١: ٢٦١، ٢٦٢، و ٣: ٢١٢ موافق لرأي سيبويه.

(٤) طرفة بن العبد. ذيل ديوانه ص ١٥٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٥٨، وضرائر الشعر ص ٢٦٠.

(٥) ك: أو ضمها.

يَتعرض له في المتن، وهو أَقيسُ من الإسكان، والوصلُ بواو هو[1] الأصل؛ ألا ترى لزوم الإشباع في التثنية في ضَربتُما، فكان القياسُ لُزومَ الإشباع، ولذلك رُجع إليه إذا اتصل بهذه الميم ضميرُ نصبٍ متصل، كما قال تعالى: ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ﴾[2]؛ لأنَّ الإضمارَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها غالباً.

وقوله: خلافاً لِيُونُسَ نحو: رَأَيْتُمْهُ وضَربتُمْها. قال المصنف في الشرح: «ولا أَعلمُ في ذلك سَماعاً إلا ما رَوى ابنُ الأثير في غريب الحديث[3] / مِن قول عثمانَ رضي الله عنه: أَراهُمْني الباطلُ شيطاناً»[4]. [١/٩٨:١]
وقياسه: أَراهُمُوني، ولو جاء هكذا كان أيضاً شاذاً مثل الإسكان من وجه آخر، وهو أنه إذا تَعَدَّى الفعل إلى مفعولين، وكانا ضميرين، فإن ضمير المتكلم يُقَدَّمُ على ضمير المخاطب وعلى ضمير الغائب، وضمير المخاطب يقدم على ضمير الغائب، فكان القياس أن يقال: أَرانيهم الباطلُ شيطاناً.

أما قوله: «خلافاً ليونُس» فليس بشيء لأن الكسائي والفراء قرأا: ﴿أَنُلْزِمْكُمُوهَا﴾[5] بإسكان الميم الأولى[6] تخفيفاً. وقال س: «إنَّ الوصلَ أكثرُ

---

(١) ك، م: وهو.
(٢) سورة آل عمران: ١٤٢.
(٣) النهاية في غريب الحديث ٢: ١٧٧ (رأى). أراد أن الباطل جعلني عندهم شيطاناً.
(٤) شرح التسهيل ١: ١٢٢. والسياق كما سيأتي بعد قليل يدل على أن بقية الفقرة من كلام ابن مالك، لكنها ليست في هذا الموضع من مطبوعة شرح التسهيل.
(٥) سورة هود: ٢٨. وفي إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٨٠ ما نصه: «وقد حكى الكسائي والفراء (أنلزمْكموها) بإسكان الميم الأولى تخفيفاً... ويجوز على قول يونس في غير القرآن (أنلزمْكمْها) يجري المضمر مجرى المظهر كما تقول: أنلزمْكمْ ذلك». وكذا في البحر المحيط ٥: ٢١٨ حيث ذكر بعض ما قاله النحاس منسوباً. وقال الفراء: «وقوله: (أنلزمُكمُوها) العرب تسكّن الميم التي من اللزوم، فيقولون: أنلزمْكمُوها» معاني القرآن ٢: ١٢. وقال الزجاج: «القراءة بضم الميم. ويجوز إسكانها على بعد لكثرة الحركات وثقل الضمة بعد الكسرة» معاني القرآن وإعرابه ٣: ٤٨.
(٦) م: الثانية.

وأَعرفُ»[١]، فدلَّ[٢] على أن التسكين كثير معروف، قال س[١]: «وزَعم يونُسُ أنَّك تقول أَعْطَيْتُكُمْهُ، كما تقول في المظهر، والأول أكثر وأعرف» انتهى. يعني بالأول ما قدمه من قوله أَعْطَيْتُكُمُوه.

قال بعض الشراح[٣]: «وإنما حُذفت في أَعطيتكُم لأنها واو في الطرف قبلها ضمة، فأشبهت ما رُفض من كلامهم نحو: قَلَنْسُو وعَرْقُو، فحذفوا الواو، وأسكنوا، فعندما وصلوا بالضمير صارت حشواً، فعاد الحرف إلى أصله، قال س: «كما رَدُّوه باللام»[١] يعني كما رَدُّوا الميم إلى الضم بسبب لام التعريف حين قالوا: أَعطيتكُمُ اليومَ، ولأنه اضطر إلى تحريكه، فحرَّكه بحركة الأصل، وأمَّا مَن يقول ـ وهو قليل ـ: أَعطيتكُمْه، ولا يُحَرِّك، فإنه مع اللام إنما يُحرك بالكسر، فيقول: «أعطيتكُمِ اليومَ» لأنه لا يَرُدُّ حركةَ الأصل» انتهى.

وأمَّا قول المصنف: «ولا أعلم في ذلك سَماعاً» فقد عَلِمه يونس، وس، وغيره[٤]، فلا يَضُرُّ جَهْلُ المصنف به.

وأمَّا تخريجُه قولَ عثمانَ ـ رضي الله عنه ـ على أنَّ قياسه «أَراهُمُوني» فقد أَفسدَ هو هذا القياس بقوله: «ولو جاء هكذا كان أيضاً شاذًّا»، وبيّن جهة الشذوذ، فإذا كان شاذًّا فلا يكون قياساً.

وأما قوله أخيراً: «فكان القياسُ أن يُقال: «أرانيهم الباطلُ شيطاناً»[٥] فهذا لا يَصِحُّ، ومعناه عكسُ ما أراد عثمان؛ لأنه كان يكون هو الذي رآهم شيطاناً، والمعنى: أنَّهم هم رَأَوْه شيطاناً؛ لأن ضمير المتكلم هو الفاعل قبل دخول همزة التعدية على رَأَى، فالقياس أن يقول في معنى ما أراد عثمان:

---

(١) الكتاب ٢: ٣٧٧.
(٢) ك: فقال. ص، ح: قال.
(٣) يعني شراح الكتاب.
(٤) م: وغيرهما.
(٥) ك: أرانيهم الشيطان باطلاً. وكذا في س، لكنه أشير فوقه إلى التقديم والتأخير.

أراهُم إياي الباطلُ شيطاناً؛ إذْ هم الراؤون قبل همزة التعدية لا هو.

وفي البسيط[1]: «العربُ فيها - يعني ميم[2] الجمع - على ثلاثة مذاهب: منهم مَن يُثبت الواو مطلقاً، ومنهم مَن يَحذفها مطلقاً، ومنهم مَن يُثبتها إذا وَقعتْ بعدها همزةٌ لأنها من آخر الحلق، فَمَدَّ ما قبلها لِيَتَوَصَّلَ بالمد إلى تحقيقها».

«والتاء والألف في ضَرَبْتُما هو الضمير، والميم فيه وفي ضربْتُمْ زائدة لتقوية الضمير، كما عملوا في ذا، فقالوا: هذا.

وقال الصِّقِلِّيُّ[3]: زِيدت الميمُ وقايةً للضمة كما زيدت النونُ في ضَرَبَني وقايةً للفتحة.

وأما الجمع فضميره[4]: «تُمُو» فَرقوا فيه بين التثنية والجمع، بالواو هنا، والألف هناك، واخْتَصَّا بذلك لأن الألف للتثنية والواو للجمع في الإعراب، وضمت الميم[5] لأجل الواو، وقد تحذف الواو، وإن كانت جزءًا من الضمير، تشبيهاً بما ليس جزءًا كالصلة من فِيْهِ وعَلَيْهِ»[1].

ص: وإنْ رُفِعَ بفعلٍ غيرِه فهو نون مفتوحة للمخاطبات أو الغائبات، / وألفٌ لتثنيةِ غيرِ المتكلم، وواوٌ للمخاطَبِينَ أو الغائبينَ، وياءٌ للمخاطبة. وللغائبِ مطلقاً مع الماضي ما له مع المضارع، وربما استُغني معه بالضمة عن [١: ٩٨/ب]

---

(١) البسيط لابن العلج - الجزء الأخير (باب النعت) ق ٢٩/ب - مخطوط.

(٢) ك: يعني في ميم.

(٣) إسماعيل بن خلف أبو طاهر السَّرَقُسْطي الصقلي الأندلسي [- ٤٥٥ هـ] صاحب علي بن إبراهيم الحَوْفي. روى عن أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي. استوطن مصر، وحدَّث بها. وسمع منه جُماهر بن عبد الرحمن الفقيه بعض روايته. صَنَّف العنوان في القراءات، واختصر الحُجَّة للفارسي. الصلة ص ١٠٥ - ١٠٦، ومعجم الأدباء ٦: ١٦٥ - ١٦٧، ووفيات الأعيان ١: ٢٣٣، وبغية الوعاة ١: ٤٤٨.

(٤) في النسخ كلها: «فضموا» والتصويب من البسيط لابن العلج.

(٥) فيما عدا م: الواو. والصواب «الميم» كما في البسيط.

الواو. وليس الأربعُ علاماتٍ والفاعلُ مُسْتَكِنٌّ، خلافاً للمازني فيهن، وللأخفش في الياء.

ش: **وإنْ رُفِعَ**: يعني البارز المتصل. والهاء في «غيرِه» عائد على الماضي. وغيرُ الماضي هو المضارع والأمر. ومثالُ المخاطبات والغائبات: اضْرِبْنَ تَضْرِبْنَ يَضْرِبْنَ، ومثالُ غيرِ المتكلم: افْعَلا ويَفْعَلان وتَفْعَلان، ومثالُ المخاطَبِينَ والغائبينَ: اضْرِبُوا ويَضْرِبُونَ وتَضْرِبُونَ، ومثالُ ياءِ المخاطبة: اضْرِبي وتَضْرِبينَ.

وقوله: **وللغائبِ مُطلقاً مع الماضي** مثالُه: زيدٌ ضَرَبَ، وهندٌ ضَرَبَتْ، والزيدان ضَرَبا، والهِنْدانِ ضَرَبَتا، والزيدونَ ضَرَبُوا، والهنداتُ ضَرَبْنَ.

وقوله: **ما لَهُ مَعَ المضارع** لأنك تقول: زيدٌ يَضرِبُ، وهندٌ تَضْرِبُ، والزيدانِ يَضْرِبانِ، والهندان تَضْرِبانِ، والزيدُونَ يَضْرِبونَ، والهنداتُ يَضْرِبْنَ.

وقوله: **وربما استُغنِيَ مَعَه** - أي مع الماضي - **بالضمةِ عن الواو**، قال[1]:

فلو أَنَّ الأَطِبّا كانُ حَوْلي ... وكانَ مع الأَطِبَّاءِ الأُساةُ

وقال[2]:

رُبَ ذي لِقاحٍ وَيْبَ أُمِّكَ فاحِشٍ ... هَلِعٍ إذا ما الناسُ جاعُ وأَجْدَبُوا

يريد: كانُوا، وجاعُوا، فحذف الواو، وهي ضميرُ الجماعةِ الذكور.

وظاهرُ قول المصنف: «ورُبَّما» أنه يجوز ذلك قليلاً. وبعض

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٩١، ومجالس ثعلب ص٨٨، والحيوان ٥: ٢٩٧، وشرح الكتاب للسيرافي ١: ١٤٥ و٢: ١٤٨، وأسرار العربية ص٢٨٠، والإنصاف ص ٣٨٥، ٧٥٣، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٣، ٥٨٢، ٥٨٥، وضرورة الشعر ص ٩٦، ١١٢، والخزانة ٥: ٢٢٩ [الشاهد ٣٧٥]. ويروى آخره: الشُّفاة.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ١٢٣. اللقاح: ذوات الألبان من النوق، واحدها لَقُوح ولِقْحة.

أصحابنا[1] إنما أنشدوا ذلك على سبيل الضرورة التي تختص بالشعر. وقال الشاعر[2]:

إذا ما شاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرادُوا ... ولا يَألُو لهم أَحَدٌ ضِرارا

وأَنشد الكسائي[3]:

إذا ما الأَقْرَبُونَ من الأداني ... أَمالُ عليَّ صُفَّاحاً وطِينا

وأَنشد أيضاً[4]:

وإذا احتملت لأنْ تَزيدَهم تُقًى ... دَبَرُوا، فلم يَزْدادُ غَير تَمادِ

أي: شاؤُوا، وأَمالُوا، ويَزْدادُوا. وبعضهم قال: مِن العرب مَن يقول في الجمع: الزيدون قامُ، فيجتزئ بالضمة[5]، وأنشد[6]:

جَزَيتُ ابنَ أَوْفَى بالمدينةِ قَرْضَهُ ... وقُلتُ لِشُفَّاعِ المدينةِ: أَوْجِفْ

يريد: أَوْجِفُ، فسَكّن للوقف. وأنشد أيضاً:

فلو أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلي ... .

واستُفيدَ من البيت الأول أنَّ فعلَ الأمر للجماعة الذكور يَجري مَجرى الفعل الماضي في ذلك.

---

(١) كابن عصفور في ضرائر الشعر ص ١٢٥، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٥. وممن سبقه السيرافي في ضرورة الشعر ص ١١٢.

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٩١. وعنه في الخزانة ٥: ٢٣١ [عند الشاهد ٣٧٥]، وشرح أبيات المغني ٧: ١٧٨ [الإنشاد ٧٨٩]. وهو في الإنصاف ص ٣٨٦. لا يألو: لا يستطيع. والضرار: المضارَّة.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) قال الفراء: «وهي في هوازن وعُلْيا قيس» معاني القرآن ١: ٩١.

(٦) البيت لابن مقبل. ديوانه ص ١٥٢، والكتاب ٤: ٢١٢، والقوافي للأخفش ص ١١٢، وتحصيل عين الذهب ص ٥٧٢، وضرائر الشعر ص ١٢٩، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٤. أوجفوا: احملوا رواحلكم على الوَجيف، وهو سير سريع.

[١/٩٩:١] وقال المصنف في الشرح[١] : «وأنشد السِّيرافـيُّ[٢] / :

لو أنَّ قومي حينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ على الجبـالِ الصُّـمِّ لانْهَـدَّ الجَبَـلْ

شَبُّوا على المجدِ، وشابُوا، واكْتَهَلْ

أراد: حَمَلُوا، واكْتَهَلُوا، فحذف الواو اكتفاء بالضمة، ثم وَقَف فسَكَّن» انتهى.

ويحتمل توجيهاً آخر، وهو أن القَوْم هو اسم جمع، واسمُ الجمع يجوز أن يُخْبَر عنه إخبار الواحد، فتقول: الرَّهْطُ صَنَعَ كذا، والنَّفَرُ رَحَلَ، والرَّكْبُ سارَ، مراعاةً لِلَّفظ، ولذلك إذا صُغِّرَ[٣] صَغَّروه كما يُصَغَّرُ المفرد، فتقول: رُهَيْط ونُفَيْر ورُكَيْب. فراعى أولاً المعنى حين قال: «أَدْعُوهم»، فأتى بضمير الجمع، ثم راعى اللفظ فقال: «حَمَل»، فأفرد الضمير. فإذا احتمل هذا ـ وهو أرجحُ ـ لم يكن للمصنف فيه دليلٌ على دعواه.

وقال المصنف في الشرح أيضاً[٤]: «وربما فُعِلَ هذا مع فعلِ الأمر كقوله[٥]:

إنَّ ابـنَ الَاحْـوَصَ معـروفٌ فَبَلِّغْـهُ في ساعِـدَيْـهِ إذا رامَ العُـلا قِصَـرُ»

انتهى. يريد: فبلغوه، فحذف الواو مع فعل الأمر.

وهذا الذي خَرَّج عليه هذا البيتَ لا يَلزم لأنه يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون أتبع حركةَ الغين حركةَ الهاء، وهو يريد: فبلِّغْهُ.

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٢٣.

(٢) الأول والثاني في شرح الكتاب ١: ١٤٥ و ٢: ١٦٢، وشرح المفصل ٩: ٨٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٤، وشرح التسهيل ١: ١٢٣، وضرائر الشعر ص ١٢٨. وأنشد الثالث في ص ١٢٩ منفصلاً عنهما.

(٣) ك، ح، ص ف: صغروه. م: صغروا.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٢٣.

(٥) البيت في المحتسب ١: ١٩٦، وضرائر الشعر ص ١١٢، والخزانة ١١: ٤٥١ [عند الشاهد ٩٥٤]. ونسبه محققا شرح التسهيل لأبي حية النميري.

والثاني[1]: أن يكون نَقل حركةَ الهاء إلى الغين الساكنة، فصار: «فَبَلِّغُهْ» ناوياً الوقف، كما قال زياد[2]:

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أَضْرِبُهْ

يريد: لم أَضْرِبْهُ، ثم أَجرى الوقفَ مُجرى الوصلَ، فحَركَ الهاءَ بالضم.

وقوله: **وليس الأربعُ علاماتٍ** يعني بالأربع النونَ والألف والواو والياء. ويعني بقوله: «**علامات**» أي النون علامة لجمع المؤنث، والألف علامة للتثنية، والواو علامة للجمع المذكر، والياء علامة للمؤنثة، فيكنَّ كتاء التأنيث في مثل: ضَربتْ هند، بل هي أسماء ضمائر بارزة، اتَّصلتْ بالأفعال كاتصال تاء المتكلم وتاء الخطاب في نحو: قُمتُ وقُمتَ. هذا مذهب جمهور النحويين[3].

وذهب المازني[4] إلى أنها علامات، والفاعل مُسْتَكِنّ كاسْتِكْنانه في: زيدٌ فَعَل، وهند فَعَلَتْ. وكما يقول الجمهور في مثل: قاما أَخَواك، وقاموا إخوتُك، وقُمْنَ أَخواتُك، على لغة «أكلوني البراغيث»[5]: إنها علامات تدلُّ على تثنية الفاعل وجمعه.

---

(١) المحتسب ١: ١٩٧.

(٢) هو زياد الأعجم. وقبله: عَجِبتُ، والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ. شعره ص ٤٥، والكتاب ٤: ١٧٩ - ١٨٠، والكامل ص ٦٩٣، وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٩، والمحتسب ١: ١٩٦، والتبصرة ص ٥٠١، وتحصيل عين الذهب ص ٥٦٠، وشرح المفصل ٩: ٧٠ - ٧٢، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٣٦، واللسان (لمم)، وشرح شواهد الشافية ص ١٦١ - ١٦٢. عَنَزِيّ: منسوب إلى عَنَزة، وهم عَنَزة بن أسد بن ربيعة. وزياد الأعجم من عبد القيس.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٢٣.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٠، وشرح المفصل ٣: ٨٨ و ٧: ٧، وشرح الجزولية للشلوبين ص ٣٢٣ - ٣٢٤، وللأبذي ص ١٣٣، وشرح التسهيل ١: ١٢٣، وشرح الكافية ٢: ٩. وزاد ابن يعيش أنه مذهب غيره من النحويين. وبعض هذه المصادر تذكر أن هذا مذهب المازني في الألف في نحو: قاما، والواو في نحو: قاموا فقط.

(٥) تقدم تخريجها في ١: ١٨٨.

واستدلَّ المصنف على بطلان مذهب المازني في الشرح[1] بأنها لو كانت حروفاً تدلُّ على أحوال الفاعل المستكنّ كالتاء من فَعَلَتْ لجاز حذفها في نحو: الزيدانِ قاما، والزيدونَ قاموا، كما جاز حذف التاء في نحو[2]:

.... فــإنَّ الحــوادِثَ أَوْدَى بِهــا

.... ولا أَرْضَ أَبْقَــلَ إِبْقَــالَهــا[3]

بل كانت الألفُ وأخواتُها أَحَقَّ بجواز الحذف لأن معناها أَظهرُ من معنى التأنيث، وذلك أن علامةَ التأنيث اللاحقةَ للأسماء لا يُوثَق بدلالتها على التأنيث؛ إذ قد تلحق المذكَّراتِ كثيراً كراوية وهُمَزة، فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل، وليس الأمر كذلك / في علامتي التثنية والجمع؛ إذْ لا [١:٩٩/ب] يمكن أن يُعْتَقَد فيما اتَّصَلَتا به خُلُوُّه من مدلولهما، فذكرُ الفعل على إثْر واحدة منهما مُغْنٍ عن علامةٍ تَلحق الفعل، ولمّا لم يَستغنوا بما يلحق[4] الاسم عَمَّا يَلحق الفِعلَ عُلِمَ أَنَّ لهم داعياً إلى التزامه غيرَ كونِه حرفاً، وليس ذلك إلا كونَه اسماً مسنداً إليه، ولذلك لم يَجُزْ حذفُه بوجه؛ إذ لو حُذف لكان الفعل حديثاً عن غير مُحَدَّثٍ عنه، وذلك محال. انتهى ما رَدَّ به المصنف في الشرح على المازنيّ، وهو كلام مُطَوَّل.

والمازنيُّ يقول: لمَّا اسْتَكَنَّ في فَعَلَ وفَعَلَتْ، وأتينا بعلامة تأنيث تَفْرُق فِعلَ المؤنث مِن فعلِ المذكَّر، اسْتَكَنَّ في فعل التثنية والجمع، وأَتينا بعلاماتٍ

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٢) صدره: فإمّا تَرَيْني ولي لِمَّةٌ. وهو للأعشى. ديوانه ص ٢٢١، والكتاب ٢: ٤٦، والتكملة ص ٩٠. وإن رُمْتَ تخريجه فانظر أمالي ابن الشجري ١: ١٥٩، والخزانة ١١: ٤٣٠ ـ ٤٣٤ [الشاهد ٦٥٢]. اللِّمَّة: الشعر الذي يُلِمُّ بالمَنْكِب.

(٣) صدره: فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها. وهو لعامر بن جُوَيْن الطائي. الكتاب ٢: ٤٦، والكامل ص ٨٤١، والتكملة ص ٨٧، والخصائص ٢: ٤١١، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤٢، وضرائر الشعر ص ٢٧٥، والخزانة ١: ٤٥ ـ ٥٥ [الشاهد الثاني]، وشرح أبيات المغني ٨: ١٧ ـ ١٨ [الإنشاد ٨٩٠].

(٤) في النسخ كلها: «بما لم يلحق». والصواب ما أثبته عن شرح التسهيل ونتائج التحصيل.

تَدُلُّ على التثنية والجمع لِيحصُل الفرق بين المُسْنَدِ لضميرِ المفرد وضميرِ المثنى والمجموع.

والذي يَظهر به ضَعفُ مذهب المازني هو أنه لو كانت هذه علاماتٍ لَلَزِمَ أن تكون علامةُ جمع المؤنث نُوناً ساكنةً، ولا يُسَكَّن آخر الفعل لها، كما كانت تاءُ التأنيث ساكنةً، ولا يُسَكَّن آخر الفعل لها، وتسكينُ آخر الفعل لها وتحريكُها يدلُّ على ا سميتها؛ إذ لا يكون ذلك إلا لما تَنَزَّلَ من الكلمة منزلةَ الجزء منها، كما فعلوا ذلك بنحو: «ضَرَبْتُ»، لَمَّا تَنَزَّلَ منزلةَ الجزء من الفعل في كونه لا يُفْصَلُ منه سَكَّنوا آخرَ الفعل لئلا تتوالى أربع متحركات في كلمة، فكذلك فعلوا في ضَرَبْنَ. فكما أن التاء في ضَربتُ اسمٌ بلا خلاف كذلك النون في فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ.

وقوله: ولِلأخفشِ في الياء يعني في مثل: افْعَلي وتَفْعَلينَ. ذهب الأخفش[(١)] ـ وتبعه جماعة[(٢)] ـ إلى أنَّ الياء حرف تأنيث، فلا موضعَ لها من الإعراب، والفاعل مُستكنّ، ولا يجوز أن تكون ضميراً لأن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، نحو: هندٌ تقومُ، وزيدٌ يَقومُ، فَرَقوا في الغَيْبة بالتاء في أول المضارع بين المذكر والمؤنث، ولما كان الخطاب مشتركاً بين المذكر والمؤنث في التاء في أول الفعل احتيج إلى علامةٍ تُمَيِّزُ المؤنثَ من المذكر، فقالوا: تَقومُ يا زيدُ، وتَقومينَ يا هندُ.

وذهب الجمهور[(٣)] س[(٤)] وغيره[(٥)] إلى أن الياء ضمير. واستدلوا[(٦)]

---

(١) شرح الجزولية للشلوبين ص ٣٢٥، وللأبذي ص ١٣٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٠، وشرح التسهيل ١: ١٢٤، ورصف المباني ص ٥٠٦.
(٢) شرح المفصل ٧: ٨. ومنهم المازني كما في الجنى الداني ص ١٨١، والمغني ص ٤١٣.
(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٢٥، ورصف المباني ص ٥٠٦.
(٤) الكتاب ١: ٢٠.
(٥) سر صناعة الإعراب ص ٧٦٩.
(٦) هذه الأدلة في شرح جمل الزجاجي ٢: ٢٠ ـ ٢١. وانظر شرح الجزولية ص ١٣٥، ورصف المباني ص ٥٠٧.

بأن الياء لم تَثبت علامةَ تأنيث في غير هذا الموضع، فيحمل هذا عليه، وقد ثَبتت ضميراً باتفاق في مثل: ضَرَبَني. ومنها أن علامة التأنيث لم تلحق المضارع في موضع من آخره. ومنها أنَّ علامة التأنيث ثَبتت في التثنية في مثل: قامَتا، والهندانِ تقومانِ، فلو كانت الياء حرف تأنيث لثبتت في التثنية. ومنها أنه لم يرفع من المضارعة[1] بالنون إلا ما اتصل به ضمير. وإنما بَرز الضمير هنا للعلة التي أوجَبتْ بُروزَه في التثنية والجمع، وهو اللبس؛ ألا ترى أنه لو لم يَبْرُز في التثنية والجمع لالتبس بفعل المفرد، فكذلك هنا لو لم يَبْرُز لالتبسَ بفِعْلِ المذكر؛ لأنك تقول: «تَفْعَل» في خطاب المذكر.

وما اسْتُدِلَّ به لهذا المذهب مدخول:

أمَّا قولُهم: «إن الياء لم تَثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع» فإنه يُرَدُّ بقولهم للمذكر «هذا»، وللمؤنث «هذي».

وأمَّا أنها لم تَلحق مضارعاً من آخره فسبب ذلك ـ أعني لحاقها فيه ـ مخافة اللبس إذ كانت التاء / التي في المضارع قد اشتركت فيها صيغة [١:١٠٠/أ] المذكر والمؤنث، فاحتيج إلى فارق.

وأمَّا الثبات[2] في التثنية فإنهم اعتزموا على التسوية في المثنى بين المذكر والمؤنث في الخطاب، فقالوا: تَقومانِ يا زيدانِ، وتَقومانِ يا هندانِ، كما فعلوا ذلك في الماضي، فقالوا: قُمْتُما يا زيدانِ، وقُمْتُما يا هندان، وفَرقوا في الإفراد، فقالوا: قُمْتَ يا زيدُ، وقُمْتِ يا هندُ.

وأما أنه لم يُرفع بالنون إلا ما اتصل به ضمير فممنوع هذا الحصر بهذا الذي اختلفنا فيه.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وهذا القول ـ يعني قول الأخفش ـ

(١) ك: المضارع. م: الأفعال المضارعة.
(٢) ك: وإنما أثبتت. م: وإنما تثبت في التثنية لأنهم.
(٣) شرح التسهيل ١: ١٢٤.

مردود بما رُدَّ به قولُ المازنيّ، وبشيء آخر، وهو أنَّ الأخفشَ جعل ياء افْعَلِي كتاء فَعَلَتْ، فيقال له: لو كانت الياء كالتاء لتساوتا في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: افْعَلِيا، كما يقال: فَعَلَتَا، لكنهم امتنعوا من ذلك، فعُلم أنَّ مانِعَهم كونُ ذلك مستلزِماً اجتماع مرفوعين بفعل واحد من غير عطف، وذلك لا يجوز» انتهى ما ذكره، وقد تقدم الجواب عن هذا الذي ذكره.

ص: ويُسَكَّنُ آخرُ المُسْنَد إلى التاء والنون ونا، ويُحذَف ما قبلَه من معتل، وتُنقَل حركتُه إلى فاء الماضي الثلاثيِّ، وإنْ كانت فتحةً أُبدِلتْ بمجانسة المحذوف، ونُقلت، وربما نُقل دون إسنادٍ إلى أحد الثلاثة في زالَ وكادَ أُخْتَـيْ كانَ وعَسى، وحركةُ ما قبل الواو والياء مجانِسةٌ، فإنْ ماثَلَها أو كان ألفاً حُذف، ووَلِـيَ ما قبلَه بحاله، وإن كان الضمير واواً والآخرُ ياءً أو بالعكس حُذف الآخِرُ، وجُعلت الحركةُ المجانِسةُ على ما قبلَه.

ش: مثالُ ما أُسند إلى التاء و«نا»: فَعَلْتُ وفَعَلْنا، ولا يكون إلا ماضياً، وإلى النون: فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ وافْعَلْنَ.

وقال «آخِرُ» ولم يقل «لامُ الفعل» لأنه قد يكون حرفاً زائدًا للإلحاق، نحو: اغْرَنْدَيْتُ[1].

واختلفوا في تعليل سكون آخر الفعل: فأكثر النحويين[2] على أنه إنما سُكِّنَ لئلا يتوالى أربعُ حركات في شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل.

وقد ضَعَّفَ المصنفُ هذا القولَ في الشرح[3] بأنَّ التعليل عام، والعلّة قاصرة، إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي، نحو:

---

(١) اغرانداه: اعتلاه.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٢٥.

انطلقَ، والكثيرُ لا تتوالى فيه، فمراعاتُه أَوْلى. وبأنَّ تَوالِيَها لم يهمل بدليل عُلَبِطٍ[1] وعَرَتُنٍ[2] وجَنَدِلٍ، والأصل: عُلابِط وعَرَنْتُن وجَنادِل[3] عند البصري[4]، وجَنَدِيل عند الكوفي[5]، فحذفوا، ووالَوْا بينها، فلو كان التوالي منفوراً عنه طبعاً ومقصودَ الإهمال وضعاً، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة، ولَسَدُّوا باب التأنيث بالتاء، نحو: شَجَرة ومَعِدة ولَبُؤَة. ولا يُعتَذَر عن هذا بأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال لكونها جزءَ كلمة لا يَقوم غيرُها مَقامَها، ولا يُستَغنى عنها، بخلاف تاء فَعَلْتُ، فإنها جزءُ كلامٍ تامٍّ، وتَقْبَلُ الاستغناءَ عنها بغيرها، نحو: فَعَلَ زيدٌ.

قال المصنف[6]: «وإنما سببُه تمييزُ الفاعل من المفعول في نحو: أَكْرَمْنا وأَكْرَمَنا، ثم حُملت التاءُ والنونُ على «نا» للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال» انتهى.

وهذه التَّعاليلُ تَسْويدٌ للورق وتَخَرُّصٌ على العرب في موضوعات كلامها، وكان الأَولى / أن نضرب صفحاً عن ذكر هذا كله. [١:١٠٠/ب]

وقوله: **ويُحذَفُ ما قبلَه** أي: ما قبلَ آخرِ المُسْنَد من مُعتلّ، وإنما حُذف لالتقاء الساكنين. ويُقْتَصَرُ على ذلك في الأمر والمضارع، نحو: خَفْنَ ولا تَخَفْنَ، وصِحْنَ ولا تَصِحْنَ، وقُلْنَ ولا تَقُلْنَ.

وقوله: **وتُنْقَلُ حَرَكَتُه إلى فاءِ الماضي الثلاثيِّ** مثالُه: طُلْتُ وخِفْتُ؛ لأن أصله طَوُلَ وخَوِفَ. ويعني بنقل حركته التي كانت له قبلَ انقلابِه ألفاً في طالَ وخافَ.

---

(١) رجل علبط: ضخم عظيم.

(٢) العرتن: شجر يدبغ به.

(٣) الجنادل: جمع جَنْدَل، وهو الصخر العظيم.

(٤) الكتاب ٣: ٢٢٨ و٤: ٢٨٩ والأصول ٣: ١٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٩٧/أ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٧.

(٥) اللسان (ضلل) حيث نسب للفراء منهم.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٢٥.

وقوله: **وإنْ كانت فتحةً** ـ أي: وإن كانت الحركة التي كانت لحرف العلة فتحةً قبلَ انقلابِهِ ألفاً ـ **أُبدلت بمجانسة المحذوف**، إن كان المحذوف واواً أُبدلت الحركةُ ضمةً، وإن كان ياءً أُبدلتْ كسرةً. **ونُقِلَتْ**، أي: إلى فاء الكلمة. مثاله: قامَ وباعَ، أصلُهما: قَوَمَ وبَيَعَ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقُلبا[1] ألفاً، فقيل: قامَ وباعَ، فإذا أسندتَهما إلى التاء قلتَ: قُمْتُ وبِعْتُ.

وقوله: **في زالَ وكادَ** مثالُه قولُ بعض العرب: ما زِيلَ زيدٌ فاضلاً، وكِيدَ زيدٌ يقولُ، قال أبو خِراشٍ الهُذَلِيُّ[2]:

وكِيدَتْ ضِباعُ القُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتي ... وكِيْـدَ خِـراشٌ يـومَ ذلـك يَيْتَـمُ

قال س[3]: «وحدثنا أبو الخطاب أنَّ ناساً من العرب يقولون: كِيْدَ زيدٌ يَفعلُ كذا». قال الأستاذ أبو علي: جَسَّرَهم على ذلك أنهم أَمِنُوا اللَّبْسَ حيث كان هذا الفعل لا مفعولَ له، وإنما هو رافع الاسم، وبعدَه فعلٌ، كأنه في موضع خبره، وهو مع هذا شاذ.

وقوله: **أُخْتَيْ كانَ وعَسى** احترازٌ من «زال» بمعنى مازَ، وبمعنى ذَهَبَ أو تحَوَّلَ، ومن «كادَ» بمعنى احتالَ، وبمعنى أَرادَ، وبمعنى تَنَكَّرَ، ويجمعها أن يقال: «التي مضارعها يَكِيدُ» لأن مضارع تلك: يَكادُ.

وقوله: **فإنْ ماثَلَها أو كان ألفاً حُذِفَ** مثالُه: أنتم تَدْعُوْنَ، وأنتِ تَرْمِيْنَ، وأنتـم تَخْشَـوْنَ، وأنـتِ تَخْشَيْـنَ، أصلـه: تَـدْعُـوُوْنَ وتَـرْمِيِيْـنَ وتَخْشَـاوْنَ وتَخْشايْنَ[4].

---

(١) في النسخ كلها: «قُلبا». والوجه ما أثبت.

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٠، والمنصف ١: ٢٥٢، وشرح المفصل ١٠: ٧٢، واللسان (كيد) وشرح التسهيل ١: ١٢٦. القف: موضع غليظ مرتفع لا يبلغ أن يكون جبلاً. وفي حاشية س ما نصُّه: «بخط ح: يقال: يَتِمَ يَيْتَمُ يُتْماً ويَتَماً» ولعل الحرف «ح» رمز لأبي حيان.

(٣) الكتاب ٤: ٣٤٢.

(٤) فيما عدا م: وتخشيين.

وقوله: **ووَلِيَ ما قبلَه بحالِه** أي: تَبقى حركةُ العينِ في تَدْعُون، والميمِ في تَرْمِين، والشينِ في تَخْشَوْنَ وتَخْشَيْنَ، على حالها لا يعرض لشيء منها تغيير.

وقوله: **وإنْ كان الضميرُ واواً والآخِرُ ياء** مثل: تَرْمُون، أصله: تَرْمِيُوْنَ **أو العكس** مثل: أنتِ تَغزِيْنَ، أصله: تَغْزُوِيْنَ، استُثقلت الضمةُ في الياء والكسرةُ في الواو، فحُذِفتا، فالتقى ساكنان، فحُذف الآخِرُ، وحُرِّك ما قبلَه بحركةٍ تُجانِسُ الضميرَ.

وما ذَكره المصنفُ هنا من قوله: «ويُسَكَّنُ آخِرُ المُسْنَدِ» إلى قوله: «وجُعلتِ الحركةُ المجانِسةُ على ما قبلَه» هو من علم التصريف، وفيه ذَكَره النحاة، واستَعجلَ المصنفُ ذكرَه في هذا الباب، وليس مَحَلَّ ذِكْرِه.

ص: ويأتي ضميرُ الغائبينَ كضمير الغائبة كثيراً لتأوُّلهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلاً لتأوُّلهم بواحد يُفْهِمُ الجمعَ، أو لِسَدِّ واحدٍ مَسَدَّهم، ويُعامَلُ بذلك ضميرُ الاثنين وضميرُ الإناث بعد أَفْعَلِ التفضيلِ كثيراً، ودُونَه قليلاً.

ولجمعِ الغائبِ غيرِ العاقل ما للغائبة أو الغائبات. وفعلتْ ونحوُه أَولى من فَعَلْنَ / ونحوِه بأكثرِ جَمْعِه، وأقلُّه والعاقلاتُ مطلقاً بالعكس. وقد يُوقِعُ [١/١٠١:١]
فَعَلْنَ موقعَ فَعَلُوا طَلَبُ التَّشاكُلِ، كما قد يُسَوِّغُ لكلماتٍ غيرَ ما لها من حُكمٍ ووَزْنٍ.

ش: مثالُ ذلك: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[١]، وقولُ الراجز[٢]:

---

(١) سورة المرسلات: ١١.

(٢) هو جحدر بن ضُبيعة، واسمه ربيعة، وجحدر لقبه. وبينهما: «ولَفَّفَتْ في خِرَقٍ، وشَمَّتِ» وبعدهما: «أمُخْدَجٌ في الحربِ أم أتَمَّتِ». الحماسة ١: ٢٦٨ [الحماسية ١٧٠]، وشرح المفصل ٤: ٩٥، ٩٦، وشرح التسهيل ١: ١٢٧. والمخدج: الولد يولد ناقصاً وإن تمت أيام حمله.

قـد عَلِمَـتْ والِـدتـي مـا ضَمَّـتِ   إذا الكُمـاةُ بـالكُمـاةِ الْتَفَّـتِ

وهو كثير.

ومثالُ ضمير الغائب قولُه[(١)]:

فـإنـي رأيـتُ الضّـامِـريـنَ متـاعَهـم   يَمُوتُ ويَفْنى، فارْضَخي مِن وِعائيا

أي: يَموتُون، فأفرد، كأنه قال: يَموت مَنْ ثَمَّ أو من ذَكَرْت. وعلى ذلك يُحْمَلُ قولُ الآخر[(٢)]:

تَعَفَّـقَ بـالأَرْطَـى لهـا، وأَرادَهـا   رِجـالٌ، فَبَـذَّتْ نَبْلَهُـمْ، وكَلِيـبُ

أي: تَعَفَّقَ بالأَرطَى رِجالٌ، وأرادَها جَمْعُهم. فبهذا التوجيهِ يُؤْمَنُ الانتصار للكسائيّ[(٣)] بهذا البيت في حذف الفاعل، وللفَرَّاءِ[(٤)] في نسبة العمل إلى العاملين.

وقد أجاز س أن يقال: «ضَرَبْتُ وضَرَبني قومَك»[(٥)] أراد: وضَرَبُوني،

---

(١) منظور الدُّبَيْري كما في اللسان (حظل). وهو بغير نسبة في الأمالي ٢: ٢١٢، واللسان والتاج (صمر). وقوله: «الضامرين» كذا في النسخ كلها بالضاد المعجمة، وفي المصادر الثلاثة الأخيرة: «الصامرين» بالمهملة، وفي اللسان (حظل): الباخلين. والصامرون: المانعون الباخلون. وارضخي: كُلِي.

(٢) علقمة بن عَبَدة. ديوانه ص ٣٨، والنوادر ص ٢٨١، وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٨٦، والمقرب ١: ٢٥١، وشرح التسهيل ١: ١٢٧. تعفق: لاذ واستتر. والأرطى: شجر ينبت في الرمل، ذو رائحة طيبة، له عروق حمر، يدبغ بورقها. ولها: أي للبقرة الوحشية. وبَذَّت: سبقت وغلبت. والكَليب: الكلاب.

(٣) فهو إذا أعمل ثاني العاملين في لفظ المعمول، وكان الأول محتاجاً لمرفوع، لا يضمر، بل يحذف تخلصاً من الإضمار قبل الذكر. الجمل ص ١١٣، وشرحه لابن عصفور ١: ٦١٤، ٦١٧ ـ ٦١٩، وأوضح المسالك ٢: ٢٨ ـ ٢٩.

(٤) يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما. الجمل ص ١١٣، وشرحه لابن عصفور ١: ٦١٧، وأوضح المسالك ٢: ٢٩.

(٥) الكتاب ١: ٧٩ ـ ٨٠ واللفظ فيه: «ضربني وضربتُ قومَك» وهو الصواب، بإعمال الثاني والإضمار في الأول. والمثال الذي ذكره أبو حيان هو بهذه الصورة في شرح التسهيل لابن مالك ١: ١٢٧ ـ ١٢٨. وانظر تعقيب أبي حيان عليه في ص ١٥١ الآتية.

فأَفردَ على تقدير وضَرَبَني مَنْ ثَمَّ. وأنشد أبو الحسن[1]:

وبِـالبَـدْوِ مِنّـا أُسْـرَةٌ، يَحْفَظُـونَنـا سِراعٌ إلى الدَّاعي عِظامٌ كَراكِرُهْ

فأَفردَ ضميرَ الأُسْرة لأنه نسب إليهم الحفظ، فصح تأوُّلُهم بحِصْن أو مَلْجأ، فجاء بالضمير على وَفْق ذلك، فكأنه قال: أسرةٌ هم بحفظِهم إيانا مَلْجَأٌ عظيمٌ كَراكِرُه[2]. ومِن كلام العرب: «هو أَحْسَنُ الفِتْيانِ وأَجْمَلُه»[3] لأنه بمعنى: أَحسنُ فتًى، فأفرد الضمير حملاً على المعنى.

قال المصنف في الشرح[4]: «وإلى نحو هذا أَشرتُ بقولي: «أو لِسَدِّ واحدٍ مَسَدَّهم»، ومثلُ هذا قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[5]، وقولُ الراجز[6]:

وطابَ أَلْبانُ اللِّقاحِ، وبَرَدْ

لأن النَّعَمَ واللَّبَنَ يَسُدَّانِ مَسَدَّ الأَنعام والأَلْبان» انتهى كلام المصنف في شرحه.

فأمَّا قولُه: «ويأتي ضميرُ الغائبينَ كضمير الغائبة كثيراً لتأوُّلهم بجماعة» فهذا فيه تفصيل: لا يخلو ضميرُ الغائبينَ أن يعود على جمعِ سلامة، أو على جمعِ تكسير، أو على اسمِ جمع:

فإن عادَ على جمعِ سلامة نحو: الزَّيدِينَ والمؤمنينَ فلا يجوز أن يكون إلا بالواو نحو: الزيدُونَ خَرَجُوا، ولا يجوز: الزيدُونَ خَرَجَتْ، ولا:

---

(١) البيت في سفر السعادة ص ٧٦٢، وشرح التسهيل ١: ١٢٨. الكراكر: جمع كِرْكِرة، والكِرْكِرة: رَحى زَوْر البعير والناقة، والجماعة من الناس.

(٢) قال السخاوي: «كأنه يريد: عظامٌ كراكرُ ما ذكرتُ، فحمله على الواحد».

(٣) الكتاب ١: ٨٠، والخصائص ٢: ٤١٩، وشرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٠.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٢٨.

(٥) سورة النحل: ٦٦.

(٦) معاني القرآن للفراء ١: ١٢٩، ومجالس ثعلب ص ٤٢١، والتكملة للصغاني واللسان (خرت). اللقاح: ذوات الألبان من النوق، واحدها لَقُوح ولِقْحة.

المؤمنونَ أَفْلَحَتْ، على التأويل بجماعةٍ، كما يدلُّ عليه ظاهرُ كلام المصنف.

وإن عادَ على جمعِ تكسير جازَ ذلك، وجازَ أن يأتي كضمير الغائبة، وسواءٌ في ذلك أكانَ الضميرُ مرفوعاً أو غيره، فالمرفوعُ كقوله: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[1]، وغيرُه كقول العرب: «الرجالُ وأَعْضادُها»[2].

وإن عادَ على اسمِ جمع جاز أن يعود بالواو وبضمير المفرد، فتقول: الرَّهْطُ خَرَجُوا، والرَّهْطُ خَرَجَ، والرَّكْبُ سافَروا، والركبُ سافَرَ.

[١:١٠١/ب] وأمّا قولُه: «وكضميرِ الغائبِ قليلاً»، وإنشادُه / دليلاً على ذلك:

فـإنّي رأيـتُ الضَّـامِريـنَ متـاعَهـم يَمُـوتُ وَيَفْنَـى ....

وأنَّ الشاعر أراد: يَموتون ويَفْنَوْن، فلا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون «متاعَهم» بدلاً من «الضَّامرين»، والخبر عنه، كما تقول: إن الزَّيدِين بِرَّهُمْ واسعٌ، وكَنى عن نَفاد متاعِهم بالموت على سبيل المجاز، والتقدير: فإني رأيتُ متاعَ الضَّامرين يَنْفَدُ ويَفْنَى. وهذا التأويل أَقربُ من إجازة: الزيدُونَ خَرَجَ؛ إذْ في ذلك هدمٌ للقواعد الثابتة من لسان العرب بالبيت الفرد[3] الشاذّ المحتمِل للتأويل.

وأمّا قولُه: «وعلى ذلك ـ أي: على إفراد الضمير ـ يُحْمَلُ قولُ الآخر:

تعفـق بـالأرطـى ....»

فهذا يَدُلُّ على أنه ساوى في الحكم بين «الضَّامرين» وبين «رجال» في إفراد الضمير، فتقول: الزيدون خَرَجَ، والرجالُ خَرَجَ، وذلك لا يجوز، وسيأتي الكلام في هذا البيت في باب الإعمال إن شاء الله.

---

(١) سورة المرسلات: ١١.
(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٧٨ حيث قال: «ويقال في مَثَل: الحربُ الرجالُ وأعضادُها»، والحلبيات ص ١٤٩.
(٣) ك، م: المفرد.

وقولُه: «وقد أجاز س أن يقال: ضربتُ وضَرَبَني قومَك، أراد: وضَرَبُوني، فأفرد على تقدير: وضَرَبني مَنْ ثَمَّ» فلم يُجِزْه س على الإطلاق، ولا هذا المثال الذي ذكره مثال س، بل قال س[1]: «وإنْ قال: ضَرَبَني وضربتُ قومَك، فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أَجملُ الفتيان وأَحْسَنُه وأَكْرَمُ بَنيه وأَنْبَلُه، ولا بد من هذا لأنه لا يخلو الفعل من مضمر مرفوع أو مُظْهَر مرفوع من الأسماء، كأنك قلت إذا قلتَ[2]: ضَرَبَني مَنْ ثَمَّ، وضربتُ قومَك، وتركُ ذلك أَجودُ وأَحسنُ للبيان الذي يجيء بعدَه، فأُضمر «مَنْ» لذلك[3]، وهو رديء في القياس، يدخل فيه أن تقول: أصحابهُ[4] جَلَسَ، تُضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً، فقولهم: «هو أَجملُ الفتيانِ وأنبلُه» لا يُقاس عليه؛ ألا ترى أنك لو قلت، وأنت تريد الجماعة: هذا غلامُ القوم وصاحبُه، لم يحسن» انتهى كلام س. وفيه أنه أَجازَ ذلك، وهو قبيح، وأنه رديء في القياس، وإنما أجازه على قُبْحه ورداءته في مكان خاصّ، وهو باب الإعمال؛ إذ قد سُمع نظيرُه في قوله:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأَرادَها رِجالٌ . . . .

ولا يَلزم من إجازته في هذا الباب أن يُجيز ذلك في غيره؛ ألا ترى أنه منع «هذا غلامُ القوم وصاحبُه» قياساً على «هو أَجملُ الفِتْيانِ وأَنْبَلُه». وظاهر كلام المصنف إجازة ذلك على قِلّة.

وقوله: **أو لِسَدِّ واحدٍ مَسَدَّهُم** حمل المصنفُ على هذا قولَ العرب: «هو أَحسنُ الفتيانِ وأَجملُه». وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أن جواز ذلك هو لِسَدِّ واحدٍ مَسَدَّ الجمع هو مذهب الفارسي، زعم أبو علي أنه إنما

---

(١) الكتاب ١: ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) م، والكتاب: إذا مثلته.

(٣) زيد هنا في الكتاب بتحقيق هارون ما نصُّه: «قال الأخفش». وهذه الجملة ليست في شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٨٩/ب.

(٤) م، والكتاب: أصحابك.

أُفْرِدَ الضميرُ لأنهم تارةً يقولون: «هو أَحسنُ فتًى» فيفردون، وتارةً يقولون: «هو أَحسنُ الفتيانِ» فيجمعون، فتوهموا ذلك في حالة الجمع، فأفردوه رَعْياً لكثرة ما يقولونه بالمفرد. والذي يدلُّ عليه كلامُ س أنه إنما أُفرد كما أُفرد في «ضَرَبَني وضربتُ قومَك»، وهو على معنى «مَنْ ثَمَّ»، فكأنه قيل: هو أَحسنُ الفتيانِ وأَجملُ مَنْ ذُكِرَ.

قال أصحابنا: والصحيحُ أنَّ الإفراد في هذا إنما هو على معنى: مَنْ
[١٠٢:١/أ] ذُكِرَ[١]، والذي يدلّ / على ذلك السماعُ؛ ألا ترى قوله ﷺ: «خيرُ النساءِ صَوالِحُ نساءِ قُريش، أَحْناهُ على وَلَدٍ في صِغَره، وأَرْعاه على زَوْجٍ في ذاتِ يَدِه»[٢]، فلو كان إفراد الضمير في هذا لأجل أنَّ المفرد يَقَعُ موقعَ الجمع فيه لقال: «أَحْناها» لأن المفرد الذي يقع هنا إنما كان يكون «خير امرأة»، فكونُه قال: «أحناه» دليلٌ على أنَّ المراد: «أحنى مَنْ ذُكِر» لا ما قاله الفارسي.

وقولُ المصنف في الشرح[٣]: ومثلُ هذا قوله: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً﴾ إلى آخر كلامه، فليس مثلَه لأنه فرق بين جمع التكسير العاقل وجمع التكسير لغير العاقل، ويأتي حكم[٤] جمع التكسير لغير العاقل قريباً إن شاء الله.

وقوله: **ويُعامَلُ بذلك ضميرُ الاثنين وضميرُ الإناث بعد أَفْعَلِ التفضيل كثيراً** أي: يُفْرَد. مثالُ ذلك في ضمير الاثنين ما أنشده المصنف[٥]:

---

(١) ذهب السهيلي إلى أن الأحسن أن تقول: إنهم أرادوا: أحسن شيء وأجمله. واستدل بالحديث التالي. نتائج الفكر ص ١٧٢. وانظر شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٧، ٢٧٥.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ـ الباب ١٢ ـ ٦: ١٢٠، والنفقات ـ الباب ١٠ ـ ٦: ١٩٣.

(٣) تقدم في ص ١٤٩ من هذا الجزء.

(٤) سيأتي في ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٥) البيت لذي الرمة. ديوانه ص ١٥٢١، والكامل ص ٩٥٠، والخصائص ٢: ٤١٩، وسفر السعادة ص ٧٦١، وشرح التسهيل ١: ١٢٨. السالفة: صفحة العنق. والقذال: جِماع مؤخَّر الرأس من الإنسان والفرس فوق القفا.

ومَيَّـــةُ أَحْسَـــنُ الثَّقَلَيْـــنِ جِيْـــدًا   وســـالِفَـــةً وَأَحْسَنُـــهُ قَـــذالا

وقـــال آخـــر[1]:

شَـــرَّ يَـــوْمَيْهـــا وأَغْـــواهُ لَهـــا   رَكِبَـــتْ عَنْـــزٌ بِحِـــدْجٍ جَمَـــلا

وهذا لا دليل فيه على ما ذَكر لأنه قال: «ضميرُ الاثنين بعد أَفْعَلِ التفضيلِ كثيراً»، ولا يَدُلُّ البيتان على ما ادَّعاه من أنَّ المثنى يعود عليه الضمير مفرداً كثيراً على الإطلاق، لأن هذا المثنى الواقع في البيتين ليس معناه على التثنية؛ لأن معنى «أَحْسن الثَّقَلَينِ» جمعٌ، إذ معناه الخلائق. وكذلك «شَرَّ يوميها» يريد: أيامها، لا يريد حقيقة يومين اثنين، فهو من المثنى الذي يراد به الجمع، لا يُراد به شَفْعُ الواحد، فلا يجوز: هذا أَحْسَنُ وَلَدَيْكَ وأَنْبَلُهُ؛ إذ قد منع س[2] القياس على قولهم: هو أَحسنُ الفِتْيانِ وأَجْمَلُه، فالقياس على ما ورد من ذلك مُثَنًّى ويُراد به الجمعُ أَولى بالمنع، فكيف يُقاس عليه المثنى الذي يَشْفَعُ الواحد؟

وقال[3] صاحب الإفصاح: «وإنما جاء فيه[4] لأن الثَّقَلين جميعُ الجن والإنس، فهو جمع، فيعيدون الضمير على معنى الجمع مع قِلَّة هذا والمنعِ من القياس عليه» انتهى.

---

(١) هو بعض شعراء جَدِيس، أو امرأة من طَسْم، اسمها عَنْز، أو مدرج الريح الجرمي، واسمه عامر بن المجنون، أو حسان بن تبع. الكامل ص ٢٥٩، وأمثال أبي عبيد ص ٨٧ ـ ٨٨، والصحاح (عنز)، ومجمع الأمثال ١: ٣٥٩، ٣٠٤، والتنبيه والإيضاح لابن بري (عنز) وفيه قصته، وسفر السعادة ص ٧٦١، والمستقصى ٢: ١٣٠، وجمهرة الأمثال ١: ٥٣٩، وشرح التسهيل ١: ١٢٩، واللسان (حدج) و (عنز) و (يوم) و (أخا) والتاج (عنز). وفصل المقال للبكري ص ١١٥. وصدرُ البيت مَثَلٌ، وعَجُزُه مَثَلٌ أيضاً. يُضرب للرجل يُظْهَرُ له البِرُّ ويُرادُ غائلتُه. عنز: امرأة من طَسْم، أُخذت سبية، فحملت في حِدْج. ونصب «شَرَّ يوميها» بـ «ركبت» على الظرف. وأراد بيوميها يومَ سبيها ويومَ موتها، وهو شرهما عليها.

(٢) الكتاب ١: ٨٠.

(٣) ك: قال.

(٤) م: جاؤوا به.

وأمَّا دَعْواه الكثرةَ بوجودِ بيتٍ أو بيتين فغير سديد.

ومثالُ ذلك في ضمير الإناث: «خيرُ النساء صَوالحُ نساءِ قُريشٍ، أَحْناه على ولدٍ» الحديث، هكذا مَثَّلَ المصنف، وقال[1]: «كأنه قال أَحْنى هذا الصنف، وأَحْنى مَنْ ذَكرتُ، فهذا بعد أَفْعَلِ التفضيل، وهو كثير» انتهى.

وأينَ كَثرةُ هذا وهو لم يَذكر منه إلا هذا الأَثَر؟ مع أنه يحتمل أن لا يكون لفظَ الرسول عليه السلام إذْ جَوَّزُوا النقلَ بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة، وقد ذكر س أن قولهم: «هو أَنْبَلُ الفِتْيانِ وأَجْمَلُه» لا يُقاس عليه. فلو كان كثيراً كما زعم المصنف لَقاسَ عليه س.

وقوله: ودُونَه قليلاً يعني: ودُونَ أَفْعلِ التفضيل يجيء ضميرُ الاثنين كضمير الواحد قليلاً. وأنشد المصنف شاهداً على ذلك قولَ / الشاعر[2]: [١:١٠٢/ب]

أَخُو الذئب يَعْوي والغُرابِ، ومَنْ يَكُنْ ... شَـرِيكَيْـهِ يُطْمِـعْ نفسَـه كُـلَّ مَطْمَـعِ

أي: ومَن يكونا ـ أي: الذئب والغراب ـ شريكيه، فأَفرد، كأنه قال: ومَنْ يَكُنْ هذا النوع، أو مَنْ يكن ما ذَكرتُه.

وهذا الذي ذكره المصنف لا يتعين في البيت فيكون فيه دليل على دعواه؛ إذ يحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون الضمير في «يَكُنْ» مفرداً عائداً على «مَنْ»، ويكون «شَرِيكَيْه» من المقلوب، ثُنِّي شريك، والمرادُ به الإفراد، وأفرد الضمير المتصل به، والمراد به التثنية، والتقدير: ومَنْ يَكُنْ شَرِيكَهُما، وقد عَمِلت العربُ هذا النوعَ من القلب في التثنية، فثَنَّت المفرد، وأَفردت المثنى، قال الشاعر[3]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٢٩.

(٢) البيت لامرأة من رهط ربيعة بن مالك أخي حنظلة، اسمها غَضُوب، تصف رجلاً مقيماً مع الأعراب في البادية. النوادر ص ٣٧١، وإيضاح الشعر ص ٣٤٩، والخصائص ٢: ٤٢٣، والمحتسب ٢: ١٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٤.

(٣) تقدم في ١: ٢٢٧.

كَما دَحَسْتَ الثَّوبَ في الوِعاءَيْنْ

قال النحويون: أراد الشاعر: كما دَحَسْتَ الثَّوبَينِ في الوَعاء. فكذلك يكون هذا البيت، فلا يكون دليلاً على ما ادَّعاه المصنف. وأما قول الفرزدق(١):

فَعُدِّي مَكاني مِن مَعَدٍّ ومَنْصِبي ... فإنّي شَريف المَشْرِقَينِ وشاعِرُهْ

فتأويلُه: شريفُ عالَم المشرِقَينِ. ومثلُه قولُ سُوَيْد بن كُراع(٢):

خَلِيلَيَّ قُوْما في عُطالةَ، وانْظُرا ... أَناراً ترى من نحوِ بابَيْنِ أم بَرْقا

وهذا شذوذ مُتَأَوَّل، وكأنه خَرج من خطاب الاثنين إلى خطاب الواحد.

وقوله: **ولِجمع الغائبِ غيرِ العاقل ما للغائبة والغائبات** مثالُ ذلك: ﴿وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾(٣) ﴿فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا﴾(٤).

ونَقَصَ المصنفَ أن يقول كما قال غيرُه من النحويين: إنه قد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحد المذكر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾(٥).

وقوله: **وفَعَلَتْ ونحوُه أَوْلى من فَعَلْنَ ونحوِه بأكثرِ جَمْعِه** أي بأكثرِ جمعِ المؤنثِ غيرِ العاقل، مثاله: الجُذوعُ انْكَسَرَتْ، هو أَوْلى من: الجذوعُ انْكَسَرْنَ. وكذا إذا كان الضمير غيرَ مرفوع نحو: الجُذوعُ كَسَرْتُها، هو أَوْلى من: الجُذوعُ كَسَرْتُهُنَّ. وإلى غير المرفوع أشار المصنف بقوله: «ونحوِه».

وقوله: **وأَقَلُّه** ـ أي: وأَقَلُّ جمعِ المؤنث غيرِ العاقل ـ **والعاقلاتُ مطلقاً**

---

(١) ديوانه ص ٣١١. وصدره فيه: أَغِثْني بكُنْهي في نزار ومُقْبَلي. وعجزه في سفر السعادة ص ٧٦٢. الكنه: القدر. والمقبل: الإقبال.

(٢) تقدم في ص ٩٠ من هذا الجزء.

(٣) سورة التكوير: ٢.

(٤) سورة الأحزاب: ٧٢.

(٥) سورة النحل: ٦٦.

ـ أي كان جمعاً صحيحاً أو جمعاً مكسرًا ـ بالعكس، أي: النون وما أشبهها أولى من التاء وما أشبهها، مثالُ ذلك: الأَجْذاعُ انْكَسَرْنَ، هو أَوْلى من: الأَجْذاعُ انْكَسَرَتْ، والأَجْذاعُ كَسَرْتُهُنَّ أَوْلى من: الأَجْذاعُ كَسَرْتُها، قال تعالى: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾[1]، لمَّا أعادَ على «اثْنَيْ عَشَرَ شَهْراً» قال: (مِنْها)، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾، لمَّا أعادَ على «أربعة» قال: (فِيهنَّ).

ومثالُ ذلك في العاقلات في جمع السلامة: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2]، ﴿۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[3]، ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾[4]، ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾[5].

ومثالُ عَوْدِه كعودِ ضميرِ الواحدة قولُك: الهنداتُ خَرَجَتْ، وقولُ الشاعر[6]:

ولَسْتُ بِسائلٍ جاراتِ بَيْتي ... أَغُيَّابٌ رِجالُكِ أم شُهُودُ

قال: «رِجالُكِ» ولم يقل: «رِجالُكُنَّ».

ومثالُ ذلك في جمع التكسير: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[7].

ومثالُ عَوْدِه كعودِ ضميرِ الغائبة قولُهم: «النِّساءُ وأَعْجازُها»[8]، وقال الشاعر[9]:

---

(١) سورة التوبة: ٣٦ والآية بتمامها: ﴿إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عندَ اللّهِ اثنا عَشَرَ شَهْراً في كتابِ اللّهِ يومَ خَلَقَ السمواتِ والأرضَ منها أربعةٌ حُرُمٌ ذلك الدِّينُ القَيِّمُ فلا تَظْلِمُوا فيهنَّ أَنْفُسَكُم وقاتلوا المشركينَ كافَّةً كما يُقاتِلُونكم كافَّةً واعْلَمُوا أنَّ اللّهَ مَعَ المُتَّقِينَ﴾.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٤) سورة الممتحنة: ١٠.

(٥) سورة الممتحنة: ١٢.

(٦) عقيل بن عُلَّفة المُرِّيّ. الحماسة ١: ٢٢٨ [الحماسية ١٣٨] وفيه تخريجه. والخزانة ٩: ١٥٦ ـ ١٥٩ [عند الشاهد ٧١٥].

(٧) سورة الطلاق: ١.

(٨) الحلبيات ص ١٤٩، وشرح جمل الزجاجي: ٢: ٣٩٥.

(٩) البيت في المقرب ١: ٣٠٣، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٩٦، وشرح الجزولية ص ٢٧١. وأوله فيهن: تركنا.

/ تَـرَكْـنَ الخَيْـلَ والنَّعَـمَ المُفَـدَّى وقُلْنَـــا للنســـاءِ بهـــا أَقِيمِـــي [١٠٣:١/أ]

وقال تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾(١)، وقال الشاعر(٢):

وإذا العَـذارى بـالـدُّخـانِ تَلَفَّعَـتْ واسْتَعْجَلَـتْ نَصْـبَ القُـدُورِ فَمَلَّـتِ

وقـال الآخـر(٣):

وعَـــذارِيكُـــمْ مُقَلِّصـــةٌ فـي دُعـاعِ النَّخْـلِ تَجْتَـرِمُـهْ

ومثالُ الجمع بينَهما في جملة واحدة قولُ الشاعر(٤):

ولـو أنَّ مـا فـي بَطْنِـه بيـنَ نِسْـوةٍ حَبِلْـنَ، ولـو كـانـتْ قَـواعِـدَ عُقَّـرا

فـ «كانت» ضمير الغائبة، و «قَواعِدَ عُقَّرا» ضمير الغائبات.

وقوله: **وقد يُوقِعُ فَعَلْنَ مَوْقِعَ فَعَلُوا طَلَبُ التَّشاكُل** مثالُه ما رُوي في بعض الأدعية المأثورة: «اللهمَّ رَبَّ السمواتِ وما أَظْلَلْنَ، ورَبَّ الأَرَضِينَ وما أَقْلَلْنَ، ورَبَّ الشَّياطينِ ومَنْ(٥) أَضْلَلْنَ»(٦) أي: ومَنْ أَضَلُّوا، وكان القياس

---

(١) سورة البقرة: ٢٥.

(٢) سُلميّ بن ربيعة بن السَّيد بن ضَبَّة. الحماسة ١: ٢٨٦ وفيه تخريجه. والنوادر ص ٣٧٥، والأمالي ١: ٨١، وشرح التسهيل ١: ١٣٠، والخزانة ٨: ٣٦ [عند الشاهد ٥٨٢]، والأصمعيات ص ١٦٢ [الأصمعية ٥٦] وقد نُسبت القصيدة فيه لعلباء بن أرقم. مَلَّت: شوت الخبز أو اللحم في المَلَّة، وهي الرماد الحارّ. وجواب إذا في البيت الذي بعده. وآخره في س: فبلّت.

(٣) طرفة بن العبد. ديوانه ص ٧١، وتهذيب اللغة ١: ٩٣، والتكملة للصغاني واللسان (دعع) و (ذعع)، والتاج (دعع) و (ذعذع). مقلّصة: مشمِّرة. والدعاع: النخل المتفرق، أو رديء النخل. وتجترمه: تجني ثمره. ويروى آخره: تصطرمه.

(٤) البيت في جمهرة اللغة ٢: ٢٨٠، ٣٨٣، وشرح التسهيل ١: ١٣٠، واللسان والتاج (عقر).

(٥) ن: وما.

(٦) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات ـ الباب ٩١ ـ الحديث ٣٥٢٣ ـ ٥: ٥٠٣. وهو في شرح التسهيل ١: ١٣٠. ورواية الترمذي: وما أَظَلَّتْ، وما أَقَلَّتْ، وما أَضَلَّتْ.

هذا، أو يعود كما يعود على الغائبة، أي: ومَنْ أَضَلَّتْ.

وقولُه: **كما قد يُسَوِّغُ** - أي: التشاكل - **لكلماتٍ غيرَ ما لَها من حُكمٍ ووَزْن** قال المصنف في الشرح[(١)]: «كما حَمل على الخروج مِن حُكم التصحيح[(٢)] إلى حكم الإعلال في قوله عليه السلام: «لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ»[(٣)]، وإنما حَقُّه تَلَوْتَ. ومِن حُكم الإدغام إلى حكم الفَكّ في قوله: «أَيَّتُكُنَّ صاحِبةُ الجَمَلِ الأَدْبَب، تَنْبَحُها كِلابُ الحَوْأَب»[(٤)]؟ وكما حَمل على الخروج مِن وَزنِ الكلمة إلى غيرِه، كقول العرب: «أَخَذَه ما قَدُمَ وما حَدُثَ»[(٥)] و «هَنَأَه ومَرَأَه»[(٦)]، و «فَعَلْتُه على ما يَسُوءُكَ ويَنُوْءُك»[(٧)]، ولا يقولون في الإفراد إلا «حَدَثَ» و «أَمْرَأَهُ» و «أَناءَهُ» انتهى.

ومن ذلك قولُهم: «لك الفِدا والحِمى»[(٨)] و «مَأْزُوراتٍ غيرَ

(١) شرح التسهيل ١: ١٣٠ - ١٣١.

(٢) س، ح، ن، ك، ص، ف: الصحيح. وما أثبته في «م» وشرح التسهيل.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز - الباب ٦٨: باب الميت يسمع خفق النعال - ٢: ٩٢. وخرّجه غيره أيضاً، كالنسائي في الجنائز - الحديث ١١٠ - ٤: ٩٧ - ٩٨. ولفظ البخاري: «عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: العبدُ إذا وُضع في قبره، وتَوَلَّى وذهبَ أصحابه حتى إنه ليسمع قَرْعَ نعالهم، أتاه مَلَكانِ، فأقعداه، فيقولان له: ما كنتَ تقول في هذا الرجل محمدٍ ﷺ؟ فيقول: أشهد أنه عبدُ الله ورسولُه. فيقال له: انظُرْ إلى مَقْعدِكَ من النار، أَبْدَلَكَ اللّه به مَقْعَداً من الجنة. قال النبي ﷺ: فيراهما جميعاً. وأما الكافر أو المنافق فيقول: لا أدري، كنتُ أقول ما يقول الناس. فيقال له: لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ. ثم يُضْرَبُ بِمطْرَقة من حديد ضَرْبةً بين أُذُنَيه. فيصيح صَيْحةً، يَسمعُها مَنْ يليه إلا الثَّقَلَيْنِ».

(٤) الفائق ١: ٤٠٨، والنهاية في غريب الحديث ٢: ٩٦، وفتح الباري - كتاب الفتن ١٣: ٥٩ وفيه تخريجه. وقد قال النبي ﷺ ذلك لنسائه. الأَدْبَب: أراد: الأَدَبّ، فأظهر الإدغام ليزاوج الحوأب. والأَدَبّ: الكثير وبر الوجه. والحوأب: منهل، وأصله الوادي الواسع.

(٥) تهذيب اللغة ٤: ٤٠٦.

(٦) تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١٢ - ١٣، والصحاح (مرأ).

(٧) الكتاب ١: ٣٣٢، واللسان (نوأ).

(٨) تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢. يريد أنهم يقولون «الفِدا» مقصوراً ليس غير إذا كان مع الحمى، وإذا لم يكن معه ففيه لغتان المدّ والقصر.

مَأْجُوراتٍ»[1] و «الغَدايا والعَشايا»[2] و[3]:

هَتَّـــاكُ أَخْبِيـــةٍ وَلاّجُ أَبْـــوِبـــةٍ ....

وقال س وقد ذَكر أن «عَوْلة» لا يكون إلا بعد «وَيْلَة»[4]: «وكذلك عَوْل لا يكون إلا بعد وَيْل»[5]، قال: «كمـا أَنَّ يَنُوءُكَ يتبع يَسُوءُكَ»[5]. فزعم ابنُ خَرُوف ـ واستحسنه داودُ بن يزيدَ السَّعْديُّ[6] ـ أنه لا يقال يَنُوءُك متعدياً إلا مع[7] يَسُوءُك، وأمَّا إن استُعمل وحدَه فهو غيرُ متعدّ. وتَبع المصنفُ ابنَ خروف في هذا القول. وزَعم غيرُهم أنَّ س لم يُرِدْ هذا لأن هذا تبع في

---

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز ـ باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ١: ٥٠٢ ـ ٥٠٣: «عن علي قال: خرج رسول الله ﷺ فإذا نسوةٌ جُلُوسٌ، فقال: ما يُجْلِسُكُنَّ؟ قُلْنَ: نَنْتَظِرُ الجِنازة. قال: هل تَغْسِلْنَ؟ قلنَ: لا. قال: هل تَحْمِلْنَ؟ قلن: لا. قال: هل تُدْلِينَ فِيمن يُدْلي؟ قلنَ: لا. قال: فارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأْجورات». وقوله: «مأزورات» أصله: مَوْزُورات، فقلبت الواو ألفاً تخفيفاً، وهُمزت لتشاكل «مأجورات». وانظر: تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، والمنصف ٢: ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ص ٦٦٩.

(٢) يعني قولهم: إني لآتيه بالغَدايا والعَشايا. وجمع غَداة: غَدَوات، لكنهم قالوا فيه «الغدايا» لازدواج الكلام. تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، والمنصف ٢: ٣٢٦، والصحاح (غدا)، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٧.

(٣) عجزه: يَخْلِطُ بالبِرِّ منه الجِدَّ واللينا. وهو للقُلاخ بن جَناب، أو ابن مقبل، أو القَتَّال الكِلابيّ. تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، والمنصف ٢: ٣٢٦، والصحاح (بوب)، والاقتضاب ٣: ٤٢٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٨، والتنبيه والإيضاح لابن بري (بوب)، والتكملة للصغاني واللسان (بوب). ويروى مضموم الروي. وانظر ذيل ديوان ابن مقبل ص ٤٠٦، فهو بيت مفرد فيه، وفيه تخريجه. وقوله أبوبة: جمع باب، وأصله: أبواب، وإنما قال أبوبة للازدواج.

(٤) ك، ح، ص، م: ويل. ن: عوله... ويله. وكتب في هامشها: أنّ عول لا يكون إلا بعد ويل.

(٥) الكتاب ١: ٣٣٢.

(٦) داود بن يزيد أبو سليمان الغَرْناطي السَّعْديّ [ـ ٥٧٣ هـ]. روى عن ابن الباذش، وأخذ عنه، وتصدر للإقراء في حياته. كان يقرئ العربية والأدب واللغة. روى عنه ابن خروف وغيره. وكان آخر النحاة بغرناطة والزهاد فيها. توفي بقرطبة. ومولده بعد الثمانين وأربعمائة بقليل. بغية الوعاة ١: ٥٦٣ ـ ٥٦٤.

(٧) ك: إلا بعد.

حكم، ومقصودُه إنما هو اللفظُ، ولأنّ ابنَ خروف زَعم أن يَنُوءُك هو يَنُوءُ بك، أي: يَنْهَضُ بك. وهذا باطل إذ معناه هنا ليس إلا يُنْهِضُك أي يَسُوءُك ويَجعلُك تَنهضُ بثِقَل، فهذا الموضع لـ «يُنِيْءُ»، أَتْبَعُوا يَنُوء لِيَسُوءُ. انتهى ما زعم هذا الزاعم، وهو عين كلام / ابن خروف، وظن أنه قولٌ غيره، وإنما [١٠٣:١/ب] أراد ابن خروف أنهم استعملوا ما كان يتعدى بحرف الجر متعدياً بنفسه حملاً على ما تَعدَّى بنفسه وهو يَسُوءُ، وإذا استُعمل يَنُوءُ وحدَه غيرَ تابع لـ «يَسُوءُ» كان غيرَ مُتعدّ ـ أي: بنفسه ـ لمنصوب، فإن تَعَدَّى فإنما يَتَعَدَّى بحرف الجر كما قال تعالى: ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾[1] أي لَتُنِيءُ العُصْبَةَ. وما ذكر من أن معنى يَنْهَضُ بك باطل ليس كذلك؛ لأن الباء للتعدية، فمعنى يَنْهَضُ بك: يُنهِضُكَ، فالذي قاله ابن خَرُوف صحيح، وما تَخيل هذا الزاعمُ أنَّ ما قاله هو تخريجٌ مخالف لتخريج ابن خروف تَخَيُّلٌ فاسد. وهذا استطرادٌ في التَّشاكُل لم تكن بنا حاجةٌ إليه في باب المضمر.

ص: ومِن البارزِ المُتَّصلِ في الجرِّ والنصبِ ياءٌ للمتكلم، وكافٌ مفتوحةٌ للمخاطَب، ومكسورةٌ للمخاطَبة، وها للغائبة، وهاءٌ مضمومةٌ للغائب، وإنْ وَلِيَتْ ياءً ساكنةً أو كسرةً كَسَرَها غيرُ الحجازيين، وتُشْبَعُ حَرَكتُها بعدَ متحرك، ويُختارُ الاخْتلاسُ بعدَ ساكنٍ مطلقاً وِفاقاً لأبي العباس، وقد تُسَكَّنُ أو تُخْتَلَسُ الحركةُ بعدَ متحرك عند بَني عُقَيل وبني كِلاب اختياراً، وعندَ غيرِهم اضطراراً. وإن فَصَلَ المتحركَ في الأصل ساكنٌ، حُذِفَ جَزْماً أو وَقْفاً، جازَتِ الأَوْجُهُ الثلاثةُ.

ش: ضميرُ الجَرِّ كلُّه متصل، وضميرُ النصب منه مُتَّصِلٌ ومنفصلٌ كضمير الرفع، لكنه ليس فيه مُسْتَكِنٌّ، ولمَّا وَقَعَ الاشتراكُ في ضميرٍ بينَ الرفع والنصب والجر ـ وهو «نا» ولفظ هُما وهُمْ وهُنَّ، هي من ضمائر الرفع المنفصلة ومن ضمائر النصب المتصلة ومن ضمائر الجر ـ سَهُلَ عندَهم أن

---

(١) سورة القصص: ٧٦.

يَشْرَكُوا بين الجرّ والنصب، فجميعُ ضمائرِ الجرّ هي ضمائر النصب المتصلة، وكذلك أَشْرَكُوا في الياء أيضاً، جعلوها من ضمائر الرفع المتصلة في خطاب المؤنث، وجعلوها من ضمائر النصب والجرّ للمتكلم، وهذه كلُّها أَوْضاعٌ لا تعليلَ لها. فمثالُ الياء: ﴿ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴾[1]، ومثالُ الكاف للمخاطب: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾[2]، ومثالُه للمخاطبة: ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾ ﴾[3].

ولو اتصل بهما هاءُ الإضمار فالأفصح أن لا تشبع حركتهما، بل تقول: الدرهمُ أَعْطَيْتُكَهُ، والجُبَّةُ كَسَوْتُكَها، وأعطيتُكِهِ وكَسَوْتُكِهِ.

وحكى س أنَّ مِن العرب من يُشبع الحركة، قال س: «واعلَمْ أنّ ناسًا من العرب يلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدَها هاءُ الإضمار ألفاً في التذكير وياءً في التأنيث»[4]. ثم قال: «وذلك قولك: أُعْطِيكِيْها وأُعْطِيكِيْه للمؤنث، وتقول في التذكير: أُعْطِيْكاه وأُعْطِيْكاها»[4] انتهى.

وحَكى بعضُهم[5] ذلك وإن لم تَلحق هاءُ الإضمار، فتقول: أَعْطَيْتُكا وأَعْطَيْتُكِي، وأنشدوا[6]:

وَلَسْتَ بخيرٍ من أَبِيكَ وخالِكا ولستَ بخيرٍ مِن مُعاظَلةِ الكَلْبِ

(١) سورة الفجر: ١٥. وإثبات الياء في (أكرمني) في الوصل والوقف قراءة ابن كثير في رواية البزي. وقرأ نافع وأهل المدينة بياء في الوصل. ورويت عن أبي عمرو. السبعة ص ٦٨٤.
(٢) سورة الضحى: ٣.
(٣) سورة مريم: ٢٤.
(٤) الكتاب ٤: ٢٠٠.
(٥) سر صناعة الإعراب ص ٧٧٤.
(٦) البيت لحسان. ديوانه ص ٤٠، والحيوان ٢: ١٩٧، وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٤، والعمدة ١: ١٧٦. يروى بروايات يفوت بها الاستشهاد. عاظلت الكلاب معاظلة: لزم بعضها بعضاً في السفاد. يهجو بذلك أبا سفيان قبل إسلامه.

ويجوز أن تأتي مكان كاف المؤنث بشين مكسورة، وهي لغة لناس كثير من بني تميم وناس / من أسد، فيقولون: إنَّشِ ذاهبة، وما لَشِ؟ يريد: [١٠٤:١/أ] إنَّكِ، وما لَكِ؟ نصَّ على ذلك س[١]. وقد أحْكَمْنا الكلامَ على ذلك في التصريف في باب البدل.

ومثالُ ها للغائبة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[٢]. وفي البسيط: «قيل: الهاء والألف هو الضمير. وحكى السيرافي[٣] أنه لا خلافَ في ذلك، واستدلَّ بلزومها، ولو كانت صلة لم تلزم كما في ضَرَبَهُ. وقيل: هي زائدة[٤]، بخلاف المذكر، وهو الصحيح، زيدت تَقويةً لحركة الهاء لمَّا تحركت الهاءُ بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث، وتولدت عنها الألف، ولزمت لخفائها، بخلاف الواو، فلذلك ثبتت مطلقاً، سواء اتصلت بضمير نحو: أعطيتُهاه أم لا.

وقد أجاز قوم[٥] حذف هذه الألف في الوقف، وحَملوا عليه قول الشاعر[٦]:

---

(١) الكتاب ٤: ١٩٩.
(٢) سورة الشمس: ٩.
(٣) شرح الكتاب ٥: ١٦٦/ب.
(٤) قاله الفارسي في الحجة ١: ١٣٨. وعنه في شرح أبيات المغني ٧: ٣٤٩.
(٥) الحجة:١: ١٣٩حيث ذكر أن المازني حكاه عن الفراء. وتحصيل عين الذهب ص ٢٠٤، والإنصاف ص ٥٦٧. ونسب في المغني ص ٧١٣ للمبرد. وانظر شرح أبيات المغني ٧: ٣٤٧ ـ ٣٥١ [عند الإنشاد ٨٧٣]. ولم يسمِّهم السيرافي في شرح الكتاب ٢: ٨٢/أ.
(٦) صدر البيت: فلم أرَ مثلَها خُباسةَ واحدٍ. وهو من أبيات لعامر بن جُوَين الطائي، قالها في هند أخت امرئ القيس، وكان امرؤ القيس قد نزل على قوم فيهم عامر، فهمَّ عامر أن يغدر به ويغنم ماله وأخته. الكتاب ١: ٣٠٦ ـ ٣٠٧، وكتاب الاختيارين ص ٣٦ [القصيدة ١٠]، وجمهرة اللغة ١: ٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ص ٢٠٤، والإنصاف ص ٥٦٠ ـ ٥٦١، والمقرب ١: ٢٧٠، وضرائر الشعر ص ١٥١، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٢، وشرح أبيات المغني ٧: ٣٤٧ ـ ٣٥١. الخباسة: الغنيمة، يعني مال امرئ القيس وأخته هنداً. ونهنهت: كففت.

.... ونَهْنَهْتُ نَفْسي بعدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

يريد: أَفْعَلُها[1]، وهي لغة[2] ضعيفة، وأَنشدوا[3]:

عَلَّقتُ بالذئبِ حَبْلاً، ثُمَّ قلتُ له: الْحَقْ بأهلِكَ، واسْلَمْ أَيُّها الذِّيبُ
إمَّا تَفُوزُ بهِ شاةً، فتَأْكُلُها أو أَنْ تَبِيْعَهَ في بعضِ الأَراكِيبِ

وحكى الفراء: بالكرامةِ ذاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بَهْ[4]، يريد: بِها»[5].

ومثالُ الغائب: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥ﴾[6].

الهاء في ضربه هي الضمير لأنها نظيرة الكاف والياء في غلامك وغلامي، ولأنه متصل. وحكمه أن يكون على حرف واحد، والواو زائدة للتقوية، يدلُّ عليه حذفُهم لها في الوقف، ولو كانت أصلاً لم يَجُزْ كما لم يَجُزْ في «هُوَ» لأنها ساكنة.

وزَعم بعضُهم أنَّ الهاء والواو هو الضمير. حكاه السيرافيُّ[7]، وهو مذهب الزَّجَّاج[7].

وقال بعضُهم: الحذفُ ليس بدليلٍ قاطع على الزيادة بدليل أنهم حذفوا

---

(١) أفعلها: أي الخَصْلة. فحذف الألف، وألقى حركة الهاء على اللام.

(٢) هي لغة طيئ كما في جمهرة اللغة ١: ٢٣٤، والأزهية ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤، وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٥. ونسبت إلى لخم في الإنصاف ص ٥٦٨.

(٣) البيتان في سر صناعة الإعراب ص ٧٢٧، وعنه في الخزانة ٥: ٢٧١ ـ ٢٧٢ [عند الشاهد ٣٨٣]، وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٠، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٥٢، واللسان (ركب). والثاني في العمدة ٢: ٢٧٠، وضرائر الشعر ص ١٢٥. وفي الثاني منهما إقواء. وقوله: «تفوز» كذا في معظم النسخ. وفي ك: تفوت. وفي ف: يفوت. وفي المصادر: تقود. وفازَ لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به.

(٤) تقدم في ص ١٢٤ من هذا الجزء.

(٥) البسيط لابن العلج ـ الجزء الأخير: ق ٣٢/ب ـ مخطوط.

(٦) سورة الكهف: ٣٤.

(٧) شرح الكتاب ٥: ١٦٦/ب، وقد ذكر أن الزجاج نسبه لسيبويه. وانظر ق ١٦٧/ب ـ ١٦٨/أ.

في ضَرَبَكُم وعَلَيكُم مَعَ أنَّ الواو أصلية.

وقوله: **وإنْ وَلِيَتْ ياءً ساكنة مثالُه: فِيْهِ وعَلَيْهِ، أو كسرةً مثالُه: بِهِ، كَسَرَها غيرُ الحِجازِيِّين.** قال المصنف في الشرح[1]: «لغةُ الحِجازيين[2] في هاء الغائب الضَّمُّ مطلقاً، وهو الأصل، فيقولون: ضربتُهُ، ومررتُ بِهُ، ونظرتُ إليْهُ، ولغةُ غيرِهم الكسرُ بعدَ الكسرةِ أو الياءِ الساكنةِ إتباعاً، وبِلُغةِ غيرِهم قَرأَ القُرَّاء إلا حَفْصاً في ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[3]، و ﴿بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾[4]، وحَمزةَ في ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟﴾[5] في الموضعين، فإنَّهما قَرَآ بالضَّمِّ على لغة الحجازيين» انتهى.

وما ذَكره مِن أنَّ ذلك لغة الحجازيين فقط ليس كذلك، بل قد شاركهم غيرُهم، قال الفراء: «قُريش وأهلُ الحِجاز ومن جاوَرَهم من فُصحاءِ اليمن يَرفعون الهاءَ ﴿نُزِّلَ عَلَيْهُ ٱلذِّكْرُ﴾[6] و ﴿عَلَيْهُما﴾ و ﴿عَلَيْهُم﴾ و ﴿عَلَيْهُنَّ﴾ و ﴿لَا رَيْبَ فِيهُ﴾[7] ونزلتُ بِهُ. وأهلُ نَجْد من بني أَسَد وقَيْس وتَميم يَكْسِرونها، نحو: عليهِ وعليهِما وعليهِم» انتهى.

وفي البسيط[8]: «هذه الهاءُ تُكْسَرُ إذا كان قبلُها ياءٌ أو كسرةٌ، نحو: [١٠٤:١/ب] أَعْطِهِ ويَرْمِيْهِ، ما لم / تتصل بضمير آخر، نحو: يُعْطِيْهُوه ولم يُعْطِهُوه» انتهى.

[9]فإن وَلِيتْ ساكناً غيرَ الياء فهي مضمومةٌ على أصلها، نحو: مِنْهُ

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٣٢.
(٢) الكتاب ٤: ١٩٥.
(٣) سورة الكهف: ٦٣. السبعة ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤، ١٢٩، والنشر ١: ٣٠٥.
(٤) سورة الفتح: ١٠. السبعة ص ٣٩٤، ٦٠٣، والنشر ١: ١٢٩.
(٥) سورة طه: ١٠، والقصص: ٢٩. السبعة ص ٤١٧، والنشر ١: ٣٠٥.
(٦) سورة الحجر: ٦.
(٧) سورة البقرة: ٢.
(٨) البسيط لابن العلج ـ الجزء الأخير: ق ٣٢/أ ـ مخطوط.
(٩) زيد هنا في ص: قال.

وعَنْهُ ولم يَضْرِبْهُ. وكذلك في التثنية والجمع، نحو: مِنْهُما وعَنْهُما ولم يَضْرِبْهُما، ومِنْهُم وعَنْهُم ولم يَضْرِبْهُم، ومِنْهُنَّ وعَنْهُنَّ ولم يَضْرِبْهُنَّ.

وبنو تَغْلِبَ يقولون: مِنْهِم بكسر الهاء[1]، ولا أَدْري أَيَطْرُدُون ذلك في منه ومنهما ومنهن وما أشبهه مما قبل الهاء ساكن غير الياء أم لا يَطْرُدون ذلك[2]. وقال الفراء: هي لغة مرفوضة.

وقوله: **وتُشْبَعُ حركتُها بعدَ مُتحرِّك** مثالُه: لَهُوْ وَبِهِي، والإشباعُ هو الأصل.

وقوله: **ويُختار الاختلاسُ بعدَ ساكنٍ مطلقاً** سواء أكان الساكنُ حرفَ عِلَّة، نحو: فِيْهِ ويَرْضَوْهُ، أم حرفاً صحيحاً، نحو: مِنْهُ وعَنْهُ وأَكْرِمْهُ.

وقوله: **وفاقاً لأبـي العباس** هو المبرد[3]، قال المصنف في الشرح[4]: «رَجَّحَ س الإشباعَ إذا لم يكن الساكنُ حرفَ لين، ورد ذلك أبو العباس، ويَعْضُدُه السماع» انتهى.

والذي يدلُّ عليه السماعُ هو ما ذكره س، وذهب إليه، قال س[5] رحمه الله ـ واختصرناه بلفظه ـ: «إذا كان قبلَ الهاء حرفُ لين فإنَّ حَذْفَ الياءِ والواو في الوصل أحسنُ، وذلك: عَلَيْهِ يا فتى، ورأيت أباهُ قَبلُ، وهذا أبوهُ كما ترى، والإتمامُ عربـيٌّ. فإن لم يكن قبلَ هاءِ المذكر حرفُ لين أثبتوا الياءَ

---

(١) نسبت هذه اللغة في الكتاب ٤ : ١٩٦ لقوم من ربيعة. وقال فيها سيبويه: «وهذه لغة رديئة».

(٢) حكى أبو زيد أن رجلاً من بكر بن وائل قال: أخذت هذا منهِ ومنهِما ومنهِمي. قال أبو زيد: فكسر الاسم المضمر في الإدراج والوقف. الحجة ١ : ٦٩.

(٣) كذا. والذي في المقتضب أنه يختار الاختلاس إذا كان الساكن حرف علة، وأما إن كان غيره فقال فيه: «إن شئتَ أثبتَّ، وإن شئتَ حذفتَ» المقتضب ١ : ٣٧ ـ ٣٨، وانظر ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ منه أيضاً. وما ذكره ابن مالك هنا سبقه به السيرافيُّ في شرح الكتاب ٥ : ١٦٧/أ. وانظر حاشية الكتاب ٤ : ١٨٩.

(٤) شرح التسهيل ١ : ١٣٢.

(٥) الكتاب ٤ : ١٨٩ ـ ١٩٠.

والواو في الوصل، وقد يَحذف بعضُ العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبلَ الهاء ساكناً؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرفٌ خَفِـيٌّ نحوُ الألف، فكما كَرِهوا التقاءَ الساكنين في أَيْنَ ونحوِها كَرِهوا أن لا يكون بينهما[1] حرف قوي، وذلك قول بعضهم: مِنْهُ يا فتى، وأصابَتْهُ جائحة، والإتمامُ أَجْوَدُ لأنَّ هذا الساكن ليس بحرفِ لين، والهاءُ حرفٌ متحرك» انتهى.

وقال أبو عمرو: الإتمامُ أَجْوَدُ، بخلاف عَلَيْهِ وإلَيْهِ، فقد نَصَّ س أنَّ العرب تُثبت في نحو: مِنْهُ وأصابَتْهُ، وأنَّ بعضَ العرب يَحذف. وهذا مخالف لما قال المصنف: إن أبا العباس يَعْضُدُه السَّماع. وكان هذا الرجلُ قليلَ الإلمام بكتابِ س، فكثيراً يَزِلُّ بمخالفته إيَّاه.

قال المصنف: «ومِنَ العرب مَنْ يَكسِرُ هاءَ الغائب بعدَ كسرةٍ مفصولةٍ بساكن، ومنـه ﴿أَرْجِئْهِ وَأَخَاهُ﴾[2] في قراءة ابن ذَكْوان»[3].

وقوله: اختياراً روى هذه اللغةَ الكسائيُّ عن بني عُقَيل وبني كِلاب، قال الكسائي: سمعتُ أعرابَ عُقيل وكِلاب[4] يقولون: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهْۦ لَكَنُودٌ﴾[5] بالجزم[6]، و﴿لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ بغير تمام، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر: (لَهُ) و بِهِ) بالاختلاس. وبها قرأ يعقوبُ: ﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ﴾[7] بالاختلاس.

---

(١) بينهما: سقط من س.

(٢) سورة الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦. السبعة ص ٢٨٨. ويريد: في رواية ابن ذكوان عن ابن عامر.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٣٢.

(٤) نسبت هذه اللغة للقبيلتين في شرح الكافية ٢: ١١، واللسان (ها) ٢٠: ٣٦٧، وفيه قول الكسائي المذكور.

(٥) سورة العاديات: ٦.

(٦) ذكر الأخفش أن إسكان هاء الإضمار في لغة أزد السراة كثير، معاني القرآن ص ٢٧، والمحتسب ١: ٢٤٤، والخصائص ١: ١٢٨، ٣٧٠. وانظر الأصول ٣: ٤٦١.

(٧) سورة المؤمنون: ٨٨، ويس: ٨٣. وفي النشر ١: ٣١٢ أن رويساً اختلس كسر الهاء من=

وقال الفراء: العربُ تَصلُ الهاءَ بالواو إذا رَفعَتْ مثل «رَفَعَهُو إليهِ» وبالياء إذا كَسَرَتْ نحو: ﴿يُؤَدِّهِي إليكَ﴾[1]، وهي أفصح اللغات. وبعضُ قيس يَحذِفون الواو والياء، فيقولون: ﴿يُؤَدِّهِ إليكَ﴾ باختلاسِ الهاء، ﴿وكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾[2] باختلاس، و«رَفَعَهُ إليهِ»، أنشدني بعضُ بني عامر[3] / : [١/١٠٥:١]

أنا ابنُ كِلابٍ وابنُ أَوْسٍ، فَمَنْ يَكُنْ ... قِناعُـهُ مَغْطِيًّا فإنّي لَمُجْتَلَى

وبعضُ العرب يقفُ على الهاء جَزْماً في الوصل والقطع، كما قرأ حمزة[4] والأعمش[5]، ولَسْتُ أَشتهي ذلك لأنَّها شاذَّة، فأمَّا مَنْ لُغَتُه التخفيفُ فمثلُ قولِ الشاعر[6]:

عَسى ذاتَ يومٍ أَنْ تَعُودَ بِها النَّوى ... على ذي هَوًى حَيْرانَ قَلْبُهُ طائرُ

وأمَّا مَنْ حَذَفَ الحركةَ البتةَ فمثلُه قولُ الراجز[7]:

أَخْنَى عليَّ الدَّهرُ رِجْلاً وَيَدا ... يُقْسِمُ لا يُصْلِحُ إلا أَفْسَدا

فَيُصْلِحُ اليومَ، ويُفْسِدُهْ غَدا

= (بيده) في المواضع الأربعة، أي: في موضعي البقرة وحرف المؤمنون ويسّ. ورويس أحد رواة يعقوب.

(١) سورة آل عمران: ٧٥.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٣) تهذيب اللغة ٨: ١٦٦ والصحاح واللسان (غطى)، والإنصاف ص ٥١٨، والممتع ص ٧٢٧. مغطيّ القناع: خامل الذكر. وموضع الاستشهاد في قوله: «قناعُهُ»، فقد اختلس ضمة الهاء اختلاساً، وضبط في بعض هذه المصادر «المجتلي» بياء قبلها كسرة.

(٤) السبعة ص ٢١٢. وقد ذكر ابن مجاهد أن الفراء روى ذلك عن الكسائي عن حمزة. وانظر: النشر ١: ٣٠٥، والإتحاف ١: ١٥٠ ـ ١٥٤.

(٥) الإتحاف ١: ١٥٠ ـ ١٥٤.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) لم أقف عليه.

ومثلُــه(١):

فَبِــتُّ لَــدى البيــتِ العَتيــقِ أُخِيلُــهُ ... ومِطْــوايَ مُشْتــاقــانِ لَــهُ أرِقــانِ

وهذا الذي حكاه الكسائـيُّ والفَرّاءُ عَمَّن حَكَوه من العرب لم يحفظه س لشذوذه وندوره، بل نَصَّ س على أن الحذف للياء والواو لا يجوز إلا في الاضطرار، قال س(٢): «فإن كان الحرفُ الذي قبلَ الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا، كما تَثبت الألفُ في التأنيث لأنه لم تأت علّة مما ذكرنا، فجرى على الأصل إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ فيحذف» انتهى.

وقولُ س: «لأنه لم تأتِ علَّة مما ذكرنا» العلةُ التي ذَكرها هي أن يكون قبلها حرف ساكن، إما حرفُ لينٍ فالحذفُ أَحسنُ، وإما غيرُه فالإثباتُ أحسنُ.

وكذلك حذفُ الصلة وحذفُ حركة الضمير، وأنشدوا على الضرورة قولَه(٣):

.... ما حَجَّ رَبُّهُ في الدنيا، ولا اعْتَمَرَا

وقـولَــه(٤):

---

(١) البيت من قصيدة ليعلى الأحول الأزدي. وقيل: إنها لعمرو بن أبي عمارة الأزدي. وقيل: إنها لجوّاس بن حيان من أزد عمان. الخزانة ٥: ٢٦٩ ـ ٢٧٨ [الشاهد ٣٨٣]، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٦. وقد خرّجته في سر صناعة الإعراب ص ٧٢٦ ـ ٧٢٧. أخيله: من أخلت السحابة إذا رأيتها مخيلة للمطر، أي: تخيل من رآها أنها ممطرة، والهاء في أخيله تعود على البرق المذكور في بيت قبله. ومطواي: صاحباي.

(٢) الكتاب ٤: ١٩٠.

(٣) رجل من باهلة. وصدر البيت: أو مُعْبَرُ الظَّهرِ يُنْبي عن وَلِيَّتِه. وهو في الكتاب ١: ٣٠، والمقتضب ١: ٣٨، والحجة ٥: ٣٨٧، وتحصيل عين الذهب ص ٦٥، والإنصاف ص ٥١٦، وضرائر الشعر ص ١٢٢، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٦. ذكر لصاً يتمنى سرقة بعير لم يستعمله ربُّه في سفر لحج أو عمرة فيُنْضيه. معبر الظهر: كثير الشعر في امتلاء. والولية: البرذعة. ويُنبي عن وليته: يجعلها تنبو عنه لسمنه وكثرة وبره.

(٤) مالك بن خُرَيْم الهَمْداني. وقيل: حَرِيم، أو حَزيم، أو خُزَيْم. انظر السمط ص ٧٤٨ ـ ٧٤٩. وصدر البيت: فإنْ يَكُ غَثًّا أو سَمِيناً فإنني. وهو في الكتاب ١: ٢٨، والأصمعيات =

. . . . سَــأَجْعَــلُ عَيْنَيْــهِ لِنَفْسِــهِ مَقْنَعــا

وقولَــه:

. . . . ومِطْــوايَ مُشْتــاقــانِ لَــهْ أَرِقــانِ

وقولَــه[1]:

. . . . إلا لأنَّ عَيُــونَــهْ سَيْــلُ وادِيهــا

قال أصحابنا[2]: «وحذفُ حركة الضمير في الضرورة أحسنُ من حذفِ الصلة وإبقاءِ الحركة؛ لأنَّ الأول فيه إجراءُ الوصل مُجرى الوقف، فكما تقول: بِهْ، وضَرَبَهْ، ويَضْرِبُهْ في الوقف، فكذلك في الوصل، وأمَّا حذفُ الصلة وإبقاءُ الحركة فإنه لم يُجْرَ الوصلُ مُجرى الوقف، ولا أُبقي الوصلُ على ما كان ينبغي أن يكون عليه».

وقوله: **وعندَ غيرِهم اضطراراً** أي: عندَ غير كِلاب وعُقَيْل لا يكون حذفُ الصلة والاختلاسُ، ولا حذفُها والإسكان للهاء، إلا في ضرورة الشعر. وقد ذكرنا الشاهد على ذلك.

وفي الإفصاح: إسكانُها إذا تحرك ما قبلها لا يَجوز عند س إلا في الشعر، وكذلك تحريكُها بلا صلة إلا إذا حُذف ما[3] قبلَها، نحوُ قوله: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[4]، وما سواه ضرورة، وهو مِن إجراء الوصل مُجرى الوقف.

= ص ٦٧ [الأصمعية ١٥]، والكامل ص ٥٥٢، والمقتضب ١: ٣٨، ٢٦٦، وضرائر الشعر ص ١٢٣، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٦.

(١) صدره: وأَشْرَبُ الماءَ ما بي نحوَهُ عَطَشٌ. وهو في المحتسب ١: ٢٤٤، والخصائص ١: ١٢٨، ٣٧١، و ٢: ١٨، وسر صناعة الإعراب ص ٧٢٧، واللسان (ها) ٢٠: ٣٦٧، وضرائر الشعر ص ١٢٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٧، والمقرب ٢: ٢٠٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٦ ـ ٥٨٧.

(٣) ما: انفردت به ف، ن. وقد كتب فيهما بين السطرين.

(٤) سورة الزمر: ٧. قرأها بعض القراء السبعة: (يَرْضَهُو) موصولة بواو، وبعضهم يضم الهاء من غير إشباع، وبعضهم يسكنها. السبعة ص ٥٦٠ ـ ٥٦١. وإن رمت المزيد فراجع معجم القراءات القرآنية ٦: ٩ ـ ١٠.

وهو عند أبي الحسن[1] لُغةٌ. وقال الفرَّاء: أصلُه الشعرُ.

[١:١٠٥/ب] وقوله: **وإنْ فَصَلَ المتحركَ في / الأصل ساكنٌ، حُذِفَ جَزْماً أو وَقْفاً، جازتِ الأَوْجُهُ الثلاثةُ**. أي: وإن فَصل الضميرَ المتحركَ فَصَلَه[2] في الأصل ساكنٌ حُذف جَزْماً، نحو: ﴿يُؤَدِّهِ إليك﴾[3] إذْ أصلُه قبلَ دخول الجازم: يُؤَدِّيه، وكذلك (نُصْلِهِ)[4] أصلُه نُصْلِيْه، وكذلك: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[5] أصلُه يَرْضاهُ لَكُمْ. ومثالُه وقفاً ـ أي غيرَ جزم ـ قوله: ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾[6] أصلُه أَلْقِيْه. وقوله: «في الأصل» متعلق بـ «فَصَلَ» لا بـ «المتحرك».

والأَوْجُهُ الثلاثةُ هي: الإشباعُ إذْ صار في اللفظ نحوَ: بِهِ وضَرَبَهُ؛ إذ هي هاء متصلة بحركة، فاعتبر اتصالها بالحركة.

والاختلاسُ نظراً إلى أن أصلها أن تُختلس الحركة، ولا اعتداد بكونه وَلِيَ الهاء حركة؛ لأنَّ ولايتها إياه[7] إنما هو[8] بحكم العرض، ولا اعتداد بالعارض غالباً.

والتسكينُ نظراً إلى أن هذه الهاء حَلَّت مَحَلَّ المحذوف الذي كان حقُّه لو لم يكن حرفَ العلة أن يُسَكن، فأُعطيت الهاءُ ما يَستحقُّه المحلُّ من السكون.

وثبت في بعض النسخ بعد قوله: «جازت الأوجه الثلاثة» ما نَصُّه: «**وإشباعُ كسرةٍ للتأنيث في نحو: ضَربتِهِ وأَعطيتكِهِ لغةٌ رَبَعِيَّةٌ**» انتهى. وتقدم لنا

(١) معاني القرآن له ص ٢٦، والحجة ١: ١٣٤، ٢٠٥ و ٥: ٣٢٨، ٣٨٧.
(٢) م: بصلة.
(٣) سورة آل عمران: ٧٥.
(٤) سورة النساء: ١١٥.
(٥) سورة الزمر: ٧.
(٦) سورة النمل: ٢٨.
(٧) م: الهاء.
(٨) ن: هي.

الكلام[1] على إشباع الكسرة في نحو: أعطيتُكِيه، والفتحة في نحو: أعطيتُكاه. وأما ضَربتِه فقال س[2]: «وحدثني الخليل أنَّ ناساً يقولون: ضَرَبْتِيْه، فيُلحقون الياء، وهذه قليلة» انتهى. وقد نَبَّهْنا[3] على ذلك عند شرحنا قولَ المصنف: «وتُكْسَرُ للمخاطبة».

ص: **ويَلي الكافَ والهاءَ في التثنية والجمع ما وَلِيَ التاءَ، ورُبَّما كُسِرت الكافُ فيهما بعدَ ياءٍ ساكنةٍ أو كسرة. وكَسْرُ ميم الجمعِ بعدَ الهاءِ المكسورةِ باختلاسٍ قبلَ ساكنٍ وبإشباعٍ دُونَه أَقيسُ، وضَمُّها قبلَ ساكنٍ وإسكانُها قبلَ متحركٍ أَشهرُ، ورُبَّما كُسِرَتْ قبلَ ساكنٍ مطلقاً.**

ش: مثالُ ذلك: ضَرَبَكُما غُلامُكُما، وضَرَبَكُم غُلامُكُم، وضَرَبَكُنَّ غُلامُكُنَّ، وضَرَبَهُما غُلامُهُما، وضَرَبَهُم غُلامُهُم، وضَرَبَهُنَّ غُلامُهُنَّ. ومَنْ كَسر في بِهِ وفيهِ كسر في بِهِما وفيهِما وبِهِم وفيهِم وبِهِنَّ وفيهِنَّ. ومَنْ لم يَكْسر ضَمَّ، فقال: بِهُما وفيهُما وبِهُم وفيهُم وبِهُنَّ وفيهُنَّ.

وفي الإفصاح: إن كان قبلَها كسرةٌ أو ياءٌ فأكثرُهم يَكْسِر، ومِنهم مَن يَضُمُّ، وهم قليل، فيقولون: بِهُما وفِيْهُما وفِيْهُم. قال أبو عُمر: «والضَّمُّ مَعَ الياء أَكثرُ منه مع الكسرة». قال: «وأُناسٌ من العرب في «هُم» إذا كَسروا أَلحقوا الياءَ، وهم تميم وعامَّةُ قيس، وأُناسٌ يُسَكِّنون الميم، وهم قوم من أَسَد وكِنانة من قيس».

وأمَّا الكافُ فمضمومةٌ في التثنية والجمع سواء أكان قبلَها كسرةٌ أم ياءٌ أم غيرُ ذلك، نحو: فِيكُما وبِكُما ولم أُكْرِمْكُما. وكذلك في الجمع للمذكر والمؤنث، وتسكينُ ميمِ الجمع أَعرفُ من الإشباع والاختلاس إذا لم يَلِها ضميرٌ متصل، وخلافُ يونس في جواز التسكين هنا إذا وليها ذلك الضمير

(١) تقدم في ص ١٦١ من هذا الجزء.
(٢) الكتاب ٤ : ٢٠٠.
(٣) انظر ص ١٣٢ من هذا الجزء.

مثلُه في نحو: رَأَيْتُمُوه.

وفي الإفصاح: قال أبو عُمَر[١]: «فإذا[٢] لَحِقَها المضمرُ ألحقوا الواوَ نحو: أَعْطَيْتُكُمُوه». قال: «ولا يَكْسِرُ الكافَ مَن يُؤخَذُ بِلُغته، وقد حكى يونُس[٣] أَعْطَيْتُكُمْه / ساكنة الميم». [١٠٦:١/أ]

وقوله: ورُبَّما كُسِرتِ الكافُ فيهما - أي في التثنية والجمع - بعدَ ياءٍ ساكنةٍ - نحو: فيكِما وفيكِم وفيكِنَّ - أو كسرةٍ نحو: بِكِما بِكِم بِكِنَّ. وكسرةُ هذه الكاف حكاها الفراءُ لغةً للنَّمِر، قال: «يقولون: السلامُ عليكِمْ، ولا نعلم أحداً من العرب يقولُها غيرَهم» انتهى.

وقد حكاها س عن غير النَّمِر، قال س[٤]: «وقال ناسٌ من بكرِ بنِ وائل: مِن أَحلامِكِمْ وبِكِمْ، شَبَّهها بالهاء لأنها عَلَمُ إضمار، وقد وقعت بعدَ الكسرة، فأَتبعَ الكسرةَ الكسرةَ حيثُ كانت حرفَ إضمار، وكان أَخَفَّ عليهم من أن تُضَمَّ بعد أن تكسر، وهي رَدِيئة جدّاً، سمعنا أهلَ هذه اللغة يقولون للحطيئة[٥]:

وإنْ قال مَوْلاهُمْ على جُلِّ حادثٍ ... من الدَّهرِ: رُدُّوا فَضْلَ أَحْلامِكِمْ، رَدُّوا»

انتهى.

إلا أن س لم يَنقل ذلك إلا فيما كان قبلَ الكاف التي للجميع في المذكر كسرةٌ، والفراءُ نَقل فيما قبلَ تلك الكاف ساكنٌ، فيجيءُ من مجموع

---

(١) ح، ص: أبو عمرو.
(٢) ك، م، ن: وإذا.
(٣) الكتاب ٢: ٣٧٧.
(٤) الكتاب ٤: ١٩٧.
(٥) ديوانه ص ١٤٠، والكتاب ٤: ١٩٧، والمقتضب ١: ٢٧٠، وتحصيل عين الذهب ص ٥٦٤، وشرح التسهيل ١: ١٣٤. المولى هنا: ابن العم. وجل حادث: الجليل من الأمر.

النَّقْلينِ أنه قد تُكسر الكاف في الجمع في المذكر إذا كان قبلَ الكاف ياءٌ ساكنة أو كسرة، وهل ذلك يكون في التثنية، نحو: بِكِما وفِيْكِما، وفي الجمع في المؤنث، نحو: بِكِنَّ وفِيْكِنَّ، كما ذكره المصنف، يحتاج إلى مزيد نقل، ولا يكاد الأمر يختلف في ذلك، إلا أنَّ التحرِّيَ في النقل أَحْوَطُ، فقد يَجمعون بينَ المفترقات[1]، ويُفرقون بينَ المتماثلات، فلو كان قبلَ الكاف ساكنٌ غير الياء نحو: لم أضربْكُمْ فالضَّمُّ.

وقوله: **باختلاسٍ قبلَ ساكن** مثالُه: ﴿بِهِمِ الأَسْبابُ﴾[2]، و﴿يُوَفِّيْهِمِ اللَّهُ﴾[3]. وإنما كان كسرُها أَقيسَ من الضمِّ لأجلِ الإتباع، وإذا كانوا يُتْبعون في الكلمتين مع انفصالهما فلأَن يُتبعوا فيما هو كلمة واحدة أَولى.

وقوله: **وبإشباعٍ دُونَه أَقيسُ** أي دونَ الساكن. مثالُه: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمِي يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾[4]، ﴿تُشَاقُّونَ فِيْهِمِي﴾[5]. قال[6]: «ويجوز الإسكان والاختلاس، فيقولون: بِهِمِ وبِهِمْ».

وإنما كان الإشباعُ أقيسَ لأنَّ أَصلَ الضمِّ أن يُوصَل بحرف ياءٍ أو واو أو ألف في حالة الإفراد، فإذا ثَنَّوْا وَصَلوا الميمَ بألف، فإذا جَمَعوا زادوا في المذكر ميماً، ووصلوها بواو أو بياء على ما تقرر. وكذلك في المؤنث يَزيدون أيضاً نوناً مشدَّدة، وهي بحرفين، ليتساوى الضميران في أنه زيد على الكاف والهاء حرفان.

وقوله: **وضَمُّها قبلَ ساكنٍ** ـ نحوُ: ﴿بِهِمُ الأسبابُ﴾ ـ **وإسكانُها قبلَ متحركٍ** ـ نحو: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ﴾ ـ **أَشهرُ**، ولذلك قرأ أكثرُ

---

(١) س: المتفرقات.

(٢) سورة البقرة: ١٦٦. وهذه قراءة أبي عمرو. السبعة ص ١٠٩، والنشر ١: ٢٧٤.

(٣) سورة النور: ٢٥.

(٤) سورة الأنفال: ١١٦.

(٥) سورة النحل: ٢٧.

(٦) هذا القول ليس في هذا الموضع من مطبوعة شرح التسهيل.

القُراء[1] بالضَّمِّ قبلَ الساكن، وبالإسكان قبلَ المتحرك، كأنهم كرهوا أن تتوالى كسرات في نحو «بِهِمِي» وياءٌ، فخَفَّفوا بحذفِ الصلة وحذفِ ما تَولَّدتْ عنه، وهي الحركة.

وإنما قال المصنف: «بعدَ الهاء المكسورة» احترازاً مما الهاءُ فيه مضمومةٌ، نحو ﴿تَتَوَفَّاهُمُ الملائكةُ﴾[2]، ويَضْرِبُهُمُ الرَّجُلُ، فإن الميم لا تُكْسَرُ.

فإنْ كانت الهاءُ مُختلَفاً فيها، نحو هاء (عَلَيْهم): فمَن ضَمَّ الهاءَ أَتبع حركةَ الميم حركةَ الهاء إذا لَقِيَها ساكنٌ، نحو: ﴿إِلَيْهُمُ الملائكةُ﴾[3]، و: ﴿عَلَيْهُمُ الضَّلالةُ﴾[4]، وهي لغة كِنانة وبعض بني سَعْد بنِ بَكْر. ومَن كَسر الهاءَ أَبقاها مكسورة، وكَسرَ الميم إذا لَقِيَها / ساكنٌ كما تقدم، ولغةُ بعض بني أَسَد كَسْرُ الهاءِ ورفعُ الميم، نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الملائكةُ﴾[5]. [١:١٠٦/ب]

وفي البسيط[6]: «وأما ضمير الجمع نحو عليهم[7] وإليهم في لحاق الواو فالحذفُ هو اللغة الفصيحة[8]، قال الفراء: هي لغة بني سَعْد وكِنانة» انتهى.

فإن كان ما قبلها ضَمّاً نحو: يَضربُهم، أو فتحاً نحو: لن يَضربَهم، أو ألفاً نحو: عصاهم، أو واواً نحو: يَغْزُوهم، ضُمَّت الهاءُ. أو كسرةً أو ياءً ساكنةً فالكسرُ الأفصحُ، والضَّمُّ قال الفراءُ: لغةُ قريش أو أهلِ الحجاز ومَنْ

(١) السبعة ص ١٠٨ ـ ١١١، والنشر ١: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٢) سورة النحل: ٢٨، ٣٢.
(٣) سورة الأنعام: ٩٣.
(٤) سورة الأعراف: ٣٠.
(٥) سورة فصلت: ٣٠.
(٦) البسيط لابن العلج ـ الجزء الأخير: ق ٣٤/أ ـ مخطوط. وفيه حذف.
(٧) س: إليهم.
(٨) ك، ن: الفصحى.

حولَهم مِن فصحاءِ اليمن. فيصِحُّ في «عَلَيْهم» ثلاثُ صور: عَلَيْهُمُو عليهِمِي، عليهُمْ عليهِمْ، عليهِمُو، ويمتنع عليهُمِي لأن «فُعِل» للأفعال. وإذا حذفت حرف المد وَجب إسكانُ الميم، ولا تُحرك إلا للالتقاء، فإمَّا على أصل التقاء الساكنين أو بحركة الأصل، قال أبو حاتم: وهي لغة فاشية بالحرمين. وقال الفراء: هي لغة بني أَسَد. وقال الفراء[1]: الكسرُ لغةُ سُلَيْم. انتهى[2]، وفيه بعض تمثيل وحذف.

وقوله: **ورُبَّما كُسِرت قبلَ ساكنٍ مطلقاً** أي: كُسرت الميمُ قبلَ ساكن وإن لم تكن الهاءُ مكسورةً، نحو قولِه[3]:

.... وَهُـمِ المُلُـوكُ، ومِنْهُـمِ الحُكَّـامُ

وقـولِ الآخـر[4]:

ألا إنَّ أصحابَ الكَنِيفِ وجدتُهُمْ هُـمِ النـاسُ لمَّـا أَخْصَبُـوا وتَمَـوَّلُـوا

وذكـر الفـراءُ[5] أنَّ العـرب جميعـاً يقـولـون: ﴿**أَلا إِنَّهُـمْ هُـمُ المُفْسِدُونَ**﴾[6]، فيرفعون الميم من «هم» عندَ الألف واللام، إلا بني سُلَيْم، فإني سمعتُ بعضَهم يُنشد:

فَهُـمُ بِطـانَتُهُـمْ، وهُـمْ وُزَراؤُهـم وهُمِ القُضاةُ، ومِنْهُمِ الحُجَّابُ[7]

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٥٥٩.

(٢) من البسيط لابن العلج ق ٣٤/أ.

(٣) صدر البيت: فَهُمُ بطانتُهم، وهم وُزَراؤهُمْ. وهو في الخصائص ٣: ١٣٢، والمحتسب ١: ٤٥، وسر صناعة الإعراب ص ٥٥٨، وشرح المفصل ٣: ١٣٢.

(٤) البيت مطلع قصيدة لعروة بن الورد. ديوانه ص ١١٩، والأغاني ٣: ٧٧ [ترجمة عروة] طبع دار الثقافة، وسر صناعة الإعراب ص ٥٥٨، والمحتسب ١: ٤٥، وشرح المفصل ٣: ١٣١. الكنيف: الحظيرة من الشجر. ورواية الديوان والأغاني «كما الناس»، وبها يفوت الاستشهاد.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٥٥٩.

(٦) سورة البقرة: ١٢.

(٧) هذه رواية الفراء كما في سر صناعة الإعراب ص ٥٥٩.

ص: فصل

تَلحقُ قبلَ ياءِ المتكلمِ إنْ نُصِبَ بغيرِ صفةٍ أو جُرَّ بمِنْ أو عَنْ أو قَدْ أو قَطْ أو بَجَلْ أو لَدُنْ نونٌ مكسورةٌ للوقاية. وحَذْفُها مَعَ لَدُنْ وأَخَواتِ ليتَ جائزٌ، وهو مع بَجَلْ ولَعَلَّ أَعْرَفُ من الثُّبوت، ومع ليسَ وليتَ ومِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ بالعكس. وقد تَلحق مع اسمِ الفاعلِ وأَفْعَلِ التفضيلِ. وهي الباقيةُ في «فَلَيْني» لا الأولى وِفاقاً لسيبويه.

ش: أصلُ ياءِ المتكلم الحركةُ، كما أنَّ النونَ في فَعَلْنَ والتاءَ في ضَرَبْتُ متحركان، فأما الواوُ في ضَرَبوا، والياءُ في اضْرِبِـي فمحمولان على الألف لأنهما ضميرا رفع، حرفا مدّ ولين مثلها، والألفُ لا تتحرك لِما يلزم في ذلك من قلبِها لغيرها، فحَملوهما عليها كما حَملوا الكسرة في مسلماتٍ على ياء مسلمِينَ، ومع ذلك إنَّ المد الذي فيهما بمنزلة الحركة، قاله أبو علي في الحُجَّة[1]، قال: «وحُجَّةُ مَن أسكن أنَّ الياء تُستثقل فيها الفتحةُ، وقد اتفقوا على تسكين مَعْدِيْ كَرِب وقالِيْ قَلا في المركب والإضافة، وأنها تُحذف منها الفتحةُ في الكلام، ويكثرُ في الشعر حتى زعم بعض النحويين أنه قياس لقوة شبهها بالألف»[1] انتهى.

ويدخل تحت قوله: «بغير صفة» أن يُنصب بالفعل الماضي وبالمضارع وبالأمر وباسم الفعل وبإنَّ وأخواتها، نحو: ضَرَبَني ويَضْرِبُني واضْرِبْني وعَلَيْكَني ورُوَيْدَني، وقال بعض العرب: «عَلَيْكَ بي»، حكاه س[2]، لأن

(١) الحجة ١: ٤١٤ ـ ٤١٦ باختصار شديد.

(٢) الكتاب ٢: ٣٦١.

«عَلَيْكَ» في الإغراء تَنصب ما بعدها، فتقول: عليكَ زيداً، وتُعَدَّى / إلى [١/١٠٧:١]
مفعولها بالباء أيضاً، فتقول: عليكَ بي، قال الشاعر، فجَمع بين تعدية «عليكَ» بنفسه وتعديتِه بحرف الجَرِّ[١]:

ولقد بَعَثْتُ العَنْسَ، ثم زَجَرْتُها وَهْناً، وقلتُ: عَلَيْكِ خَيرَ مَعَدِّ
عليكِ سعدَ بنَ الضِّبابِ، فسَمِّحِي سَيْراً إلى سَعْدٍ، عَلَيْكِ بِسَعْدِ

وقال الفراء: «سمعتُ بعضَ بني سُلَيْم يقول: مَكانَكَني، يريد انتظِرْني في مكانِك»[٢]. وتقول: إنَّني.

واحتَرَز بقوله: «بغيرِ صفة» من أن يُنصَب بصفة نحو: زيدٌ الضَّارِبِي، وهذا على مذهبِ مَنْ يَزعم أن هذا الضمير[٣] منصوب، وأمَّا مَن يعتقد أنه مجرور فلا يحتاج إلى هذا الاحتراز، بل يكتفي أن يقول: إن نُصب.

وقد اندرج تحت قوله: «بغيرِ صفة» الفعل الذي لا يتصرف، نحو: هَبْ وتَعَلَّمْ وَوَهَبَ بمعنى جَعَلَ، وعسى، فتقول: هَبْني شُجاعاً، وتَعَلَّمْني منطلقاً، ووَهَبَني اللَّهُ فِداءَك، وعَساني أنْ أخرج. ولما كان للفعل الأصالة في لحاق هذه النون له لم يَمنع من ذلك عدمُ التصرف.

واختلفوا في لحاقها فعل التعجب، نحو: ما أَحْسَنَني، وما أَجْمَلَني: فذهب البصريون[٤] إلى أنَّ حُكمه في ذلك حكمُ سائر الأفعال في لزوم نون

---

(١) امرؤ القيس. ديوانه ص ٢٠٧، وتذكرة النحاة ص ١٥. العنس: الناقة الشديدة. وبعثت العنس: أثرتها من مبركها. ووهناً: بعد هَدْءٍ من الليل. وسَمِّحي: سَهِّلي وطِيبي بالسير إليه نفساً. م، ن ح: العيس. ك: فسبحي.

(٢) معاني القرآن ١: ٣٢٣.

(٣) انظر الخلاف في موضع الضمير في هذا في شرح المقدمة الجزولية ص ٦٣٠ ـ ٦٣٢ وفيه كثير من المصادر والمراجع. وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٧ ـ ٥٥٨. ولم يسمّ ابن عصفور أصحاب تلك الأقوال. والبسيط في شرح الجمل ص ١٠٤٧ ـ ١٠٥٠ حيث نسب ابن أبي الربيع الأقوال إلى أصحابها. وأوضح المسالك ٢: ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٤) الإنصاف ص ١٢٩.

الوقاية. وذهب الكوفيون(١) ـ واختاره بعضُ أصحابنا ـ إلى أنَّ لحاقَ النون له هو على سبيل الجواز لا على سبيل اللزوم، فأجاز أن تقول: ما أَجْمَلِي! وما أَظْرَفِي! وما أَجْمَلَني! وما أَظْرَفَني!.

قال بعض أصحابنا(٢): «ولعلَّهم قالوا ذلك بالقياس، فإنَّه عندهم(٣) اسم، فإن كان ما أجازوا من ذلك مسموعاً فوجهُه شبهُه بالأسماء من حيث لم يتصرف» انتهى.

وما أجازه الكوفيون من ذلك هو سَماعٌ عن العرب، صَرَّحوا بذلك، فوجب قبوله. وقد استعمله بعضُ مشايخنا النحاة الأدباء في شعره، فقال(٤):

يا حَسَناً ما لَكَ لم تُحْسِنِ ... إلى نُفُوسٍ في الهَوى مُتْعَبَهْ؟
طَرَّزْتَ بالوَرْدِ وبالسَّوْسَنِ ... صفحةَ خَدٍّ(٥) بالسَّنا مُذْهَبَهْ
يا حُسْنَهُ إذْ قال: ما أَحْسَنِي! ... ويا لِذاكَ اللفظِ ما أَعْذَبَهْ!
قلتُ له: كُلُّكَ عِنْدي سَنِي ... وكُلُّ أَلْفاظِكَ مُسْتَعْذَبَهْ

في أبياتٍ ذَكَرَها.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٥٠/ب، وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٦١، وشرح الكافية ٢: ٢٣.
(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦١.
(٣) الإنصاف ص ١٢٦ [المسألة ١٥].
(٤) تقدم البيت الثالث وتخريجه في ١: ٦٦. وبقية الأبيات في المصدر نفسه. وقد أنشد أبو حيان هذه الأبيات الأربعة في منهج السالك ص ٣٨٤، وذكر أنه أنشده إياها الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف الشاطبي، وأسندها إلى قائلها. وفي هامش ص أربعة أبيات من القصيدة ونَصٌّ عن حياة الحيوان للدميري ذكر فيه قائلها. وقد سقط البيت الثاني من ك. وزيد بعده في م بيتان، هما:
وقد أبى صُدْغُكَ أن أجْتَني ... منها، فقد ألْسَعَتَني عَقْرَبَهْ
يا حبذا نَوْرُ أقاحٍ جَني ... يقطر لي ألفاظه مُعْرَبَهْ
(٥) في حاشية س ما نصُّه: «بخط حَ: خَطٍّ، بالطاء». ح: خط. وقوله: «بخط حَ» يعني: بخط أبي حيان؛ لأن الناسخ ينقل من نسخة بخط المؤلف.

وقوله: **أو جُرَّ بمِنْ أو عَنْ أو قَدْ أو قَطْ أو بَجَلْ أو لَدُنْ** مثالُه: مِنِّي وعَنِّي وقَدْني وقَطْني وبَجَلَني ولَدُنِّـي. أما قَدْ وقَطْ فذكر المصنف[1] أن معناهما معنى حَسْبِـي، والياء المتصلة مجرورة بالإضافة إليها كما تقول في حَسْبِي إنَّ الياء مجرورة بالإضافة إليها. وما ذهب إليه المصنف هو مذهب الخليل[2] و س[2].

ونَقل الكوفيون في قَطْ وقَدْ وجهين[3] عن العرب:

أحدهما[4]: أنهما اسما فِعْل، وهما مبنيان على السكون، وينصبون بهما، فيقولون: قَطْ زيداً درهمٌ. وإذا اتصل بهما ضميرُ المتكلم لحقتهما نون الوقاية لأن الضمير في موضع نصب[5]، كما تلحق سائر أسماء الأفعال الناصبة، نحو: رُوَيْدَني.

والثاني: / أنَّ مِن العرب مَن يقول: قَطُ عبدِ اللَّه درهمٌ، وقَدُ عبدِ اللَّه [١:١٠٧/ب] درهمٌ، فيرفع قَط وقَد، ويجرُّ ما بعدهما بإضافة قَط وقَد إليه، ويعربهما، ويكونان بمعنى حَسْبُ. وإذا أضاف إلى نفسه قال: قَطِي درهمٌ، وقَدِي درهمٌ، فلا يُلحقهما نون الوقاية كما لا تَلحق حَسْبُ. هذا نقل الكوفيين[6].

وقد ذَكر المصنفُ في «باب أسماء الأفعال»[7] أنهما يكونان اسمَيْ فِعْل في أحد الوجهين. وذكر في «باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٣٧.

(٢) الكتاب ١: ٣١٠ و ٢: ٣٧٠ ـ ٣٧٢.

(٣) ذكر الوجهين في «قد» منسوبين إلى الكوفيين ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ١١٤.

(٤) نسب للكوفيين في العين (قط) ٥: ١٤، وتهذيب اللغة ٨: ٢٦٣، واللسان والقاموس والتاج (قطط).

(٥) كذا. وفي مجالس ثعلب ص ١٥٧ ما نصُّه: «عند الفراء أنه إذا قال قَطْني فهو إضافة، موضع النون والياء خفض». وانظر اللسان والقاموس والتاج (قطط). ونسب في العين (قط) ٤: ١٤ إلى الكوفيين.

(٦) انظر ضرائر الشعر ص ١١٤.

(٧) التسهيل ص ٢١٢.

ذلك»[1] أنّ «قَدْ» تكون اسماً لـ «كَفى»، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال، فتُطالع هناك.

والذي أَختاره أنَّ مَنْ قال مِن العرب قَدْني وقَطْني فإنهما عنده اسمُ فعل، والياء في موضع نصب. ومَن قال قَطِي وقَدِي فهما بمعنى حَسْب، والياء في موضع جر، كما نقل الكوفيون عن العرب.

ويحتمل أن تكون النون في قَطْني وقَدْني ليست نونَ وقاية، بل هي من أصل الكلمة، حكى الكسائي عن العرب: قِطْنَ عبدِ اللّه درهمٌ، وقَطْنَ عبدَ اللّه درهمٌ، بجر عبد اللّه ونصبه[2]، فعلى هذا النونُ من أصل الكلمة، فإذا انجرَّ ما بعده فهو مبني على الفتح لشبهه بِقَطْنَ الذي هو اسم فعل.

وقال هشام[3]: مَن نصب عبدَ اللّه مع النون وأَتى بياء المتكلم لزمه أن يقول قَطْنَني بنونين، ولم يسمع هذا من العرب. قال هشام: فيجوز أن يكون الأصل قَطْنَنِي، فحذفت النون كما حُذفت من إنَّني، فقيل: إنِّي. وعلى ما حكى الكسائيُ أجاز هشام: إنَّ قَطْني درهمٌ، وإنَّ قَدْني درهمٌ، على أن الياء مخفوضة بالإضافة، والنون من سِنْخ الكلمة.

وأما بَجَلْ فقد ذكر المصنف[4] وغيرُه[5] أنها تكون اسمَ فِعْل، فينبغي إذا لحقتْها نونُ الوقاية أن تكون اسمَ فِعْل، فتقول: بَجَلَني بمعنى يَكْفيني[6] أو كَفاني.

---

(١) التسهيل ص ٢٤٢، وشرحه لابن الناظم ٤: ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢) في مجالس ثعلب ص ١٥٧ ما نصُّه: «وزعم الفراء أنه سمع أعرابياً يقول: قَطْنِ زيداً». وانظر القاموس والتاج (قطط).

(٣) في نتائج التحصيل ص ٥٧١: «وقال الخضراوي». وهذا يعني أنه ابن هشام. لكن كتب فوقه في التذييل «صح» وهذا يعني أنه هشام بن معاوية الضرير.

(٤) التسهيل ص ٢١٢.

(٥) شرح الكافية ٢: ٧١ ـ ٧٢ وانظر تحرير القول فيها في شرح أبيات المغني ٢: ٣٩٨ ـ ٤٠٨ [الإنشاد ١٦٤]. وراجع أيضاً الجنى الداني ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٦) في الجنى الداني ص ٤١٩: بمعنى أكتفي.

وقولـه **نونٌ مكسورةٌ للوقاية** أصلُ اتصال هذه النون بالفعل، واتصلت بغيره على جهة الشبه، قالوا[1]: «وإنما لَزمتْ في الفعل لأنَّ ياء المتكلم يُكسَرُ ما قبلَها، فلو لم تلحق النونُ الفعلَ لدخله الكسرُ الذي هو نظير الخفض، فكما أن الخفض لا يَدخل الفعلَ، فكذلك نظيرُه، فلحقت النونُ لِتَقِيَ الفعلَ من الكسر».

قالوا[2]: «فإن قيل: هلا قالوا ضَرَبْتِي، يريدون: ضَرَبْتِني؛ لأن الضمير يقي الفعل من الكسر، فكانوا يَستغنون به عن نون الوقاية؟.

فالجوابُ أنَّ ضمير الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، وقد أُقيم الدليل[3] على ذلك، فكما كَرِهوا دخولَ الكسر في الفعل، فكذلك أيضاً كَرِهوا دخولَه في الضمير لأنه بمنزلة حرف من حروفه».

وزَعم المصنفُ أنَّ فِعْلَ الأمر أحقُّ بنون الوقاية من الماضي والمضارع، قال في الشرح[4]: «لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لَزِمَ محذوران: أحدُهما التباسُ ياء المتكلم بياء المخاطبة. والثاني التباسُ أمرِ المذكر بأمر المؤنثة، فبهذه النون تُوُقِّـيَ هذان المحذوران، فسُميت نونَ الوقاية لذلك، لا لأنها وَقَتِ الفعلَ من الكسر؛ إذِ الكسرُ يَلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أثبتُ من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم لأنها فضلة في تقدير الانفصال، وتُغني عنها الكسرة في نحو: ﴿أَكْرَمَنِ﴾[5]، ثم يوقف على المكسور / بالسكون، وياءُ المخاطبة عُمدةٌ لا يَعرض لها ذلك، ولما صَحِبت [١٠٨:١/أ]
الأمرَ صَحِبتْ أَخَوَيه واسمَ الفعل وجوباً ليدل لحاقها على نصب الياء، ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلاً لم يمتنع لأنها صانته من خفاء الإعراب

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٠.
(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٠ ـ ٥٦١.
(٣) انظر سر صناعة الإعراب ص ٢٢٠ ـ ٢٢٦.
(٤) شرح التسهيل ١: ١٣٥.
(٥) سورة الفجر: ١٥.

وتَوَهُّم بقائه، فاحتُرز بها كما احتُرز في نحو: يضربان، فجيء بالنون نائبة عن الضمة، ولم يُحْتَجْ إلى ذلك في غُلامي، بل اكتُفي بتقدير الإعراب لأصالته فيه، فلا يُزال إلا بسبب جلي. وقد يُؤَيَّدُ اعتبارُ وقاية الفعلِ الكسرَ بأنه كَسْرٌ يَلحقُ الاسمَ مثلُه في ياء المتكلم لا كسر ما قبلَ ياء المخاطبة، فإنه خاص بالفعل، فلا حاجة إلى صون الفعل منه. وهذا فرق حسن، لكنه مُرتب على ما لا أثرَ له في المعنى، بخلاف الذي اعتبرته، فإنه مُرتب على صونٍ من ذلك[1] ولبس، فكان أَوْلَى» انتهى، وفيه بعض تلخيص. وهذا إكثار في تعليل لحاق نون الوقاية الفعلَ، وهو فُضُولٌ من الكلام.

وقوله: **وحَذْفُها مَعَ لَدُنْ وأَخَوَاتِ ليتَ جائزٌ** قال المصنف في الشرح[2]: «لحاقُ النون مع لَدُنْ أكثرُ مِن عدم لحاقها، وزعم س[3] أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءةُ نافع: ﴿مِن لَدُنِي عُذْراً﴾[4] بتخفيف النون وضم الدال. ولا يجوز أن تكون نون لَدُني نونَ الوقاية، ويكون الاسم لَدُ؛ لأن لَدُ متحرك الآخر، والنون في لَدُنْ وأخواته إنما جيء بها لتصون أَواخِرَها من زَوال السكون، فلا حَظَّ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال في لَدُ مضافاً إلى الياء لَدِي، نص على ذلك س[5]. وقرأ أبو بكر[6] مثلَ نافع إلا أنه أَشَمَّ الدالَ ضمّاً. وقرأ الباقون[6] بضم الدال وتشديد النون مُدْغِمين نونَ لَدُنْ في نون الوقاية» انتهى كلامه.

وما ذهب إليه من التخيير في إثبات نون الوقاية وحذفها قد ذهب إليه

---

(١) م، وشرح التسهيل: من خلل.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٣٦.
(٣) انظر تعليق أبي حيان على قول ابن مالك بعد قليل.
(٤) سورة الكهف: ٧٦. السبعة ص ٣٩٦.
(٥) الكتاب ٢: ٣٧١.
(٦) السبعة ص ٣٩٦.

غيرُه من أصحابنا كأبـي موسى(١) والأستاذ أبـي الحسن بن عصفور وشيخنا الأستاذ أبـي الحسن الأُبَّذِيّ(٢) وغيرِهم(٣)، قال ابن عصفور(٤): «وإنما كان الحذف في لَدُنْ أحسنَ لأنهم يقولون: لَدُ، فيحذفون النون، ولَدُ المحذوفةُ إذا اتصلت بها ياء المتكلم لم تَلحقها نونُ الوقاية لأنها إذْ ذاك بمنزلة مَعَ، فكما يقولون مَعِي فكذلك يقولون لَدِي، فكأنَّ الذين حذفوا نونَ الوقاية مع إثبات النون حَملوها في ذلك عليها إذا حُذفت نونها» انتهى كلامه. وأما س فلم يذكر فيما وقفنا عليه من كلامه إلا لحاق نون الوقاية في لَدُنْ.

وأما قول المصنف عنه: «إنَّ عدم لحاقها من الضرورات» فليس كما قال عنه، إنما قال في قدْ(٥): «وقد جاء في الشعر قَدِي، قال الشاعر(٦):

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

لما اضطر شَبَّهه بِحَسْبِـي» انتهى.

وأمَّا أَخَوات ليتَ فهي إنَّ وأَنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ، فيجوز أن تقول: إنَّني وأنَّني وكأنَّني ولكنَّني، ويجوز: إنِّي وأنِّي وكأنِّي ولكنِّي(٧).

وإنما لَحِقتْ نونُ الوقاية لإنَّ وأَخَواتِها لأنَّها لمّا / عَمِلت عملَ الفعل [١:١٠٨/ب] أُجريت مُجْراه في لحاق نون الوقاية تكميلاً للشَّبَه.

وإنما جاز حذفُها فيما عدا ليتَ لأنَّ لحاقَها لهنَّ أضعفُ من لحاقها للفعل، إذْ هي محمولةٌ على الفعل، ولاجتماع الأمثالِ أيضاً في إنَّني وأنَّني

---

(١) المقدمة الجزولية ص ٦٣ وشرحها للشلوبين ص ٦٤٧.
(٢) شرح الجزولية ص ٥٦٤ ـ ٥٦٥.
(٣) كالشلوبين في شرح الجزولية ص ٦٤٧ ـ ٦٤٨، واللورقي في المباحث الكاملية ١: ٣١٧ ـ ٣١٨.
(٤) النص بلفظه في شرح الجزولية ص ٥٦٥ غير منسوب.
(٥) الكتاب ٢: ٣٧١ ـ ٣٧٢.
(٦) تقدم في ١: ٢٦٨.
(٧) كذا. وقد أغفل لعلّ؛ لأنه سيذكرها في ص ١٨٥.

وكأنَّني ولكنَّني، والمُتَقاربات في لَعلَّني[١]، ولأنها طَرَف، والطَّرَفُ يُسرِع إليه الإعلال[٢]، وهذا مذهب س[٣] وقولهم لعلي يدل على ذلك. وكذلك[٤]:

.... فَلَيْني

لأنَّ النون فاعلة، والفاعلُ لا يُحذَف.

وما ذَهب إليه المصنفُ مِن حذفِ نون الوقاية من إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ إذا اتصلت بياء المتكلم هو مذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين.

وذهب بعضهم[٥] إلى أن الساقط هي النون الثانية، والأُولى مُدغَمةٌ في نون الوقاية. واحتَجَّ بأن نون الوقاية دَخلت للفرق بين إنَّني وغُلامي، ولِشَبَهِ إنَّني بضَرَبَني، وما دخل للفرق فسبيلُه أن يبقى ولا يَسقط، كما أن الذي يقول: أنتَ تَتكلمُ، والمرأةُ تَتكلمُ، إذا قال: أنتَ تَكَلَّمُ، والمرأةُ تَكَلَّمُ، أَسقط التاء[٦] الثانية، ولم يُسقط الأولى لأنها هي الفارقة بين الخطاب والغَيبة، وهذا كإسقاط الأولى من ظَلْتُ وهَمْتُ وعَلْماءِ عبدُ اللّه، الأصل: ظَلِلْتُ وهَمَمْتُ وعلى الماء. ويدل أيضاً على أن الساقط هي الثانية قولُهم: عَلمتُ إنْ زيداً قائم[٧]، فقد عُهد حذفُها قبلَ نون الوقاية، فَلْتَكُنِ المحذوفةَ إذا لَحِقت.

وقيل: المحذوف هي الأولى لأنها ساكنة، ويُسرع إلى الساكن الاعتلالُ بدلالة مِيزان ومُوسر وصحة خِوَان. وأما إنَّا وأنَّا ولكنَّا وكأنَّا فالمحذوفة

---

(١) الكتاب ٢: ٣٦٩. «لأن اللام تقارب النون في المخرج، ولذلك تُدغَم فيها» شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٢.
(٢) ك، م، ن: الاعتلال.
(٣) الكتاب ٢: ٣٦٩.
(٤) تقدم في ١: ١٩٤.
(٥) رصف المباني ص ٤٢٢. ولم يذكر الحجج التي ذكرها أبو حيان.
(٦) التاء: سقط من س.
(٧) ك، م، ن، ف: علمت أن زيداً لقائم. وسقطت الجملة مع غيرها من ص، ح.

الوسطى لأن الأخيرة اسم، وليست للوقاية. وقيل: المحذوف الأولى.

وقوله: **وهو مَعَ بَجَلْ وَلَعَلَّ أعرفُ من الثبوت** تقول: بَجَلِي، قال الشاعر[1]:

ألا إنَّنـي شَـرِبْـتُ أَسْـوَدَ حـالِكـا ألا بَجَلِـي مِـنَ الشَّـرابِ ألا بَجَـلْ

ويجوز بَجَلَني. ومعنى بَجَلْ: حَسْبُ، وهو أشبه بحَسْبُ من قَطْ وقَدْ لتساويهما في كونهما ثلاثيين ومشتقًّا منهما، قالوا: أَبْجَلَه وأَحْسَبَه بمعنى كَفاه. والأكثر لَعَلِّي، وقَلَّ لَعَلَّني. ومنه قول الشاعر[2]:

فقلـتُ: أَعِيـرانـي القَـدُومَ لَعَلَّنـي أَخُـطُّ بهـا قَبْـراً لأَبْيَـضَ مـاجِـدِ

وقوله: **ومَعَ ليسَ وليتَ ومِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ بالعكس** ظاهرُ كلام المصنف التسويةُ بين هذه الكلمات في أنه يكثُر معها نون الوقاية، ويقل حذفه[3]. أمّا «ليسَ» فالقياس يقتضي ثبات النون كما ثَبتت في عَساني، وقال بعض العرب: عليه رجلاً لَيْسَني[4]، وقال الراجز، فحَذف[5]:

عَـدَدتُ قَـوْمـي كَعَـدِيـدِ الطَّيْـسِ إذْ ذَهَـبَ القـومُ الكِـرامُ لَيْسِـي

يريد: لَيْسَني.

---

(١) طرفة بن العبد. ديوانه ص ٨٩، والنوادر ص ٣٠٧، واللسان (سود)، ورصف المباني ص ٢٣٠، وشرح أبيات المغني ٢: ٣٩٨ ـ ٤٠٨ [الإنشاد ١٦٤]. الأسود: الماء. وقيل: سُمّ أسود.

(٢) تقدم في ١: ٩٧.

(٣) م: حذفها.

(٤) الكتـاب ١: ٢٥٠ و ٢: ٣٥٩، والمقتضـب ٣: ٢٨٠، والأصـول ٢: ٢٩٠، والجمـل ص ٢٤٤.

(٥) ينسب الرجز لرؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٥، والحلبيات ص ٢٢١، وسر صناعة الإعراب ص ٣٢٣، واللسان (طيس)، وشرح المفصل ٣: ١٠٨، وشرح التسهيل ١: ١٣٦، والخزانة ٥: ٣٢٤ ـ ٣٢٦ [الشاهد ٣٩٢]، وشرح أبيات المغني ٤: ٨٥ ـ ٨٦. عديد: عدد. والطيس هنا: الحصى والثرى.

وأما ليتَ فالقياسُ يقتضي ثبات النون لأنه لا يلتقي مثلان ولا متقاربات[1]، وقال الشاعر[2]:

[1:109/أ] / كَمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قال: لَيْتي ... أُصادِفُهُ، وأُذْهِبُ بعضَ مالي

وقال مُهَلْهِلٌ[3]:

زَعموا أنَّني ذَهِلْتُ، ولَيْتي ... أَستطيعُ الغَداةَ عنك ذُهُولا

وقال الآخر[4]:

فيا لَيْتي إذا ما كانَ ذاكُمْ ... شَهِدتُ، وكنتُ أَوَّلَهم وُلُوجا

قال المصنف في الشرح[5]: «ولم يرد لَيْتي ولَيْسي إلا في نظم» انتهى.

أمّا «ليس» فقد نص بعض[6] أصحابنا على أنَّ حذف نون الوقاية من «ليس» يجوز في الكلام.

وأما من «ليتَ»[7] فنصَّ س على أنَّ ذلك في الضرورة، قال س[8]: «وقد قالت الشعراء لَيْتي إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضَّارِبِي

(١) ص، م، ن، ح: متقاربان.

(٢) زيد الخير الطائي رضي الله عنه. الكتاب ٢: ٣٧٠، والنوادر ص ٢٧٩، وسر صناعة الإعراب ص ٥٥٠، وشرح التسهيل ١: ١٣٦، واللسان (ليت)، والمقاصد النحوية ١: ٣٤٦، والخزانة ٥: ٣٧٥ ـ ٣٨٠ [الشاهد ٤٠١]. المنية: ما يتمناه الإنسان. وجابر: رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيداً، فلما التقيا طعنه زيد برمح، فانكسر ظهره. وقوله: «وأذهب» كذا في س، وفي بقية النسخ: وأُتلف.

(٣) البيت له في سر صناعة الإعراب ص ٥٥٠. وهو بغير نسبة في رصف المباني ص ٣٦٨.

(٤) هو ورقة بن نوفل كما في السيرة النبوية ١: ١٩٢. والبيت بغير نسبة في شرح الجزولية للأبذي ص ٩٩٢، وآخره فيه «نزولا». والقصيدة جيمية.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٣٦.

(٦) بعض: سقط من س.

(٧) س: وأما ليت.

(٨) الكتاب ٢: ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

والمضمرُ منصوبٌ» انتهى. وقال الفراء: «لَيْتي ولَيْتَني جائز» فظاهر هذا أنه يجوز في الكلام.

وأمَّا مِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ فقال الشاعر[1]:

أيُّهـا السـائـلُ عَنْهُـم وعَنِـي لَسْتُ مِـن قَيـسٍ، ولا قَيْسٌ مِنـي

وقـال[2]:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وظاهرُ كلام المصنف وكلام أبـي موسى[3] أنَّ حذفَ النون مِنْ مِنْ وعَنْ وقَطْ وقَدْ جائز في الكلام وإن لم يكن في شهرة الإثبات. وليس كذلك، بل الحذفُ لا يجوز إلا في الضرورة، نصَّ عليه أصحابنا[4].

وقوله: **وقد تَلحقُ مع اسمِ الفاعل** مثالُه قولُ الشاعر[5]:

ومـا أَدْري ـ وظَنِّـي كُـلُّ ظَـنٍّ ـ أَمُسْلِمُنـي إلـى قَـوْمـي شَـراحِ

وقـولُ الآخـر[6]:

---

(١) شرح المفصل ٣: ١٢٥، وشرح المقدمة الجزولية ص ٦٤٥، والمباحث الكاملية ١: ٣١٨، وضرائر الشعر ص ١١٣، وشرح التسهيل ١: ١٣٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٠، ورصف المباني ص ٤٢٣، وتخليص الشواهد ص ١٠٦، والمقاصد النحوية ١: ٣٥٢، والخزانة ٥: ٣٨٠ ـ ٣٨٢ [الشاهد ٤٠٢].

(٢) تقدم في ١: ٢٦٨ و ٢: ١٨٣.

(٣) الجزولية ص ٦٢ ـ ٦٣، وشرحها للشلوبين ص ٦٤٥ ـ ٦٤٧.

(٤) شرح الجزولية للشلوبين ص ٦٤٥ ـ ٦٤٧، وللورقي ١: ٣١٧ ـ ٣١٨، وضرائر الشعر ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٥) هو زيد بن مخرم الحارثي كما في المقاصد النحوية ١: ٣٨٥، وعنه في شرح أبيات المغني ٦: ٥٦ ـ ٥٧ [الإنشاد ٥٦١]. والبيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٨٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٢٢، والمحتسب ٢: ٢٢٠، وضرائر الشعر ص ٢٧، ١٣٩، وشرح التسهيل ١: ١٣٨. شراح: أي: شراحيل.

(٦) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩، وشرح التسهيل ١: ١٣٨، وشواهد التوضيح ص ١١٨. معييني: معجزي. وأَمْتَعَه الله بكذا: أبقاه ليستمتع به. ويروى آخره: رفيق.

وليسس بِمُعْيِيني - وفي الناس مُمْتَعٌ - صديقٌ، إذا أَعْيا عليَّ صَدِيقُ

وقولُ الآخر[1]:

وليسَ المُوافِيني لِيُرْفَدَ خائباً فإنَّ له أَضْعافَ ما كانَ آمِلا

وقولُ الآخر[2]:

ألا فَتَى مِن سَراةِ الناس يَحْمِلُني وليس حامِلَني إلا ابنُ حَمَّالِ

وقولُ الآخر[3]:

أَمُسْلِمُني للموتِ قَوْمي فَمَيِّتٌ ....

أنشد المصنفُ ثلاثةَ الأبياتِ الأُوَلَ زاعماً أنَّ هذه النون هي نون الوقاية لَحِقتِ الصفةَ تشبيهاً له بالفعل.

وذهب غيرُه إلى أن النون في مثل: مُسْلِمُني وحامِلُني ومُعْيِيْني هو نون التنوين لا نون الوقاية، وجَعل إثباتَ هذا النون الذي هو التنوين نظيرَ إثبات نون التثنية ونون الجمع مع الضمير في الضرورة. قال[4]: «ولا يجوز إثبات النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلا ضرورة». وأنشد[5] / شاهداً [١٠٩:١/ب] على إثبات التنوين: «وما أدري»، و «ألا فَتَى»، «وليس بِمُعْيِيْني»، ثلاثةَ الأبيات، وأَنشد على إثبات النون قولَ الشاعر[6]:

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ١٣٨، وشواهد التوضيح ص ١١٩.
(٢) ذكر المبرد أن أبا مُحعلِّم السعدي أنشده إياه، ومعه أبيات أخرى. الكامل ص ٤٦٧ - ٤٦٨، والإنصاف ص ١٢٩، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩، والخزانة ٤: ٢٦٥ - ٢٦٩ [الشاهد ٢٩٥].
(٣) لم أقف عليه.
(٤) هو ابن عصفور كما في شرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٨.
(٥) يعني ابن عصفور. شرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٨ - ٥٥٩.
(٦) عجز البيت: إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَما. وهو في الكتاب ١: ١٨٨، ومعاني =

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرُونَهُ ....

وقولَ الآخر[1]:

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ ....

وإلى أنَّ النون في مُسْلِمُني هو تنوينٌ ذَهب هِشامٌ، فأجاز: هذا ضارِبُنْكَ، وهذا ضارِبُني، بإثبات التنوين مع الضمير مستدلاً بقوله:

.... أَمُسْلِمُني إلى قومي شَراحِ

وقال المصنف في الشرح[2] ناصراً لِدعواه أنّ هذه النون هي نونُ الوقاية ما نَصُّه: «ومُعْيِيني والمُوافِيني يَرفعان تَوَهُّمَ كونِ نون مُسْلِمني تنوينًا لأن ياء المنقوص المنون لا تُرَدُّ عندَ تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو: أغادٍ ابنُك أم رائحٌ؟ وياء مُعْيِيني الثانية ثابتة في «وليسَ بِمُعْيِيني»، فعُلم أن النون الذي وَلِيَه ليس تنويناً، وإنما هو نون الوقاية، ولذلك ثَبت مَعَ الألف واللام في المُوافِيني. وأيضاً فإنَّ المُنَوَّن إذا اتصل بما هو معه كشيء واحد حُذف تنوينُه، نحو: وابنَ زيدَاه، ولا يقال: وابن زيدناه فيحرك التنوين، بل يُحذف لأن زيادة الندبة والمندوب كشيء واحد، وكذا ياءُ المتكلم مع متلوِّها كشيء واحد، ولذا كُسر ما قبلَها كما كُسر ما قبلَ ياء النسب. وأجاز الكوفيون

= القرآن للفراء ٢: ٣٨٦، وتحصيل عين الذهب ص ١٥٧، وضرائر الشعر ص ٢٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩. وقد خرّجته في المسائل الحلبيات ص ٣٢٠. المعظم: الأمر الذي يعظُم دفعه.

(١) عجز البيت: جميعاً، وأيدي المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ. وهو في الكتاب ١: ١٨٨، وتحصيل عين الذهب ص ١٥٧، وضرائر الشعر ص ٢٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩. وقد خرّجته في المسائل الحلبيات ص ٣٢١. الارتفاق: الاتكاء على المرفق، أي: لم يشتغل عن قضاء حوائج الناس. ومحتضرونه: حاضروه. والمعتفون: الذي يطلبون المعروف. والرواهق: جمع راهقة، من رَهِقَه، أي: غشيه وأتاه.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٣٨ ـ ١٣٩.

تحريك التنوين لأجل ألف الندبة في نحو: وابنَ زيدناه. وأيضاً فمقتضى الدليل مصاحبةُ النون الياء في الأسماء المعربة لِتَقِيَها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصلٍ متروك، فنهبوا عليه في بعض أسماء الفاعلين كما مضى من أَمُسْلِمُني ومُعْيِيني والمُوافِيني. ومن ذلك قراءةُ بعض القراء: (هل أنتم مُطْلِعُونِ)[1] بتخفيف الطاء وكسر النون، وفي البخاري: أنَّ النبي ﷺ قال لليهود: «فهل أنتم صادِقُونِ»[2]، كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمد عليها» انتهى كلامه، وفيه بعض مناقشة. والدليلُ على أنه في مثل ضارِبُني تنوينٌ لا نونُ وقاية ثبوتُ النون في «مُحْتَضِرُونَه» و «الآمِرُونَه»؛ لأن التنوين يَسقط مع الضمير كما تَسقط هذه النون.

وقوله وأَفْعَلِ التفضيل قال في الشرح: «لمّا كان لأَفْعَلِ التفضيل شَبَهٌ بالفعل معنًى ووزناً، وخُصوصاً بفعل التعجب، اتصلت به النون المذكورة في قول النبي ﷺ: «غيرُ الدَّجّالِ أَخْوَفُني عليكم»[3]، والأصل فيه: «أَخْوَفُ مَخُوفاتي، فحذف المضاف إلى الياء، فأُقيمت هي مُقامه، فاتصل أَخْوَفُ بالياء معمودةً بالنون كما فُعل بأسماء الفاعل الثلاثة»[4].

ثم تكلم على أَخْوَف، وكيف بُني للتفضيل، وخَرَّجه على أنه مصوغ من

---

(١) سورة الصافات: ٥٤. وقد قرأ بها عمران بن عثمان أبو البرهم الزبيدي الشامي وعمار بن أبي عمار. معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٢٢، والبحر المحيط ٧: ٣٤٦، والدر المصون ٩: ٣٠٩، وغاية النهاية ١: ٦٠٤ - ٦٠٥. وانظر المحتسب ٢: ٢١٩ - ٢٢٠ ففيه كلام عن كسر النون.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجزية - الباب السابع - ٤: ٦٦ وكتاب الطب - الباب ٥٥ - ٧: ٣٢ ولفظه فيهما: «فهل أنتم صادِقِيَّ عنه». وذكره ابن مالك في شواهد التوضيح ص ١١٨ ولفظه: «صادقوني» وكذا في فتح الباري - كتاب الطب - الباب ٥٥ - ١٠: ٢٥٥، وأثبت في ص ٢٥٦ كلام ابن مالك فيه.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الفتن ص ٢٢٥١ - الباب ٢٠ - الحديث ١١٠، وابن ماجه في سننه - كتاب الفتن - الباب ٣٣ - ص ٣٥٦ - الحديث ٤٠٧٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٣٩.

فِعل المفعول كقولهم[١]: «أَشْغَلُ مِن ذات النِّحْيَيْنِ»[٢]، وقولِه عليه السلام: «أَخْوَفُ ما أخافُ على أُمَّتي الأَئمَّةُ المُضِلُّونَ»[٣]. أو مِن أَخافَ وإن كان رباعياً إذ هو مُطَّرِد[٤] على مذهب س على زعمه. والمعنى: غيرُ الدَّجَّالِ أَشَدُّ إخافةً عليكم مِن الدَّجَّال. أو مِن باب وصف المعاني على سبيل / المبالغة [١:١١٠/أ] بما يوصف به الأعيان، فيقال: شِعْرٌ شاعرٌ، وتقديره: خوفُ غيرِ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ خَوْفي عليكم، فحذف المضاف إلى غير، وإلى الياء، وأُقيما مقامه[٥]. انتهى ملخصاً.

وقوله: **وهي الباقيةُ في فَلَيْني لا الأُولى وفاقاً لسيبويه** أشار بقوله: «فَلَيْني» إلى قول الشاعر[٦]:

تَــراهُ كــالثَّغــامِ، يُعَــلُّ مِسْكًــا ... يَسُــوء الفــاليــاتِ إذا فَلَيْنــي

يريد: فَلَيْنَني. قال المصنف[٧]: حذف الأولى، وبقيت الثانية، كما أنها هي الباقية في: (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي)[٨] انتهى. ونَظَّرَ بشيء مُختلَفٍ فيه، وقد تقدم الكلام عليه في آخر باب إعراب الصحيح الآخر[٩].

---

(١) س: لقولهم.

(٢) المثل في أمثال أبي عبيد ص ٣٧٤، والفاخر ص ٨٦ ـ ٨٧، ومجمع الأمثال ١: ٣٧٦ ـ ٣٧٧، واللسان (نحا). النحي: الزِّقُّ الذي يُجعل فيه السمن خاصة. ولذات النحيين حديث يَسْمُجُ ذكره، وهو في المراجع المذكورة.

(٣) أخرجه الدارمي في سننه ١: ٨١ ـ ٨٢ ـ المقدمة ـ باب في كراهة أخذ الرأي ـ الباب ٢٣، وأحمد في المسند ٦: ٤٤١. وانظر صحيح الجامع الصغير ٢: ٤٤، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٤: ١٠٩ ـ ١١١ [الحديث ١٥٨٢].

(٤) انظر الخلاف في هذه المسألة في منهج السالك ص ٣٧٤، ٤٠٧.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٦) تقدم في ١: ١٩٤ و ٢: ١٨٤.

(٧) شرح التسهيل ١: ١٤٠.

(٨) سورة الزمر: ٦٤. وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر. السبعة ص ٢٦١.

(٩) الجزء الأول ص ١٩٤.

وذهب بعض[1] أصحابنا إلى أنَّ المحذوف في «فَلَيْني» هي نونُ الوقاية لا نونُ الإناث، وأنَّ هذا الحذف وقع ضرورة، وأنَّ مُسَهِّلَه في الضرورة هو اجتماعُ المِثْلَين. وتقدمه إليه المبرد[2]، قال: أرى فيما كان مثل هذا[3] حذفَ الثانية.

وهذا الذي أَختاره لأنَّ نونَ الإناث اسمٌ ضميرٌ فاعلٌ، ونونَ الوقاية حرفٌ، وجيءَ به لِيَقِيَ الفعلَ من الكسر، فالذي كان يقتضيه القياسُ أنَّ كلَّ ما اتَّصَلَ بالفعل مما كان يُمكن كسرُه، فلا يصل الكسرُ إلى الفعل بسببه[4]، أن لا يُؤتى فيه بنون الوقاية، لكن كان يعرض لَبْسٌ في بعض الصُّوَر، نحو: ضَرَبْتَني، خطاباً لمذكر، وضَرَبْتِني، خطاباً لمؤنث، فلو لم تأتِ بالنون وقلتَ: ضَرَبْتِي لالتبس، فلم يُدْرَ أَهُوَ خطابٌ لمذكر أم لمؤنث، أما في نحو: ضَرَبْنَني فلو لم يُؤْتَ بنون الوقاية، واجتُـزِئَ بكسرة النون التي هي ضمير، لم يُلْبِسْ، فجاء قولهم: «فَلَيْنِي» تنبيهاً على ما كان ينبغي أن يكون، وذلك في الضرورة، فالأَولى أن يُعتقد أنَّ المحذوفة هي نونُ الوقاية، وأنَّ المُثْبَتَةَ هي نونُ الضمير العائد على «الفالِيات».

وقال ابن هشام: وينبغي في «فَلَيْني» أن تُحذف نونُ الوقاية لأن الأُولى ضميرُ الفاعل، فهي أولى بالإبقاء.

وقال ابن جِنِّي: «ومَن قَرأ: (أَتُحاجُونَا)[5] فالمحذوف علامة الرفع

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٥٩٠، والمباحث الكاملية ١: ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٢) قلت: سبقه بهذا القول الأخفش في معاني القرآن ص ٢٣٥.

(٣) س: كان من هذا.

(٤) ك، ح، ص: لسببه.

(٥) سورة البقرة: ١٣٩ (أتحاجوننا) بنونين. ولم أقف على من قرأها بنون واحدة مخففة. وقال النحاس: «يجوز (أتحاجونا) بحذف النون الثانية، كما قرأ نافع (فَبِمَ تُبَشِّرُونِ)». إعراب القرآن ١: ٣٦٧ ـ ٣٦٨. وفي م: (أتحاجوني): وهذه في سورة الأنعام: ٨٠، وقد قرأها بنون مخففة نافع وابن عامر. السبعة ص ٢٦١. وانظر البحر ١: ٥٨٥.

لأن الثانية ضمير»[1] انتهى. هذا ومذهبه أنه يجوز[2] حذفُ نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون الرفع، فقياسُه أن يَحذف الثانية فـي ﴿أتحاجوننا﴾[3]، لكنه اعتلَّ بكونها ضميرًا، فكذلك ينبغي في «فَلَيْني» أن تكون المحذوفةُ نونَ الوقاية لكون الأُولى ضميرًا.

وفي البسيط[4]: «وأمَّا في ضمير الفاعل - يريد في نحو: فَلَيْني - فلا خلافَ أنَّ نونَ الوقاية هي المحذوفةُ».

---

(١) المنصف ٢: ٣٣٨. وحديثه فيه عن الآية ٨٠ من سورة الأنعام: ﴿قال أتحاجوني في الله﴾. وذكر المحققان في الحاشية أنه في نسختين (قل أتحاجونا). قلت: هو الصواب؛ لأن النـون الأولى في (أتحاجونّي) للرفع، والثانية للوقاية.

(٢) المنصف ٢: ٣٣٧، ٣٣٨.

(٣) م: أتحاجوني.

(٤) البسيط لابن العلج - الجزء الأخير: ق ٣١/أ.

ص: فصل

من المُضْمَرِ مُنفصلٌ في الرفعِ، منه للمتكلم «أنا» محذوف الألف في وَصْل غير تميم، وقد يقال: هَنا، وآنَ، وأَنْ. ويتلوه في الخطاب تاءٌ حرفيةٌ كالاسمية لفظًا وتصرفًا. ولِفعل نَفْعَلُ «نَحْنُ»، وللغَيْبة: هُوَ وهِيَ وهُما وهُمْ وهُنَّ. ولميم الجمعِ في الانفصال ما لها في الاتِّصال. وتسكينُ هاءِ هُوَ وهِيَ بعدَ الواوِ والفاءِ واللامِ وثُمَّ جائزٌ، وقد تُسَكَّنُ بعدَ همزةِ الاستفهامِ وكافِ الجرِّ. وتُحذفُ الواوُ والياءُ اضطراراً، وتُسَكِّنُهما قيسٌ وأَسَدٌ، وتُشَدِّدُهما هَمْدانُ.

ش: لمَّا ذَكر المصنفُ المتصلَ من المرفوع والمنصوب أخذَ في ذكرِ المنفصل، فبدأ بالمرفوع، وبدأ منه بالمتكلم، فذَكر «أنا».

ومذهب البصريين(١) أنَّ الاسم هو الهمزة والنون، وأما الألف بعدَها فزائدة، بدليل حذفها في الوصل إذا قلت: / أَنا فَعلتُ، وإنما تُزاد للوقف [١:١١٠/ب] كزيادة هاء السكت، وتُعاقبهما الهاءُ كقول حاتم: «هذا فَصْدِي أَنَهْ»(٢).

ومذهب الكوفيين(١) أنه كلَّه الاسمُ، بدليل إثبات الألف في قول حُميد ابن ثَوْر(٣):

---

(١) الكتاب ٤: ١٦٤، والمنصف ١: ٩ - ١٠، وشرح اللمع لابن برهان ص ٢٩٨، وشرح المفصل ٣: ٩٣ - ٩٤ و ٩: ٨٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٢، وشرح الكافية ٢: ٩ - ١٠، وشرح الكافية ٢: ٢٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٢.

(٢) النوادر ص ٢٧١، وشرح التسهيل ١: ١٤١، وشرح الكافية ٢: ٩.

(٣) هو بيت مفرد في ديوانه ص ١٣٣ عن الأساس. ونسب إلى حميد بن بحدل، وقيل: اسمه حميد بن حريث بن بحدل. الحجة ٢: ٣٦٥ و ٤: ١٤٦، والمنصف ١: ١٠، والصحاح =

أَنــا سَيْــفُ العَشِيــرةِ، فــاعْــرِفُــونــي   حُمَيْــدًا، قــد تَــذَرَّيْــتُ السَّنــامــا

واختــاره المصنــف، قــال[1]: «والصحيــح أنَّ أنــا بثبــوت الألــف وَقْفًــا ووَصْلاً هو الأصل، وهي لغة بني تميم، وبذلك قرأ نافع قبلَ همزةٍ قطع في نحو: (أَنا أُحْيِـي)[2]، وابنُ عامر في: (لكِنّا هُوَ اللّهُ)[3]، إذْ أصلُه: لكنْ أنا، ولمراعاة الأصل كانت نون أنا مفتوحةً في لغةِ مَنْ أسقطها، وجعل الفتحة تدلُّ عليها، كقولهم: أَمَ واللّهِ، ولِمَ فَعلتَ؟ يريد[4]: أَمَا واللّهِ، ولأنَّ[5] ما كان على حرفين، وهو مبني، إنما يُبنى على السكون كـ «مَنْ» و «عَنْ». انتهى ملخصًا.

وقوله: في وصلِ غيرِ تَميم يعني أن تميمًا[6] في الوصل يُثبتون الألف كما يثبتونها في الوقف، وأنَّ غير بني تميم يَحذفها في الوصل فقط، ويُثبتها في الوقف، وهذه اللغة هي لغة الحجاز[7]، نَصَّ عليها الفراء.

وأمَّا «أَنا» بإثباته وقفاً ووصلاً فذكر المصنف أنها لغة بني تميم، ونَقَل الفراء أنَّ مِن قيسٍ وربيعةَ مَن يقول هذه اللغة، قال: وأنشدني بعضُهم لأبـي النَّجْم[8]:

= (أنن)، ودقائق التصريف ص ٥٣٨، وشرح المفصل ٣: ٩٣ و ٩: ٨٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٩١ و ٢: ٢٢، وشرح التسهيل ١: ١٤١، والخزانة ٥: ٢٤٢ ـ ٢٤٤ [الشاهد ٣٧٨]. تذريت السنام: علوت ذروته. ح، ص: حميد.

(١) شرح التسهيل ١: ١٤١.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٨. السبعة ص ١٨٨.

(٣) سورة الكهف: ٣٨. السبعة ص ٣٩١.

(٤) ص، م، ن: يريدون.

(٥) ح: ولكن.

(٦) شرح الكافية ٢: ٩. وذكر الفراء هذه اللغة غير منسوبة في معاني القرآن ٢: ١٤٤.

(٧) دقائق التصريف ص ٥٣٨.

(٨) ليس في ديوانه. وهو له في إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١١. وآخره فيه: العُذُرْ. س: الغِدَرْ.

أنا أبو النَّجْمِ إذا قَلَّ العِذَرْ

وأمَّا «هَنا» فالهاءُ بدلٌ من الهمزة، كما قالوا في إيَّاك: هِيَّاك.

وأما «آنَ» فقال الفراء(١): بعض العرب يقول: «آنَ قلتُ ذلك»، يُطيل الألفَ الأُولى، ويَحذف الآخرة. و «آنَ قلتُ ذاك» في قُضاعة(٢) على وزن عانَ. وقوله: «يُطيل الألفَ» يدلُّ على أنه إشباع، والإشباعُ يكون غالباً في الضرورة، وجعله المصنف من باب المقلوب كقولهم في رأى: راءَ.

وأما «أَنْ» فحكاها قُطْرُب.

وقوله: **ويَتلوه في الخطاب** أي: ويتلو أَنْ، وهي اللغة الأخيرة التي ذكرناها في أَنا.

وقوله: **تاءٌ حرفيةٌ كالاسميةِ لفظاً وتصرفاً** تقول: أنتَ أنتِ أنتُما أنتُم أنتُنَّ، كما قلتَ: ضربتَ ضربتِ ضربتُما ضربتُم ضربتُنَّ.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أن المضمر هو «أَنْ» وأنَّ التاء حرف خطاب لا اسم هو مذهب البصريين(٣)، فهو عندهم مُرَكَّب من اسم وحرف، ولذلك إذا سَمَّوْا به حَكَوْه، فقالوا: قامَ أنتَ، ورأيتُ أنتَ، ومررتُ بأنتَ.

وذهب الفراء(٤) إلى أنَّ «أَنْتَ» بكماله هو الاسم، قال الفراء: أُخذت التاء من قولك: ذهبتَ، فضُمَّت إليها أَنْ، وجُعلا اسمًا واحدًا.

وذَهب ابنُ كَيْسان(٥) إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي كانت في

(١) شرح اللمع لابن برهان ص ٢٩٨، وشرح المفصل ٣: ٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٣.

(٢) تهذيب اللغة ١٥: ٥٦٩، ودقائق التصريف ص ٥٣٨.

(٣) الكتاب ١: ٢٤٥ و ٣: ٣٣٢، وشرح الكافية ٢: ١٠.

(٤) شرح الكافية ٢: ١٠، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٣. ونسب في شرح المفصل ٣: ٩٥ إلى الكوفيين.

(٥) ذكر هذا المذهب في شرح الكافية ٢: ١٠ غير منسوب.

فعلتَ، وكُثِّرَتْ بـ «أَنْ».

وهذا الذي أَختاره لأنه قد ثَبتت اسميةُ التاء في ضَربتَ وفروعه بلا خلاف، وفائدتُها هنا في أنتَ وفروعِه فائدة فعلتَ وفروعه، ولم يَثبت في كلام العرب أن التاء للخطاب فيُحمل عليه هذا[1]، وقد ثبتت الاسمية، فيُحمل هذا عليه، ولا يمكن أن يكون «أن» الضمير هو ضمير الخطاب زيدَ عليه حرفُ خطاب للتدافع؛ لأنه من حيث هو موضوع للمتكلم يُنافي الخطاب، ومن حيث التاءُ تدلُّ على الخطاب تُنافي التكلم، فالذي نختاره هو أنّ «أن» المكثر به التاء حتى يصير ضميراً مستقلاً منفصلاً هو غير / ضمير [١: ١١١/أ] المتكلم، وأنه وافقه لفظاً لا مدلولاً، وهذا نظير ما قال بعضُهم[2] في «إيَّاك»، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله.

وذهب بعضُ المتقدمين إلى أن «أَنْتَ» مركبة من ألف أَقومُ ونون نَقومُ وتاء قُمتَ، وأنّ «أنا» مركب من ألف أَقومُ ومن نون قُمْنا. وهذا قول ينبغي أن لا يُتَشاغَلَ به.

وفي التثنية أَنْتُما زيدت الميم تقويةً كما في المتصل، والألفُ أصلية، وضُمَّت التاء هنا لأنهم لا يحتاجون إلى الفرق لعزمهم على الاشتراك، وكانت الضمة لأنها حركةُ ما لا يكون في الأصل. وفي الجمع أنتمُو، والواوُ أصلية، وتُحذف كما تُحذف في المتصل. وفي المؤنث أنترَّ، والنونُ الأولى زائدة، وضُمت التاءُ هنا وإنْ كان لا اشتراكَ في هذا الجمع لأن التفرقة قد حصلت بالنون.

وقوله: **ولفاعلِ نَفْعَلُ نحنُ** قال الفراء وثعلب[3]: لما تَضَمَّنَ معنى

(١) س: فيحمل هذا عليه.

(٢) هم الكوفيون ـ أو بعضهم ـ وابن كيسان. سر صناعة الإعراب ص ٣١٣، ٣١٥ ـ ٣١٦، والإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨]، وشرح الكافية ٢: ١٠.

(٣) في إعراب القرآن للنحاس ١: ٨٩ ما نصُّه: «قال أحمد بن يحيى: هي مثل حيثُ تحتاج إلى شيئين بعدها».

التثنية والجمع قَوِيَ، فأُعطي أقوى الحركات كما ضَمُّوا «حيثُ» حيثُ قالوا: الخِصْبُ حيثُ المطرُ، فتضمنت محلين. وكذا قبلُ وبعدُ عند الفراء، لمَّا تضمَّنا معناهما في أنفسِهما ومعنى المحذوف بعدَهما حُمِّلَتا أثقلَ الحركات.

وقال هشام[1]: الأصل نَحُنْ، فقلبت حركة الحاء على النون، وأُسكنت الحاء.

وقال أبو العباس[2]: نَحْنُ مثل قَبْلُ وبَعْدُ لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين[3] وأكثر، فأشبهت قَبلُ وبَعدُ.

وقال أبو إسحاق[4]: «نحنُ لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو، والضمةُ من جنس الواو، فلما اضطروا إلى حركة نحن لالتقاء الساكنين حركوها بما يكون للجماعة». قال: «ولهذا ضَمُّوا واوَ الجماعة في: (اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ)[5]»[4].

وقال علي بن سليمان[6]: «نحن للمرفوع، فحُرِّك بما يُشبه الرفع» انتهى ما نقلناه في تعليل بناء «نَحْنُ» على الضم، وهو تعليل وَضْع، وليس فيه كبير فائدة.

وقوله وللغَيْبَة هُوَ وهِيَ هُوَ للمذكر، وهي للمؤنث. والمعروف عند البصريين[7] أنَّ الاسم هو وهي بجملتهما[8]، وليست الواو والياء زائدة للمد

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٨٩. ونسب في شرح المفصل ٣: ٩٤ لقطرب.
(٢) هو المبرد. إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٨٩، وشرح المفصل ٣: ٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٣.
(٣) س: عن اثنتين.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ : ٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ١ : ١٨٩.
(٥) سورة البقرة: ١٦.
(٦) إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٨٩، وشرح المفصل ٣: ٩٤.
(٧) الإنصاف ص ٦٧٧ ـ ٦٨٦ [المسألة ٩٦]، وشرح المفصل ٣: ٩٦، وشرح جمل الزجاجي ٢ : ٢٢ ـ ٢٣.
(٨) ك: بجملها. ح: بجملتها.

لأنها متحركة، ولو كانت للمد لم تحرك كما في ضربَهُ، ولذلك ثبتت في الوقف، وتبين حركتها بالهاء نحو: «هُوَهْ» كما يوقف على النون في ضربهنَّ، لكنها قد تُشَبَّهُ بالمتصل المنصوب، فتُحذف في الضرورة.

وذهب الكوفيون[1] وابن كيسان والزجاج[2] إلى أن الهاء من هُوَ وهِيَ هي الاسم، والواو والياء مزيدان للتكثير. وتَأَوَّلَه ابنُ كيسان على س لأنَّ س أنشد[3]:

بَيْناهُ في دارِ صِدْقٍ، قد أَقامَ بها ....

وأنشـــد[4]:

دارٌ لِسُعْدى إذْ هِـ مِن هَواكا

فحذف الواو والياء، فدلَّ على أنهما زائدان[5] على لغة من قال[6]: هُوْ وهِـيْ.

قال ابن كيسان: ويدلُّ على ذلك حذفُها في التثنية، تقول: هُما قاما. وبذلك استدل الكوفيون. وهو ضعيف لأنَّ التثنية والجمع ألفاظ مُرْتَجَلة،

---

(١) الإنصاف ص ٦٧٧ ـ ٦٨٦ [المسألة ٩٦] وفيه حججهم. وشرح المفصل ٣: ٩٦، ٩٧، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٢ ـ ٢٣، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٤.

(٢) كلامه في معاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٧ يدل على أنه يرى أن الضمير «هو» و «هي» بجملتهما لا الهاء وحدها.

(٣) عجز البيت: حيناً يُعَلِّلُنا، وما نُعَلِّلُهُ. وأنشده أبو حيان كاملاً في ص ٢٠٢ من هذا الجزء. الكتاب ١: ٣١ وشرحه للسيرافي ٢: ١٦١، وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٢٣، وللأعلم ص ٦٦، ودقائق التصريف ص ٥٣٩، والإنصاف ص ٦٧٨، وضرائر الشعر ص ١٢٦. دار صدق: هي الدار التي يُحمد المقام فيها. ويعللنا: يتعهدنا بما نحب في الوقت بعد الوقت.

(٤) الكتاب ١: ٢٧، وشرحه للسيرافي ٢: ١٦١، والخصائص ١: ٨٩، والإنصاف ص ٦٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٠٦ وفيه تخريجه. والخزانة ٢: ٥ ـ ٦ [الشاهد ٨٣].

(٥) ك، ص، م، ن: زائدتان.

(٦) هم بنو أسد وتميم وقيس. اللسان (ها) ٢٠: ٣٦٦، ٣٦٨.

قالوا: والأصل هُوْ ما، وهُوْ مو، فحُركت الواو بالضم، كما فعلوا في تاء أنتُما وأنت[1]، فاستثقلوا الضمة عليها، فحذفوها، فسُكِّنت، فحذفت استخفافاً، وحُذفت الواو من هُمُو، ولم تحذف الألف من هُما. / والميم في هُما وهُمُو [١:١١١/ب] زائدة. وحُكي عن أبي علي أنه قال: هُما وهُم ضمير بجملته. ولم يجعل الميم زائدة.

وجمع المؤنث: هُنَّ، وأصله هُونَّ، والنون الأولى كالميم، والثانية كالواو، ولم يحذفوا النون كما قالوا هُمْ لأنها ليست بحرف مدّ.

وقوله: **وَلِميمِ الجمع في الانفصال ما لها في الاتِّصال** أي: حُكمُ أَنْتُمْ في تسكينِ الميم وإشباعِها واختلاسِ الحركة حُكْمُ ضَرَبْتُمْ، إلا أنَّ ميم أَنْتُمْ لا يَجيء فيها خلافُ يُونُسَ[2] في ضَرَبْتُموه لأنه لا يتصل به الضمير.

وقوله: **وتسكينُ هاءِ هُو وهِي بعدَ الواوِ والفاءِ واللامِ وثُمَّ جائزٌ** هُوَ وهِيَ بناؤهما على حركة مخالفٌ لِما جاء من الأسماء على حرفين، فإنه بُني على السكون، وإنما بُني على حركة ما بناؤه عارضٌ كاسمِ «لا» والمنادى وما حُذف منه حرف كأنا على مذهب مَن يَجعل الألفَ من أصل الكلمة. وتسكينُ أوّلهما بعدَ هذه الحروف مخالفٌ أيضاً لنظائرهما، فأمّا بناؤهما على حركة فسببُه أنهم قصدوا امتيازَهما من ضمير الغائب المتصل؛ ألا ترى أنك تقول: ضَرَبَهُ، ومَرَّ بِهِ، فإذا أَشبعتَ الحركةَ صار مُشْبِهًا لِهُوَ وَهِـيَ لو بُنيا على السكون، فالتبسَ المنفصل بالمتصل. وأمّا تسكينُ الهاء ففرارٌ من مخالفة النظائر؛ إذ ليس في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرفُ لينٍ غيرهما، فقُصد تسكينُ أحدهما، فكان ثانيهما أَولى، إلا أنه يُلبس المنفصلَ بالمتصل، فعُدل إلى تسكين الأول مع الحروف المذكورة لأنها كثيرة الاستعمال وبمنزلةِ الجزء مما تدخل عليه، أعني

(١) م: وأنتم.
(٢) الكتاب ٢: ٣٧٧.

الواو والفاء واللام، وأُلحقت بها ثُمَّ، وقد قـرئ بها في السَّبْعة[1]. هذا تعليل المصنف في الشرح[2]، وفيه بعض تلخيص واختصار، وهو تعليل لا يُحتاج إليه.

وتسكينُ هاءِ هُوَ وهاءِ هِـيَ لغةُ أهل نجد[3]، والتثقيلُ لغةُ الحجاز، والتخفيفُ أكثرُ في كلام العرب، وذلك فيما قبلَه الواو والفاء واللام، شَبَّهوا فَهُوَ بِرَجُل، وفَهِيَ بِهَرِم، فخَفَّفوا.

وقوله: **وقد تُسَكَّنُ بعد همزةِ الاستفهام وكافِ الجَـرِّ** مثالُه قولُ الشاعر[4]:

فقمـتُ للطَّيـفِ مُـرْتـاعًـا، فـأَرَّقَـني   فقلتُ: أَهْـيَ سَرَتْ أم عادَني حُلُمُ

وقـولُ الآخـر[5]:

وقد عَلِمُوا ما هُنَّ كَهْيَ، فكيفَ لي   سُلُـوٌّ، ولا أَنْفَـكُّ صَبًّـا مُتَيَّمـا

وذكر المصنف في الشرح[6] أنَّ السكون مع الهمزة والكاف لم يجئ إلا في الشعر، وقرأ أبو حَمدون[7]: ﴿لكنَّ هْوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[8]، وقُـرئ أيضًا:

(١) قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة بتحريك الهاء مع الأحرف الأربعة. وقرأ الكسائي بإسكان الهاء في ذلك كله. وكان أبو عمرو يضم الهاء في قوله تعالى: ﴿ثم هُوَ يومَ القيامة﴾ في سورة القصص ٦١، ويسكنها في كل القرآن. وروي الوجهان عن نافع. السبعة ص ١٥٠، والحجة ١: ٤٠٦ ـ ٤١١، والنشر ٢: ٢٠٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣) انظر الكتاب ٤: ١١٣، ١٥١ ـ ١٥٢. ولم يصرح سيبويه بنسبتها إليهم، وإنما يفهم ذلك من ظاهر كلامه في الموضعين.

(٤) زياد بن حمل أو المرار العدوي. الحماسة ٢: ١٣٧، وشرح التسهيل ١: ١٤٣، والخزانة ٥: ٢٤٤ ـ ٢٥٦ [الشاهد ٣٧٩].

(٥) شرح التسهيل ١: ١٤٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٤٣.

(٧) م، ن: ابن حمدون. وانظر في ترجمة «أبي حمدون» غاية النهاية ١: ٣٤٣ ـ ٣٤٤، وفي ترجمة «ابن حمدون» ٢: ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٨) سورة الكهف: ٣٨. ولم أقف على هذه القراءة في مصادري.

﴿أن يُمِلَّ هْوَ﴾[1] بسكون الهاء، وهي قراءة شاذَّة.

وقوله: وتُحذفُ الواوُ والياءُ اضطرارًا مثالُ ذلك قولُ الشاعر[2]:

بيناهُ في دارِ صِدْقٍ قد أَقامَ بها ... حِيْنًا يُعَلِّلُنا وما نُعَلِّلُهُ

وقولُ الآخر[3]:

سالمتُ مِن أجلِ سَلْمَى قومَها، وهُمُ ... عِدًا، ولولاهِـ كانوا في الفَلا رِمَما

وقوله: وتُسَكِّنُهُما قَيْسٌ وأَسَدٌ[4] لم تُبال قيسٌ وأَسَدٌ بالتباس المنفصلِ [١:١١٢/أ] بالمتصل / لأن ذلك نادر، والغالبُ أن موضع المنفصل يُدَلُّ عليه، فيُؤْمَنُ التباسُه بالمتصل. ومما يلتبس لصلاحية المتصل والمنفصل فيه قولُك: مَنْ أَعطيتُه زيدٌ، ومَنْ لم أُعْطِه هندٌ، فيجوز أن يُراد الاتصال، فتكون الهاءانِ مفعولَينِ، ويجوز أن يُراد بهما الانفصالُ على لغة قَيْس وأَسَد، فيكونان مبتدأين، والعائدُ محذوف، والأصل: من أعطيتُه هو زيدٌ، ومن لم أُعْطِها هي هندٌ.

وقال الفراء: بنو أَسَد يُسَكِّنون الياءَ والواوَ من هِيَ وهُوَ في الوصل والقطع، سَمِعتُها كثيراً من بني ذُبْيانَ وغيرِهم من أَسَد، كما قال عَبِيدٌ[5]:

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٢. نسبت في المبسوط ص ١١٦ إلى الكسائي في رواية قتيبة. وإلى قالون وأبي جعفر؛ بخلاف عنهما في النشر ٢: ٢٠٩، ٢٣٦، والإتحاف ١: ٤٥٩. ولم تنسب في البحر المحيط ٢: ٣٦١.

(٢) تقدم في ص ١٩٩ من هذا الجزء.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٤٣.

(٤) اللسان (ها) ٢٠: ٣٦٦ حيث ذكر أن اللحياني قال: «وحكى الكسائي عن بني أسد وتميم وقيس: هُوْ فعل ذلك، بإسكان الواو».

(٥) عبيد بن الأبرص الأسدي. جمهرة أشعار العرب ص ٤٧٥، وجمهرة اللغة ٣: ٢١٢، وشرح القصائد العشر ص ٤٧٨. أخلف: أتى عليها سنة بعدما نزلت. والسديس: السن التي تأتي بعد سبع سنين للبعير، فإذا تم له ثماني سنوات، واشتمل التاسع، بزل له ناب، وهو آخر أسنانه، وسمي البازل، فإذا جاوز البُزول بعام قيل له مخلف عام، ثم مخلف عامين. وما: زائدة. والحقة: التي أتى عليها من نتاجها أربع سنين. والنيوب: المسنَّة، وهي التي لها سبع عشرة سنة.

أَخْلَفَ ما بازِلاً سَدِيسُها لا حِقَّةٌ هِيْ ولا نَيُوبُ

ولا يجوز التخفيف في لغة أسد لئلا يجتمع ساكنان. انتهى. يعني إذا دخل على الهاء من هُوَ وهِيَ الواوُ والفاء واللام لا يجوز تسكين الهاء. وأنشدوا على هذه اللغة قولَ الشاعر، وهو مُرَّةُ بن الرُّواع من بني أسد(١):

لِماجِدِ شَهِدَ الإمْجادَ والِدُهُ فأَوْجَهُوهُ فَهُوْ بالجاهِ مُبْتَهِجُ

وعلى هذه اللغة قولُ الآخر(٢):

أَدَعَوْتَهُ باللَّهِ، ثُمَّ قَتلتَهُ لَوْ هُوْ دَعاكَ بِذِمَّةٍ لم يَغْدِرِ

وقولُ الآخر(٣):

وركضُكَ لولا هُوْ لَقِيتَ الذي لَقُوا فأَصبحتَ قد جاوَزْتَ قومًا أَعادِيا

وقولُ الآخر(٤):

إنَّ سَلْمى هِيَ التي لو تَراءتْ حَبَّذا هِيْ مِنْ خُلَّةٍ لو تُخالي

وفي الإفصاح: أنكر الزجاجُ سكونَ الواو والياء في هُوَ وهِيَ؛ لأنَّ كل مضمر حركتُه إذا انفرد الفتحُ نحو أنا، فكما لا يَستقيم سكونُ هذه النون كذلك لا تسكن هذه الواو.

ورَدَّ عليه أبو علي بسكون النون في أَنْت لأن التاء حرف خطاب، وقال: «لا يمتنع سكونُها إن وردت بذلك رواية عن ثقة». وقال: «الوجهان متكافئان في العمل إلا أن الفتح هو المشهور نقلاً» انتهى.

---

(١) له ترجمة في المؤتلف والمختلف ص ١٨٥ ـ ١٨٦، وفيه سبعة أبيات على هذا البحر والروي، وليس فيها البيت الشاهد. واسمه فيه: مرة بن الرَّوّاغ. وانظر معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٩٤.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٤٤. ونسب في اللسان (ها) لعبيد. وليس في ديوان عبيد بن الأبرص قصيدة يائية.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٤٤، والارتشاف ٣: ٢٩٤، ونسب في اللسان (خلل) للهذلي. وليس في شرح أشعار الهذليين: تُخالي: تُخالل.

وقال زُهير[1]:

وَهُـوْ غَيْـثٌ لنـا فـي كـلِّ عـامٍ   يَلُـوذُ بـه المُخَـوَّلُ والعَـدِيـمُ

وقـال آخـر[2]:

ولكنَّمـا هُـوْ لامـرئٍ ذي حَفيظـةٍ   إذا مـالَ لـم تُـرْعَـدْ إليـه خصـائلُـهْ

وقولـه وتُشَدِّدُهمـا هَمْدانُ قال أبو جعفر النحاس: حكى الكوفيون هُوَّ وهِيَّ بالتشديد[3]، / وقال الشاعر[4]: [١١٢:١/ب]

وإنَّ لِسـانـي شُهْـدَةٌ يُشْتَفَـى بِهـا   وَهُـوَّ علـى مَـنْ صَبَّـهُ اللَّـهُ عَلْقَـمُ

وقـال الآخـر[5]:

تَخـاطـاه الحُتـوفُ، فَهُـوَّ جَـوْنٌ   كِنـازُ اللَّحـمِ فـائلُـه رَدِيـدُ

وقـال آخـر[6]:

فـالنفسُ إنْ دُعِيَـتْ بـالعُنْفِ آبيـةٌ   وَهِـيَّ مـا أُمِـرَتْ بـاللُّطْفِ تَـأْتَمِـرُ

ص: ومِن المُضْمَرات «إيَّا» خلافاً للزجاج، وهو في النصب كأنا في

---

(١) ديوانه ص ٢٠٩. المخوَّل: الذي له خَوَلٌ، وهو الغني. والعديم: الفقير.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في حاشية ن ما نصُّه: «وزعم بعضهم أن التشديد أصل، ثم خُفف في اللغة المشهورة. وزعم بعض المتأخرين أنه ضرورة. وينبغي أن يُحمل على لغة غير همدان. ارتشاف». قلت: هذا النص ليس في هذا الموضع من الارتشاف.

(٤) شرح المفصل ٣: ٩٦، وشرح التسهيل ١: ١٤٤، وتخليص الشواهد ص ١٦٥، والخزانة ٥: ٢٦٦ ـ ٢٦٧ [الشاهد ٣٨١]، وشرح أبيات المغني ٦: ٣١٧ ـ ٣١٨ [الإنشاد ٦٧٧]. الشهدة: العسل.

(٥) أبو خراش الهذلي يذكر حمار الوحش. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٣٥، واللسان والتاج (ردد). الفائل: اللحم الذي على خُرْب الوَرِك. وقيل: هو عرق. وفي النسخ كلها «قاتله» ولا معنى له، صوابه في المراجع السابقة. ورديد: مكتنز.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٤٤، وتخليص الشواهد ص ١٦٥، والخزانة ٥: ٢٦٦ [عند الشاهد ٣٨١].

الرفع، لكن يليه دليلُ ما يُرادُ به من مُتَكَلِّم أو غيرِه اسماً مضافاً إليه وفاقاً للخليلِ والأخفشِ والمازنيِّ، لا حرفاً، خلافاً لسيبويهِ ومَنْ وافَقَه، ويقال: إيَّاك وأَيَّاك وهِيَّاك وهَيَّاك.

ش: في المنفصل المنصوب خلاف[1]:

فمِن النحويين مَن ذَهب إلى أنَّ «إيَّا» هو الضمير، والمتصل به حروف تبين أحوال الضمير، وهو مذهب س[2]، واختاره الفارسي[3]، وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش[4].

ومنهم مَن ذهب إلى أنه ضمير، وتلك اللواحق ضمائر، أُضيف إليها الضميرُ الذي هو إيَّا، وهو اختيار المصنف، وعَزاه إلى الخليل[5] والأخفش[6] والمازني[7].

ومنهم مَن ذهب إلى أنه بجملته هو الضمير، أعني إيَّا ولواحقه، ونُسب إلى الكوفيين[8].

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الإغفال ص ٥٠ ـ ٥٧، والإنصاف ص ٦٩٥ ـ ٧٠٢ [المسألة ٩٨] وشرح الكتاب للسيرافي ٣:١٤١/أ ـ ١٤١/ب، وسر صناعة الإعراب ص ٣١٢ ـ ٣١٨، وأسرار العربية ص ٢٩٩، وشرح جمل الزجاجي ٢:٢١ ـ ٢٢، وشرح الكافية ٢: ١٢ ـ ١٣.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٣، وشرح الكافية ٢: ١٢.

(٣) الإغفال ص ٥٤ ـ ٥٥، وشرح الكافية ٢: ١٢.

(٤) نسبه إلى الأخفش قبل صاحب البديع أبو علي الفارسي في الأغفال ص ٥٣، وابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣١٣. ونسبه الأنباري إلى البصريين. الإنصاف ص ٦٩٠ [المسألة ٩٨].

(٥) عزاه إليه قبله الفارسي في الإغفال ص ٥٢ عن المبرد، وعنه ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣١٢ ـ ٣١٣، والأنباري في الإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨]. ونسب إلى الخليل أيضاً في شرح الكافية ٢: ١٢.

(٦) شرح الكافية ٢: ١٢.

(٧) الإغفال ص ٥٢، وسر صناعة الإعراب ص ٣١٣، وشرح الكافية ٢: ١٢.

(٨) نسب في الإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨] لبعض الكوفيين. وانظر سر صناعة الإعراب ص ٣١٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٤٩، وشرح الكافية ٢: ١٣.

ومنهم مَن ذهب إلى أن اللواحق هي الضمائر، وإيَّا دِعامةٌ زيادة، تعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل، وهو مذهب الفراء[١].

ومنهم مَن ذهب إلى أن إيَّا اسم ظاهر، واللواحق ضمائر أضيف إليها إيّا، وهُنَّ في موضع خفض بالإضافة، ونسبه ابن عصفور[٢] إلى الخليل.

فأما المذهب الأول ـ وهو مذهب س ـ فهو الذي صححه أصحابنا[٣] وشيوخنا.

وأما الثاني ـ وهو اختيار المصنف ـ فاستدل المصنف على أن إيَّا هو الضمير بأنه يَخلُف الضميرَ المتصل عند تَعَذُّره كالتقديم على العامل، كما خَلف ضميرُ الرفع المنفصل ضميرَ الرفع المتصل عند تعذُّره، فنسبةُ المنفصلَينِ من المتصلَينِ نسبةٌ واحدة، ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثَبت لضميره[٤] منفصلٌ، فثبوتُ ذلك لضمير النصب أولى، إذ لا شيءَ من المنصوبات كجزءٍ من ناصبه، ولأن إيَّا لا يقع في موضع رفع، وكل اسم لا يقع في موضعِ رفعٍ فهو مُضْمَرٌ أو مصدرٌ أو ظرفٌ أو حالٌ أو منادًى، ومباينةُ إيَّا لغير المضمر مُتَيَقَّنة، فتعيَّن كونُه مضمراً. ولأن إيَّا لو كان ظاهراً لكان تأخُّرُه عن العامل واتصالُه به جائزاً بل راجحاً على انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة، والأمرُ بخلاف ذلك، فامتنع كونُه ظاهراً، ولَزِمَ كونُه ضميراً، لكنه وُضع بلفظٍ واحد، فافتقر إلى وَصْلِه بما يُبين المرادَ به من الكاف وأَخَواتِها، وهي ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف.

(١) نسب إلى الكوفيين وابن كيسان، ونسبه ابن كيسان لبعض النحويين. سر صناعة الإعراب ص ٣١٣، والإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨] وشرح الكافية ٢: ١٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٢١. وهو مذهب الزجاج. معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٨، والإغفال ص ٥٠ ـ ٥١، وسر صناعة الإعراب ص ٣١٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٢٢.

(٤) ك: بضميره. ص: أنه ضمير.

انتهى ما ذكره المصنف[1] في الاستدلال على أن إيَّا هو ضمير / لا ظاهر. [١ : ١١٣/أ]

وما ذكره لا يَدُلُّ. أمَّا أوَّلاً فلا نُسَلِّمُ أنَّ إيَّا وحدَه خَلَفَ الضمير المتصل عندَ تَعَذُّره، بل مجموعُ إيَّا وما بعدَه من اللواحق هو الذي خَلَفَ الضميرَ المتصل عند تَعَذُّره.

وأمَّا قولُه: «ولأنَّ بعضَ المرفوعات كجزءٍ من رافعِه» فقد مَنَع المصنفُ ذلك، ولو سَلَّمْنا له ذلك فقوله: «وقد ثَبت لضميرِه منفصلٌ فثبوتُ ذلك لضميرِ النصب أَوْلى» فنحن نقول بهذا إلا أنه لا يتعين أن يكون ضمير النصب هو إيَّا وحده.

وأمَّا قولُه: «ولأن إيَّا لا يقع في موضع رفع، وكلّ اسمٍ إلى آخره» فلا نُسَلِّمُ حَصْرَ ما لا يقع في موضعِ رفعٍ فيما ذَكر.

وأمَّا قولُه: «ولأنَّ إيَّا لو كان ظاهراً لكان إلى آخره» فلا أُسَلِّمُ ملازمة ذلك؛ بل هو ظاهر، لكنه اقترن به ما أَوجبَ له التقدمَ على العامل وأن لا يتصل به، وهو اللواحق به، ثم لبعض الظواهر خصوصياتٌ تَلزمها، ولا تَجوز في غيرها.

واستدلَّ المصنف[2] على أن هذه اللواحقَ مُضمرةٌ بأنه يخلفها[3] الاسم المجرور بالإضافة، رَوى الخليل: «إذا بَلَغَ الرجُلُ السِّتِّينَ فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ»[4]. وبأنَّها لو كانت حروفاً، وكانت الكاف في إيَّاك حرفاً لاستعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع ذا وهُنا، ولَحاقُها مع إيَّا أولى لأنها كانت تَرفعُ تَوَهُّمَ الإضافة، فإنَّ ذَهابَ الوهم إليها مع إيَّا أَمْكَنُ منه مع ذا لأن إيَّا قد يَليها غيرُ الكاف، ولذا لم يُخْتَلَف في حرفية

(١) شرح التسهيل ١ : ١٤٤ ـ ١٤٥.
(٢) شرح التسهيل ١ : ١٤٥ ـ ١٤٦.
(٣) ص، م: يلحقها.
(٤) الكتاب ١ : ٢٧٩.

كاف «ذاك» بخلاف كاف «إيَّاك». ولأنها لو كانت حرفاً لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز في: ﴿فما جَزاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلكَ مِنْكُمْ﴾[1]، وفي: ﴿ذلكَ خَيْرٌ لَكُمْ وأَطْهَرُ﴾[2]. ولأنها لو كانت اللواحق حروفاً لم يُحتج إلى الياء في إيَّايَ كما لم يُحتج إلى التاء المضمومة في أنا، ولأن غير الكاف من لواحق إيَّا مُجْمَعٌ على اسميتها مع غير إيَّا، مُخْتَلَفٌ في اسميتها مَعَها، فلا يُتْرَكُ ما أُجْمِعَ عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد. ولأن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، وفي القول باسمية اللواحق سلامةٌ من ذلك، فوجب المصير إليه. انتهى ما استدلَّ به المصنف على اسمية هذه اللواحق.

وما استدلَّ به لا يدلّ على ذلك. أمَّا كونُها يَخْلُفُها[3] الاسمُ مجروراً فذلك من الندور والشذوذ بحيث لا يُقاسُ عليه، قال بعض أصحابنا: بل لنا أن نقول: هذه المضافة إلى الظاهر ليست بإيَّا من إيَّاك وإن اتفقتا في اللفظ، بل هي اسمٌ ظاهر مثلُها في قولِه[4]:

دَعْنـــي وإيَّـــا خـــالـــدِ   فَـــلأَقْطَعَـــنَّ عُـــرَا نِيـــاطِـــهْ

وأمَّا كونُ الكاف لا تَلحقها اللامُ كما لحقت مَعَ ذا وهُنا فليس بلازم؛ ألا ترى لحاق الكاف في: النَّجاءَكَ، ورُوَيْدَكَ زيداً، ولا تلحق معهما اللام، لا يقال: النَّجاءَلِكَ، ولا رُوَيْدَلِكَ زيداً.

وأمَّا قولُه: «لو كانت حرفاً لجاز تَجريدُها من الميم في الجمع كما جاز في ﴿فَما جَزاءُ مَن يَفْعَلُ ذلكَ﴾» فلا يلزم؛ ألا ترى أن الكاف اللاحقة لـ «أَرَأَيْتَ» هي حرف خطاب على أصحِّ المذاهب، ولا يُكتفى بها وحدَها

---

(١) سورة البقرة: ٨٥.

(٢) سورة المجادلة: ١٢.

(٣) ص، ح: يلحقها.

(٤) نسب البيت في اللسان (أيا) إلى أبي عيينة. وهو بغير نسبة في عين المعاني للسجاوندي ص ١٨٠ [رسالة دكتوراه].

دُونَ الميم في الجمع، لا تقول: أَرَأَيْتَكَ يا زيدُونَ إنْ كان كذا ما تقولون، بل تقول: أَرَأَيْتَكُمْ.

وأمَّا / قولُه: «لو كانت حروفاً لم يُحتج إلى الياء في إيَّايَ كما لم يُحتج [١:١١٣/ب] إلى التاء المضمومة في أنا» فلا يَلزم ذلك لأنَّ المنفصلَ المرفوعَ مُبايِنٌ بالكُلِّية للمرفوع المتصل، فتَمَيَّزَ بنفسه، ولم يَحتج إلى التاء. وأما الياء في إيَّايَ فهو الضمير المتصل في الأصل، زِيدَ عليه إيَّا حتى صار منفصلاً، فلذلك احْتِيجَ إلى اجتماعِهما حتى يصيرَ منفصلاً.

وأمَّا كونُ اللواحق مُجْمَعاً على اسميتها مع غير إيَّا مُخْتَلَفاً في اسميتها معها فهو صحيح، وإلى ذلك نَذهب، وهو مذهب الفَرَّاء، لأنه قد ثَبتت اسميةُ هذه اللواحق حين كُنَّ مُتَّصلاتٍ، فهي باقية على اسميتها، ولما أرادوا أن يجعلوها منفصلات زادوا عليها إيَّا، وعَمَدوها بها، أي: قَوَّوْها بهذه الزيادة لتستقل بالانفصال، كما بحثناه في أنتَ وفروعه مِن أنَّ الضمير هو التاء، وأنَّ «أَنْ» تقوية لها ليعتمد عليه حتى يصير منفصلاً.

وأمَّا قولُه: «ولأنَّ الأصلَ عَدَمُ الاشتراك في اسمٍ وحرفٍ» فنحن لا نذهب إلى ذلك، ولا اشتراك فيما ذهبنا إليه.

وقال مَن رَدَّ على هذا المذهب مِن أنَّ اللواحق هي الضمائر وإيَّا دِعامةٌ بأنه فاسد لأنه لا يَسُوغ أن يكون الاسمُ دِعامةً. ونحن لا نذهب إلى أن لفظ إيَّا حينَ كونِه دعامةً اسمٌ، بل نقول: إنه لفظٌ زِيدَ على اللواحق، صَيَّرَها ضمائر منفصلات، يجوز أن تأتي أَوَّلَ الكلام، بخلافِ حالِها إذا لم يكن معها إيَّا، فإنها لا بُدَّ أن تَكون متصلةً بالعامل، ولا تتقدم أولَ الكلام، وإيَّا لفظٌ إمّا اسمٌ مضمر أو مظهر، أو لفظٌ زِيدَ على الضمائر المتصلة لتصير منفصلةً على اختلاف المذاهب، ليس مشتقًّا من شيء.

وذهب أبو عُبيدة وغيرُه إلى أنه مشتق. وإذا قيل بالاشتقاق فاشتقاقه من

لفظ: «أوّ» من قوله[1]:

فَــأَوِّلــذِكْــراهــا إذا مــا ذَكَــرتُهــا ....

فيكون من باب قُوّة. أو من الآية، فتكون عينُها ياء لقوله[2]:

لم يُبْقِ هذا الدهرُ مِنْ آيائِه

قَوْلانِ. وهل وزنه إفْعَلٌ وأصله إأْوَوٌ أو إأْوَيٌ[3]، أو فِعْيَلٌ وأصله: إوْيَوٌ أو إوْيَـيٌ[4]، أو فِعْوَلٌ وأصله إوْوَوٌ أو إوْيَـيٌ، أو فِعْلَى فأصله إوْيَا[5] أو إوْوَى؟ أقاويلُ[6]، كُلُّها ضعيفة.

ولما ذهب المصنف إلى أنَّ[7] إيّا مضمر، وأُضيف إلى مضمر، وكان النحويون قد ذَكروا أن المُضْمَرات وأسماء الإشارة لا تُضاف، أوردَ المصنفُ سؤالاً، فقال[8]: «فإن قيل: هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة إيّا، وهي ممتنعةِ من وجهين:

أحدهما: أنَّ إيّا لو كان مضافاً لم تَخْلُ إضافتهُ من قصدِ تَخفيفٍ أو تَخصيص، فقصدُ التخفيف ممتنعٌ لأنه مخصوصٌ بالأسماء العاملةِ عملَ

---

(١) عجز البيت: ومِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بينَنا وسَماءِ. معاني القرآن للفراء ٢: ٢٣، والمنصف ٣: ١٢٦، والخصائص ٢: ٨٩ و٣: ٣٨، والمحتسب ١: ٣٩، وسر صناعة الإعراب ص ٤١٩، ٦٥٦، وشرح المفصل ٤: ٣٨، واللسان (أوا).

(٢) هو أبو النجم العجلي. وبعده: غيرَ أثافِيهِ وأَرْمدائِهِ. ديوانه ص ٥٤ ـ ٥٥، وسر صناعة الإعراب ص ٦٦٠. الآياء: جمع الآية، وهي العلامة. والأرمداء: الرماد.

(٣) هذا على جعله إِفْعَلاً من لفظ: «أويت»، وهذا لم يذكره أبو حيان. وكان ينبغي أن يقول: «إأْيَـيٌ» كما في الارتشاف ١: ٤٧٤.

(٤) هذا على جعله فِعْيَلاً من لفظ: «أويت»، وهذا لم يذكره أبو حيان.

(٥) هذا على جعله فِعْلَى من لفظ: «أويت»، وهذا لم يذكره أبو حيان.

(٦) انظر ما قيل في وزنه وأصله إن قدر اشتقاقه في سر صناعة الإعراب ص ٦٥٦ ـ ٦٦٤ فقد فصّل ابن جني القول في ذلك على نحو لم أجده عند غيره.

(٧) أن: سقط من س.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٤٦ ـ ١٤٧.

الأفعال، وإيَّا ليس منها. وقصدُ التخصيص ممتنعٌ أيضاً لأن إيَا أحدُ الضمائر، وهي أَعرفُ المعارف، فلا حاجة بها إلى تخصيص.

الثاني: أنَّ إيَّا لو كان مضافاً لكانت إضافتُه إضافةَ الشيء إلى نفسه، وهي ممتنعة.

والجواب أن يقال: أمّا إضافةُ التخفيف فَمُسَلَّمٌ امتناعُها من إيَّا، وأمّا إضافةُ التخصيص فغيرُ ممتنعة، فإنها تُصَيِّرُ المضافَ معرفةً إن كان قبلَها نكرةً، وإلا ازداد بها وضوحاً كما يزداد بالصفة، / كقول الشاعر[1]: [١١٤:١/أ]

عَلا زَيْدُنا يومَ النَّقا رأسَ زَيدِكُمْ بـأَبْيَـضَ مـاضِـي الشَّفْـرَتَيـنِ يَمـانِ

فإضافةُ «زَيْد» هنا أَوجبتْ له من زيادة الوضوح مثلَ ما يُوجِب وصفُه إذا قيل: عَلا زيدٌ الذي مِنّا زيدًا الذي منكم، فكما قَبِلَ زيادةَ الوضوح بالصفة قَبِلَ زيادةَ الوضوحِ بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه، وقد يُضاف عَلَمٌ لا اشتراكَ فيه على تقدير وقوع الاشتراك المُحْوِج إلى زيادة الوضوح، كقول وَرَقةَ بنِ نَوْفَلٍ[2]:

وُلُوجًا في الذي كَرِهَتْ قُرَيشٌ ولـو عَجَّـتْ بِمَكَّتِهـا عَجِيجـا

فإذا جازت إضافة مَكَّةَ ونحوها مما لا اشتراكَ فيه فإضافة ما فيه الاشتراك أَولى بالجواز كإيَّا، فإنه قبلَ ذِكْرِ ما يَليه صالحٌ أن يُراد به واحدٌ من اثني عَشَرَ معنًى، فالإضافة إذاً له صالحة، وحقيقته بها واضحة، وكان انفرادُها بالإضافة دونَ غيرها من الضمائر كانفراد «أيّ» بها دون سائر الموصولات، ورفعوا تَوَهُّمَ حرفية ما تُضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر في

---

(١) رجل من طيئ. الكامل ص ١٠٧١ ـ ١٠٧٢، وسر صناعة الإعراب ص ٤٥٢، وشرح المفصل ١: ٤٤، والمقاصد النحوية ٣: ٢٧١، والخزانة ٢: ٢٢٤ ـ ٢٢٥ [الشاهد ١١٨]، وشرح أبيات المغني ١: ٣٠٨. النقا: الكثيب من الرمل. ويوم النقا: الوقعة التي كانت عند النقا. والأبيض: السيف. ويمان: منسوب إلى اليمن.

(٢) السيرة النبوية ١: ١٩٢. عجت: ارتفعت أصواتها.

قولهم: «فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ»، والاحتجاجُ بهذا للخليل على س شبيهٌ باحتجاج س على يونس بقول الشاعر[1]:

دَعَــوتُ لِمــا نــابَنــي مِسْــوَرًا فَلَبَّــى، فَلَبَّــيْ يَــدَيْ مِسْــوَرِ

لأن يـونُـس يـرى أن يـاء «لَبَّيْـكَ» ليسـت للتثنيـة، بـل هـي كيـاء «لَدَيْك»[2]، فاحتج س[3] بثبوت ياء «لَبَّـيْ» مع الظاهر، ولو كانت كياء «لَدَى» لم تثبت إلا مع المضمر، كما أن ياء «لَدَى» لا تثبت إلا مع المضمر. وأما إلزامهم بإضافة إيَّا إضافةَ الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها في نحو: جاء زيدٌ نفسُه، وأشباه ذلك». وقد انتهى سؤال المصنف وجوابه.

والذي يقطع ببطلان ما ذهب إليه من أن «إيّا» مضمر أُضيف إلى مضمر إجماعُ النحويين على أن المضمر مبنيٌّ على الإطلاق، فيَدخُل فيه الضميرُ المنفصل المنصوب، وسواء أكان الضمير نفسَ «إيّا»، واللواحقُ بعده حروف، أم اللواحقَ، وإيَّا مزيد يصير به المتصل منفصلاً، أم هما، أم كلاًّ منهما، فلو كان «إيّا» هو الضمير، وقد أضيف إلى الضمير، لَزِمَ إعرابُ «إيّا» كما لَزِمَ إعرابُ «أيٍّ» لأنها إضافة لازمة، وإعرابُه يكون أوضحَ من إعراب «أيٍّ» لأنَّ «أيًّا» تنفك عن الإضافة لفظاً، وإيَّا لا ينفك عن الإضافة أصلاً، ولا يُنطَق به على زعم المصنف إلا مضافاً لضمير، وقد نَصَّ النحويون على أنَّ سبب إعراب «أيٍّ» دونَ سائر الموصولات إنما هو لزوم الإضافة، وأنَّ نفسَ لُزومِ الإضافة مُوجِب للإعراب، ولم يذهب أحد من النحويين إلى أن «إيَّا» من قولهم «إيَّاك» وأمثاله معربة، فبطل ما ادَّعاه من أنَّ «إيَّا» مُضمر أُضيف إلى

---

(١) أعرابي من بني أسد. الكتاب ١: ٣٥٢، والمحتسب ١: ٧٨ و٢: ٢٣، وسر صناعة الإعراب ص٧٤٧، واللسان (لبب) و(لبي)، والمقاصد النحوية ٣: ٣٨١، والخزانة ٢: ٩٢ ـ ٩٨ [الشاهد ٩٣].

(٢) الكتاب ١: ٣٥١. وفيه أنه جاء كقولك: عليك.

(٣) الكتاب ١: ٣٥١ ـ ٣٥٢.

مُضمر. وقد طال بنا الكلام في «إيَّا» ولَواحِقه، وليس في ذلك كبير فائدة، وإنما حصل أن «إيَّا» ولواحِقَه ضميرُ نصب منفصل / ، وما سوى ذلك مما [١:١١٤/ب] تكلم فيه تكثيرٌ وتطويلٌ قليلُ الجدوى، لكنها أشياءُ يؤدي إليها علمُ الصناعة النحوية، ويقال: إنه لا يوصل إلى حقائق الأشياء إلا بالكلام الذي فيه زيادةٌ على ما تَقتضيه تلك الصناعة مما كنت تستغني عنه.

وأَبطلَ أصحابُنا مذهبَ الخليل بأنه لو كان المضمرُ ما بعدَ «إيَّا» لم يَمنع من وقوعه بعدَ العامل مانعٌ، وكنت تقول: ضربتُ إيَّاك، وكونُهم لا يقولون ذلك، ولا يتكلمون به إلا متصلاً، دليلٌ على أن المضمر إنما هو إيَّا. وكأنَّ الخليل لمَّا وجده مضافاً إلى الضمير في «إيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ» قضى بأنه لو كان مضمراً لَما أُضيف، وهذا غير قادح لأن إيَّا هذه ليست تلك، وهذه بمعنى حقيقة، كأنه قال: فإيَّاه وحقيقة الشَّوابِّ. قالوا: ومما يدلُّ على فساده أنه لـم يَثبت قَطُّ اسمٌ ما لَزِمَ إعراباً ما في غير المصادر والظروف، وليس مخصوصاً بباب نحو: «ايْمُن اللَّهِ» في القسم.

وأَبطلوا مذهب الكوفيين بأن الزائد لا يكون جُلَّ الاسم، إنما يكون أقلَّ.

وقوله: **ويقال: أَيَّاكَ وإيَّاكَ وهِيَّاك وهَيَّاكَ** قال المصنف[١]: «أَغربُ لغاتها تخفيفُ الياء» انتهى. فأما «إيَّاك» فهي اللغة المشهورة، وبها قرأ الجمهور[٢]، وقرأ الفضل الرَّقاشي[٣] بفتح الهمزة وتشديد الياء: (أَيَّاك

(١) شرح التسهيل ١: ١٤٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١: ١٠٢، والبحر المحيط ١: ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٣) ك: «الرواسي». وهو الفضل بن عيسى الرقاشي البصري الواعظ، روى عن الحسن البصري، وروى عنه ابن أخته المعتمر بن سليمان. منكر الحديث، ليس بثقة. تهذيب التهذيب ٨: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

نَعْبُدُ﴾[١]، وقرأ عمرو بن فائد[٢]: (إِيَاكَ)[٣] بكسر الهمزة وتخفيف الياء، وقرأ أبو السَّوَّار الغنوي[٤]: (هَيَاك)[٥] بفتح الهاء وتخفيف اليـاء، وقُرِئَ: (هِيَاك) بكسر الهاء وتخفيف الياء.

---

(١) سورة الفاتحة: ٥. إعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٣، ومختصر في شواذ القرآن ص ١. وفي المحتسب ١: ٣٩ أن ما قرأه هكذا هو قوله تعالى في الآية نفسها: (وأَيَّاك نستعين). وانظر المحرر الوجيز ١: ٧٢، والجامع لأحكام القرآن ١: ١٠٢، والبحر المحيط ١: ١٤٠.

(٢) هو أبو علي الأسواري. روى عنه الحروف حسان بن محمد الضرير وبكر بن نصر العطار. غاية النهاية ١: ٦٠٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٣، ومختصر في شواذ القرآن ص ١، والمحتسب ١: ٤٠، والمحرر الوجيز ١: ٧٢، والجامع لأحكام القرآن ١: ١٠٢، والبحر المحيط ١: ١٤٠.

(٤) أعرابي فصيح. أخذ عنه أبو عبيدة فمن دونه. وله مجلس مع محمد بن حبيب والمازني. الفهرست ص ٧٠ ـ ٧١، ومجالس العلماء ص ٧٥، وبغية الوعاة ٢: ٦٠٧. ويروى في بعض المصادر: أبو سَرَّار.

(٥) ضبطت في مختصر في شواذ القرآن ص ١ بكسر الهاء وتشديد الياء. وفي المحرر الوجيز ١: ٧٢ أنه أبدل الهمزة هاء في الكلمتين، ولم يذكر تخفيف الياء. وقال أبو حيان في البحر ١: ١٤٠: «وبإبدال الهمزة المكسورة هاء، وبإبدال الهمزة المفتوحة هاء، وبذلك قرأ أبو السوار الغنوي».

ص: فـــصــل

يتعين انفصالُ الضمير إنْ حُصر بإنَّما، أو رُفع بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب أو بصفةٍ جَرَتْ على غيرِ صاحبها، أو أُضْمِرَ العاملُ، أو أُخِّرَ، أو كان حرفَ نفيٍ، أو فَصَلَه متبوعٌ، أو وَلِـيَ واوَ المصاحبة، أو إلاَّ، أو إمَّا، أو اللامَ الفارقةَ، أو نَصَبَه عاملٌ في مُضمرٍ قبلَه غيرِ مرفوعٍ إن اتَّفقا رُتبةً، ورُبَّما اتَّصَلا غائبينِ إنْ لم يَشْتَبِها لفظاً.

ش: ذَكر المصنف أنه يَتعين انفصالُ الضمير في اثنتي عشرةَ صورةً، وبدأ أولاً بصورةٍ مُختلَفٍ فيها، وهو قوله: «إنْ حُصِرَ بإنَّمَا»، وأَنشد[1]:

أنا الفارسُ الحامي الذِّمارَ، وإنَّما ... يُدافِعُ عن أَحْسابِهِم أنا أو مِثْلي

وهذه صورة اختُلف[2] فيها كما ذكرنا: فذَهب س[3] إلى أنَّ فصلَ الضمير بعدَ «إنّما» هو ضرورة، وأنَّ الفصيحَ اتصالُه. وذَهب الزَّجَّاجُ إلى أنَّ فصله ليس بضرورة. وذهب المصنف إلى أنه متعين الانفصال.

فأمَّا الزجاجُ فادَّعى أنه غيرُ ضرورة لمَّا كان عندَه في معنى المحصور بحرف النفي وإلا، فكما يَنفصل بعدَ إلا فكذلك يَنفصل بعد إنَّما.

---

(١) البيت للفرزدق. ديوانه ص ٧١٢، وشرح التسهيل ١: ١٤٨. وقد خرّجته في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٢٧. الذمار: ما لزمك حفظه مما يتعلق بك.

(٢) الكتاب ٢: ٣٦٢، وشرحه للسيرافي ٣: ١٤٣/أ ـ ١٤٣/ب، وتحصيل عين الذهب ص ٢٨٢، ٣٧٧، وشرح المفصل ٣: ١٠٢ ـ ١٠٣، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٧ ـ ١٨. وقد حَرَّر المسألةَ البغداديُّ في شرح أبيات المغني ٥: ٢٤٨ ـ ٢٥٣ [الإنشاد ٥٠٩].

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٢.

وأما س فلم يَلحظ ما لحظه الزجاجُ من مراعاة الحَصْر، ولعلَّ ذلك عنده إنما كان لأجل أنَّ «إنما» لا تُفيد الحصر وضعاً، كما أنَّ كأنَّما وليتما لا تُفيدان حَصر التشبيه ولا حصر التمنِّي.

قال أصحابنا[1]: «والصحيحُ أنَّ الفصل ضرورةٌ؛ إذْ لو كان هذا [١١٥:١/أ] الموضع موضعَ فصل الضمير لوجب أن لا يُؤتى / به إلا منفصلاً، كما لا يجوز ذلك مع إلا، فقول العرب «إنّما أُدافِعُ عن أَحْسابِهم» وأمثالُه دليلٌ على أنه من مواضع الاتصال وأنَّ الانفصال فيه ضرورة».

وقال أبو الفضل القاسم بن علي البَطَلْيَوْسيّ[2] في شرح كتاب س ما نصه: «وأمَّا الاسم الذي يكون في معنى المقرون بإلا فالزجاج يُجَوِّزُ: إنما ضَرب زيدًا أنا، وس جَعله ضرورة، وهو أَسَدُّ لأنك تقدر على الاتصال فلا تفصله، بخلاف إلا؛ إذْ لا يمكن أن يتصل بها ضمير، وتكون القرائن تُبين أن الفاعل هو المحصور، أو تُبين أن المحصور هو المفعول على حسَب المواضع، فقياسُ ذلك على إلا خطأ، ولأنه لا مانع هنا من الاتصال فالصحيحُ ما قال س» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[3]: «ومن ذلك قولُ الراجز[4]:

كأنَّا يومَ قُرَّى إنَّـ ـما نَقْتُلُ إيَّانا»

---

(١) النص بلفظه في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧.

(٢) هو الشهير بالصَّفَّار. صحب الشلوبين وابن عصفور. وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، ويردّ فيه كثيراً على الشلوبين بأقبح ردّ. مات بعد الثلاثين وستمائة. بغية الوعاة ٢: ٢٥٦.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٤) كذا في النسخ كلها، والبيت من الهزج. والبيت من أبيات تنسب لذي الإصبع العَدْواني، ولأبي بجيلة، ولبعض اللصوص. الكتاب ٢: ١١١، ٣٦٢، وتحصيل عين الذهب ص ٢٨٢، ٣٧٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٥٦ ـ ٥٧، وضرائر الشعر ص ٢٦١، والخزانة ٥: ٢٨٠ ـ ٢٨٧ [الشاهد ٣٨٥]. قرى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب.

يعني «ومن ذلك» أي: مما انفصل لكونه محصوراً بإنما، قال[1]: «وقد وهم الزمخشري[2] في قوله: «إنما نَقتل إيَّانا»، فظَنَّ أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك لأنه لو أَوقع هنا المتصل، فقال «إنّما نَقْتُلُنا» لجَمعَ بين ضميرين متصلين، أحدُهما فاعل، والآخرُ مفعول، مع اتِّحاد المسمى، وذلك مما تَختصُّ به الأفعال القلبية. وغَـرَّ الزمخشريَّ ذكرُ س[3] هذا البيتَ في باب ما يجوز في الشعر من إيَّا، ثم قال[4]: «فمن ذلك قولُ حُميد الأَرْقَط[5]:

إليــكَ حــتى بَلَغَــتْ إيَّــاكــا

فهذا ونحوُه مخصوصٌ بالشعر لأنه لولا انكسار الوزن لقال: حتى بَلَغَتْكَ. ثم ذَكر[6] البيت الذي أوله: «كأنَّا» لا لأنَّ ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن «إيَّانا» وَقع فيه موقع «أَنْفُسنا»، فبينَه وبينَ الأول مناسبةٌ مِن قِبَلِ أنَّ «إيَّا» في الموضعين وقعتْ موقعاً غيرُه به أَولى، لكنَّ في الثاني مِن معنى الحصر المستفاد بإنّما ما جَعله مساوياً للمقرون بإلا، فحسُن وقوعُ إيَّا فيه كما يحسُن بعد إلا. وهذا مطرد، فمن اعتقد شذوذه فقد وَهِمَ» انتهى كلامه. وجعل البيت نظير قوله:

.... وإنمـا يُدافِعُ عن أَحسابِهم أنا أو مِثْلي

وقال أبو بكر يحيـى بن عبد الله الجُذامـيُّ[7] في شرح كتاب س: «قال

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٤٨ ـ ١٤٩.
(٢) المفصل ص ١٢٧ وقد عَدَّه شاذًا.
(٣) الكتاب ٢: ٣٦٢.
(٤) أي: الزمخشري. المفصل ص ١٢٧، وشرحه لابن يعيش ٣: ١٠١ ـ ١٠٣.
(٥) الكتاب ٢: ٣٦٢، والأصول ٢: ١٢٠، وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٧، وضرائر الشعر ص ٢٦١، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٩.
(٦) أي الزمخشري. المفصل ص ١٢٨، وشرحه ٣: ١٠١ ـ ١٠٣.
(٧) كذا. والذي في بغية الوعاة ١: ٤٧٣: أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجُذامي المالقي النحوي المعروف بالخفاف [ـ ٦٥٧ هـ]. تقدم ذكره في الجزء الأول ص ١٠٨. وانظر كشف =

الزجاج: يمكن أن لا يكون هذا البيت ـ يعني قول حُميد ـ من الضرورة، وذلك بأن تريد: بَلَغَتْكَ إياك، ثم حُذف المفعولُ المؤكَّدُ بإيَّاك.

وهذا غلط لأنه لا يخرجه ذلك عن الضرورة؛ لأنه لو كان على ما قال لانبغى أن يجوز في الكلام: رأيت إياك، والعربُ لم تَقُلْه أصلاً في الكلام، بل التزمتْ أن لا تأتي بالضمير المنفصل بعد الفعل مع القدرة على المتصل، فدلَّ أنها لم تَلحظ شيئاً من هذا. وإنما لم تلحظه لأنَّ حذفَ الشيء وتأكيدَه قصدان متناقضان، مع ما في هذا الذي قاله من التكلف. وأما بيت اللص فهو أقلُّ ضرورةً لأنه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول نَقْتُلُنا؛ لأنه لا يتعدى الفعل الرافع للمضمر المتصل إلى ضميره المتصل أيضاً، فلذلك حَسُنَ هنا وقوع الضمير المنفصل، لكن كان حقه أن يقول: نَقتل أنفسَنا، وسترى هذا، فلا يخرج بذلك عن الضرورة.

وقال الزجاج[1]: ليس هذا ضرورة، وإنما فصل هنا لأجل إنَّما، فحُمل على معنى الكلام؛ إذ معناه: ما نقتل إلا / إيانا؛ إذْ «إنما» تقتضي حصر القتل فيهم، كالنفي وإلا. [١: ١١٥/ب]

وهذا أيضاً فاسد لأنَّ الإمام أقعدُ بكلام العرب، فلو كان ما قال لانبغى أن يكثُر ويَرد في الكلام، وهو لم يَرد إلا في الشعر، فدلَّ ذلك على أنَّ العربَ لم تَحمله على ما ذَكر، وليس حملُ الكلام على ما هو في معناه بمطَّرد، بل تُتَبَّعُ فيه مواردُ السَّماع، ولو كان معمولاً به في الكلام لما جَعله س من ضرائر الشعر».

وقال أبو الفضل البَطَلْيَوْسيّ في قوله: «إنّما نَقْتُلُ إيَّانا»: «الزجاجُ يَرى الفصل جائزاً[2]. وتَقدمَ الردُّ عليه، فالصحيح أنه كان يَقدِر على: نَقْتُلُنا.

= الظنون ١: ٢١٢.

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٤٣/ب، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٧، ١٨.

(٢) ك، ح، ص: واجباً.

فإن قلتَ: لا يجوز «نَقْتُلُنا» لأنه يكون فيه تعدي فعلِ المضمرِ إلى مضمرِه المتصل، فالفصلُ هنا واجب لا ضرورة.

قلتُ: ليس على ما زعمتَ، وذلك أنه إنما يكون فيه تعدي فعلِ المضمر إلى مضمره المتصل إذا جَعلتَ المفعولَ هو الفعل المضمر في «نَقتلُ»، فيكون المعنى: يقتل كلُّنا كلَّنا، وليس المعنى على ذلك، وإنما يريد: يقتل بعضُنا بعضاً، فالأول ليس بالآخر، فليس فيه ما قلت، فالفصل ضرورة».

وقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف: ليس يريد في «نَقتلُ إيَّانا» أنه محل المتصل، لكنه مما استُغني فيه بالنفس عنهما، وقد ذكره بعد» انتهى.

فهذا نَقْلُ أصحابنا في المسألة، نقلوا فيها الخلاف بين س والزجاج، ورَدُّوا قاطبةً على الزجاج. والمصنف لم يَذكر خلافاً لا في الفَصِّ ولا في الشرح، وناهيكَ من إهمالِ خلافٍ بينَ سيبويه والزجاج. ومن نَظر في كلام س عَلم أنَّ انفصال الضمير في نحو: «إنما نَقتل إيَّانا» لا يجوز إلا في الشعر دونَ الكلام، قال س[1]: «هذا باب ما يجوز في الشعر من إيَّا ولا يجوز في الكلام، فمن ذلك قول حُميد الأَرْقَط[2]:

إليكَ حتى بَلَغَتْ إيَّاكا

وقال الآخر[3]:

كأنَّا يومَ قُرَّى إنَّـ ـما نَقْتُلُ إيَّانا
قَتَلْنا مِنْهُمُ كُلَّ فتًى أبيضَ حُسَّانا»

فهذا واضح الدلالة على أن «إيَّا» وَقعتْ في الشعر موقعاً لا يَقع مثلُه في الكلام.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٦٢.

(٢) تقدم في ص ٢١٧.

(٣) تقدم تخريج الأول منهما في ص ٢١٦.

وشَمَلت الترجمةُ مسألتين: إحداهما أنها وقعت موقع الضمير المتصل. والثانية أنها وقعت موقع النفس؛ إذْ هو مكان لا يقع فيه المتصل ولا المنفصل؛ لأن «قَتَلَ» من الأفعال التي لا يتصل بها الضمير المتصل ولا المنفصل إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، فلا يجوز: أنا أَضْرِبُني، ولا: أنا أَضْرِبُ إيَّايَ، بل هذا مما لا يجوز فيه إلا النفس، فتقول: أنا أَضْرِبُ نَفْسي. وأما كلام المصنف في «نَقتُل إيَّانا» وتأويله على س بأنَّ «إيَّانا» وَقع موقعَ «أنفسنا» فكلام صحيح، لكنَّ تأويلَه على أنَّ انفصال الضمير هنا مطرد غيرُ صحيح، بل لا يأتي هنا لا الضمير المنفصل ولا المتصل، بل النفس كما تقدم.

وقد أُولِعَ أكثرُ أصحابنا المتأخرين بأنَّ «إنَّما» فيها معنى الحصر، حتى أجروا عليها أحكام حرف النفي وإلا[1]. والذي تَقرر في علم النحو أنَّ «ما» الداخلةَ على «إنَّ» وأخواتها هي كافَّة لهنَّ من العمل. وقال عبد الوهاب المالكي[2]: / إنها إذا دخلت على إنَّ للحصر والتحقيق. وزعم الكوفيون [١:١١٦/أ] أنها تُفيد معنى النفي والإثبات، وأنشدوا للفرزدق:

أنا الضَّامِنُ الراعي عليهم، وإنَّما يُقاتِلُ عن أَحْسابِهم أنا أو مِثْلي

قالوا[3]: معناه ما يُدافِعُ عن أَحْسابهم إلا أنا أو مِثْلي. وسيأتي الكلام

---

(١) الجزولية ص ٥١، وشرحها للشلوبين ص ٥٩١، وللورقي ١: ٢٤٦، وللأبذي ص ٤٢٧، ٤٢٩، ٥٤٩، والتوطئة ص ١٦٥، والمقرب ١: ٥٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٦٣، والملخص ص ٢٧٩. وانظر نتائج الفكر ص ١٧٥ ـ ١٧٦، ٤١١ ـ ٤١٢. وراجع شرح أبيات المغني ٥: ٢٤٨ ـ ٢٥٣ [الإنشاد ٥٠٩].

(٢) عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي أبو محمد القاضي الفقيه المالكي الأصولي [٣٦٢ ـ ٤٢٢ هـ] ولد ببغداد، وتوفي بمصر. روى عنه المازريّ البغدادي، وغيره. من مصنفاته: الإشراف على نكت مسائل الخلاف، وشرح فصول الأحكام، وأوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة. سير أعلام النبلاء ١٧: ٤٢٩ ـ ٤٣٢ وفيه مصادر ترجمته. وتاريخ قضاة الأندلس ص ٤٠ ـ ٤٢، والأعلام ٤: ١٨٤.

(٣) قال به الفارسي في الشيرازيات ص ٦٠، ٣٠٧، ٤٦٤ ونسبه إلى ناس من النحويين قالوا به في قوله تعالى: ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن﴾ الأعراف: ٣٣. وذكر=

على ذلك ممنعاً في باب «إنَّ» إنْ شاء الله.

وما ذَهب إليه المصنفُ من تعيين انفصال الضمير بعد إنَّما خطأٌ فاحشٌ وجهلٌ بلسان العرب؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[1]، وقال: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ﴾[2]، وقال: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ﴾[3]، وقال: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۖ﴾[4]، ولو كان على ما زَعم من تَعَيُّن انفصال الضمير لكان التركيب: إنما يَشكو بثي وحزني إلى الله أنا، وإنما يَعظُكُم بواحدة أنا، وإنّما أُمِرَ أن يَعْبُدَ رَبَّ هذه البلدةِ أنا، وإنما يُوَفَّى أجورَكم أنتم[5].

وقوله: **أو رُفِعَ** - يعني الضمير - **بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب لا يصح** هذا على ظاهره؛ لأنه لا يُضاف المصدر إلى المنصوب، فإنما[6] تأويله: إلى المنصوب معنًى لا لفظاً، ومثالُه: عجبتُ من ضربِ زيدٍ أنتَ، وزيدٌ عجبتُ من ضربِك هو، وقال[7]:

بِنَصرِكُم نحنُ كُنتم ظافرينَ، وقد ... أَغْرى العِدا بِكُمُ اسْتِسْلامُكم فَشَلا

وقوله: **أو بصفةٍ جَرَتْ على غيرِ صاحبها** مثالُه: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، وقال الشاعر[8]:

= ابن برهان في شرح اللمع ص ٧٥ أن أبـا علي ذكره عن بعض البغداديين. وقال به أيضاً ابن جني في المحتسب ٢: ١٩٥.

(١) سورة يوسف: ٨٦.

(٢) سورة سبأ: ٤٦.

(٣) سورة النمل: ٩١.

(٤) سورة آل عمران: ١٨٥.

(٥) رَدَّ عليه ابن هشام بأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، والمعنى: ما أعظكم إلا بواحدة، وكذلك البواقي. المغني ص ٣٤٢.

(٦) ن: وإنما.

(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ١٤٩، والمقاصد النحوية ١: ٢٨٩.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٤٩. وهو بيت مفرد في ملحقات ديوان ذي الرمة ص ٦٦١ بتحقيق مكارتني.

غَيْلانُ مَيَّةَ مَشْغُوفٌ بها هُوَ مُذْ بَدَتْ له، فحِجاهُ بانَ أو كَرَبا

وهذه الصورة أجملَ فيها المصنف في مكان التفصيل، وأوهمَ الوِفاقَ في مكان الخلاف. فأمّا الأول فإنه إنما بَرز لأجل العلامة التي لَحِقت بالنظر إلى التكلم والغَيْبة والخطاب، فأبرز الضمير منها إذا[1] جرت على غيرِ مَنْ هي له؛ إذْ لو لم يَبرز لوقع اللَّبس؛ ألا ترى أنك لو قلت: «هندٌ ضاربُها» لم يُدْرَ مَن الضارب؛ إذْ يحتمل أن يكون أنا أو أنتَ، وكذلك: هندٌ ضارِباها، أو ضارِبُوها، إذْ يحتمل أنتما أو نحن، أو أنتم أو نحن، فلمّا دعت الضرورة إلى إبراز الضمير وتوحيد الصفة في جميع الأحوال لأنها لم تتحمل ضميراً، فقلت[2]: هندٌ ضاربُها أنتَ وأنا وأنتما ونحن، ثم حُمل ما لا لَبْسَ فيه على ما فيه اللَّبس، فقيل: زيدٌ هندٌ ضارِبُها هو، فأُبرز الضميرُ وإن كنتَ لو لم تُبْرِزه لم يقع اللبس؛ إذ لا يُتَصور أن يكون فاعل الصفة إلا ضميرَ «زيد» لئلا تعرو الجملة الواقعة خبرًا من رابط.

ولا يجوز استتارُه في هذا الموضع إلا أن يكون ضمير تثنية أو جمع، فإنَّ العرب لا تُبرزه إذْ ذاك لأن اسم الفاعل تَجوز تثنيتُه وجمعُه، وفي ذلك دلالةٌ على الضمير، تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعِدَينِ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ آباؤه لا قاعِدِينَ، فلا يحتاج إلى: لا قاعدان هما، ولا قاعِدِينَ هُم؛ لأن التثنية والجمع أَغْنَتْ عن ذلك. فهذا التفصيل الذي أجملَه / المصنفُ في هذه المسألة. [١:١١٦/ب]

وأمّا الخلافُ فإنَّ الكوفيين[3] ذَهبوا إلى أنه لا يَلزم انفصالُ الضمير إلا إذا خيف لَبْسٌ أو لم تتكرر الصفة، فإنْ تكررت أو أُمِنَ اللبسُ لم يَلزم انفصالُ الضمير، فيُجيزون في: زيدٌ حَسَنَةٌ أُمُّه عاقلةٌ هي، وفي: زيدٌ هندٌ ضاربُها

(١) ن: إذ.

(٢) كذا في النسخ كلها بالفاء، وهو جواب «لمّا».

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٨٢/ب ـ ١٨٣/أ، والإنصاف ص ٥٧ [المسألة ٨]، وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥ـ٥٦، والتبيين ص٢٥٩، والمتبع ص٢٢٥ـ٢٢٦، واللباب ١: ١٣٧ـ١٣٨.

هو، أن لا تأتي بالضمير منفصلاً، فتقول: زيدٌ حَسَنَةٌ أُمُّه عاقلةٌ، وزيدٌ هندٌ ضارِبُها؛ لأنَّ الصفة تكررت في المثال الأول، واللَّبْسَ قد أُمِنَ في المثال الثاني. وسيأتي الكلامُ على تمام هذه المسألة والاستدلالُ للمذهبين في باب الابتداء عند تَعَرُّض المصنف لها إن شاء الله.

وقد ناقضَ المصنفُ كلامَه هنا بكلامه في باب المبتدأ؛ لأنه ذَكر هنا أنه يتعين انفصالُ الضمير إذا جَرَت الصفةُ على غيرِ صاحبها، وفي باب الابتداء ذَكر أنه «قد يَسْتَكِنُّ الضميرُ إذا لم يُلْبِسْ وفاقاً للكوفيين»[1] انتهى. فعلى هذا قد استثنى حالة لم يَسْتَثْنِها هنا، وهو إذا أُمِنَ اللَّبْسُ.

وقوله: **أو أُضْمِرَ العاملُ** أنشد المصنفُ شاهداً على ذلك قولَ الشاعر[2]:

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ ... لعلَّـكَ تَهـديـكَ القُـرونُ الأَوائـلُ

ولم يُبين المصنفُ الفعلَ المضمرَ الذي انفصل الضمير لإضماره، وظاهرُ كلامه أنه أَضمر فعلاً يفسره قولُه: «لم يَنفعكَ»، ولا يَصِحُّ ذلك لأنه لو حمل أنتَ على السببي المرفوع الذي هو «عِلمكُ» لأدَّى إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل؛ ألا ترى أنك لو وضعت «أنتَ» مكان «عِلمكَ» لكان التقدير: فإنْ لم تَنفعكَ. ولا يجوز حملُه أيضاً على الكاف في «يَنفعكَ» لأنه لو فَعل ذلك لَنَصب، فقال: فإنْ إيَّاك.

وإذا امتنع أن يُحمل «أنتَ» على «عِلْمك» وعلى الكاف لما ذكرناه، فاختلف الناس في تخريجه:

فذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3] وبعض شيوخنا[4] إلى أنه

---

(١) التسهيل ص ٤٨ وشرحه ١: ٣٠٦، ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٢) لبيد. ديوانه ص ٢٥٥، وإيضاح الشعر ص ٥٣٠، وشرح التسهيل ١: ١٤٩، وشرح الكافية الشافية ص ٦٢٦، وشرح جمل الزجاجي ١: ٣٧٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١: ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٤) هو الأبذي كما في شرح الجزولية ص ٩٤٣ ـ ٩٤٤. وقد سبق إلى ذلك أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص ٥٣٠.

فاعل بفعل محذوف يُفَسره المعنى، ويدلّ عليه، والمسألةُ خارجةٌ من باب الاشتغال، كأنه قال: فإن ضَلَلْتَ لم يَنفعك عِلمُك، فأضمر ضَلَلْتَ لفهم المعنى، وبَرز الضمير لمَّا حُذف الفعل.

وخَرَّجه السُّهَيْلي على وجهين:

أحدهما: أن يكون «أنتَ» مبتدأ، وذلك على ما أجازه س[1] من جواز الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط و «إذا» إذا كان في الجملة التي هي مطلوب الشرط فعل هو خبر، نحو: إنِ اللَّهُ أَمْكَنَني مِن فُلان[2]. والذي سَهَّل هذا وجودُ الفعل في الجملة الشرطية، فكأنَّ حرف الشرط لم يَعدم الفعلَ وإنْ وَلِيه الاسمُ المبتدأ.

والوجه الثاني[3]: أن يكون «أنتَ» في موضع نصب، وهو مما وُضع فيه الضميرُ المرفوع موضعَ الضمير المنصوب، كما وَضعوا المنصوب موضعَ المرفوع، قالوا: لم يَضربْني إلا إيّاه، وفي الحديث: «مَنْ خَرَجَ إلى الصَّلاة لا يَنْهَزُه إلا إيَّاها»[4]، وفي المحكيّ من كلام العرب[5]: إذا هو إيّاها، وإذا هي إيّاه.

وقوله: أو أُخِّرَ مثالُه: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾[6].

---

(١) المنقول عن سيبويه والأخفش أيضاً في ذلك هو في «إذا» الشرطية، كما في شرح الكافية ١: ١٧٤. وهو في الكتاب ١: ١٠٦ ـ ١٠٧، وشرحه للسيرافي ١: ٢١٦/ب ـ ٢١٧/ب، والانتصار ص٦٥ـ٦٨، والنكت ص٢٤٠ـ٢٤١. وقد عدّ سيبويه ابتداء الأسماء بعدها قبيحاً.

(٢) تتمته: فعلت. شرح المفصل ٩: ٩.

(٣) أمالي السهيلي ص ٤٣.

(٤) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة ـ الباب ٧٠ ـ ٢: ٤٩٩ ـ ٥٠٠ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا توضأ الرجل، فأحسنَ الوضوء، ثم خَرج إلى الصلاة، لا يُخرِجُه ـ أو قال: لا يَنْهَزُه ـ إلا إياها، لم يَخطُ خطوةً إلا رفعه الله بها درجة، أو حَطَّ عنه بها خطيئة». ينهزه: يدفعه إلى الخروج.

(٥) مجالس العلماء ص ٨ ـ ١٠، والإنصاف ص ٧٠٢ ـ ٧٠٦ [٩٩]، وسفر السعادة ٥٥٠، ٥٦١ ـ ٥٦٧. وسيذكره في ص ٢٩٦.

(٦) سورة الفاتحة: ٥.

وقوله: **أو كان حَرف نفيٍ** مثالُه: ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾[1]، ﴿وما أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

إنْ هُــوَ مُسْتَــوْلِيــاً علــى أَحَــدٍ　　　إلا علــى أَضْعَــفِ المجــانيــن

/ وقوله: **أو فَصَلَهُ متبوع** مثالُه: جاءَ عبدُ اللَّه وأنتَ، وقولُه تعالى: [١:١١٧/أ] ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾[4]، وقوله: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾[5]. ومَثَّلَ س[6] أيضاً بقوله: كُنَّا وأَنتم ذاهِبينَ، وأنشد[7]:

مُبَــرَّأً مِــن عُيُــوبِ النــاس كُلِّهِــمِ　　　فــاللَّــهُ يَــرْعــى أبــا حَــرْبٍ وإيَّــانــا

وأنشد غيره[8]:

ولكنّــي خَشِيــتُ علــى عَــدِيٍّ　　　سُيُــوفَ القــومِ أو إيَّــاكَ حــارِ

وقد خالف في ذلك بعضُ أصحابنا[9]، فقال: «وقال[10]: الانفصال في

---

(١) سورة المجادلة: ٢.
(٢) سورة الأنعام: ١٣٤.
(٣) أمالي ابن الشجري ٣: ١٤٣، وشرح التسهيل ١: ١٥٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٨١، وشرح الجزولية ص ١٠٤٢، وتخليص الشواهد ص ٣٠٦، والخزانة ٤: ١٦٦ ـ ١٦٨ [الشاهد ٢٧٩]. ويروى آخره: المساكينِ، وعلى حزبه الملاعينِ.
(٤) سورة الأنبياء: ٥٤.
(٥) سورة الممتحنة: ١.
(٦) الذي في الكتاب ٢: ٣٥٦: إني وإياك منطلقان.
(٧) الكتاب ٢: ٣٥٦، وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٥، والنكت ص ٦٥٤، وشرح المفصل ٣: ٧٥، وشرح التسهيل ١: ١٥٠.
(٨) البيت لفاختة بنت عدي ابن أخت الحارث بن أبي شَمِر. الكتاب ٢: ٣٥٧، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٩٧ ـ ١٩٨، وللأعلم ص ٣٧٦، والحماسة البصرية ١: ٢٧٠ ـ ٢٧١.
(٩) ذكر أبو حيان في باب العطف أنه أبو الحسن الأبذي في شرح الجزولية. ومذهبه هذا في ص ٦٤٥ من شرحه للجزولية. لكن ذكر المحقق في الحاشية نصّاً آخر وجده في حاشية الكتاب بخط المؤلف، يدل على أن صاحب هذا المذهب هو ابن عصفور، وأن الأبذي لا يرضى مذهبه هذا. ولم أقف على النص الذي ذكره أبو حيان.
(١٠) كذا في النسخ كلها، ولعله يعني ابن عصفور، كما يفهم من كلام محقق شرح الجزولية =

وإيانا أو إياك[1] في البيتين لم يجز إلا ضرورة لأجل الوزن؛ لأنه لا[2] يقدر على الاتصال، فإنما فصل ضرورة، ولو كان في الكلام لم يجز، خلافاً لسيبويه» انتهى. وقد رَدَدْنا هذا القولَ في باب العطف[3].

وقوله: **أو وَلِيَ واوَ المصاحبة** مثالُه قولُه[4]:

فـآلَيْـتُ لا أَنْفَـكُّ أَحْـدُو قَصيـدةً تكـونُ وإيَّـاهـا بِهـا مَثَـلاً بَعْـدِي

وقال الآخـر[5]:

فكـانَ وإيَّـاهـا كَحَـرَّانَ لـم يُفِـقْ . . . .

وقولُه: **أو إلا** ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾[6]، وقال[7]:

قـد عَلِمَـتْ سَلْمـى وجـاراتُهـا مـا قَطَّــرَ الفـارِسَ إلا أنـا

ويأتي الكلامُ في الضمير الواقع بعد إلا بُعيدَ هذا، إن شاء الله.

وقوله: **أو إمّا** مثالُه: قام إمّا أنا وإمَّا أنت، وقال الشاعر[8]:

= للأبذي الذي أشرت إليه في الحاشية السابقة.

(١) ك، ص، ن: وإياك.

(٢) لا: سقط من جميع النسخ، وألحق في هامش ف، وفوقه: ظ.

(٣) ردّه عند شرحه قول ابن مالك: «وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر».

(٤) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٢١٩، وشرح التسهيل ١: ١٥٠. أحدو: أغني. يخاطب خالد بن زهير، وهو ابن عم له. وعنى بقوله: «إياها» أم عمرو صديقته.

(٥) عجز البيت: عن الماءِ إذْ لاقاه حتى تَقَدَّدا. وهو لكعب بن جعيل. الكتاب ١: ٢٩٨، وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٣١، وللأعلم ص ١٩٩، والأصول ١: ٢١١. الحران: الشديد العطش. وتقدد: كاد يتشقق جوفه من كثرة الشرب.

(٦) سورة يوسف: ٤٥. وكان ينبغي أن يقول قبل الآية: «مثاله».

(٧) عمرو بن معدي كرب. ديوانه ص ١٥٥، والكتاب ٢: ٣٥٣، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٩٩، وللأعلم ص ٣٧٤، وشرح أبيات المغني ٥: ٢٥٦ ـ ٢٥٧ [الإنشاد ٥١٠] قطّر الفارس: صرعه على أحد قُطْرَيْه، وهما جانباه.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٥٠، والمقاصد النحوية ١: ٢٩٩.

بِــكَ أو بِــي اسْتعــانَ فَلْيَــلِ إمّــا أنــا أو أنــتَ مــا ابْتَغَــى المُسْتَعِيــنُ

وقولُه: **أو اللامَ الفارقةَ** مثالُه: إنْ ظننتُ زيداً لإيّاك، وقال الشاعر[1]:

إنْ وجــدتُ الصَّــديــقَ حَقًّــا لإيَّــا كَ، فَمُــرْنــي، فلــن أزالَ مُطِيعــا

وقال المصنف[2]: «وقال الأخفش في كتاب المعاني[3] بعد أن مَثَّل بإنْ كانَ زيدٌ لصالحًا: فإن جئت في هذا القياس بفعل لا يَحتاج إلى مفعول أوقعتَ اللامَ على اسم الفاعل[4]، فقلت: إنْ قام لزيدٌ، وإن كان الاسم مضمراً قلت: إنْ قَعَدَ لأَنا، إذا[5] لم تصل إلى التاء جعلتَها أنا إذا عنى المتكلم نفسَه، وأنتَ إذا عَنى غيرَه، وكذلك: إنْ قام لَنحنُ» انتهى. وكذا قال في النسخة الوسطى من نَحْوِه. وهذا لا يتم إلا على مذهب الكوفيين[6] حيث جَوَّزوا ذلك، ووافَقهم الأخفشُ على ذلك، وتَجويزُهم ذلك هو على تأويل أنَّ «إنْ» نافية، واللام بمعنى إلا.

وأما على مذهب جمهور البصريين[6] فلا يَجوز ذلك عندهم إلا في الفعل الناسخ للابتداء؛ لأنها عندهم «إنِ» المخففةُ من الثقيلة، فلا تدخل إلا على الابتداء أو ناسخه، وسيأتي الكلام على ذلك في باب «إنَّ»، إن شاء الله.

وقوله: **أو نَصَبه عاملٌ في مضمرٍ قبلَه غيرِ مرفوع إنِ اتَّفقَا رُتْبةً** احترز بقوله: «غيرِ / مرفوع» من قولهم: ظَننتُني قائماً، فإن الضمير الذي هو «ني» [١:١١٧/ب] نَصَبه عاملٌ في مضمر، لكنَّ ذلك المضمرَ مرفوعٌ، وقد اتَّفقا ـ أعني التاء

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٥١، والمقاصد النحوية ١: ٣٠١.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٥٠.

(٣) شرح التسهيل: في كتاب المسائل. ولم أقف على هذا النص في مطبوعة كتابه «معاني القرآن».

(٤) شرح التسهيل: على الفاعل.

(٥) ص، ن، ح: وإذا.

(٦) الإنصاف ص ٦٤٠ ـ ٦٤٣ [المسألة ٩٠]، وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٦٤ و ٣: ١٤٥ ـ ١٤٧، وشرح المفصل ٨: ٧٢.

و «ني» - في كونهما ضميري متكلم، ولا يتعين انفصال «ني»، بل ولا يجوز. وكذلك: زيدٌ ظُنَّه قائماً، قد عمل ظُنَّ في مضمر مرفوع، وهو الفاعل المستكن في ظُنَّ وفي معمول منصوب، وقد اتفقا رُتبةً، ومع ذلك لا يجوز فصل الضمير المنصوب.

ومثالُ اتفاق ما ذكر رُتبة: علمتُني إياي، وعلمتُكَ إياكَ، وزيدٌ علمتُه إياه، ومالُ زيدٍ أعطيتُه إياه. ومعنى علمتُك إياك: أنتَ في علمي الآن كما كنتَ من قبلُ. فانفصالُ الضمير في هذه المسائل متعين.

وقوله: **ورُبَّما اتَّصلا غائبينِ إن لم يَشْتَبِها لفظاً** قال المصنف[1]: «فإنْ غايَرَ الغائبُ الأول الغائب لفظاً جاز اتصالُه على ضعف، فمن ذلك ما رَوى الكسائي من قول العرب: هم أحسنُ الناس وُجوهاً وأَنْضَرُهُمُوها[2]، ومنه قول مُغَلِّس بن لَقِيط[3]:

وقد جَعَلَتْ نَفْسي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِماها، يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها»

انتهى ما شرح به المصنف هذه المسألةَ والتي قبلَها.

وفيما قاله المصنف تفصيل وانتقاد.

أما التفصيل فنقول: إذا اتفقا رتبة فإمَّا أن يكونا ضميرَي متكلم، أو ضميرَي مخاطَب، أو ضميري غائب؛ فإن كانا ضميري متكلم فالانفصال

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٥١.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٣٩.

(٣) يهجو أخويه مُرَّةَ ومُدْرِكاً. وقيل: هو لقيط بن مرة الأسدي، يهجو مُرَّةَ بن عَدَّاء ومُدْرِك بن حصن الأسديين. الكتاب ٢: ٣٦٥، والإيضاح العضدي ص ٣٤، وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٧، وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٤ و٢: ٤٩٤، ٤٩٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٢ ـ ٨٥، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٩، وتخليص الشواهد ص ٩٤ ـ ٩٧، والخزانة ٥: ٣٠١ ـ ٣١٢ [الشاهد ٣٨٩]. الضَّغْم: العَضّ. و «ها» من ضغمهماها: ضمير الضَّغْمة، وانتصابه انتصاب المصدر، وفاعل المصدر محذوف، والتقدير: لضَغْمي إياهما الضغمة، واللام متعلقة بيقرع.

نحو: مَنَحْتَني إياي، ويقبح أن تقول: مَنَحْتَنيني.

وإن كانا ضميرَيْ مخاطَب فالاختيارُ الانفصالُ، ويجوز الاتصال على ضَعْف، فتقول: أَعطيتُكُما إيَّاكما، وأَعطيتُكُنَّ إيَّاكُنَّ. ويجوز الاتصال، فتقول: أَعْطيتُكُما كُما، وأَعطيتُكُنَّكُنَّ. هذا مذهب أصحابِنا والكسائـيِّ، ومنع الاتصالَ الفراءُ.

وإن كانا ضميرَيْ غائب فإمَّا أن يَتَّحِدا رُتْبةً أو يَختلفا. إن اتَّحَدا رُتبةً فكَضَمِيرَيِ المخاطَب، فعلى مذهب أصحابنا[1] والكسائي يُختار الانفصال، فتقول: زيدٌ الدرهمُ أعطيتُه إياه. ويجوز ضعيفاً الاتِّصالُ، فتقول: أَعْطَيتُهُوه. ومنع الفراءُ الاتصالَ، وزعم أنه غير مسموع من كلام العرب.

وإنِ اختلفا رتبة كأنْ يكونَ أحدُهما مفرداً والآخرُ مثنًّى أو مجموعاً، أو أحدُهما مذكراً والآخرُ مؤنثاً، فالفصل هو الكثير، فتقول: هندٌ الدرهمُ أَعطيتُها إياه، وأَعطيتُه إيَّاها، ويجوز: أَعْطَيْتُهُوها، وأَعْطَيْتُهاه.

وقال س[2]: «فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائبٌ قلت: أَعْطاهُوها وأَعطاهاه جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيِّهما بدأتَ مِن قِبَلِ أنهما كلاهما غائبٌ، وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والكثير في كلامهم أعطاه إياه» انتهى كلام س. وفيه حجة لأصحابنا أنه يجوز الانفصال والاتصال في الغائبينِ مطلقاً سواء اتَّحدت الرتبة أم اختلفت لقوله: «والكثير في كلامهم أعطاه إياه» فمثَّلَ أَوّلاً بالمتحد ثم ثانياً بالمختلف.

وأما الانتقاد فإنه استدل على وصل[3] الثاني من الغائبينِ إذا اختلفتِ الرتبةُ بقول الشاعر ببيت مُغَلِّس «لِضَغْمِهِماها» وبما روى الكسائي،

(١) منهم الأبذي في شرح الجزولية ص ٤٤٠.
(٢) الكتاب ٢: ٣٦٥.
(٣) ك، ن: على فصل.

وأصحابُنا[1] ذكروا ذلك في مسألة كون أحد الغائبينِ مخفوضاً، وهو مثلُه في الغَيْبة، فإنه لا يجوز عندهم إلا الانفصالُ، نحو قولك: هندٌ زيدٌ عَجبتُ من ضربِهِ إياها. قالوا: ولا يجوز «من ضَرْبِهِيها» إلا في ضرورة، وأنشدوا بيت مُغَلِّس، أو في نادر كلام، وذَكروا ما روى الكسائي، وغَرَّ / المصنفَ في [١١٨:١/أ] الاستدلال ببيت مُغَلِّس على جواز الاتصال على ضَعْفِ إنشادُ س إياه عَقِبَ قوله: «والكثيرُ في كلامهم أَعْطاه إياه»، قال س[2] بعد هذا: «على أنَّ الشاعر قد قال» وأنشد البيت. قال ابن خروف قوله: «على أنَّ الشاعر قد قال» متعلق بفعل يفسره ما قبله، وكأنه في معنى التفات؛ لأنه لمخفوض كَثُر غيره. ويأتي الكلام إذا كان أحد الضميرين مخفوضاً، إن شاء الله.

ص: وإنِ اخْتَلَفا رُتْبةً جاز الأمرانِ، ووَجَبَ في غيرِ نُدورٍ تقديمُ الأَسْبَقِ رُتْبةً مَعَ الاتصال، خلافاً للمبرِّد ولكثير من القدماء، وشذ: إلاَّكَ، فلا يُقاس عليه.

ش: اختلافُهما رُتبةً كأنْ يكونَ أحدُهما ضميرَ متكلم والآخرُ ضميرَ مخاطَب أو غائب، أو يكونَ ضميرَ مخاطَب والآخرُ ضميرَ غائب، فإذا كانا كذلك فيجوز الاتصال والانفصال في الثاني، وأمَّا ما وَلِيَ الفعلَ فلا يكون إلا متصلاً، هذا شرح قوله: «وإنِ اختلفا رُتْبةً جاز الأمرانِ».

ولا يخلو الذي يلي الفعلَ مِن أن يكونَ أقربَ من الآخر أو أَبعدَ. فإنْ كانَ أقربَ جاز[3] في الثاني الاتصال والانفصال، نحو: زيدٌ ظننتُكَ إياه، والدرهمُ أَعطيتُكَ إيَّاه، وزيدٌ ظَنَنْتُكَهُ، والدرهمُ أَعْطَيْتُكَهُ، وزيدٌ ظَنَنْتَنِيهِ، وظَنَنْتَني إيَّاه، والدرهمُ أَعْطَيْتَنِيه، وأَعْطَيْتَني إياه، ولم يذكر س[4] في هذا إلا

(١) منهم الأبذي، وقد ذكر ذلك في شرح الجزولية ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩.
(٢) الكتاب ٢: ٣٦٥.
(٣) كتب في هامش ن ما نصه: «الأمران ولك في» وبجانبه: صح.
(٤) الكتاب ٢: ٣٦٣.

الاتصالَ، وذكر غيرُه الانفصالَ.

واختلفوا عن س، ففهم السيرافـيُّ[1] أن س لا يجيز الانفصال في أَعْطانِيهِ، وإن كان هو الوجه في: أَعْطاه إيَّاه. ويمكن أن يكون هذا الفهمُ عن لحظِه فرقاً بينَ أعطانيهِ وبينَ أعطاه إيَّاه، وهو أنَّ ضميرَ المتكلم وَضْعُه أن يَلِيَ الفعل بعدَ الفاعل، ولا يُفْصَلُ بينَه وبينَ الفعل، لا يقال: أَعْطاهُني، فجاء كالفاعل، فكأنه لم يُفصل الفعلُ عن طلبه للثاني[2]. ويليه في ذلك ضميرُ المخاطب، بخلاف الغائب، إلا أنَّ هذا لا يَقوى أن يُوجِب في هذا ما ضَعُفَ في ذلك.

وأمَّا الأستاذُ أبو علي فلم يَلتفت شيئاً[3] من هذا، وارتكبَ أنَّ الأفصح: أعطاني إياه، مثل ما هو الأفصح: أعطاه إياه، لا فرق، وجعل قول س[4]: «ولم تَستحكم العلاماتُ ههنا» الفصلَ راجعاً إلى جميع ما تَقدم لا لأِعْطاه إياه خاصَّةً.

وإنْ كان الذي يلي الفعل أبعدَ من الآخر ففي ذلك أربعةُ مذاهبَ:

أحدها: مذهب س[4]، وهو أنه لا يجوز إلا الانفصال، نحو: زيدٌ ظَننتُه إياك، والدرهمُ أَعطيتُه إياك، ولا يُجيز: ظَنَنْتُهُوك، ولا أَعْطَيْتُهُوك.

الثاني: مذهب طائفة[5] من قدماء النحويين، وتَبِعَهم أبو العباس[6]، وهو أنه يجوز الانفصال والاتصال، والانفصالُ أحسنُ.

الثالث: مذهب الفراء[7]، وهو أنه لا يجوز عنده إلا الانفصالُ، إلا أن

---

(١) شرح الكتاب ٣: ١٤٥/ب.
(٢) ك، ح، ن: الثاني.
(٣) ص: إلى شيء.
(٤) الكتاب ٢: ٣٦٥.
(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٤٥/ب.
(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٤٥/ب، وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٣٩.
(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٣٩.

يكون ضميرَ مثنًى أو ضميرَ جماعةٍ من المذكَّرين[1]، فيُجيز إذ ذاك الاتصالَ والانفصال، والانفصالُ أحسنُ، نحو: الدرهمانِ أَعْطَيْتُهُماكَ، والغِلْمانُ أَعطيتُهُمُوك، والزيدانِ ظَننتُهُماكُما، والزيدونَ ظَننتُهُموكُمْ.

الرابع: مذهب الكسائي[2]، وهو كمذهب الفراء إلا أنَّ الكسائيَّ يُجيز الاتصال إذا كان الأول ضميرَ جماعة المؤنثات، نحو قولك: الدراهمُ أَعطيتُهُنَّكُنَّ، والذي وَرد به السماعُ، وتكلمت به العربُ، هو ما ذَهب إليه س.

[١١٨:١/ب] وقوله: **ووَجَبَ / في غيرِ نُدورٍ تقديمُ الأَسْبَقِ رُتْبَةً مَعَ الاتِّصال** يعني أنه إذا كان الثاني متصلاً فلا يجوز إلا تقديمُ الأَسْبَق. يعني ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وعلى ضمير الغائب، وضمير المخاطب على ضمير الغائب، فتقول: يا غلامُ أَعطانِيكَ زيدٌ، والغلامُ أعطانيهِ زيدٌ، ويا زيد الغلامُ[3] أَعْطاكَه زيدٌ، ولا يجوز: أَعْطاكَني، ولا أَعطاهُوني، ولا أَعطاهُوك.

وأشار بقوله: «في غيرِ نُدور» إلى ما رُوي من قول عُثْمانَ رضي الله عنه: «أَراهُمْني الباطلُ شيطاناً»[4]، فقدَّمَ ضميرَ الغائب على ضمير المتكلم مع الاتصال، والقياسُ المسموعُ «أَرانِيهم»، لكنْ لتقديمِه في كلامِ عُثمانَ وجهٌ، وهو أنَّ «أَراني» هذه هي منقولة من «رأى»، والفاعل هو ضمير الجمع الذي صار مفعولاً بدخول همزة النقل، فلو تقدم ضمير المتكلم لأَوْهَمَ أنه هو الذي كان فاعلاً قبل دخول همزة النقل، لكن كان ينبغي إذ تقدم ضمير الجمع أن ينفصل ضمير المتكلم، فكان يكون: أَراهُمْ إيَّاي الباطلُ شيطاناً.

---

(١) ح، ص، ن: حماعة مذكرين.
(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٣٩.
(٣) ن: والغلام.
(٤) تقدم في ص ١٣٤، ١٣٥.

وقوله: **خلافاً للمبرد ولكثيرٍ من القدماء** يعني فإنهم يُجيزون الاتِّصالَ والانفصالَ، وقد ذَكرنا ما في المسألة من الخلاف.

وقوله: **وشذ «إلاَّكَ» فلا يُقاس عليه** مجيءُ هذه المسألة هنا غيرُ مناسب، وكان يناسب أن تكون بجنب قوله: «أو إلا» حين ذَكر أنَّ الضميرَ ينفصل إذا وَلِـيَ إلا. وأشار بقولـه «إلاَّكَ» إلى قول الشاعر[1]:

وما عَلَينا إذا ما كُنْتِ جارتَنا　　أنْ لا يُجاوِرَنا الاكِ دَيَّارُ

وأكثرُ النحويين على أنَّ اتصال الضمير بعد إلا هو ضرورة؛ لأن «إلا» ينفصل بعدها الضمير. وبهذا استُدلّ[2] على أنَّ إلاّ غيرُ عاملة؛ إذ لو كانت عاملة النصب في المستثنى لاتَّصَلَ بها الضميرُ كما اتَّصَلَ في إنَّك وأخواتها، فاتصالُ الضمير بها ضرورة، وهذا مذهب البصريين، وظاهرُ كلام غيرهم أنه لا يختص بالشعر.

قال صاحب[3] «الواضح» مستدلًّا لقول الفَرَّاء[4] إنَّ «إلا» مركبة من «إنَّ» و «لا»، فخُففت «إنَّ»، وأُدغمت النون في «لا» التي للعطف، فإذا جاء

---

(١) البيت في الخصائص ١: ٣٠٧ و ٢: ١٩٥، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥، وشرح المفصل ٣: ١٠١، ١٠٣، وضرائر الشعر ص ٢٦٢، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤١٠، ٤٧٢ و ٢: ١٨، وشرح التسهيل ١: ١٥٢، وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٤١، وللأبذي ص ٥٦٠، وتخليص الشواهد ص ٨١، ١١٠، والخزانة ٥: ٢٧٨ ـ ٢٨٠ [الشاهد ٣٨٤]، وشرح أبيات المغني ٦: ٣٣٣ ـ ٣٣٥ [الإنشاد ٦٨٣].

(٢) ك، ح، ص، ن: يستدل.

(٣) لا أستطيع الجزم بمن يقصده أبو حيان، وقد ألف أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ـ ٣٧٩ هـ) كتاباً بهذا الاسم، وهذا النص ليس فيه. وألف أبو بكر بن الأنباريّ (ـ ٣٢٨ هـ) أيضاً كتاباً يحمل العنوان نفسه، ولا أعرف له وجوداً، وقد وصفه ابن النديم بأنه كبير. الفهرست ص ١٢٠، وانظر معجم الأدباء ١٨: ٣١٢ ـ ٣١٣.

(٤) معاني القرآن ٢: ٣٧٧. وفيه أن «إلا» عنده مركبة من «إنْ» و «لا» النافيتين. وما ذكره أبو حيان نُسب إلى الفراء في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٠٨/أ، والإنصاف ص ٢٦١، وشرح المفصل ٢: ٧٦ ـ ٧٧. وانظر الأصول ١: ٣٠٠ ـ ٣٠١، واللباب للعكبري ١: ٣٠٣، ٣٠٤. وذُكر أيضاً أنه المشهور من مذهب الكوفيين.

بعدَها منصوبٌ فالنصبُ لـ «إنَّ»، أو غيرُ منصوب فعلى العطف بـ «لا». قال: «والدليلُ على أنَّ الأصل لإنَّ وأنها تعمل عملَ الفعل هنا قولُ العرب: قامَ القومُ إلاك، وصلوا الكاف بإلا تغليباً لعمل إنَّ في الأصل. وقال بعضهم: قامَ القومُ إلا أنت، فعطف بإلا، وأبطل عمل إنَّ». فانظر قول صاحب الواضح: «قولُ العرب: قامَ القومُ إلاك»، فلو كان هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر لما استَدلَّ به، ولا أَطلق أنه قولُ العرب.

وقال المصنف في الشرح[1]: «ومن حكم على إلا أنَّها عاملةٌ لم يَعُدَّ هذا من الضرورات، بل جَعله مراجعةً لأصلٍ متروك، ويعتذر عن مثلِ «ما قاموا إلا إياك» وكون[2] الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال» انتهى.

وثَبت في بعض النسخ القديمة من هذا الكتاب بعد قوله: «وشَذَّ إلاك فلا يُقاس عليه» ما نصه: «ولا يجوز حَتَّاك، خِلافاً لابن الأنباري فيهما» انتهى.

وقال المصنف في شرحه[3]: «وأمّا ما أجاز ابن الأنباري من أن يُقال [١١٩:١/أ] حَتَّاكَ فلا مُسَوِّغَ له إلا إن جعلت حتى جارَّةً / ، وذلك أيضاً مُفتقِر إلى نقلٍ عن العرب؛ لأنَّ العرب استَغنتْ مَعَ المضمر بإلى عن حتى، كما استغنت بمثلٍ عن كاف التشبيه، وقد نَدر دخولُ الكاف على ضمير الغائب، ولم يَرِد دخول حتى على ضمير أصلاً» انتهى كلامه في الشرح.

فأمّا ما زعم مِن أنَّ ابن الأنباري أجاز حَتَّاكَ فقد أجازه قبله هشام والفراء. قال الفراء: قامَ القومُ حتى أنت، وضربتُ القومَ حتى إيَّاك. قال: ولا يجوز «حَتَّاكَ» وأنت تنصب بالفعل، فإن نصبت بحتى ـ وهو كالنَّسَق ـ

(١) شرح التسهيل ١: ١٥٢.
(٢) كذا في النسخ كلها. وفي شرح التسهيل: «بكون» وهو الأولى.
(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٢.

جازَ حَتَّاك، وكذلك: مررتُ بالقومِ حتى بك. وأجاز هشام: ضربتُ القومَ حَتَّاك. ومعنى قول الفراء «ولا يجوز حَتَّاكَ وأنت تنصب بالفعل» يعني وأنت تُقَدِّر بعد حتى الفعلَ، فيكون التقدير: حتى ضربتُكَ؛ لأنه لما حذف العامل انفصل الضمير، فإذا جعلت حتى عاطفة جاز أن يكون الضمير متصلاً، فتقول: حَتَّاك.

وقول المصنف «إلا إنْ جعلت حتى جارَّةً، وذلك أيضاً مُفتقِر إلى نقلٍ عن العرب». وقوله «ولم يَرِد دخولُ حتى على ضميرٍ أصلاً» انتهى. يعني ضمير جَرّ، قد ذهب إلى كونها تجرُّ المضمرَ أبو العباس[1]، ووجد السماع عن العرب في ذلك، وأنشدوا عن العرب[2]:

فــلا واللَّــهِ لا يَلْقَــى أُنــاسٌ   فَتًــى حَتَّــاكَ يــابــنَ أبــي يَــزيــدِ

وسيأتي ذلك في باب حروف الجر، إن شاء الله.

ص: ويُختارُ اتِّصالُ نحوِ هاءِ: أَعْطَيْتُكَه، وانفصالُ الآخر من نحوِ: فِراقِيها ومَنْعُكَها وخِلْتُكَه. وكهاءِ أعطيتُكَه هاءُ نحوِ كُنْتُه. وخَلَفَ ثاني مفعولَيْ نحو: أَعطيتُ زيداً درهماً في باب الإخبار. ونحوُ: ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ، ويَزِيدُهُم حُبّاً إليَّ هُمُ، من الضَّرورات.

ش: إذا كان الفعلُ مما يتعدى إلى اثنين، وليس من أفعال القلوب، وكان الأولُ ضميرَ متكلم أو مخاطَب، والثاني ضميرَ غائب، نحو: الدرهمُ أَعطَيتَنيه أو أَعطيتُكَه، فذَكر المصنفُ أنه يُختار الاتِّصال في ضمير الغائب، قال تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[3]، ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٥٩/ب، وشرح المفصل ٨: ١٦، وشرح الكافية ٢: ٣٢٦، وشرح ألفية ابن معط ص ٣٨١.

(٢) المقرب ١: ١٩٤، وضرائر الشعر ص ٣٠٩، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٧٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٣٨١، ورصف المباني ص ٢٦١، والخزانة ٩: ٤٧٤ ـ ٤٧٥ [الشاهد ٧٨١]. ويروى آخره: زياد.

(٣) سورة هود: ٢٨.

﴿كَثِيرًا﴾[1]. وقد تقدم[2] لنا أن الأستاذ أبا علي ارتكب أن الأفصح «أعطاني إياه» بالانفصال، وهو مخالف لاختيار هذا المصنف.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وظاهرُ كلامِ س أنَّ الاتصالَ لازمٌ. ويدل على عدم لزومِه قولُ النبـي ﷺ: «فإنَّ اللّهَ مَلَّكَكُمْ إيَّاهم، ولو شاءَ لَمَلَّكَهُم إيَّاكم»[4]» انتهى.

وقال س[5]: «فإذا كان المفعولان اللذان تَعدى إليهما فعلُ الفاعل مخاطَباً وغائباً، فبدأتَ بالمخاطَب قبلَ الغائب، فإنَّ علامةَ الغائب العلامةُ التي لا تَقع موقعَها إيَّا، وذلك قوله: أعطيتُكَه، قال الله جَلَّ وعَزَّ: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[6]، فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب» انتهى.

وقولـه: **وانفصالُ الآخِرِ في نحوِ: فِراقِيْها ومَنْعُكَها وخِلْتُكَهُ**. أمَّا فِراقِيْها ومَنْعُكَها فهو إشـارة إلى ما كان من الضمير منصوباً بمصدرٍ مضافٍ إلى مضمَر قبلَه هو فاعـل أو مفعـول أول، أو باسمِ فاعلٍ مضافٍ إلى / ضميرٍ هو [١:١١٩/ب]
مفعول أول، فالأول نحو: زيدٌ عَجِبتُ من ضَرْبِيه أو من[7] ضَرْبِكَه. ويجوز الانفصال، وهو أَحسنُ، فتقول: مِن ضَرْبِـي إياه أو مِن ضَرْبِكَ إياه. ومِن ضَرْبِيكَ، ويجوز: ضَرْبِـي إيَّاك، قال الشاعر في الاتصال[8]:

---

(١) سورة الأنفال: ٤٣.
(٢) تقدم في ص ٢٣١.
(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٣.
(٤) إتحاف السادة المتقين ٦: ٣٢٣. وفيه: «اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم، أطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون، فما أحببتم فأمسكوا، وماكرهتم فبيعوا، ولا تعذبوا خلق الله، فإن الله ـ تعالى ـ ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم». وانظر شواهد التوضيح ص ٣٠.
(٥) الكتاب ٢: ٣٦٤.
(٦) سورة هود: ٢٨.
(٧) من: سقط من س، ح، ف، م.
(٨) شرح الحماسة للأعلم ص ٨٣٦ [الحماسة ٥٩٦]، وشرح التسهيل ١: ١٥٣، وانظر شرح =

وإنْ كـــان حُبِّيْــكِ لـــي كـــاذبًـــا فقـــد كـــان حُبِّيْــكِ حَقًّـــا يَقِينـــا

وقـــال الآخـــر[1]:

تَعَــزَّيــتُ عنهــا كــارهًــا، فتــركتُهــا وكــانِ فِــراقيهــا أَمَــرَّ مِــنَ الصَّبْــرِ

ومثال الثاني قول الشاعر[2]:

فــلا تَطْمَــعْ ـ أَبَيْــتَ اللَّعْــنَ ـ فيهــا فَمَنْعُكَهـــا بِشَــــيءٍ يُسْتَطــــاعُ

ومثالُ الثالث قولُه[3]:

لا تَــرْجُ أو تَخْــشَ غيــرَ اللّــه إنَّ أَذًى واقِيكَــهُ اللَّــهُ لا يَنْفَــكُّ مَــأمُــونــا

قال المصنف في الشرح[4]: «فإنما المختارُ في هذه الثلاثة وأمثالِها الانفصالُ، ولكنه تُرك واستُعمل الاتصالُ لأن الوزن لم يَتَأَتَّ إلا به» انتهى كلامه. ودَلَّ على أنه إنما استُعمل الاتصالُ لأجل الوزن، فصار شبيهاً بالضرورة، وليس كذلك، بل الاتصالُ عربيٌّ، وإن كان الانفصال هو الكثير.

= شواهد الأشموني للعيني في حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ١١٧، والمقاصد النحوية ١: ٢٨٣.

(١) هو يحيى بن طالب الحنفي، والبيت من قصيدة له في معجم البلدان (قرقرى) ٤: ٣٢٦ ـ ٣٢٧، وشرح التسهيل ١: ١٥٣، والمقاصد النحوية ١: ٣٠٥.

(٢) هو عُبيدة بن ربيعة أو القُحيف العُقيلي، يخاطب ملكاً من ملوك اليمن، طلب منه فرساً، يقال لها سَكاب، فمنعه إياها. الحماسة ١: ١٢٢ [الحماسية ٤٨]، والحماسة البصرية ١: ٧٨، وأسماء خيل العرب للغندجاني ص ١٢٤، وشرح التسهيل ١: ١٥٣، وشرح المقدمة الجزولية ص ٨٣١، وتخليص الشواهد ص ٨٩، والخزانة ٥: ٢٩٧ ـ ٣٠١ [الشاهد ٣٨٨]، وشرح أبيات المغني ٢: ٣٨٨ ـ ٣٩١ [الإنشاد ١٦٠].

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٣، والمقاصد النحوية ١: ٣٠٨. وقد زيد قبل البيت في ص وبعده في ح نصٌّ من شرح التسهيل للمصنف ١: ١٥٣ أولُه: «قال المصنف في الشرح: وظاهر كلام س أن الاتصال لازم» وآخره: «فهذا نص من س على أن الانفصال أحسن، وأن الاتصال ليس بمستحكم».

(٤) شرح التسهيل ١: ١٥٤.

هذا مفهوم كلام س[1].

ومَثَّلَ المصنف بـ «فِراقِيها» و «مَنْعُكَها»، وهو ما أضيف إليه المصدر مما هو أَقربُ رُتبةً من الذي بعدَه وهو فاعل أو مفعول أول؛ لأنه إنْ كان مضافاً لما هو أَبعدُ رتبةً من الضمير بعدَه فالفصلُ ليس إلا، نحو: زيدٌ عجبتُ من ضَرْبِه إياك، ولا يجوز: من ضَرْبِهِيكَ[2]. وإنْ تَساوَيا في القُرب أو البعد فالانفصالَ نحو: هندٌ زيدٌ[3] عجبتُ من ضَرْبِهِ إياها، ولا يجوز: مِنْ ضَرْبِهِيها، إلا في ضرورة، نحو[4]:

.... لِضَغْمِهِماها ....

أو في نادر كلام نحو: «هُم أَحسنُ الناس وُجُوهاً وأَنْضَرُهُمُوها»[4].

وإن لم يكن فاعلاً ولا مفعولاً أول، والضمير ضمير رفع، انفصلَ ما بعـد المخفوض نحو: زيدٌ عجبتُ من ضربِك هو، وعجبتُ مِن ضَرْبِي أنت.

وقوله: وخِلْتُكَه يعني إذا كان الثاني مفعولَ أحد أفعال القلوب فالانفصالُ به أَولى لأنه خبرُ مبتدأ في الأصل، وقد حَجَزه عن الفعل منصوبٌ آخر.

وهذا الذي ذهب إليه في اختيار الانفصال في مثل هذا قد خَالفه في الألفية التي له، فاختار في ذلك الاتصالَ، قال:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هاءَ «سَلْنِيهِ» وما ... أَشْبَهَهُ في «كُنْتُهُ» الخُلْفُ انْتَمَى
كَذاكَ «خِلْتَنِيهِ» واتِّصالا ... أَختارُ، غيري اخْتارَ الانْفِصالا

(١) الكتاب ٢: ٣٦٥.
(٢) ك: من ضربيك.
(٣) زيد: سقط من س.
(٤) تقدم في ص ٢٢٨.

وقد رَدَدْنا عليه ذلك في كتابنا المسمى بـ «مَنْهَج السالك في شرح ألفية ابن مالك»[1].

وقد نص س على أنَّ الانفصال هو الوجهُ، قال س[2]: «وتقول حَسِبْتُكَ إياه، وحَسِبْتُني إياه؛ لأن حَسِبْتُنِيه وحَسِبْتُكَهُ قليلٌ في كلامهم». وعَلَّلَ س في كتابه كثرة انفصال الضمير وقلة اتصاله / بما يُوقَف عليه في كتابه[3]. [١/١٢٠:١]

ومن الانفصال قولُه[4]:

أخـي، حَسِبْتُـكَ إيـاه، وقـد مُلِئـتْ أَرجاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغانِ والإِحَنِ

ومن الاتِّصال قولُه[5]:

بُلِّغْـتَ صُنْـعَ امـرئٍ هَـوِ إخـالُكَـهُ إذْ لم يَزَلْ لاكتسابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرا

وقوله: **وكهاءِ أَعطيتُكَه هـاءُ نحو كُنْـتُه** يعني أن الاتصال فيها أفصح من الانفصال. وهذا الاختيار اتَّبَعَ فيه الرُّمَّانـيَّ[6] وأبا الحُسين بن الطَّراوة[7].

وقال في الشرح حين ذكر انفصالَ مثل «خِلْتُكَهُ» وأنه أَفصحُ لكونه خبرَ مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، قال[8]: «بخلافِ هاءِ كُنْتُهُ، فإنه خبرُ مبتدأ في الأصل، ولكنه شَبيهٌ بهاءِ ضَربتُهُ مِن أنه لم يَحجِزه إلا ضميرٌ مرفوع، والمرفوعُ كجزءٍ من الفعل، فكأنَّ الفعلَ مباشرٌ له، فكان مقتضى هذا أن لا ينفصل كما لا تَنفصل هاءُ ضَربتُه، إلا أنه أُجيز الانفصالُ

(١) منهج السالك ص ١٨.
(٢) الكتاب ٢: ٣٦٥.
(٣) الكتاب ٢: ٣٦٥ ـ ٣٦٦.
(٤) شرح التسهيل ١: ١٥٥.
(٥) شرح التسهيل ١: ١٥٥، والمقاصد النحوية ١: ٢٨٧.
(٦) كتاب ابن الطراوة النحوي ص ١٥٧ (الهامش ٣).
(٧) شرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٧، وكتاب ابن الطراوة النحوي ص ١٥٧.
(٨) شرح التسهيل ١: ١٥٤ ـ ١٥٥.

فيه مرجوحاً خلافاً لِـ «س»[1] ومَن تَبِعَه[2].

دليلُنا على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ المشارَ إليه ضميرٌ منصوبٌ بفعل لا حاجزَ له إلا ما هو كجزءٍ منه، فأَشبَه مفعولاً لم يَحجزه من الفعل إلا الفاعلُ، فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول، فإن[3] لم يُساوِه[4] في الاتصال فلا أقلَّ من أن يكون[5] اتصاله راجحاً.

الثاني: أنَّ الوجهين مسموعان، فاشتركا في الجواز، إلا أنَّ الاتصالَ ثابتٌ في النظم والنثر، والانفصالَ لم يَثبت في غير استثناءٍ إلا في نظم، فرَجَح الاتصالُ لأنه أكثر في الاستعمال. ومِن الوارد منه متصلاً دونَ ضرورةٍ قولُ الشاعر[6]:

كم ليثٍ اعْتَنَّ لي ذا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ ... فكـانَنـي أَعْظَـمُ الليثيـنِ إقْـدامـا

فقال: «فكانَني» مع تمكُّنه مِن أن يقول: فكُنْتُهُ أعظمَ الليثين إقداماً، على جعل «أعظم» بدلاً من الضمير ومفسراً له، كما قالوا: «اللهم صلِّ عليه الرَّؤوفِ الرحيمِ».

ومِن الوارد منه في النثر قولُ النبـي ﷺ لعائشة: «إيَّاكِ أنْ تكُونيها يا حُمَيْراءُ»[7]، وقولُه لِعُمَرَ في ابن صَيَّادٍ: «إنْ يَكُنْهُ فلنْ تُسَلَّطَ عليه، وإلا يَكُنْهُ

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٨.

(٢) المقتضب ٣: ٩٨، والأصول ١: ٩١، وشرح المفصل ٣: ١٠٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٦، وشرح الكافية ٢: ١٩، والبسيط لابن أبي الربيع ص ٧٧٠.

(٣) س: فأن.

(٤) ك، ف: يسايره.

(٥) ك، ص، ح، ن، ف: من كون.

(٦) تقدم في ١: ٢٣٠.

(٧) «. . . عن أم سلمة قالت: ذكر النبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال: «انظري يا حميرء أن لا تكوني أنتِ». ثم التفت إلى علي، فقال: «إنْ وليت من أمرها=

فلا خيرَ لَكَ في قَتْلِه»[1]. ومن ذلك قولُ بعض العرب: «عليهِ رجلاً لَيْسَني»[2]. وقال س[3]: «وبَلَغني عن العرب الموثوقِ بهم أنهم يقولون: لَيْسَني، وكذلك كانَني» هذا نَصُّه. ولم يَحْكِ[4] في الانفصال نثراً إلا قولَهم في الاستثناء: أَتَوْني ليسَ إياك، ولا يكون إياك. وهذا يتعين انفصالُه في غير الضرورة لأنَّ ليسَ ولا يكونُ فيه واقعان موقعَ إلا، فعُومِلَ الضميرُ بعدَهمامعاملتَه بعدَها، فلا يُقاس على ذلك ما ليس مثلَه.

والاتصالُ في قوله[5]:

إذ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيْسِي

من الضروراتِ لأنه استثناء، ولو لم يَكُنِ استثناءً لكانَ الاتصالُ أَولى من الانفصال كما تقرر» انتهى كلامه في الشرح.

وترجيحُه / للاتِّصالِ وما ادَّعاه مِن أنَّ الاتصالَ في «كانَ» هو المختار [١: ١٢٠/ب]
مخالفٌ لما نَقل س عن العرب، والعجبُ له أنه يأخذ من كلام س ما يدلُّ على الاتصال، ويَجعله دليلاً على اختيار الاتصال، ويَترك النصوصَ التي أخبر فيها س عن العرب بأن الانفصال هو المختار، وأنَّ الاتصال لا يكادون يقولونه، إلا أنَّ بعضَهم أخبره بأنَّ بعضَ العربَ نَطق به متصلاً. قال س بعدَ أن ذَكر أنَّ الانفصالَ في: ضَرْبِي إيَّاك، وكانَ إياه، وليسَ إياه، هو

= شيئاً فارفق بها». قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري ومسلم» سنن ابن ماجه ـ كتاب الرهون ـ الباب ١٦ ص ٨٢٧.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ـ الباب ٨٠ ـ ٢: ٩٦ ـ ٩٧ وكتاب الجهاد ـ الباب ١٧٨ ـ ٤: ٣٢. وفي رواية ابن حجر في كتاب الجهاد ـ الباب ١٧٨ ـ الحديث ٣٠٥٥ ـ ٦: ١٩٩: «وإن لم يكن هو». وأخرجه مسلم في كتاب الفتن أشراط الساعة ـ الحديث ٩٥ ص ٢٢٤٤.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٠، والأصول ١: ١٤٢ و ٢: ٢٩٠، وشرح المفصل ٣: ١٠٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٧. وقد قال هذا لرجل ذُكر له أنه يريده بسوء. ومعناه: غيري.

(٣) الكتاب ٢: ٣٥٩.

(٤) أي: سيبويه. الكتاب ٢: ٣٥٨.

(٥) تقدم في ص ١٨٥.

المستحكمُ، وأنَّ الاتصالَ ليس بمستحكمٍ، وبعدَ أن ذَكر أن حَسِبْتَنِيه، وحَسِبْتُكَه قليلٌ في كلامهم، قال س[1]: «وذلك لأن حَسِبْتُ بمنزلة كانَ، إنما يَدخلان على المبتدأ والمبنيّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ، فالمنصوبان بعد حَسِبتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليسَ وكانَ. وكذلك الحروف بمنزلة حَسِبتُ وكانَ؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ أو المبنيَّ عليه فيما مضى يقيناً أو شكًّا، وليس بفعل أحدثْتَه منك إلى غيرك كضَربتُ وأعطيتُ» انتهى. وهذا يدل على تسوية س بين حَسِبَ وكانَ، وقد قَدَّمَ قبلُ أنَّ الكلام: كانَ إياه، وليسَ إياه، وحَسِبْتُكَ إياه.

وقال س أيضاً وقد ذَكر: عَجِبتُ من ضَرْبِـي إياك، وأن العرب قد تَكَلَّمُ به متصلاً، قال[2]: «ومثلُ ذلك: كانَ إياه؛ لأنَّ كانَهُ قليلة، ولم تَستحكم هذه الحروف هنا، لا تقول: كانَني، ولا ليسَني، ولا كانَكَ، فصارت إيَّا ههنا بمنزلتها في: ضَرْبِـي إياك». ثم قال س بعد ذلك[3]: «وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون لَيسَني، وكذلك كانَني». فانظر لتصريح س هنا بأنك لا تقول: كانَني، ولا ليسَني، ولا كانَك، وأنَّ إيَّاك صارت هنا بمنزلتها في: ضَرْبِـي إياك. ثم قال: «وبلغني» إلى آخره. ويعني بقوله «لا تقول كانَني» إلى آخره يعني: لأنَّ كَلام العرب هو بالانفصال، ولمَّا كان الاتصال قليلاً جداً ـ كما قال ـ لأنَّ كانَهُ قليلةٌ احتاج إلى إسناد ذلك بالرواية، وأنه لم يَسمع ذلك من العرب، إنما بَلَغه ذلك بلاغاً عن الموثوق بهم إذْ كان المسموع المشهور لا يَحتاج إلى استدلال، إنما يُستَدلُّ على الغريب القليل.

وأعجب لهذا المصنف كيف ادَّعى أنَّ الاتصالَ ثابتٌ في النثر والنظم، وأنَّ الانفصالَ لم يَثبت في غير استثناء إلا في نظم، وهذه مكابرةٌ عظيمة، س

(١) الكتاب ٢: ٣٦٥ ـ ٣٦٦.
(٢) الكتاب ٢: ٣٥٨.
(٣) الكتاب ٢: ٣٥٩.

يقول: كلامُ العرب الانفصالُ، وأمَّا الاتصالُ فقليلٌ حتى إنه لم يسمعه منهم، إنما بلغه شيء من ذلك عن بعضهم. وهذا المصنفُ يقول لم يَثبت إلا في نظم، ثم أخذ يَستدلُّ بوجودِ ذلك في النثر بإخبار س أنَّ ذلك بَلَغه عن بعضهم بعد أنْ ذَكر س أن كلام العرب على الانفصال. ومعذورٌ المصنفُ في ذلك، فإنه قليلُ الإلمام بكتاب س، وكأنه يَلتمح منه شيئاً ببادي النَّظَر، فيَستدلُّ به من غير تَتَبُّعٍ لِما قبلَه ولِما بعدَه، وكم شيءٍ فاتَهُ مِن علم س لقلَّة إلمامِه به، وستَرى ذلك في هذا الكتاب، إن شاء الله.

وأما استدلالُه أولاً على اختيار الاتصال بِشَبَهِه بضَرَبْتُ / ، وأنه لا [١:١٢١/أ] حاجزَ بينهما إلا الفاعل، فهو مُنتَزَعٌ من كلام س حيث شَبَّهَ كانَ بِضَرَبَ في جواز الاتصال، فقال[1]: «وتقول كُنَّاهُمْ كما تقول ضَرَبْناهم»، ولكنَّ تشبيهَ اسمِ كانَ وخبرِها بمفعولَـيْ حَسِبتُ أَقوى كما قال س. وذَكر قـوة الشبه، وأشارَ إليها، وهو أنه لا يُقتصَرُ على الاسم الذي يقع بعد كانَ وحَسِبْتُ، كما لا يُقتصَرُ عليه مبتدأً، فالمنصوبان بعد حَسِبتُ كالمرفوعِ بعدَ ليسَ وكانَ. فهذا مِن س تشبيهٌ قويٌّ. وذَكر أخيراً أنهما ليسا كضَرَبتُ وأَعطيتُ.

وقولُ المصنف: «فرَجَحَ الاتصالُ لأنه أكثر في الاستعمال» فهذه مكاذبة لِـ «س» حيث قال: «لأن كانَهُ قليلة». وقولُ المصنف: «ومن الوارد منه متصلاً دونَ ضرورة»، وإنشادُه البيت الذي فيه:

. . . . فكـانَـنـي أَعْظَـمُ اللَّيْثيـنِ إقْـدامـا

فلولا أنَّ س نَقل جوازَ الاتصال قليلاً لكان هذا البيت يُدَّعى فيه أنه ضرورة؛ لأنه لا يَتَّزِنُ إلا كذا.

وأمّا قولُ المصنف: «إنه متمكن من أن يقول فكُنْتُهُ أَعظمَ» فكلُّ ضرورة

(١) الكتاب ١: ٤٦.

هكذا، يُمكن أن يُبْدِلَ بها[1] الشاعر لفظاً[2] آخر لا يكون ضرورة، وليس حكمُ الضرورة في اصطلاح النحاة هذا الذي ذَكره، وقد بَحثنا هذا في «كتاب التكميل»، وأَمْعَنَّا الكلامَ في ذلك.

وأما قولُ المصنف: «يقول: فَكُنْتُهُ أَعْظَمَ، ويجعل أَعظمَ بدلاً من الضمير مُفَسِّراً له» فهذه مسألة خلاف[3]، والجمهورُ لا يُجيزون أن يكون البدلُ يُفَسِّرُ الضميرَ.

وأما استدلالُه بما وَرد في الحديث فقد تكلَّمْنا مَعَه في هذه المسألة في كتاب التكميل، وأَطَلْنا الكلامَ فيها، وبَيَّنَّا العلةَ التي من أجلها لم يَستدلّ النحاةُ على تقرير الأحكام النحوية بما ورد في الحديث[4].

وفي البسيط: «الأَحسنَ الفصلُ. وسُمع[5]:

فـــإلا يَكُنْهـــا، أو تَكُنْـــهُ... ....

البيت»[6]. وقال الوليد بن عُتبة[7]:

.... وشَـــرّ الظـــالميـــنَ فـــلا تَكُنْـــهُ

(١) ك، ح، ص: يبدلها.

(٢) ص، ح، ن: بلفظ.

(٣) سيأتي الخلاف فيها في ص ٢٦٨. وهو في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢، وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٤٢.

(٤) ناقشتُ هذه المسألة في كتابي «مناهج الصرفيين ومذاهبهم» ص ١٤٤ ـ ١٦٦.

(٥) هذه قطعة من قول أبي الأسود الدؤلي:

فـإلاَّ يَكُنْهـا، أو تَكُنْـه، فـإنـه أخـوهـا، غَـذَتْـهُ أُمُّـه بلِبـانِهـا

ديوانه ص ٨٢، والكتاب ١: ٤٩، وإصلاح المنطق ص ٢٩٧، وتحصيل عين الذهب ص ٧٥، والمقتضب ٣: ٩٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٧ و ٢: ١٩، والخزانة ٢: ٣٢٧ ـ ٣٣٣ [الشاهد ٣٩٣]. يكنها: يكن نبيذ الخمر هو الخمر، وهو المراد بقوله: أخوها. واللبان: اللبن للآدميين خاصة.

(٦) البسيط لابن العلج ـ الجزء الأخير: ق ٣٨/ أ ـ ٣٨/ ب ـ مخطوط.

(٧) لم أقف عليه.

وحَكى[1]: عليهِ رَجُلاً لَيْسَني[2]. وكذلك: كانَني. وتقول عليه: كُنْتُهُ وكانَهُ وكُنْتُكَ. وإذا كان هذا في الفعل ـ يعني الفصل ـ أحسنَ، فلا يكون ـ يعني الاتصال ـ في مصدر ما يكون لها ذلك، فلا تقول: عَجِبتُ مِن كَوْنِكَهُ. وإذا جَوَّزْنا اتصالهما فهل يَجوز مَعَ الاتفاق في النوع والمعنى، فتقول: كُنْتَكَ فيمن قال: أنتَ أنتَ، كما تقول: حَسِبْتُني؟ الظاهر من تعليل س[3] أنه لا يجوز؛ لأنه إنما جاز في حَسِبْتُني لكونِ الأول كالمتروك والاعتمادِ فيها على المفعولَينِ، ولا يكون الأولُ هنا متروكًا، فهو كالفاعل في ضَربتُ، فلا يجوز إلا النفسُ.

وقال في البديع في باب الاستثناء: ومتى اتَّصَلَ المضمرُ المنصوبُ بهما فلا يكون إلا منفصلاً في الأكثر، تقول: أتاني القومِ ليس إياك، ولا يكونُ إياك. وقد جاء المتصل قليلاً نحو: لَيْسَني ولَيْسَكَ ولَيْسِي. ورُوي أنَّ النبيَّ ﷺ قال لزيدِ الخيل: «ما وُصِفَ لي شيءٌ في الجاهلية، فرأيتُه في الإسلام، إلا ورأيتُه دونَ الوصف لَيْسَكَ»[4] يريد: إلا إياك.

وقال في الغُرَّة: إذا كان اسمُها وخبرُها ضَميرينِ فالأَولى أن يجيء الخبرُ منفصلاً لأنه على كلِّ حالٍ خبرُ الابتداء، ومع أنَّه القياس فأكثرُ ما وَرد متصلاً، قال في المنفصل[5]:

---

(١) أي: سيبويه.

(٢) تقدم في ص ٢٤١.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٤) السيرة النبوية ٢: ٥٧٧، ولفظه: «ما ذُكر لي رجل من العرب بفضل، ثم جاءني، إلا رأيته دون ما يقال فيه إلا زيد الخيل، فإنه لم يبلغ كل ما كان فيه. ثم سماه رسول الله ﷺ زيدَ الخير».

(٥) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ٤٣٩. ونسب إلى العرجي أيضاً. الكتاب ٢: ٣٥٨، وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٦، والمقتضب ٣: ٩٨، والأصول ٢: ١١٨، ٢٨٩، والمنصف ٣: ٦٢، وتفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص ٣٨٦، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٦ و ٢: ١٨، وشرح المقدمة الجزولية ص ٦٣٣، والخزانة ٥: ٣٢٢ ـ ٣٢٤ [الشاهد ٣٩١]. اسم ليس ضمير مستتر راجع إلى عريب، وإياي خبرها بتقدير مضاف،=

[١: ١٢١/ب] / ليـــتَ هـــذا الليـــلَ شهـــرٌ لا نَـــرى فيـــه عَـــرِيبـــا
ليـــسَ إيَّـــايَ وإيَّـــا كِ، ولا نَخْشـــى رَقيبـــا

وقال في المتصل[١]:

فلـو كُنـتَ القتيـلَ، ولا تَكُنْـهُ لقـد عَلِمـتْ مَعَـدٌّ مـا أَقُـولُ

وقـال[٢]:

تَنْفَـكُّ تَسْمَـعُ مـا حَيِيْـتَ بِهَـالِـكٍ حتـى تَكُـونَـهْ

وقـال[٣]:

كأنْ لم يَكُنْها الحِيُّ إذْ أنتَ مَرَّةً بها مَيِّتُ الأَهْواءِ مُجْتَمِعُ الشَّمْلِ

وقـال[٤]:

فـإن لـم يَكُنْهـا أو تَكُنْـهُ فـإنَّـه أَخُـوهـا غَـذَتْـهُ أُمُّـه بِلِبـانِهـا

وقـال[٥]:

فلَمَّـا رَأى بَـرْقًـا أَتـى دُونَ لَمْعِـه مَنازِلُ مِنْ دَهْماءَ كـانـت تَكُونُهـا

وقوله: **وخَلَفَ ثانيَ مفعولَيْ أعطيتُ زيداً درهماً في باب الإخبار.** مثالُ ذلك إذا أخبرتَ عن الدرهم: الذي أعطيتُه زيداً درهمٌ، فاختار المصنفُ الاتصالَ، وهو رأي المازني[٦]. واختار غيرُه الانفصالَ، فيقول: الذي

= أي: ليس عريب غيري وغيرك، فحذف غير، وانفصل الضمير، وقام مقامه في النصب.

(١) لم أقف عليه.

(٢) خليفة بن بَراز، جاهلي. الإنصاف ص ٨٢٤، وشرح المفصل ٧: ١٠٩، وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٨، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣، والخزانة ٩: ٢٤٢ ـ ٢٤٥ [الشاهد ٧٣٤] و ١٠: ٩٩.

(٣) ذو الرمة. ديوانه ص ١٤٠. ك: وقال في اتصال الضمير. وموضع البيت فيها بعد البيتين التاليين.

(٤) موضعه في ن بعد البيت التالي. وقد تقدم في ص ٢٤٤.

(٥) لم أقف عليه. وموضعه في ك، ن بعد بيت خليفة بن براز السابق.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٥٥. وانظر المقتضب ٣: ٩٤، والأصول ٢: ٢٨٤.

أعطيتُ زيداً إياه درهمٌ، وهذا جارٍ على قاعدة الإخبار من أنك تضع موضع الذي قيل لك أخبر عنه ضميراً مطابقاً له في الإعراب والتذكير والتأنيث والإفراد وفَرْعَيْه.

وأما رأيُ المازنيِّ ـ وهو اختيار الاتصال ـ فإنه لا يُمكن إلا بعدم مُراعاة موضع المُخْبَرِ عنه؛ لأنه لا بُدَّ أن يتصل بالفعل، فلذلك كان الأَولى عندَنا انفصالُه.

ويَرجح[1] قولُ غيرِ المازني وجوبَ الانفصال إذا كان مفعول أَعطيتُ الثاني لا يُعلم كونُه ثانياً إلا بالرتبة، نحو: أعطيتُ زيداً عمراً، فإنك تقول: الذي أعطيتُ زيداً إياه عمرٌو. فإذا تَعَيَّنَ الانفصال هنا تَعَيَّنَ فيما يُعلم كونُه ثانياً ليجري الباب كله على سَنَنٍ واحد، ولذلك نظائر.

وقوله: **ونحوُه: ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرضُ، و: يَزيدُهُمْ حُبًّا إلـيَّ هُمُ، من الضرورات.** أمَّا الأولُ فمِن قولِ الشاعر[2]:

بالوارِثِ الباعِثِ الأَمْواتَ قد ضَمِنَتْ ... إيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ

لولا الضرورة لقال: ضَمِنَتْهُم؛ إذْ لا مُوجِب لانفصاله ولا مُجَوِّزَ، وهذا نظير[3]:

إليكَ حتى بَلَغَتْ إيَّاكا

وأما الثاني فمن قول الشاعر، أنشده المصنف[4]:

---

(١) ك: ورجح. ص: ومرجح. ن: وترجيح.

(٢) الفرزدق. ديوانه ص ٢٦٤، وأمالي ابن الشجري ١: ٥٨، وشرح التسهيل ١: ١٥٦، والخزانة ٥: ٢٨٨ ـ ٢٩٠ [الشاهد ٣٨٦]. ونُسب في الخصائص ١: ٣٠٧ و ٢: ١٩٥، وضرائر الشعر ص ٢٦١ لأمية، وهو ليس له. دهر الدهارير: الزمان السابق.

(٣) تقدم في ص ٢١٧، ٢١٩.

(٤) البيت لزياد بن حمل كما ذكر أبو حيان بعد قليل، وقيل: زياد بن منقذ. الحماسة ٢: ١٣٦ وشرحها للأعلم ص ٨١٠، ومعجم البلدان (أشي) ١: ٢٠٣ ـ ٢٠٤، وشرح التسهيل ١: ١٥٦ وقد خرّجته في سر صناعة الإعراب ص ٢٧١.

ومـا أُصـاحِـبُ مِـن قـومٍ فـأَذْكُـرَهُـمْ		إلا يَـزِيـدُهُـمُ حُبًّـا إلـيَّ هُـمُ

فـ «هم» فاعل بـ «يَزيد»، ولو اتَّصل لقال: إلا يَزيدُونَهم. وهذا البيت في الحماسة صدرُه مخالفٌ لِما أنشده المصنف[1]، وهو:

لم أَلْقَ بعدَهُمُ حَيًّا فأَخْبُرَهُمْ

قال المصنف[2]: «وظَنَّ بعضُهم أن هذا جائزٌ في غير الشعر؛ لأنَّ قائله لو قال: يَزيدُونَهم، فيجعل المتصل ـ وهو الواو ـ فاعلاً، والمنفصل توكيداً، لصَحَّ. وهذا وَهْم لأن ذلك جَمْعٌ بين ضميرينِ متصلينِ، أحدُهما فاعلٌ، والآخر مفعولٌ، لمسمًّى واحد، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي» / انتهى كلامه. [١٢٢:١/أ]

وهذا الذي ظَنَّه هذا الظانُّ صحيحٌ، وما رَدَّ به المصنفُ فاسدٌ ووَهْمٌ منه؛ لأنه اعتقد أن الفاعل بـ «يَزيدُ» هو المفعول به، وليس كذلك، بل الفاعل بـ «يَزيدُ» هو عائد على قوله: «قوم»، أو على قوله: «حَيًّا» على ما ثبت في الحماسة، وقوله: «هم» المتصل بـ «يزيد» عائد على مَن سَبق ذكرُه في الشعر من الذين فارقهم، وهو قوله[3]:

وحَبَّـذا حيـن تُمْسـي الـريـحُ بـاردةً		وادي أُشَـيٍّ وفِتْيَـانٌ بِـهِ هُضُـمُ

ثم مَدحهم بعد هذا بستة أبيات، ثم قال: لم أَلْقَ بعدَهُمُ حَيًّا فأَخْبُرَهُمْ. والشعرُ لزيادِ بنِ حَمَلِ بنِ سعيدِ بنِ عَميرةَ بنِ حُرَيثٍ العَدَوِيِّ، وبنو العَدَوِيَّةِ حَيٌّ من بني تَميم، وكان قد أَتى اليمنَ، فنزعَ إلى وطنه بِبَطْن الرِّمْث، وهو من بلاد تميم. فالمعنى: إلا يَزيدُ الحيُّ المَلْقِيُّون المَخْبُورون، أو القومُ المُصاحَبون الذين ذَكر أحبابَه لأجل صُحبتِهم، أُولئك المُفارَقينَ حُبّاً إليّ.

---

(١) رواية المصنف وردت في الشعر والشعراء ص ٦٩٧، ونسب الشعر فيه للمرار العدوي.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٥٦.

(٣) الحماسة ٢: ١٣٥، وشرحها للأعلم ص ٨٠٨، ومعجم البلدان (أشي) ١: ٢٠٣. وادي أُشي: من بلاد تميم. وهُضُم: جمع هضيم، وهو المطويّ الكَشْح. ص، ن: تمشي.

وإذا كان المعنى على هذا صَحَّ أن يقال: «إلا يَزيدُونَهم» لاختلاف مدلول الفاعل والمفعول؛ لأنَّ الزائدَ غيرُ المزيد.

ولبعض شيوخنا كلام على المضمرات بالنسبة إلى الاتصال والانفصال، أَرَدْنا أن لا نُخليَ الكتابَ منه لأنّ فيه فوائد ما[1] تَضمَّنَها كلامُ المصنف. قال: المرفوعُ إنْ عمل فيه معنًى انفصلَ، وذلك المبتدأُ، أو لفظٌ هو هو انفصلَ، أو غيرُهما: فعلاً اتَّصلَ، إلا إن فَصلتْ إلا فينفصل، أو كان في معناها فينفصل في الشعر، وإذا اتصل، والفعل ماضٍ، بَرز، إلا المفردَ الغائبَ مذكَّراً أو مؤنثاً، أو أمرٌ بَرَز في غيرِ مفردٍ مذكَّر، أو مضارعٌ لمتكلم استتَر، أو لمخاطَبٍ فكذا لمفردٍ مذكَّر[2]. أو صفةٌ لمن هي له استتَر، أو لغيرِه بَرَزَ في الأعرف. أو اسمَ فِعْلٍ استترَ. أو مصدراً نائباً مَنابَ الفعلِ استترَ، أو مَنابَ أنْ والفعلِ انفصلَ، والوجهُ خَفْضُه. أو حرفا[3] انفصل.

والمنصوبُ إنْ نَصبه فعلٌ ـ وهو كان ـ فالانفصالُ المختارُ ـ أو ظَنَّ ـ وهو الأول، اتَّصَلَ، والثاني كمفعول كان، أو غيرُهما متعدياً إلى واحد اتَّصَلَ، أو لاثنين، وهو أول، فكذلك، أو ثانٍ، والأولُ محذوفٌ، فكذلك، أو مذكورٌ، واجتمعا، وقَدَّمت ما لَهُ الرُّتبةُ، اتَّصل لا غير، تقول: أعطيتُكَه، قال تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[4]، أو ما رُتبتُه التأخيرُ فالانفصال لا غير: أَعطيتُه إياك، فإن كانا في درجة واحدة فالاختيار انفصالُ الثاني ﴿وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾[5]. ويجوز: أَعطاهُوها، وهو عربي، وليس وجهَ الكلام. أو اسمُ فاعل تَعَدَّى لاثنينِ جَرى مَجرى الفعل، أو لواحدٍ نحو: الضارِبُك والضارِباك، ففيه

(١) ك: على ما. ن: فرائد ما.
(٢) ح: مذكراً. ن: المفرد مذكر.
(٣) ك: حرف.
(٤) سورة هود: ٢٨.
(٥) سورة التوبة: ١١٤.

الخلاف[1]. ويَجري مجراه: حَسَنُ الوجهِ جَمِيلُه، والحسنُ الوجهِ الجميلُه. أو مصدرٌ على مَنْ قال: «ضَرْباً زيداً» تأتي به مُتَّصلاً، فتقول: ضَرْبَهُ، ويَسقط التنوينُ لمكان المتصل كما في ضارِبك. ويظهر لي أن خلاف الأخفش في الموضعين واحد، فالهاء في موضع نصب كما قال[2] في: ضارِبه. و س يقول: في موضع خفض / كما قال في ضاربه. أو اسمُ فعل اتَّصلَ: عَلَيْكَهُ [١٢٢:١/ب] ورُوَيْدَه وعَلَيْكَني، ومِن العرب مَن يقول: عَلَيْكَ بِـي، ولو قـال عَلَيكَ إيَّايَ كان جائزاً، قاله س[3]. أو حرفٌ وهو «إنَّ» فالضمير متصل، أو «ما» فمنفصل. وما كان واجبَ الاتصال أو جائزَه من المنصوب إذا تَقَدَّمَ وَجَبَ انفصالُه.

وهذا عقد في الضمائر اتصالاً وانفصالاً ذكره بعض أصحابنا، قال: إذا تقدم العامل، أو فُصل بينَهما بحرفِ عطفٍ أو إلا أو ما في معناها على الخلاف، انفصل. فإن كان غيرَ ما ذُكر، والعاملُ حرفٌ، لم يتصل إلا في إنَّ وأَخواتِها. أو اسمُ مصدرٍ، مُنوَّنٌ أو غيرُ منون، مضافٌ لظاهرٍ أو لمضمر مثلِه، انفصل، وقد يتصل في المضمر الغائب إن اختلفا، وإلا لم يَجُز. أو أقربُ منه انفصل، أو أبعدُ جاز الاتصال، والانفصالُ أحسنُ وأفصحُ. واسمُ الفاعل واسمُ المفعول كذلك. أو اسمُ فِعلٍ نحو: رُوَيْدَ فالاتصال عند س[4] لا غير، وأجاز غيرُه الانفصالَ. أو ظرفٌ أو مجرورٌ فَهُما[5]، أو فعلٌ مُتَعَدٍّ إلى واحد اتصل، أو إلى اثنين من باب أعطى ـ وهما غائبان من جنس واحد ـ فالانفصالُ أحسن، وأنكر الكوفيون الاتِّصال، وزعموا أن البصريين قالوه بالقياس، نحو: أَعْطَيْتُهُوه، وهو مسموع عن العرب. أو متكلِّمان أو مخاطَبان

---

(١) شرح الجزولية للشلوبين ص ٦٣١، وللورقي ١: ٣٠٨ ـ ٣٠٩، وللأبذي ص ٥٥٤ ٥٥٦، وشرح الكافية ١: ٢٨٣. وانظر ما سبق في ص ١٧٧ [الهامش ٣].

(٢) انظر مصادر الهامش السابق.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦١.

(٤) الكتاب ٢: ٣٦٠ ـ ٣٦١، وشرحه للسيرافي ٣: ١٤٣/أ.

(٥) ك، ح، ص: أو مجرورهما. ن: فيهما.

انفصل المتأخِّر منهما، أو مختلفان وتَقدم الأقربُ فـ «س»[1] لم يذكر إلا الاتصال، وذَكر غيرُه الانفصال، أو الأبعدُ فالانفصالُ، ولا يُجيز س أَعطيتُهُوك، وحَكى[2] عن طائفة من النحويين جوازَه، ورَدَّه. وزَعم المبرد أنَّ الصوابَ مذهبُهم، وأجاز الكوفيون في التثنية والجمع، فقالوا: أعطيتُهُماكُما وأعطيتُهُمُوكُم، وأجاز الكسائي أعطيتُهُنَّكُنَّ، ومنع الفراءُ الاتِّصالَ.

وإن كان الفعل ناسخاً ـ وهو كان ـ فالانفصالُ أحسن، خلافاً لابن الطراوة[3]. أو «ظَنَنتُ» فكأَعطيتُ، إلا إن اختلفا، وتَقدم الأقربُ، فيُختارُ فيه الانفصال. أو «أَعْلَمَ»، والكل ضمائر، فحكمُ الأول والثاني حكمُ باب أَعطيتُ، أو بعضٌ مُضمرٌ وبعضٌ ظاهرٌ، والمضمرُ واحدٌ، وَصَلْتَه، أو اثنانِ أولُ وثانٍ أو ثالثٌ فكأَعطيتُ، أو ثانٍ وثالثٌ فكظَننتُ.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

(٢) الكتاب ٢: ٣٦٤ حيث ذكر أن هذا شيء قاسه النحويون، لم تكلم به العرب.

(٣) تقدم في ص ٢٣٩.

ص: فـصـل

الأصلُ تقديمُ مُفَسِّر الغائب، ولا يكونُ غيرَ الأقربِ إلا بدليل، وهو إمَّا مُصَرَّحٌ بلفظِه، أو مُستغنًى عنه بحضورِ مدلولِه حِسًّا أو عِلْماً، أو بذكرِ ما هُوَ لَهُ جُزْءٌ أو كُلٌّ أو نظيرٌ أو مُصاحِبٌ بوجهٍ مَّا.

ش: ضميرُ المتكلم وضميرُ المخاطَب تُفسرُهما المشاهدَةُ، وأمَّا ضميرُ الغائب فعارٍ عن المشاهدة، فاحتيجَ إلى ما يُفسره، وأصل المُفَسِّر في الضمير أن يكون ما يعود عليه متقدماً، وقد خالفَ هذا الأصلَ في مواضع، تأتي إن شاء الله.

وقوله: **ولا يكونُ غيرَ الأقربِ**، أي: لا يكون مُفَسِّرُ ضميرِ الغائب غيرَ الأقرب إلا بدليلٍ، مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى
[١:١٢٣/أ] ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾[1]، فالضمير في (ذُرِّيَّته) / عائد على إبراهيم لا على إسحاق ولا يعقوب؛ لأن المُحَدَّث عنه من أولِ القصة إلى آخرِها هو إبراهيم.

ومثالُ عَودِه على الأقربِ قولُك: لقيتُ زيداً وعمراً يَضحك، فالضمير في يَضحكُ عائد على عمرو، ولا يعود على زيد إلا بدليل، ولذلك استدل أبو محمد بن حَزْم على تحريم جميعِ الخِنْزير لحمِه وشَحمِه وعُروقِه وغَضاريفِه وجِلدِه وجميعِ ما اشتمل عليه بقوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ

(١) سورة العنكبوت: ٢٧.

رِجْسٌ﴾[1] لما أُلزم أن يقول بتحليلِ شَحْمِ الخِنْزير، فقال[2]: الضمير في (فإنه) عائد على الخنزير لأنه أقربُ مذكور، وإنما ذَكر اللحم أولاً لأنه هو المعهود أَكْلُه لمن يأكله لا على جهة حَصْر التحريم فيه، ثم دَلَّ قوله (فإنَّهُ رِجْسٌ) من حيث عاد الضمير على أقربِ مذكورٍ على تحريمه كلِّه بسائرِ ما يحتوي عليه. وقد نُوزِعَ في عَوْدِ الضمير هنا على أقربِ مذكور، ولسنا الآن لتحقيقِ ذلك وإمعانِ[3] الكلام فيه.

وقوله: **وهو** - أي المُفَسِّر - **إما مُصَرَّحٌ بلفظِه** مثالُه: زيدٌ لَقِيتُه، والتصريحُ بلفظ المفسِّر هو غالبٌ على ضمير الغَيْبة.

وقوله: **أو مُسْتَغْنًى عنه بحضورِ مدلولِه حِسًّا** مَثَّله المصنف[4] بقوله تعالى ﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِي﴾[5]، و ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ﴾[6]. وليس كما مَثَّلَ به لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلَهما، فالضميرُ في (قالَ) عائد على (يوسُف)، والضمير في (هِيَ) عائد على قوله ﴿بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا﴾[7]، ولما كَنَتْ عن نفسِها بقوله ﴿بِأَهْلِكَ﴾ ولم تقل «بي»، كَنَى هو عنها بضمير الغَيْبة في قوله: ﴿هِيَ رَاوَدَتْني﴾، ولم يُخاطِبْها بقوله «أنتِ راوَدْتِني»، ولا أشار إليها بقوله «هذه راوَدَتْني». وكلُّ هذا على سبيل الأدب في الألفاظ والاستحياءِ من الخِطاب الذي لا يَليق بالأنبياء، فأَبرزَ الاسم في صورة الضمير الغائب تأدباً مع المَلِك وحياءً منه. وكذلك أيضاً قوله ﴿يا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾ عائد على موسى، فمفسِّرُه مُصَرَّحٌ بلفظه، وكأنَّ المصنف تَخَيَّلَ أنَّ

---

(1) سورة الأنعام: ١٤٥: ﴿قل لا أجد في ما أوحي إليّ مُحَرَّماً على طاعم يَطْعَمُه إلا أن يكون مَيْتَةً أو دماً مسفوحاً أو لحمَ خنزيرٍ فإنه رِجْسٌ﴾.

(2) المحلَّى ٨: ٦٧ - ٦٨.

(3) ك: وإمكان.

(4) شرح التسهيل ١: ١٥٧.

(5) سورة يوسف: ٢٦.

(6) سورة القصص: ٢٦.

(7) سورة يوسف: ٢٥.

هذا موضعُ إشارة لكون صاحب الضمير حاضراً عند المخاطَب، فاعتقد أن المفسِّر يُستغنى عنه بحضورِ مدلولِه حسًّا، فجرى الضمير مَجرى اسمِ الإشارة، والتحقيقُ ما ذَكرناه.

وقوله: **أو عِلْماً** مَثَّلَه المصنف[1] بقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[2] أي: إنا أنزلنا القرآنَ، فالمفسِّر مُستغنًى عنه[3] بحضورِ مدلولِه عِلْماً.

وقوله: **جُزْءٌ** مَثَّلَه المصنفُ بقول الشاعر[4]:

أَماوِيَّ، ما يُغْني الثَّراءُ عَنِ الفَتى ... إذا حَشْرَجَتْ يوماً، وضاقَ بها الصَّدْرُ

فالضمير في «حَشْرَجَتْ» عائد على النفس، والفَتى مُغْنٍ عن ذكرها لأنها جُزْؤُه[5]. وكذلك الضمير في «بها».

وقال ابن هشام: «الضمير في «حَشْرَجَتْ» يعود على النفس، ولم يتقدم لها ذِكْر، لكنَّ الحَشْرَجةَ وضِيقَ الصَّدر دَّلا عليها» انتهى. فلم يجعل الدالَّ عليها ذكرَ / ما هو ـ أي الضمير ـ له جُزءٌ، وهو الفَتى. [١: ١٢٣/ب]

ومن ذلك: «من كَذَبَ كانَ شَرًّا لَهُ»[6]، و ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[7]، وقولُ الشاعر[8]:

وإذا سُئِلْتَ الخيرَ فاعْلَمْ أنها ... حُسْنَى، تُخَصُّ بها مِنَ الرَّحمنِ

وقولُ الآخر[9]:

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٥٧.
(٢) سورة القدر: ١.
(٣) عنه: سقط من س.
(٤) حاتم الطائي. ديوانه ص ٢١٠، وشرح القصائد السبع ص ٢٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٩٠ و ٣: ١١٧، وشرح التسهيل ١: ١٥٧: ورواية الديوان: إذا حشرجت نفسٌ.
(٥) س: جُزءٌ.
(٦) هذا قول للعرب. الكتاب ٢: ٣٩١، وشرح التسهيل ١: ١٥٧.
(٧) سورة المائدة: ٨.
(٨) كعب الغنوي. الأمالي ٢: ٣١٢، وشرح التسهيل ١: ١٥٧.
(٩) معاني القرآن للفراء ١: ١٠٤، ومجالس ثعلب ص ٦٠، والإنصاف ص ١٤٠، وأمالي ابن=

إذا نُهِـــيَ السَّفِيـــهُ جَـــرى إليـــهِ   وخـــالَــفَ، والسَّفيــهُ إلــى خِـلافِ

التقدير: كان هو، أي: الكَذِب، واعْدِلوا هو[1] أي: العَدْل، وفاعلم أنها، أي: المسألة. والضمير في هذا أحدُ مدلولَي الفعل، فهو جزء المدلول. وكذلك: جرى إليه، أي: السَّفَه، وهو جزء مدلول السفيه لأنه يدل على ذاتٍ مُتَّصِفةٍ بالسَّفَه.

وقوله: **أو كُلٌّ** مثالُــه ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2]، فالذَّهَبُ والفِضَّةُ بعضُ المكنوزات، فأغنى ذِكْرُهما عن ذِكرِ الجميع، حتى كأنه قيل: والذين يَكنزونَ أَصنافَ ما يُكْنَزُ، ولا يُنْفِقُونَها. ومنه قولُ الشاعر[3]:

ولـو حَلَفَـتْ بيـنَ الصَّفـا أُمُّ مَعْمَـرٍ   ومَـرْوَتِهـا بـاللَّـهِ بَـرَّتْ يَمِينُهـا

قال المصنف[3]: «أَعادَ الضميرَ إلى مَكَّةَ لأنَّ الصَّفا جُزءٌ منها، وذِكْرُ الجزء مُغْنٍ عن ذِكر الكُلّ» انتهى.

ولا يَتَعَيَّنُ هذا؛ إذْ يحتمل أن يعود الضمير على «الصَّفا» على معنى الصَّخْرة؛ لأنهما مشتركان في معنى الطَّواف بهما، فهما طَرَفان يُنتهى في الطواف إليهما، والإضافةُ تكون بأَدْنى مُلابَسة، كما قال تعالى ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾[4] أي: ضُحَى العَشِيَّة.

وقوله: **أو نَظيرٌ** مثالُه: عندي درهمٌ ونِصفُه، أي: ونِصفُ درهمٍ آخَرَ. وكذلك قولُه تعالى ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾[5] أي: مِن

= الشجري ١: ١٠٣ - وفيه تخريجه - وشرح التسهيل ١: ١٥٧، وشرح الجزولية للأبذي ص ٩٩، ٥٤٠، ٦٥٧، والخزانة ٥: ٢٢٦ - ٢٢٩ [الشاهد ٣٧٤].

(١) س: هي.

(٢) سورة التوبة: ٣٤: ﴿... والذين يكنزون الذهبَ والفِضَّةَ ولا ينفقونها في سبيل الله فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أليم﴾.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٨.

(٤) سورة النازعات: ٤٦.

(٥) سورة فاطر: ١١.

عُمُرِ مُعَمَّرٍ آخَرَ. وكذلك قولُه(١):

قالت: ألا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامَتِنا ونِصْفُه، فَقَدِ

أي: ونصفُ حَمامٍ آخرَ مثله في العدد. وقولُ الآخر(٢):

وكُلُّ أُناسٍ قارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ ... ونحنُ خَلَعْنا قيدَه، فهو سارِبُ

أي: قَيْدَ فَحْلِنا. وقولُه(٣):

كأنَّ ثِيابَ راكِبِهِ بِرِيحٍ ... خريقٍ، وهي ساكِنةُ الهُبُوبِ

أي: وريحٌ أُخرى ساكِنةُ الهُبوبِ. وأصحابُنا(٤) يُعَبِّرون عن هذا بأنه يعود الضمير على الظاهر لفظاً لا معنًى.

ومن ذلك ظَنَنتُ وظَنَّنيه(٥) زيدٌ(٦) قائماً، فالهاءُ في ظَنَّنِيه يفسرها «قائماً» لفظاً لا معنًى. ولما خَفِيَ هذا الوجهُ على أبي الحسين بن الطَّراوة(٧) مَنَعَ هذه المسألةَ، وستأتي في باب الإعمال، إن شاء الله.

[١:١٢٤/أ] وقوله: أو مُصاحِبٌ بوجهٍ ما/ بِمُسْتَلْزِمٍ عن مُسْتَلْزَمٍ، نحوُ ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ

---

(١) النابغة الذبياني. ديوانه ص ٢٤، والكتاب ٢: ١٣٧، ومجاز القرآن ١: ٣٥، وإيضاح الشعر ص ٤٧٣، والخصائص ٢: ٤٦٠، والخزانة ١٠: ٢٥١ ـ ٢٦٤ [الشاهد ٨٤٥]. قد: بمعنى حَسْب.

(٢) الأخنس بن شهاب التغلبي. شرح اختيارات المفضل ص ٩٣٨ [المفضلية ٤٠]، وإصلاح المنطق ص ٢٠١، وتهذيبه ص ٤٧٥، وشرح المفصل ٨: ٥٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٢ و ٢: ١٣. السارب: السارح.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٤٠، والبحر المحيط ٢: ٣٣٨، والدر المصون ٢: ٦١٠. ريح خريق: شديدة.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٢ و ٢: ١٣، وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٤٠ ـ ٥٤١.

(٥) ك: وظننيه. ح: وظننته. ص: وظنتيه. ن: وظننت.

(٦) كذا برفع «زيد» في النسخ كلها. وذكر منصوباً في باب التنازع ٣: ق ١١٥/ب ـ ١١٦/أ من نسخة كوبريلي. وهو الصواب.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٢.

﴿مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾[1]، وقولُه[2]:

لَكالرَّجُلِ الحادي، وقد تَلَعَ الضُّحَى وطَيرُ المنايا فوقَهنَّ أَواقِعُ

فـ «عُفِيَ» يستلزم عافياً، فالضمير في (إليه) عائد عليه. والحادِي يستلزم إبلاً مَحْدُوَّةً، فالضمير في «فوقَهنَّ» عائد عليهنّ، ومثله: ﴿حتى تَوارَتْ بالحِجابِ﴾[3] أي: الشمسُ، أَغنى عن ذِكْرِها ذِكْرُ (العَشِيّ). ويجوز أن يكون فاعل (تَوارَتْ) ضميرَ (الصَّافِنات).

وقد يستغنَى عن ذكرِ صاحبِ الضمير بذكرِ ما يُصاحِبُه ذِكراً أو استِحْضاراً، كذِكْرِ الخبرِ وحدَه مَتْلُوًّا بضميرِ اثنين مقصودٍ بهما المذكورُ وضِدُّه، نحوُ قوله[4]:

وما أَدْري إذا يَمَّمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الخيرَ: أيُّهما يَلِيني؟

وقد يُعادُ الضميرُ على المُصاحِب المسكوتِ[5] عنه لاستحضارِه بالمذكور وعدمِ صلاحيته له، كقوله: ﴿فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾[6]، فَـ (هِيَ) عائد على الأَيْدي لأنها تُصاحِبُ الأَعناقَ في الأغلال، فأَغنى ذِكْرُ الأَعْناقِ عن ذِكْرِها.

ومثلُه ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾[7] أي: مِن عُمُرِ غيرِ

---

(١) سورة البقرة: ١٧٨.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٨٠١، واللسان (وقع)، وشرح الكافية الشافية ص ١٠١٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٧، وشرح التسهيل ١: ١٥٨، والمقاصد النحوية ٣: ٥٢٤. تلع الضحى: ارتفع. أواقع: جمع واقعة.

(٣) سورة صٓ: ٣٢. وهي مع الآية التي قبلها ﴿إذْ عُرِضَ عليه بالعشيِّ الصافناتُ الجيادُ. فقال إني أَحْبَبْتُ حُبَّ الخيرِ عن ذِكْرِ رَبِّي حتى تَوارَتْ بالحِجابِ﴾.

(٤) المثقِّب العبدي. شرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٧ [المفضلية ٧٦]، وشرح التسهيل ٢: ١٥٩، وتخليص الشواهد ص ١٤٥.

(٥) ك: للسكوت.

(٦) سورة يسٓ: ٨.

(٧) سورة فاطر: ١١.

المُعَمَّرِ، فأُعيدَ عليه لأنَّ ذِكرَ المُعَمَّرِ مُذَكِّرٌ به لِتقابُلهما، فكان مصاحبَه في الاستحضار الذهني. انتهى شرحُ قولِه «أو مُصاحِباً له»[1] مُلَخَّصاً[2] مِن كلامِ المصنف في الشرح[3]. وقد كَثَّرَ المصنفُ أنواعَ ما يُفَسِّرُه ما يُفْهَمُ من سِياقِ الكلام ولم يتقدم له مُفَسِّرٌ متقدمٌ عليه ولا متأخِّرٌ عنه.

وأصحابُنا قسموا ضميرَ الغائب: إلى ما يتقدم عليه مُفَسِّرُه لفظاً ورُتْبةً، نحو: ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ، أو لفظاً دُونَ رتبة، نحو: ضَرَبَ زيدًا غلامُه، أو رُتبةً دونَ لفظ، نحو: ضربَ غلامَه زيدٌ.

وإلى ما يُفَسِّرُه ما يُفْهَمُ من سِياقِ الكلام، وهو ما عُلِمَ المرادُ به، ولم يكن له مُفَسِّرٌ متقدِّمٌ عليه بوجه من الوجوه الثلاثة ولا متأخِّرٌ عنه، نحو **﴿ما تَرَكَ على ظَهْرِها مِنْ دابَّةٍ﴾**[4]، **﴿حتى تَوارَتْ بالحِجابِ﴾**[5]، **﴿فأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾**[6]:

كَأَنَّ هَزِيزَهُ بِوَرَاءِ غَيْبٍ .... [7]

أي: على ظهرِ الأرضِ، وحتى تَوارتِ الشَّمسُ، فأَثَرْنَ بالمكانِ، هَزِيزَ الرَّعْدِ.

وإلى ما يأخذ شَبَهاً مِن الذي يُفَسِّرُه ما يُفهَم من سياق الكلام، ومِن الذي يُفَسِّرُه ما قبلَه بوجه مَّا، أي: لم يتقدم لِمُفَسِّرِه ذِكْرٌ، لكن تَقدم ما هو مِن لفظِ المُفَسِّر، وإن لم يكن المُفَسِّرَ، وذلك نوعان:

أحدهما: الضميرُ العائد على المصدر المفهوم من فعلٍ أو صفةٍ، نحوُ

---

(١) كذا بالنصب في النسخ كلها، وهو في الفَصّ بالرفع.

(٢) ملخصاً: سقط من س، ح.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٤) سورة فاطر: ٤٥.

(٥) سورة صَ: ٣٢.

(٦) سورة العاديات: ٤.

(٧) تقدم في ١: ٤١.

قوله تعالى ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾[1]، وقوله[2]:

إذا نُهِـيَ السَّفِيـهُ جَـرَى إلَيْـهِ ....

والثاني: العائدُ على شيءٍ لم يُذكَر في الكلام، لكن ذُكِرَ قبلَه شيءٌ يَشْرَكُ الشيءَ الذي يَعود عليه الضميرُ في اللفظ، نحو: عِندي دِرْهَمٌ ونِصْفُه.

ص: **ويُقَدَّمُ الضميرُ المُكَمِّلُ / معمولَ فعلٍ أو شبهِه على مُفَسِّرٍ صَريحٍ** :[١: ١٢٤/ب] **كثيراً إنْ كان المعمولُ مُؤخَّرَ الرُّتبة، وقليلاً إنْ كان مُقَدَّمَها وشارَكَه صاحبُ الضمير في عامِلِه.**

ش: قال المصنف في الشرح[3]: مثال ما يُقَدَّمُ كثيراً: ضَربَ غلامَه زيدٌ، ومثلُه ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ﴾[4]، وغلامَه ضَرَبَ زيدٌ، ومثلُه: «في بيتِه يُؤْتَى الحَكَمُ»[5]، و«شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ»[6]. والكوفيون لا يُجيزون مثل هذا. وسَماعُه عن فُصَحاء العرب صحيحٌ، فهو[7] حُجَّةٌ عليهم. وضَربَ غلامَ أخيه زيدٌ، وغلامَ أخيه ضَربَ زيدٌ. ومثلُه[8]:

شَـرَّ يَـومَيْهـا وأَغْـواه لنـا رَكِبَـتْ عَنْـزٌ بِحِـدْجٍ جَمَـلا

(١) سورة المائدة: ٨.

(٢) تقدم في ص ٢٥٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٦٠ ـ ١٦٢.

(٤) سورة طه: ٦٧.

(٥) هذا مثل. الفاخر ص ٧٦، وأمثال أبي عبيد ص ٥٤، والأصول ٢: ٢٣٩، ومجمع الأمثال ٢: ٧٢. وهو مما زعمته العرب على ألسنة البهائم، يزعمون أن الضَّبَّ قاله للأرنب لما جاءته هي والثعلب ليحتكما إليه.

(٦) مثل يُضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق. أمثال أبي عبيد ص ١٣٣، ومجمع الأمثال ١: ٣٥٨. الحلبة: جمع حالب. والمعنى: يرجع الحلبة متفرقين.

(٧) س، ك: هو.

(٨) تقدم في ص ١٥٣. وقوله: «لنا» كذا في النسخ المخطوطة كلها. وفي الموضع السابق: لها.

شَرَّ يومَيْها: ظرفٌ لرَكِبَتْ، وما أَرادَ أَخذَ زيدٌ. ومثلُه(١):

ما شاءَ أَنشأَ رَبِّي، والذي لم يَشَأْ رَبِّـــي، فلســتَ تَــراه نــاشِئًــا أَبَــدا

وضَربَ جاريةً يُحِبُّها زيدٌ. وهذه الأمثلةُ وأشباهُها مُنْدَرِجة تحت قولي: «المُكَمِّلُ معمولَ فعلٍ»؛ لأنَّ المضافَ إليه مُكَمِّل المضاف، ومعمولَ الصِّلة مُكَمِّل الموصول، كما تُكَمل «ما» بفاعل «أَرادَ»، ومعمولَ الصِّفة مُكَمِّل الموصوف كما تُكَمل «جاريةً» بفاعل «يُحِبُّها».

ومثالُ شَبَه الفعلِ قولُك: هندٌ ضاربٌ غلامَه زيدٌ مِن أجلِها، ومررتُ بامرأةٍ ضاربٍ غلامَه(٢) أخوها.

ومثالُ ما يُقَدَّمُ قليلاً قولُ حَسَّان(٣):

ولـو أَنَّ مَجْـداً أَخْلَـدَ الـدهـرَ واحـداً مِنَ الناس أَبْقى مجدُه الدهرَ مُطْعِما

وقـــال آخـــر(٤):

كَسا حِلْمُه ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ وَرقَّى نَداه ذا النَّدى في ذُرا المَجْدِ

وقـــال آخـــر(٥):

لمَّــا رأى طـالِبُـوه مُصْعَبًـا ذُعِـرُوا وكـادَ لـو سـاعَـدَ المقـدورُ يَنتصِـرُ

وقـــال آخـر(٦):

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٦٠. وروايته فيه:

مـا شـاء أنشـأ ربـي والـذي هـو لـم يشـأ فلســتَ تـراه نـاشئًـا أبـدا

(٢) ألحق في هامش ن مصححاً ما نصه: زيد من أجلها، ومررت بامرأة ضارب غلامه زيد.

(٣) ديوانه ص ٢٤٣، وضرائر الشعر ص ٢٠٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، وتخليص الشواهد ص ٤٨٩، وشرح أبيات المغني ٧: ٧٢ ـ ٧٤ [الإنشاد ٧٣٦]. مطعم: هو مطعم بن عديّ جدّ نافع بن جبير.

(٤) تذكرة النحاة ص ٣٦٤، وتخليص الشواهد ص ٤٩٠، والمقاصد النحوية ٢: ٤٩٩، وشرح أبيات المغني ٧: ٧٥ [الإنشاد ٧٣٧].

(٥) تذكرة النحاة ص ٣٦٤، والمقاصد النحوية ٢: ٥٠١.

(٦) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل ١: ١٦١. ك: إن أتى.

لقد حاز مَنْ يُعْنَى به الحَمْدَ إنْ أَبى مُكافأةَ الباغِينَ والسُّفَهاءِ

وأنشد ابنُ جِنِّيْ[1]:

ألا ليتَ شِعْري، هل يَلُومَنَّ قومُهُ زُهَيرًا على ما جَرَّ مِن كُلِّ جانِبِ

وأنشد أيضاً[2]:

جَزى بَنُوه أبا الغَيْلانِ عن كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ

والنحويون[3] إلا أبا الفتح[3] يحكُمون بمنعِ مثلِ هذا، والصحيحُ جَوازُه لِوُروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرِها، ولأنَّ جَواز نحو: ضَربَ غلامُه زيداً، أَسهلُ من جواز نحو: ضَرَبُوني وضَربتُ الزيدينَ، ونحو: ضَربتُه زيداً، على إبدال زيد من الهاء. وقد أجاز / الأولَ البصريون[4]، [١:١٢٥/أ] وأُجيزَ الثاني بإجماع، حَكاه ابنُ كَيْسان، وكلاهما فيه ما في: ضَربَ غلامُه زيداً، مِن تقديم ضميرٍ على مُفَسِّرٍ مُؤَخَّرِ الرتبة؛ لأن مُفَسِّرَ واو ضَربُوني معمولُ معطوفٍ على عاملها، والمعطوفُ ومعمولُه أَمْكَنُ في استحقاق التأخُّر من المفعول بالنسبة إلى الفاعل؛ لأنَّ تَقَدُّمَ المفعولِ على الفاعل يَجوز في الاختيار كثيراً، وقد يَجب، وتقدُّم المعطوف وما يتعلَّق به على المعطوف عليه بخلافِ ذلك، فيلزم مَن أجازَ «ضَربُوني وضَربتُ الزيدينَ» أن يَحكم بأولوية جواز: ضَربَ غلامُه زيداً، واللهمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيم؛ لأنَّ

(١) البيت لأبي جُنْدَب بن مُرَّة الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٣٥١، وضرائر الشعر ص ٢٠٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، والخزانة ١: ٢٩١ - ٢٩٣ [الشاهد ٤٢]. زهير: هو زهير بن الأغرّ، من بني لحيان، أغار عليهم أبو جندب في خلعاء من بكر وخزاعة، فقتل فيهم قتلى، وسبى نساء من نسائهم وذراريهم. وجَرَّ: جنى على نفسه جرائر من كل وجه.

(٢) البيت لِسَلِيط بن سَعْد كما في أمالي ابن الشجري ١: ١٥٢، وتخليص الشواهد ص ٤٨٩، والمقاصد النحوية ٢: ٤٩٥.

(٣) الخصائص ١: ٢٩٤.

(٤) الكتاب ١: ٧٩. وقد مثّل بقوله: ضربوني وضربتُ قومَك. وراجع شرح المفصل ١: ٧٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٠.

البدل تابع، والتابعُ مُؤَخَّرُ الرتبة، ومُؤخرٌ في الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعولُ ليس كذلك، إذ لا يلزم تأخره. انتهى ما شَرح به المصنف، وفي أوله بعضُ تلخيص.

فأمَّا قولُه: «ضَربَ غلامَه زيدٌ» فإنما جاز لأن المفعول ـ وإنْ كان مُقَدَّماً في اللفظ على الفاعل ـ فإنه مُؤَخَّر عنه في المعنى؛ لأنَّ المفعولَ رُتبتُه أنْ يكونَ بعدَ الفاعل، وليس بينَ النحويين اختلافٌ في جَواز هذه المسألة. وقال ابن كيسان: العامل في الفاعل والمفعول واحد، وهو الفعل، فإذا كانا جميعاً بعدَ العامل فكلٌّ واحدٍ في موضعِه. وقال الفراء: لمَّا تقدم كان صاحبُه كأنه مَعَه.

وأما قولُه: غلامَه ضَربَ زيدٌ، وفي بيتِه يُؤْتَى الحَكَمُ، وشَتَّى تَؤُوب الحَلَبَةُ، ونَقْلُه عن الكوفيين أنهم لا يُجيزون مثلَ هذا، وسَماعُه عن فصحاء العرب صحيحٌ، فهو حُجَّةٌ عليهم، فتخليطٌ من المصنف في النقل عن الكوفيين؛ لأنَّ الكوفيين فَصلوا في الضمير إذا تأخر العامل عن المفعولِ والفاعلِ بينَ أنْ يكونَ مُتَّصِلاً بالمفعول مجروراً، أو بما أضيف إليه مجروراً، أو منفصلاً منه، أو مُتَّصلاً به في موضع نصب. فإن كان متصلاً به أو بما أُضيف إليه مجروراً جاز ذلك عندهم أنْ يتقدم، نحو: إرادتَه أَخذَ زيدٌ، وغلامَ أبيه ضَربَ زيدٌ. فإن كان الضمير في موضع نصب، وهو متصل بالمفعول، لم يَجُزْ ذلك عندَهم، نحو: ضارِبَهُ ضَرَبَ زيدٌ، إذا كانت الهاء في موضع نصب، وإنْ كانت في موضع جَرٍّ جازَ، كما جاز: غلامَهُ ضَرَبَ زيدٌ، وإنْ كان لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف للمفعول فلا يجوز عندَهم تقديمُ المفعول، ومَثَّلوا ذلك بِمُثُلٍ كثيرة، منها: ما رأى أَحَبَّ زيدٌ، وما أَرادَ أَحَبَّ زيدٌ، ويومَ يقومُ يتخلصُ زيدٌ، ويومَ يقومُ يُحشر خالدٌ، وإذا قامَ سَرَّكَ زيدٌ، وما يُعْجِبُه يَتْبَعُ أخوك. فهذه كلُّها مَنَعَها الكسائيُّ والفراءُ[1]، وأجازها البصريون[1].

---

(١) مَثَّل ابن السراج في الأصول ٢: ٢٣٩ بقولـه: ما أرادَ أَخَذَ زيدٌ، وذكر مذهب الفريقين فيه.

وعِلَّةُ ذلك عند الكسائيِّ والفَرَّاءِ أنَّ في «أَحَبَّ» و «أَرادَ» ضميراً مرفوعاً، والمرفوعُ لا يُنْوَى به التأخيرُ لأنه في موضعه. وحُجَّةُ البصريين أنَّ المضمرَ المرفوعَ متصلٌ بالمنصوب، والمنصوب يُنوى به التأخيرُ، فليس اتِّصالُ المرفوع به مما يَمنعه عَمَّا يَجوز فيه بإجماع.

فإن كان العامل / مُقَدَّماً جازت المسائل عند الكسائيِّ والفراء، فتقول: أَخذَ ما أَرادَ زيدٌ. قال ابن كيسان: وكان ينبغي أن لا يجوز عندَهما في حال؛ لأنَّ احتجاجَهما من أجل الضمير، فالعلةُ واحدة. [١:١٢٥/ب]

وقال ابن كيسان: ينبغي على قولهما أن يكون «أَخذَ ما أرادَ زيدٌ» أَقبحَ من قولهم: ما أَرادَ أخذَ زيدٌ؛ لأنك لا تجعل «ما» إذا كانت مُقَدَّمة إلا بعدَ «زيد»، وإذا كانت بينَ الفعل وبين «زيد» فقد وقعتْ موقعاً لا تريد به التقديم والتأخير، فينبغي أن لا يجيزوا: ضَربَ زيداً أبوه؛ لأنه على نية التقديم والتأخير.

قال ابن كيسان: وقلنا لهم ـ يعني الكوفيين ـ: لِـمَ أَبيتُمُوه وأنتم تُجيزون: إرادتَه أخذَ زيدٌ؟ قالوا: الضمير إذا كان بالهاء كان كبعض حروف الاسم، وإذا كان منفصلاً من المنصوب فإنما هو غيرُ تابع له. قيل لهم: هو في التوسط كذلك. وأجاز الكسائيُّ وأصحابُه: ما أَرادَ زيدٌ أَخَذَ، و «ما» في موضع نصب بأَخَذَ، وفي أَخَذَ ضميرُ زيد. ومثلُ هذا: ثوبَ أَخَوَيْك يَلْبَسان. انتهى كلام ابن كيسان.

وأما قوله: «شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ» فشَتَّى: حال، وفيها ضمير يعود على الحَلَبة. وهذا لا يجوز عند الكوفيين. قال الكوفيون[١]: راكباً أتانا زيدٌ، لا يجوز؛ لأن في راكب ذِكْرَ مرفوعه من زيد، فصار نظير: ما أَحَبَّ أَخَذَ زيدٌ، وهو لا يجوز. فإن قلت: أتانا راكباً زيدٌ، جازَ لتقدُّم الفعل على زيد

(١) نُسب في الأصول ٢: ٢٤٠ إلى الكسائي والفراء.

وراكب. وكلاهما جائز عند البصريين[1] لتصرُّف العامل. فإن قلت: تَؤُوبُ شَتَّى الحَلَبَةُ، جازَ على كلِّ قول. فاتَّضَحَ بهذا مذهبُ الكوفيين أنَّ مثل: غلامَه ضَرَبَ زيدٌ، يجوز عندَهم، ومثل: شَتَّى تؤوبُ الحلبةُ، وما أرادَ أخذَ زيدٌ، لا يَجوز عندَهم، وهو خلافُ ما ذَكر المصنف عنهم إذْ سَوَّى بينَ المسألتين في المنع عنهم. وقد تكرر له هذا الوَهَمُ في آخر الفصل الثالث من باب تَعَدِّي الفعلِ ولُزُومه من هذا الكتاب[2]، وسنتكلم عليه إذا وصلْنا إليه، إنْ شاء الله تعالى.

وأمّا قولُ المصنف: «ومثالُ ما يُقَدَّمُ قليلاً قولُ حَسَّان»، وإنشادُه تلك الأبيات، فقد أنشدوا أيضاً من هذا النوع قولَ الشاعر[3]:

جَـزى ربُّـهُ عنِّـي عَـدِيَّ بـنَ حـاتـمٍ   جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ، وقد فَعَلْ

وقــولَ الآخــر[4]:

لمــا عَصَــى أصحــابُــه مُصْعَبًــا   أَدَّى إليــهِ الكَيْــلَ صــاعًــا بِصَــاعْ

هكذا أنشدَ هذا البيتَ أبو عبيدة.

---

(١) الأصول ٢: ٢٤٠.

(٢) التسهيل ص ٨٤، وشرحه ٢: ١٥٢ ـ ١٥٤.

(٣) هو أبو الأسود الدؤلي، أو النابغة الذبياني، أو عبد الله بن همارق بن غطفان. ديوان النابغة ص ١٩١، وديوان أبي الأسود ص ١٢٤، والفاخر ص ٢٣٠، والخصائص ١: ٢٩٤، والموشح ص ٨٥، وأمالي ابن الشجري ١: ١٥٣، وشرح المفصل ١: ٧٦، وضرائر الشعر ص ٢٠٩، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٤، والمقاصد النحوية ٢: ٤٨٧، والخزانة ١: ٢٧٧ ـ ٢٨٨ [الشاهد ٤٠] حيث فصّل القول فيه.

(٤) السَّفَّاح بن بُكَير اليربوعي. المفضليات ص ٣٢٣ [المفضلية ٩٢]، وشرحها للتبريزي ص ١٣٦٢ [الهامش]، وكتاب الاختيارين ص ٣٩٧ [٦٢]. ونُسب في ضرائر الشعر ص ٢٠٩ لبكر بن معدان. وقيل: هو لرجل من بني قريع. وانظر شرح جمل الزجاجي ٢: ١٤، ١٥ حيث قال ابن عصفور: والرواية الصحيحة عند أهل البصرة:

لمَّــا عَصــى المُصْعَــبَ أصحــابُــهُ   أدّى إليــه الكيــلَ صــاعــاً بِصــاعْ

وتبعه الأُبَّذي في شرح الجزولية ص ٤٢٦. وراجع الخزانة ١: ٢٨٩ ـ ٢٩١ [الشاهد ٤١]. أدّى: أي يحيى بن شداد المرثيّ بهذه القصيدة.

وأما قولُه: «والنحويون إلا أبا الفتح يَحكمون بمنع هذا» فظاهرُه أنه لا يُجيزها إلا أبو الفتح، وقد أجازَها قبلَه من الكوفيين أبو عبد الله الطُّوَال[1]، وتَبِعَه أبو الفتح[2].

وذكر أبو جعفر الصَّفَّار[3] الإجماعَ على أنها لا تَجوز إلا ما ذهب إليه الطُّوال من أنها تجوز، قال: وتابعه أحمد بن جعفر / ، فزعم أنَّ هذا جائز في الشعر. [١:١٢٦/أ]

ونَقل غيرُ أبي جعفر الصَّفَّار عن أبي الحسن[4] إجازةَ ذلك. فأبو الفتح في ذلك له سَلَفٌ الطُّوالُ والأخفش.

وأمَّا قولُه: «والصحيحُ جَوازُه لوروده عن العرب» فلَعَمْرِي إنه قد كَثُرَ مجيءُ ذلك في الشعر، فالأحْوَطُ جَوازُه في الشعر دونَ الكلام، كما ذهب إليه أحمد بن جعفر.

وقد رام بعضُ النحويين تأويلَ ذلك كلِّه، والتأويلُ فيه بُعدٌ، ولجوازِه وَجهٌ من القياس، وهو أنَّ المفعول كَثُرَ تقدُّمُه على الفاعل، فجُعل لكثرته كالأصل، فإذا قال: هل يَلُومَنَّ قومُه زهيراً؟ جَرى مجرى ما أصلُه: هل يَلُومَنَّ زهيراً قومُه؟ كما يُقدَّمُ ضمير الفاعل على المفعول في نحو: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ. وقد شبه س[5] الضارب الرجلِ بالحسن الوجهِ، والأصلُ عكسُ هذا.

وأمَّا قولُه: «ولأنَّ جَواز نحـو ضَرب غلامُه زيداً أسهلُ من جواز نحو:

---

(١) محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوال أبو عبد الله [ـ ٢٤٣ هـ] من أهل الكوفة. أحد أصحاب الكسائي. حدَّث عن الأصمعي، وقدم بغداد، وسمع منه أبو عمرو الدوري المقـرئ، كان حاذقاً بإلقاء العربية. الفهرست ص ١٠٧، وبغية الوعاة ١ : ٥٠.

(٢) الخصائص ١ : ٢٩٤.

(٣) تقدم ذكره في ص ٢١٦ حيث كناه بأبي الفضل، واسمه القاسم بن علي البطليوسي.

(٤) يعني الأخفش. شرح الكافية ١ : ٧٢، وشرح ألفية ابن معط ص ٤٩١.

(٥) الكتاب ١ : ١٨٢.

ضَربوني وضَربتُ الزيدينَ، ونحو: ضَربتُه زيداً، على إبدال زيد من الهاء، وقد أجاز الأولَ البصريون، وأُجيز الثاني بإجماع»، فلا تُنَظَّر مسألةُ ضَرب غلامُه زيداً بمسألة ضَربوني وضربتُ الزيدينَ؛ لأن ضَربوني وضَربتُ الزيدينَ خارجةٌ عن القياس في مسائل استُثنيت يتأخر مُفَسِّرُ الضمير فيها، وما كان خارجاً عن القياس لا يُقاس عليه، ولا يُشَبَّهُ به.

وأمّا قولُه: «وأُجيزَ الثاني بإجماع» ـ يعني ضَربتُه زيداً ـ فليس بصحيح، ولا إجماعَ فيها، بل في المسألة خلاف: ذهب الأخفش[1] إلى جواز ذلك. وذهب غيره[1] إلى أنه لا يجوز. وسيأتي الكلام على ذلك، إن شاء الله، وكثيراً ما يَدَّعي المصنف الإجماعَ فيما فيه الخلاف.

وقوله: **أو شِبْهِه** مثالُه: هندٌ ضارِبٌ غلامَه زيدٌ مِن أجلِها.

وقوله: **وشارَكَه صاحبُ الضمير في عامِلِه** احترز بهذا من أن لا يشارك صاحب الضمير في العامل، فإن المسألة إذ ذاك لا تجوز، مثالُه: ضَرَبَ غلامُها جارَ هندٍ، فصاحبُ الضمير الذي هو «هِنْد» لم يُشارك الفاعل الذي هو «غلامُها» في العامل الذي هو «ضَرَبَ»؛ لأن هنداً مخفوض بالإضافة، وغلامها مرفوع بضَرب، وذلك بخلاف: ضَرَبَ غلامُها هنداً، فإنَّ الناصب لصاحب الضمير الذي هو «هند» هو الرافع لغلامها الذي هو الفاعل. ولتقديم المفعول والعامل بالنسبة إلى المضمر الذي يتصل بالفاعل أو المفعول أحكامٌ كثيرة في مسائلَ عديدةٍ، نَذكرها إن شاء الله في «باب تعدي الفعل ولزومه».

ص: ويَتقدمُ أيضاً غيرَ مَنْويِّ التأخيرِ إنْ جُرَّ بِرُبَّ، أو رُفِعَ بِنِعْمَ أو شبهِها، أو بأَوَّلِ المُتنازِعَينِ، أو أُبْدِلَ منه المُفَسِّرُ أو جُعِلَ خبرَه، أو كان

---

(١) ونُسب للكوفيين أيضاً. معاني القرآن للأخفش ص ٢٦٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٥٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ١: ٣١٥، وشرح المفصل ٣: ٧٠، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٨٩ ـ ٢٩١ و٢: ١٢، وشرح الجزولية للأبذي ص ١٣٢، ٥٤٢، ٧٠٧ ـ ٧٠٩، وشرح ألفية ابن معط ص ٨٠٦.

المُسَمَّى ضميرَ الشأن عندَ البصريين وضميرَ المجهول عند الكوفيين.

ش: مثالُه في رُبَّ قولُ الشاعر[1]:

واهٍ رَأَبْتُ وَشيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ ... ورُبَّهُ عَطِبًا أنقذتُ مِن عَطَبِهْ

/ ومثالُه في نِعْمَ قولُه[2]: [١٢٦:١/ب]

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ، لم تَعْرُ نائبةٌ ... إلا وكانَ لِمُرْتاعٍ بها وَزَرا

وهذا الذي ذَكره في نِعْمَ مِن أنَّ فاعلَها ضميرٌ مُستكنٌّ فيها يُفَسِّرُه ما بعدَه هو مذهب البصريين[3]. وذَهب الكوفيون[3] إلى أنه لا فاعلَ مضمرٌ في نِعْمَ، بل الاسمُ المرفوع بعدَ نِعْمَ هو الفاعل بِنِعْمَ. وسيأتي الكلام في ذلك في «باب نِعْمَ» إنْ شاء الله.

وقوله: **أو شِبْهِها** مثالُ ذلك: بئسَ رجلاً زيدٌ، وظَرُفَ رجلاً زيدٌ.

ومثالُه في أول المتنازِعَين قولُ الشاعر[4]:

جَفَوْني، ولم أَجْفُ الأَخِلَّاءَ، إنَّني ... لِغيرِ جَميلٍ من خَليليَ مُهْمِلُ

وهذا فيه خلاف. فمذهب الكسائي[5] والفراء[5] أنه لا يجوز. وسيأتي الكلام على ذلك في «باب الإعمال» إنْ شاء الله.

ومثالُ المُفَسَّرِ بِبَدَلِه ما حَكى الكسائيُّ: اللهُمَّ صَلِّ عليه الرَّؤُوفِ

---

(١) تهذيب اللغة ١٥: ١٨٤، وشرح التسهيل ١: ١٦٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧١، واللسان (ربب) و (كين)، والمقاصد النحوية ٣: ٥٢٧. رأبت: أصلحت. ووشيكاً: سريعاً. وعَطِباً: هالكاً.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٦٣ و ٢: ١٦٩، وأوضح المسالك ٢: ٢٨٥، وشرح شذور الذهب ص ١٥١.

(٣) انظر في هذه المسألة الإنصاف ص ٩٧ ـ ١٢٦ [المسألة ١٤]، والتبيين ص ٢٧٤ ـ ٢٨١ ـ وفي حاشيته مراجع أخرى وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٩٨ ـ ٥٩٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٦٣، وتذكرة النحاة ص ٣٥٩، وتخليص الشواهد ص ٥١٥، والمقاصد النحوية ٣: ١٤، وشرح أبيات المغني ٧: ٦٨ [الإنشاد ٧٣٢].

(٥) الجمل ص ١١٣، وشرحه لابن عصفور ١: ٦١٧، وشرح المفصل ١: ٧٧.

الرَّحيمِ. وهذه المسألة أيضاً فيها خلاف[1]: ذَهب الأخفشُ إلى الجواز، وذهب غيرُه إلى المنع، وقالوا: البدلُ لا يُفَسِّرُ ضميرَ المُبْدَل. والصحيحُ جوازُ ذلك، وهو مذهب أبـي الحسن. والدليلُ على ذلك قولُ الفرزدق[2]:

وقد ماتَ خَيْراهُم، فلم يُهْلِكاهُمُ   عَشِيَّةَ بانا رَهْطِ كعبٍ وحاتمِ

فالضمير المخفوض عائد على ما أُبدِل منه، وهو: رهط كعب وحاتم، كأنه قال: وقد ماتَ خيرا رهطِ كعبٍ وحاتم، فلم يُهْلِكاهم. وقولُ الآخر[3]:

قد أصبحتْ بِقَرْقَرَى كَوانِسا   فلا تَلُمْه أنْ ينامَ البائسا

فالضمير المنصوب في «تَلُمْه» عائد على ما أبدل منه، وهو: البائس، كأنه قال: فلا تَلُمِ البائسَ أن ينام. وقال الآخر[4]:

إذا هِيَ لم تَسْتَكْ بِعُودِ أراكةٍ   تُنُخِّلَ، فاستاكَتْ به عُودِ إسْحِلِ

في رواية من جَرَّ «عود إسحل»[5] فهو بدل من الضمير في به. وقد ذَكر

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٢٦٦، وانظر أيضاً ص ٢٤٤.

(٢) ديوانه ص ٧٦٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٢، وشرح الجزولية للأبذي ص ١٣٢، ٥٢٣، ٥٤٢. كعب: هو كعب بن مامة الإيادي. وحاتم: هو حاتم الطائي.

(٣) الكتاب ٢: ٧٥، وسر صناعة الإعراب ص ٦٨٩، وتحصيل عين الذهب ص ٢٧٠، والإفصاح ص ٢٤٨، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٢، وشرح الجزولية ص ٥٤٢، وشرح أبيات المغني ٦: ٣٥١ ـ ٣٥٣ [الإنشاد ٦٩٣]. أصبحت: أي الإبل. وقرقرى: موضع مخصب في اليمامة. وكوانس: استعاره من: كَنَس الظبي، أي: دخل كِناسه، وهو بيته. والبائس: يعني راعيها. يصف إبلاً بركت بعد أن شبعت، فنام راعيها.

(٤) هو طفيل الغنوي. ونسب لعمر بن أبي ربيعة، وللمقنع الكندي. ديوان طفيل ص ٦٥، وملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٩٨، والكتاب ١: ٧٨، وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ١٨٧ ـ ١٨٨، وللأعلم ص ١٠١، والإيضاح العضدي ص ٦٨، وإيضاح شواهده ص ٩٧ ـ ١٠٠ [الشاهد الثامن] ـ وفي حواشيه تخريجه ـ وفرحة الأديب ص ١٦٤، والمفصل ص ٢٠، وشرحه ١: ٧٨ ـ ٧٩، والمصباح لابن يسعون ١: ١٩/أ. الأراك: شجر يُسْتاك بفروعه وأصوله، وهو أحسن المساويك. والإسحل: شجر أطرافه من أحسن السواك. وتُنُخِّلَ: تُخُيِّرَ.

(٥) قال ابن يسعون: «ويجوز جرّ عود على البدل من الضمير في به» المصباح ١: ٢٠/ب.

س[1]: ضَربوني وضربتُهم قومُك.

ومَن مَنع ذلك تأوَّلَ «فلا تَلُمْه» على أنَّ الضمير يُفَسِّرُه ما يُفهَمُ من سياق الكلام لا البدل؛ لأنَّ قولـه «قد أصبحتْ» يدلُّ على أن لها راعياً، فكأنه أعاد الضمير عليه. وتأوَّل «به عُودِ إسْحِلِ» على أن يكون الضمير في «به» عائداً على «عُودِ أراكة» لفظاً، نحو قوله: عندي درهمٌ ونصفُه، وقولِ الشاعر[2]:

وكُـلُّ أُنـاسٍ قـارَبُـوا قَيْـدَ فَحْلِهِـمْ ونحـن خَلَعْنـا قَيْـدَه، فهـو سـارِبُ

ومثالُ جعلِه خبراً قولُه تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾[3]. قال الزمخشري[4]: / «هذا ضميرٌ لا يُعلَم ما يُعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، [١:١٢٧/أ] وأصله: إنِ الحياةُ إلا حياتُنا، ثم وضع هي موضعَ الحياة؛ لأن الخبر يدلُّ عليها ويبينها». قال[4]: «ومنه: هي النفس تتحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت». قال المصنف[5] ـ وقد حكى كلام الزمخشري ـ: «وهذا مِن جَيِّدِ كلامه، وفي تنظيره بهِيَ النفسُ وهِيَ العربُ ضعفٌ لإمكان جعل العرب والنفس بَدَلَينِ، وتَتَحملُ وتَقولُ خَبَرينِ» انتهى كلامه.

ولم يذكر أصحابُنا في الضمير الذي يُفَسِّرُه ما بعدَه، ولا يُنوى بالضمير التأخير، أن يكون مُفَسِّره الخبر، وإنما هذا يُفسره سياقُ الكلام. وأمَّا ما ذَهب إليه المصنف من أن «هِيَ» مُفَسِّرها هو «حياتُنا الدنيا» الذي هو الخبر فهو فاسد؛ لأنه إذا فَسَّرَه الخبر، والخبرُ مضافٌ لشيءٍ وموصوفٌ بشيء، كان ذلك الضمير عائداً على الخبر بقيدِ إضافته وقيدِ صفته، وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام: إنْ حياتُنا الدنيا إلا حياتُنا الدنيا، ولا يجوز ذلك، كما لا يجوز: ما غلامُنا العالم إلا غلامُنا العالم؛ لأنه يؤدي إلى أنه لا يُستفاد من

(١) الكتاب ١: ٧٨.
(٢) تقدم في ص ٢٥٦.
(٣) سورة المؤمنون: ٣٧.
(٤) الكشاف ٣: ٣٢.
(٥) شرح التسهيل ١: ١٦٣.

الخبر إلا ما يُستفاد من المبتدأ، وذلك لا يجوز، ولذلك منعوا: رَبُّ الدارِ مالِكُها، وسَيِّدُ الجارية مالِكُها. وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب إليه المصنف؛ لأنه قال: «وضع هي موضع الحياة»، فلم يقل: «موضع حياتنا الدنيا» الذي هو الخبر. وقوله: «لأنَّ الخبر يدلُّ عليها ويبينها» يعني أنَّ سياق هذا الكلام دلَّ على أنَّ المضمر هو الحياة.

ومثالُ ضمير الشأن قولُه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]، هكذا مَثَّلَه المصنفُ[2]، وهو على أحد المُحتَملات التي ذُكِرت في إعرابه.

وذكر الفراءُ ضمائرَ يُفسرُها ما بعدَها، وليست مما ذُكر هنا، فمن ذلك قولُه تعالى ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[3]، وقولُه تعالى ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[4]، وقد تكلَّمْنا على ذلك في كتابنا الكبير في تفسير القرآن المسمى بـ «البحر المحيط»[5]، وذكرنا أعاريبَ الناس في ذلك، واحتجاجَهم، وإبطالَ ما يَنبغي إبطالُه، وتصحيحَ ما يَنبغي تصحيحُه. قال[6]: «ومِن ذلك ما حُكي من كلام العرب: كان ذلك مَرَّةً وهو تَنفعُ الناسَ أَحْسابُهم، وقولُ الشاعر[7]:

.... فهلْ هُوَ مرفوعٌ بما ههنا رَأْسُ»

فهذه جملةُ الأماكن المُتَّفَقِ عليها والمختلَفِ فيها التي يَتقدم فيها الضميرُ على مُفَسِّره، ولا يُنوى به التأخير.

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٦٣.

(٣) سورة البقرة: ٨٥. انظر معاني القرآن للفراء ١: ٥٠ ـ ٥١.

(٤) سورة البقرة: ٩٦. انظر معاني القرآن للفراء ١: ٥١.

(٥) البحر المحيط ١: ٤٦٠ ـ ٤٦١، ٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٦) أي الفراء. معاني الفراء ١: ٥١ ـ ٥٢ و ٢: ٢١٢.

(٧) صدر البيت: بثوبٍ ودينارٍ وكَبْشٍ ونَعْجةٍ. وهو في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٤٧.

وضميرُ الشأن هو ضميرُ غائب يأتي صدرَ الجملة الخبرية دالاً على قصدِ المتكلمِ استعظامَ السامعِ حديثَه. وتسمية البصريين[1] له ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً، قَدَّروا من معنى الجملة اسماً، جعلوا ذلك الضمير يُفسره ذلك الاسم المُقَدَّر حتى يَصِحَّ الإخبارُ بتلك الجملة عن ذلك الضمير، ولا يحتاج / فيها إلى رابط؛ لأنها هي نفس [١: ١٢٧/ب] المبتدأ في المعنى. والفرقُ بينه وبينَ الضمائر أنه لا يُعطَف عليه، ولا يُؤكَّد، ولا يُبدَل منه، ولا يَتقدم خبرُه عليه، ولا يُفَسَّرُ بمفرد. وأما الكوفيون[1] فسَمَّوْه مجهولاً لأن لا يدرى عندهم ما يعود عليه.

ولا خلافَ في أنه اسم يُحكَم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب إليه ابن الطَّراوة[2] من إنكاره وزَعْمِه أنه حرف، قال: والسماع والقياس يمنعه. قال: أمَّا القياس فإنَّ الهاء في قوله: «إنَّهُ أَمَةُ اللَّهِ ذاهبةٌ»[3] حرف كَفَّ إنَّ عن العمل كما كَفَّتها ما في «إنَّما زيدٌ قائمٌ». وأمَّا كانَ وليسَ وإنَّ التي لا هاءَ معها نحوُ[4]:

إنَّ مَن يَدْخُلِ الكَنيسةَ . . . .

---

(١) الأصول ١: ١٨٢ ـ ١٨٣، ٢٣٢، ومجالس ثعلب ص ٧٢٢، ٣٨٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٨/ب ـ ١٨١/أ، والحلبيات ص ٢٥٣، وأمالي ابن الشجري ٣: ١١٦ ـ ١١٧، والنكت ص ٢٠٧، والمفصل ص ١٣٣، وشرحه ١: ٧٧ و ٣: ١١٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤١١، وشرح الكافية ٢: ٢٨، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٤٨ ـ ٦٤٩.

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ص ٧٥٥ ـ ٧٥٩. وانظر كتاب ابن الطراوة النحوي ص ٢٤١ ـ ٢٤٥.

(٣) الكتاب ١: ١٤٧.

(٤) إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يوماً ... يَلْقَ فيها جآذراً وظباءَ

نسبه ابن السِّيد في الحلل ص ٢٨٧ للأخطل. وليس في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور قباوة. ونقل البغدادي في شرح أبيات المغني ١: ١٨٨ [الإنشاد ٤٧] عن الآمدي أن الأخطل اسم أربعة من الشعراء، ثم قال: «فيحتمل أن يكون ذلك الشعر لأحد الثلاثة المتأخرة». وهو في ضرائر الشعر ص ١٧٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٤٢، والخزانة ١: ٤٥٧ ـ ٤٦٢ [الشاهد ٧٨]. وانظر تخريجه إن شئت في أمالي ابن الشجري ٢: ١٩.

ونحوُ: كان زيدٌ منطلقٌ، وليسَ عمرٌو ضاحكٌ، ونحوُها من نواسخ الابتداء، فهي حالَ دخولها على الجمل التي لم تعمل فيها مُلْغاة كظَنَنت، وثَبت أنَّ ظَننتُ تُلْغيها العرب، وعَمَلُ كانَ وليسَ وإنَّ فرعٌ؛ إذْ عملُها بالتشبيهِ بالأفعالِ التي عَمَلُها أَصْلٌ كعملِ ظَنَنتُ، فالقياسُ يَقتضي أنْ تُحملَ كانَ وليسَ وإنَّ مَحْمَلَ ظَنَنتُ، فتكونَ مُلْغاة.

وأمَّا السَّماعُ فإنَّ العربَ لم تَذكر قَطُّ الأمرَ بهذا اللفظ في هذا المَعْرِض ولا الشأن، فلما لم يُقَلْ قَطُّ: كانَ الأمرُ زيدٌ قائمٌ، ولا: إنَّ الشأنَ زيدٌ ضاحكٌ، بَطل دعواهم.

فإنْ قالوا: قد ثَبت ضميرُ الأمر والشأن في قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] على تقدير: الأمرُ اللَّهُ أَحَدٌ، فليس كذلك، فإنما هو هناك بمعنى: المعبودُ اللَّهُ، أو المُصْمَدُ إليه[2]، ونحوه.

قال: ثُم إنهم يَتناقضون، فإنهم يجعلون الجملة من المبتدأ والخبر خبراً عن الناسخ في نحو: إنَّه زيدٌ قائمٌ، وكان عمرٌو ضاحكٌ، واسمُ الناسخ الذي هو ضميرُ الأمر تفسيرُه الخبرُ، ومِن شرطِ الخبرِ أن يكون مجهولاً، ومن شرط المُفَسِّر أن يكون معلوماً، فهم قد جَعلوا الشيءَ الواحدَ معلوماً مجهولاً.

قال الأستاذ أبو علي وغيرُه[3]: أخطأَ ابن الطَّراوة في إنكاره ضميرَ الأمر والشأن: أمَّا أنَّ الهاء كافَّةٌ ففاسد لأنها لم تثبت حرفاً إلا ضميراً، فإخراجها عما استقرَّ لها من الاسمية فاسد، وإنما ادعينا في ما «إنَّما» أنها كافَّةٌ لثبوت حرفيتها، ولم نَجِدْ بُدًّا من ذلك، وأمَّا إلغاءُ كانَ وليسَ إذ لم يَظهر لهما عمل فباطلٌ؛ إذْ لم يَثبت ذلك فيهما، ثم لم يَثبت إلغاءُ فعلٍ مَعَ تَقَدُّمه،

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) يُصْمَدُ إليه في الحوائج: يُقْصَد، ولا يقدر على قضائها إلا هو، فالصَّمَدُ فَعَلٌ بمعنى مَفْعُول.

(٣) وغيره: سقط من س.

وإنما أُلغيت ظَننتُ متوسطةً أو متأخرةً على ضَعْف.

وأمَّا أنَّ العربَ لم تُصَرِّح بالأمر والشأن في هذا العَرْض[1] فقول من لم يفهم عن النحويين؛ لأنهم لم يقولوا ضمير الأمر والشأن على أنَّ ذلك هو المحذوف، إنما هو تحويم منهم على المعنى بتقريب.

وأمَّا أنَّ الخبر يكون مجهولاً فلم يفهم ما مُرادُهم بمجهول، فإنه لا يَصِحُّ أن يُخْبَر إلا بما يُفْهَمُ معناه؛ إذ لا يُخْبِر أحدٌ عن معلوم بلفظةٍ أعجمية لا يُعقَل معناها، وإنما المجهول الذي يُريدُ النحويون نسبةُ الخبرِ إلى المُخْبَر عنه، فبكونِه معلوماً يَصِحُّ أن يكون مُفَسِّراً، وبكونِه مجهولَ النسبة يَصِحُّ أن يكون خبراً. ثم إنه لو لم يكن / في قوله إلا مخالفةٌ لجميع النحويين من [١:١٢٨/أ] الخليل و س إلى مَن بعدَهم من بَصريّ وكُوفي [لكان خَليقاً بالطَّرْح والرَّفْض][2]، انتهى ما رَدُّوا به على ابن الطراوة.

فأمَّا قولُهم: «إنَّ الهاء لم تُوجَد إلا ضميراً» فمدفوع بما حَكى س[3] أنَّ الهاء في إياه وإياها حرف، وأنَّ الضمير هو إيَّا، وما يليه حرفُ دليلِ ما يُراد بإيَّا من متكلم أو مخاطَب أو غائب.

وأمَّا قولُهم: «لم تثبت» فلا يَدُلُّ عَدَمُ تَقَدُّمِ الثُّبوت على بُطْلان المُدَّعَى؛ ألا تراهم قد ادَّعَوْا في الفَصْل[4] أنه حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب، ولم يَثبت فيه ذلك قبلُ. وكذا ما ادَّعاه مِن إلغاء كانَ وليسَ أنه لم يثبت، فهو مُعارَضٌ بادِّعاءِ مُضْمَر لم يُلْفَظْ به في موضع مَعَهما. وكذلك إلغاءُ كانَ وليسَ حالةَ التقدُّم، فمذهبُه في ظَننتُ مذهبُ الكوفيين[5] مِن أنه يَجوز

---

(١) ك، ص: الغرض. وفي نتائج التحصيل ص ٦٣٩ عن التذييل: المعرض. وهو أولى لأنه تقدم بهذا اللفظ في كلام ابن الطراوة.

(٢) تتمة يستقيم بها السياق، وهي في نتائج التحصيل ص ٦٣٩.

(٣) تقدم مذهبه في ص ٢٠٥، ٢٠٦. ح: حكي عن س.

(٤) يعني ضمير الفصل. وقد تحدث عنه في ص ٢٨٥ ـ ٣٠٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١: ٣١٤.

إلغاؤها متصدِّرةً. وباقي ما رَدُّوا به كلامٌ غيرُ مُحَقَّق.

وأقول: اتِّحادُ المفهوم في: كانَ زيدٌ قائمٌ، وكان زيدٌ قائماً، وإنَّ زيداً قائمٌ، وإنَّ[1] زيدٌ قائمٌ، دليلٌ على صحة مذهب ابن الطَّراوة، ولو كان على ما قَدَّروا لَلَزِمَ أن تكون الجملة بتقدير مُفْرَد مَصْدَر حتى يَصِحَّ المعنى ويَصِحَّ كونُها خبراً عن ذلك المضمر، فيكون التقدير: كانَ الأمرُ قيامَ زيدٍ، وإنَّ الأمرَ قيامُ زيدٍ، والجملةُ التي لم تُصَدَّر بحرفٍ مصدريّ، ولا أُضيفتْ إلى ظرفِ زمان، لا تَتَقدَّرُ بالمصدر.

ص: ولا يُفَسَّرُ إلا بجملةٍ خَبَرِيةٍ مُصَرَّحٍ بِجُزْأَيْها، خلافاً للكوفيين في نحو: ظَنَنْتُه قائماً زيدٌ، وإنَّه ضُرِبَ أو قامَ. وإفرادُه لازمٌ، وكذا تذكيرُه ما لم يَلِهِ مؤنثٌ أو مذكَّرٌ شُبِّهَ به مؤنثٌ، أو فعلٌ بعلامةِ تأنيث، فيرجَّحُ تأنيثُه باعتبارِ القِصَّة على تذكيرِه باعتبارِ الشَّأن.

ش: شرطُ الجملة التي يُخْبَرُ بها عن ضمير الشأن أن تكون مُصَرَّحاً بِجُزْأَيْها، فلو حُذِفَ جزءٌ منها لم يَجُزْ، وذلك لأنَّ هذا الضميرَ مؤكِّدٌ من حيث المعنى للجملة، وجيءَ به لتفخيم مدلولها، ومن حيثُ ذلك لا يُناسب اختصارُها بحذفِ شيءٍ منها، فلا يجوز، كما لا يجوز ترخيمُ المندوب، ولا حذفُ حرفِ النداء منه ولا من المُسْتَغاث. هذا مذهب البصريين[2]. وقال الزَّجَّاجُ: «لا يُجيز البصريون: ما هو بقائمٍ زيدٌ، ولا: ما هو قائماً زيدٌ، ولا: كان قائماً زيدٌ[3]، على إضمار الأمر» انتهى.

فأما تجويز الكوفيين[4] وأبي الحسن: ظننته قائماً زيدٌ، على أن تكون الهاءُ ضميرَ الشأن، وقائماً: مفعول ثانٍ لظننت، وزيدٌ: فاعل بـ

---

(١) ك، ح، ص، ن: وإنه.

(٢) الحلبيات ص ٢٤٧ وما بعدها، وشرح المفصل ٣: ١٤، وشرح التسهيل ١: ١٦٣، وشرح الكافية ٢: ٢٨.

(٣) ولا كان قائماً زيدٌ: سقط من س.

(٤) الأصول ١: ١٨٣. ونسب في شرح الكافية ٢: ٢٨ للفراء.

«قائماً»[1]، فإنه آلَ إلى الإخبار عن ضمير الشأن بالمفرد، وهو لا يجوز لأن قولك: «قائماً زيدٌ» ليس بجملة، فلو سُمع نظير هذا التركيب كان زيدٌ مبتدأً، وظننتُه قائماً جملة خبر عن المبتدأ، والهاء مفعولة بظَننت عائدة على زيد، وهو الذي يَسبِق إلى الفهم.

ونظيرُ ما أجازه الكوفيون في «ظَننتُه قائماً زيدٌ» ما أجازوه في باب كان من قولهم: كان قائماً زيدٌ، ففي كان عندَهم ضميرُ المجهول، وقائماً خبرُ كان، وزيدٌ مرفوع بقائم، ولا تُثَنِّي «قائماً» لرفعه الظاهرَ إذا قلت: كان قائماً الزيدانِ، ولا تَجمعُه إذا قلت: كان قائماً الزيدونَ. هذا مذهب الكسائي[2].

وذهب الفراء[3] / إلى جواز: كانَ قائماً زيدٌ، على أن يكون «قائماً» [١:١٢٨/ب] خبرَ كان، وزيدٌ مرفوعٌ بكانَ وقائماً معاً، ولا تُثَنِّي قائماً لرفعه الظاهرَ.

ولا يجوز شيء من هذا عند البصريين[4] لأنَّ مُفَسِّرَ ضميرِ الشأن عندَهم لا بُدَّ أن يكون جملة. وللكوفيين تفاريعُ من هذا النوع نَذكرها في «باب كان» إنْ شاء الله.

وأمَّا ما أجازه الكوفيون[5] من قولهم: إنَّه ضُرب، وإنَّه قامَ، على حذف المُسنَد إليه الضربُ والقيامُ من غير إرادة، فبقي مفرداً، ولا إضمارَ في ضُرب ولا قامَ، فلا يجوز عندَ البصريين لأنَّ الكلام من حيثُ افتتحته بضمير الشأن يدل على أنه مُعْتَنًى فيه بالمُحَدَّثِ عنه، ومن حيث اختتامُه بحذف ما لا بُدَّ منه يَدُلُّ على عدم الاعتناء به، فتدافعا، فلا يجوز لذلك. وسيأتي الكلام

(١) كتب في هامش ن مصححاً ما نصه: «وقائماً مع مرفوعه تفسير ضمير الشأن، فيلزمهم تفسير ضمير الشأن بالمفرد».

(٢) نسب في شرح الكافية ٢: ٢٨ للفراء.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٩/أ، وشرح المفصل ٣: ١١٤، وشرح الكافية ٢: ٢٨، وفي الثلاثة أن ما بعد قائم مرتفع به عنده.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٩/أ.

(٥) شرح الكافية ٢: ٢٨.

على مثل ضُرب والاقتصار عليه في «باب النائب عن الفاعل» إن شاء الله.

وقوله: **وإفرادُه لازمٌ** إنما كان واجبَ الإفراد لأنه ضميرٌ يُفَسِّرُهُ مضمونُ الجملة، ومضمونُ الجملة هو شيءٌ مفرد، وهو نسبةُ الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنيةَ فيه ولا جمعَ.

وقوله: **وكذا تذكيرُه** يعني أنه يَلزم التذكير كما لَزِمَ الإفراد، فتقول: إنَّهُ أَخَواكَ قائمانِ، وإنَّهُ إخْوَتُك صالحونَ.

وقوله: **ما لم يَلِهِ مؤنثٌ** مثالُه: إنَّها جارِيتاكَ ذاهِبتانِ، وإنَّها نساؤك ذاهباتٌ.

وقوله: **أو مُذَكَّرٌ شُبِّهَ به مؤنثٌ** نحو: إنَّها قَمَرٌ جاريتُك.

وقوله: **أو فعلٌ بعلامةِ تأنيث** يعني أنه يكون أيضاً مسنداً إلى مؤنث كقوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[1]، وقولِ الشاعر[2]:

علـى أنَّهـا تَعْفُـو الكُلُـومُ، وإنَّمـا ... نُوَكَّلُ بالأدنى، وإنْ جَلَّ ما يَمْضي

فهذه المسائلُ الثلاثُ التأنيثُ فيها أجودُ من التذكير؛ لأنَّ مَعَ التأنيث مشاكلةً تُحَسِّنُ اللفظ مع كونِ المعنى لا يَختلف؛ إذِ القصةُ والشأنُ بمعنًى واحد. والتذكيرُ مع ذلك جائزٌ، كما قال أبو طالب[3]:

وإلاَّ يَكُـنْ لَحْـمٌ غَـرِيـضٌ فـإنَّـهُ ... تُكَـبُّ علـى أفـواهِهِـنَّ الغَـرائـرُ

---

(١) سورة الحج: ٤٦.

(٢) أبو خراش الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٣٠، والحماسة ١: ٣٨٦ [الحماسية ٢٦٥] ـ وفيه تخريجه ـ وشرح المفصل ٣: ١١٧، وشرح التسهيل ١: ١٦٤، والخزانة ٥: ٤٠٥ ـ ٤٢٠ [الشاهد ٤٠٦]، وشرح أبيات المغني ٣: ٢٥٢ ـ ٢٥٩ [الإنشاد ٢٢٨]. تعفو الكلوم: تبرأ وتستوي. ونُوَكَّلُ بالأدنى: نحزن على الأقرب فالأقرب. وجَلَّ: عَظُمَ.

(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٢٨، وشرح التسهيل ١: ١٦٥، والخزانة ٤: ٢٤٥ [عند الشاهد ٢٩٢]. الغريض: الطريّ. تُكَبُّ: تُصَبُّ. والغرائر: جمع غَرارة، وهي العِدْل، يكون فيها الدقيق والحنطة وغيرهما.

وقـــال آخـــر[1]:

نَخَلَـتْ لـه نَفْسـي النَّصيحـةَ إنَّـهُ   عنـدَ الشَّـدائـدِ تَـذْهَـبُ الأَحْقـادُ

فلو كان المؤنث الذي في الجملة بعدَ مذكَّر لم يُشَبَّه به مؤنثٌ لم يُكترث بتأنيثه فيؤنث لأجله الضمير، بل حكمُه حينئذٍ التذكيرُ، كقولِه تعالى ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾[2]، وكقولِ الشاعر[3]:

ألا إنَّـهُ مَـنْ يُلْـغِ عـاقِبـةَ الهَـوَى   مُطِيـعَ دَواعِيـهِ يَبُـؤْ بِهَـوانِ

وكذلك لا يُكترثُ بتأنيث ما وَلِـيَ الضميرَ من مؤنث شُبِّهَ به مذكرٌ، نحو: إنَّه شَمْسٌ وَجهُك، ولا بتأنيثِ فاعلِ فعلٍ وَلِـيَ الضميرَ بلا علامةِ تأنيث، نحو: إنَّه قامَ جارِيتُك.

وثَبت في نسخة عِوَضَ قوله: «وإفرادُه لازمٌ إلى آخره» ما نصه: «فإنْ كان فيها مؤنثٌ ليس فَضْلةً ولا كَفضلة / اخْتيرَ تأنيثُه باعتبار القِصَّة» انتهى. [١/١٢٩:١] ومثالُ ذلـك ﴿فـإذا هِـيَ شـاخِصَـةٌ أَبْصـارُ الـذيـن كَفَـرُوا فـإنَّهـا لا تَعْمـى الأَبْصارُ﴾[4]. واحترز بقوله: «فَضْلة» من قول الشاعر:

ألا إنَّـهُ مَـنْ يُلْـغِ عـاقِبـةَ الهَـوَى   . . . .

وبقوله: «ولا كَفَضْلة» من قوله تعالـى ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ

(١) عويف القوافي. الحماسة ١: ١٤٩ [الحماسية ٧٢] ـ وفيه تخريج القصيدة وتحقيق نسبتها لعويف ـ وتنسب لمالك بن أسماء بن خارجة. الأمالي ٢: ١٩٥ ـ ١٩٦، والسمط ص ٨١٤، والتنبيه للبكري ص ١١٠، وشرح الحماسة للأعلم ص ٦٥٣، وشرح التسهيل ١: ١٦٥. نَخَلَتْ: أخلصتْ.

(٢) سورة طه: ٧٤. قال ابن مالك في الشرح ١: ١٦٥: «فذكَّر تعالى الضمير مع اشتمال الجملة على جهنم، وهي مؤنثة، لأنها في حكم الفضلة؛ إذ المعنى: من يأت ربه مجرماً فجزاؤه جهنم». وجعله مما لم يكترث بتأنيثه لأنه كفضلة.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٦٥.

(٤) سورة الأنبياء: ٩٧.

﴿جَهَنَّمَ﴾[1] إذِ المعنى: يَجْزِهِ جَهنَّم. انتهى. وتفسيرُ الكلامين مُلَخَّص من كلام المصنف في شرحه[2].

ولم يَذكر أصحابُنا هذه الترجيحاتِ التي ذَكرها المصنف، وإنما ذَكروا[3] أن ضمير الأمر أو القصة يجوز أن يأتي بَعدَهما المذكرُ والمؤنث، فتقول: هو زيدٌ قائمٌ، وكانَ زيدٌ قائمٌ، وهي هندٌ ذاهبةٌ، وهو هندٌ ذاهبةٌ. وكذلك: كانت زيدٌ قائمٌ، وكان زيدٌ قائمٌ، وكان هندٌ ذاهبةٌ، وكانت هندٌ ذاهبةٌ، وإن كان المستحسن التذكير مع التذكير، والتأنيث مع التأنيث. هذا مذهب أهل البصرة[4].

وأما الكوفيون[5] فزعموا أنَّ المخبرَ عنه إنْ كان مذكراً فالضميرُ ضميرُ أمر، أو مؤنثاً فالضميرُ ضميرُ قِصَّة، فتقول: كان زيدٌ قائمٌ، وكانت هندٌ قائمةٌ، للمشاكلة، ولا يجوز عندهم: كانت زيدٌ قائمٌ، ولا: كانَ هندٌ قائمةٌ.

وهذا الذي منعوه جائز في القياس، وقد وَرد به السماع أيضاً، وذلك في قراءة من قرأ ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[6]؛ ألا ترى أنَّ (آيةٌ) خبر مقدم لـ(أنْ يَعْلَمَهُ)، و(أنْ يَعْلَمَهُ) في موضع اسم مبتدأ، وهو مذكر، والضمير في (تَكُنْ) ضميرُ قِصَّة، ولا يجوز أن تكون (آيةٌ) اسم (تَكُنْ) و(أنْ يَعلمه) الخبر؛ لأنَّ (أنْ يَعلَمه) محكوم له بحكم المضمر الذي هو أَعرفُ المعارف، فكان يَلزم من ذلك الإخبارُ بالمعرفة عن النكرة، وذلك مِن أَقبحِ الضَّرائر.

---

(١) سورة طه: ٧٤.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٤١، ٩٥٦ ـ ٩٥٧.

(٤) شرح الجزولية ص ٥٤١. وقال الفارسي: «ويجوز أن يكون الفعل المسند إلى القصة والحديث يؤنث إذا كان في الجملة التي يفسرها مؤنث» الحجة ٤: ٢٣٨.

(٥) شرح الجزولية ص ٥٤١، ٩٥٧.

(٦) سورة الشعراء: ١٩٧. وهذه قراءة ابن عامر. وقرأ بقية السبعة: (أو لم يكن لهم آيةً). السبعة ص ٤٧٣.

ومما يَرُدُّ على الكوفيين قولُ العرب: «إنَّهُ أَمَةُ اللَّهِ ذاهبةٌ»[1] ونحوُه، فأتى بضمير الأمر، والمخبرُ عنه مؤنثٌ.

وقد تأَوَّلَ بعضُ أصحابنا قراءة ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ على أن تكون (آيةٌ) اسم كان، والخبر في المجرور لأنه معرفة، كما تقول: كانَ لِزيدٍ مالٌ، و (أنْ يَعْلَمَهُ) في موضع خفض بإضمار الحرف، أي: في أنْ يَعلمه، ويَتعلق بآية لما فيه من معنى الدليل، كأنه قال تعالى: أَوَلَمْ يكن لهم دليلٌ في عِلْمِه بنو إسرائيل. وقد منعوا من البدل لأنه لا يَحُلُّ الثاني محلَّ الأول، فيكون بمنزلته في المعنى.

وقال ابن الدَّهَّان: ويجوز أن تُؤنثَه وتُذكِّرَه مع المؤنث والمذكر، ويجوز أن يُؤنث مَعَ المذكر ويذكَّرَ مع المؤنث عند البصري، وبعضُ الكوفيين يُذكِّرُ مع المذكر والمؤنث، ويُؤنِّث مع المؤنث، ولا يُؤنِّثُ مع المذكَّر.

ص: ويَبْرُزُ مبتدأً، واسمَ ما، ومنصوباً في بابَـيْ إنَّ وظَنَّ، ويَسْتَكِنُّ في بابَـيْ كانَ وكادَ. وبُني المُضْمَرُ لِشَبَهِهِ بالحرفِ وَضْعاً وافتقاراً وجُموداً، أو للاستغناءِ باختلاف صِيَغِه لاختلافِ المعاني. وأَعْلاها اختصاصاً ما للمتكلم، وأَدْناها ما للغائب، ويُغَلَّبُ الأَخَصُّ في الاجتماع.

ش: مثالُه مبتدأً ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2] وقولُه[3]:

قد أَدْبَرَ العُرُّ عنها، فهو شامِلُها   مِن ناصِعِ القَطِرانِ الصِّرْفِ تَدْسِيمُ

هو: ضمير الأمر، وشامِلُها: مبتدأ، وتدسيم: خبره.

وفي البسيط: اختلفوا في المبتدأ هل يكون ضمير شأن أو لا، نحو:

---

(١) الكتاب ١: ٦٩.

(٢) سورة الإخلاص: ١.

(٣) علقمة الفحل. ديوانه ص ٥٥، وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٠٥، والفاخر ص ٨٢. العر: الجَرَب. والناصع: الخالص من كل شيء. والتدسيم: أثر من طلائها، والدَّسْم: الأثر الخفي. ورواية الديوان: وهي شامِلُها.

[١٢٩:١/ب] هو زيدٌ قائمٌ، فمنعه الفراء[١] وأبو الحسن، فلم يُجَوِّزاه / إلا أن يكون معمولاً. وجَوَّزَه النحويون[٢] لأنَّ كانَ وإنَّ يُضمَرُ فيهما، وهي داخلة على المبتدأ، فهو جائز في المبتدأ. وقيل: منه ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣]، ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[٤]. هذا مذهب الجمهور. وقد رُوي عن الفراء وأبي الحسن منعُه. وهذا غريب، مع كثرته في كلام الله تعالى وكلام العرب، كقوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٥]، و ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾[٦]، و ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣]. وفي الشعر[٧]:

ولا أُنبَأَنَّ أنَّ وَجْهَكِ شانَهُ   خُموشٌ، وإنْ كانَ الحَمِيمُ حَمِيمُ

إلى غير ذلك مما كَثُرَ في كلامهم في النظم. وإنْ تُؤُوِّلَ بعضُه، كما قيل في ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣] إنهم كانوا يتكلمون في توحيد الله، فقيل لهم: (هو) أي التوحيد الذي يجب أن تعتقدوه، وإنهم تكلموا في الحشر وما يكون بعدَه، فقيل لهم: إنَّ ما تكلمتم به كذا، فهذا لا يَطَّرِدُ في كل موضع. انتهى من الإفصاح.

---

(١) معاني القرآن ٣: ٢٩٩.
(٢) الحلبيات ص ٢٤٧، والإيضاح العضدي ص ١٠٣، والملخص ص ٢١٩.
(٣) سورة الإخلاص: ١. الحجة ٦: ٤٥٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٥: ٣٧٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥: ٣٠٨، والكشاف ٤: ٢٩٨، وأمالي ابن الشجري ٣: ١١٦، والجامع لأحكام القرآن ٢٠: ١٦٧، وشرح المفصل ٣: ١١٤، وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٢٢، ٧٤٩، وللأبذي ص ٩٠٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١١. وقد نسب للبصريين ـ أو لأكثرهم ـ والكسائي في آية سورة الإخلاص.
(٤) سورة البقرة: ٨٥. إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٤٥، والمحرر الوجيز ١: ١٧٥، والجامع لأحكام القرآن ٢: ١٧.
(٥) سورة الحج: ٤٦. (٦) سورة طه: ٧٤.
(٧) البيت لعبد قيس بن خُفاف البُرْجُميّ. النوادر ص ٣٨٦، ومعاني القرآن للفراء ١: ١٨٥، والحلبيات ص ٢٥٦، والإيضاح العضدي ص ١٠٥، وإيضاح شواهده ص ١٣٧ ـ ١٣٨، وشرحها لابن بري ص ١١٣، وأمالي ابن الشجري ٣: ١١٦، والبسيط ص ٧٤٠. وفي س: «وجهكَ» بفتح الكاف، والصواب كسرها لأنه يخاطب امرأته، ويمنعها من النوح والخمش.

وفي البسيط: وضميرُ الأمر والشأن قال الفراء[1]: لا يكون إلا معمولاً، ولا يكون في الابتداء، وقولُه تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فأَحَدٌ عنده بمعنى واحد على البدل من اسم الله كقوله تعالى ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾[2]. وأجاز البصريون أن يكون غيرَ معمول.

ومثالُه اسمَ «ما» قولُ الشاعر[3]:

وما هُوَ مَن يَأْسو الكُلُومَ، وتُتَّقى به نائباتُ الدهرِ كالدائمِ البُخْلِ

وقال في البسيط: اختلفوا في «ما» إذا عَملت هل يلحقها ضمير الأمر والشأن أو لا. وقال فيه: وأمَّا إضمارُ الشأن فقيل يجوز على جهة الانفصال، فتقول: ما هو زيدٌ قائمٌ، ويجوز دخول إلا كما في الخبر، لكنه لا بُدَّ من تقدُّم إلا على الجملة، فتقول: ما هو إلا زيدٌ قائمٌ؛ لأن معناه: ما الحديث إلا هذا، قال الراجز[4]:

ما هِيَ إلا شَرْبةٌ بالحَوْأَبِ فَصَعِّدِي مِن بعدِها، أو صَوِّبِي

وكذلك في الاستفهام: هل هو إلا زيدٌ قائمٌ.

ومثالُه في باب إنَّ ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾[5].

---

(١) معاني القرآن ٣: ٢٩٩ وقد سَمَّاه عِماداً.

(٢) سورة هود: ٧٢. وهذه قراءة ابن مسعود وأُبيّ والأعمش والمطوعي. معاني القرآن للفراء ٢: ٢٣ و ٣: ٢٩٩، وللأخفش ص ٣٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٩٤، والمحتسب ١: ٣٢٤، والجامع لأحكام القرآن ٩: ٤٧، والإتحاف ٢: ١٣٢. وفي س كتب: «شيخ» بالرفع، وضرب عليه، وكتب فوقه منصوباً.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٦٦.

(٤) تهذيب اللغة ٥: ٢٧٠، والصحاح (حوب)، واللسان (حأب) و (ها)، والتاج (حأب). الحوأب: موضع بئر نَبَحَتْ كلابُه أمَّ المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ في موقعة الجمل مُنْقَلَبها إلى البصرة.

(٥) سورة الجن: ١٩.

وذهب أبو الحسين بن الطَّراوة[1] إلى أنه قد تُلغى إنَّ، فلا تَعمل لا في ضميرِ أمر ولا غيرِه، وعلى ذلك جاء ﴿إنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾[2] على قراءة مَن قرأ بالألف، وأنَّ قولهم: إنَّهُ زيدٌ قائمٌ، ليست الهاء ضميرَ أمر وشأن، بل هو كافٌّ عن العمل بمنزلة إنَّما. وكذلك في «رُبَّهُ رَجُلاً». ومَنَعَ جَوازَ الأمرِ والشأن. وهذا فاسد لأنَّ هذه أسماء، فكيف تَكُفُّ؟ بل هي معمولة له، فتحتاج إلى خبر.

ومثالُه في باب ظَنَّ قوله[3]:

عَلِمْتُهُ الحَقُّ لا يَخْفَى على أَحَدِ   فَكُنْ مُحِقًّا تَنَلْ ما شِئتَ مِنْ ظَفَرِ

ومثالُ اسْتِكْنانه في باب كانَ قولُ الشاعر[4]:

إذا مُتُّ كانَ الناسُ صِنْفانِ شامِتٌ   وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنتُ أَصْنَعُ

[١٣٠:١/أ] / وقولُ الشاعر[5]:

هِيَ الشِّفاءُ لِدائي لو ظَفِرْتُ بِها   وليسَ مِنْها شِفاءُ الداء مَبْذُولُ

وعلى هذا تقول: كانَ زيدٌ قائمٌ.

واختلف النحويون في هذا التركيب: فذهب الجمهور إلى أنه يجوز. وأنكرَ الفراءُ سَماعَه. وهو محجوج بقول بعضهم: «كان أنتَ خيرٌ

---

(١) تقدم مذهبه في ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٢) سورة طه: ٦٣. وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم. السبعة ص ٤١٩.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٦٦.

(٤) العجير السَّلولي. النوادر ص ٤٤٢، والكتاب ١: ٧١، وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ١٤٣ ـ ١٤٥، وللأعلم ص ٩٥، والجمل ص ٥٠، والأزهية ص ١٩٩، وأمالي ابن الشجري ٣: ١١٦، والخزانة ٩: ٧٢ [عند الشاهد ٦٩٧].

(٥) هشام بن عقبة أخوذي الرمة. الكتاب ١: ٧١، ١٤٧، وشرح أبياته ١: ٤٢١، والمقتضب ٤: ١٠١، والجمل ص ٥٠، والحلبيات ص ٢٢٠، والأزهية ص ٢٠٠، وشرح المفصل ٣: ١١٦، وشرح أبيات المغني ٥: ٢٠٩ ـ ٢١٠ [الإنشاد ٤٨٨].

منه»[١]، وبقول الشاعر[٢]:

أَمِـنْ سُمَيَّـةَ دَمْـعُ العيـنِ مَـذْرُوفُ   لو كانَ ذا منكَ قبلَ اليومِ مَعْرُوفُ

والقائلون بالجواز اختلفوا: فذهب الجمهور إلى أن فيها ضمير الأمر مُسْتَكِنًّا. وذهب أبو الحسين بن الطَّراوة[٣] إلى أنها غيرُ عاملة في شيء، ولا أُضمر فيها أمرٌ وشأنٌ ولا غيرُ ذلك.

ومثالُ اسْتِكْنانه في باب كادَ قولُه تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[٤] في قراءة حمزةَ وحَفْص، ففي (كادَ) ضميرُ الأمر، و (يَزيغُ قُلوبُ) فعلٌ وفاعل، ولا يجوز أن ترفع بـ (كادَ) (قُلُوبُ)، ويكون (يَزيغُ) في موضع خبرٍ لـ (كاد)؛ لأنه من حيث هو خبرٌ تَضمنَ ضميرَ القلوب، والنيةُ به التأخيرُ، فلا يَصِحُّ أن يكون (يزيغُ) بالياء مسنداً لضمير القلوب؛ إذ لا تقول: القلوبُ يَزيغُ.

وقال في البسيط: اتَّفقوا على أنه يكون في باب كانَ[٥] وأخواتها، وفي ظَننتُ وأخواتها، واختلفوا في أفعال المقاربة، فجَوَّزه س[٦]، واستدلَّ بقراءة مَن قـرأ ﴿مِنْ بعدِ ما كاد يَزِيغُ﴾ بالياء.

وقوله: **لِشَبَهِهِ بالحرفِ وَضْعاً** يعني أنَّ أصلَ الحرف أن يُوضَعَ على حرف واحد أو على حرفين؛ لأنَّ الحروفَ نائبةٌ عن الأفعال في كثيرٍ من المعاني، والفعلُ يكونُ ثلاثيًّا ورباعيًّا، فلمَّا نابت عنها وُضِعتْ على الاختصار بأَحَطَّ منها وَضْعاً بحرف أو حرفين، فإذا جاء اسمٌ موضوعٌ على

---

(١) الكتاب ١ : ٧١.

(٢) نسب في الأزهية ص ٢٠٠ إلى سحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ص ٦٢. وهو أيضاً مطلع قصيدة لعنترة في ديوانه ص ٢٧٠. وعجزه بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ٩٦.

(٣) البسيط لابن أبي الربيع ص ٧٤٠.

(٤) سورة التوبة: ١١٧. السبعة ص ٣١٩. وقرأ بقية السبعة: (تَزيغ).

(٥) س: كاد.

(٦) الكتاب ١ : ٧١. وقد استدل بقراءة من قرأ: (تزيغ) بالتاء، وقال بعدها: «وجاز هذا التفسير لأن معناه: كادتْ قلوبُ فريق منهم تزيغ».

حرف واحد أو على حرفين كان ذلك شَبَهاً له بالحرف في الوضع، فيُبْنى لذلك. فمِن المضمرِ الموضوع على حرف واحد تاءُ فَعَلتُ، وعلى حرفين: نا، فبناءُ هذا واجب لشَبَهِه بالحرف وَضْعاً، وحُملت البواقي عليه لأن ما كان على حرف أو حرفين أصل لها، وليجري الباب مَجْرًى واحداً.

وقوله: **وافْتِقاراً** يعني أنَّ الحرف مُفتقِر في إفادة معناه في الغالب إلى ضَميم. وكذلك المضمر مفتقر إلى ما يُفَسِّرُه ويفيد[1] من عاد عليه إما من مشاهدة أو من غيرها.

وقوله: **وجُموداً** يعني به عدم التصرف في لفظه بوجه ما حتى بالتصغير وبأن يُوصَف أو يُوصَف به كاسم الإشارة.

وقوله: **أو للاستغناء** يعني أن المتكلم إذا عَبَّرَ عن نفسه في الرفع فبِتاءٍ مضمومة، وفي غيره ياءٌ، وفي الخطاب تاءٌ مفتوحة في الرفع، وكافٌ مفتوحة في غيره في التذكير، ومكسورةٌ في التأنيث، فأغنى ذلك عن إعرابه لحصول الامتياز بذلك.

وهذا ليس بشيء لأنَّ المعاني التي جيءَ بالإعراب لأجلها هي الفاعليةُ والمفعولية والإضافة، وليست هذه الأحوال التي عَرضت / للمضمر من [١:١٣٠/ب]
التكلُّم والخِطاب والغَيبة تدل على شيء من المعاني الإعرابية، فلا يصح الاستغناء عنها بهذه الأحوال لأنها لا تَدُلُّ عليها.

وقوله: **وأَعْلاها اختصاصاً ما للمتكلم وأَدْناها ما للغائب** قد ذكر هذا المعنى في أول «باب المعرفة والنكرة»[2] فـي قوله «وأعرَفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطَب، ثم العَلَمُ، ثم ضميرُ الغائب السالم عن إبهام»، فكان ينبغي أن لا يكرره، لكنْ كَرَّره لِما يُبنى عليه بعده من الحِكم.

وقوله: **ويُغَلَّبُ الأَخَصُّ في الاجتماع** يعني أنك تقول: أنا وأنتَ فعلنا، ولا تقول: فَعلتُما، وأنتَ وهو فعلتُما، ولا تقول: فَعَلا.

---

(١) ك: ويقيد.

(٢) التسهيل ص ٢١، وشرحه ١ : ١١٥.

ص: فصـــل

من المُضْمَرات المُسَمَّى عندَ البصريين فَصْلاً، وعندَ الكوفيين عِماداً. ويَقَعُ بلفظِ المرفوعِ المنفصلِ مطابقاً لمعرفةٍ قبلُ، باقي الابتداء أو منسوخِه، ذي خبر بعدُ، معرفةٍ أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه. وأجاز بعضُهم وقوعَه بين نكرتين كمعرفتين، ورُبَّما وَقَعَ بين حالٍ وصاحبِها.

ش: تسمية البصريين[1] له فصلاً لأنه فُصل به بينَ المبتدأ والخبر. وقيل[1]: سمي فصلاً لأنه فُصل به بين الخبر والنعت[2]، فالإتيانُ به يُوضح أنَّ الثانيَ خبر لا نَعْت، ولا يُرَدُّ على هذا بقولهم: «أنتَ القائمُ» لكون أنتَ لا يَصِحُّ أن يوصف؛ لأنهم لمَّا وَجدوا ذلك في بعض الأسماء حُمل سائر الباب عليه. وقيل: الأَولى أن يقال: فُصل به بينَ الخبر والتابع حتى يكون «التابع» أَعَمَّ من «النعت»؛ إذ يقع الفصل بعدَ ما لا يُنْعَتُ وقبلَ ما لا يُنْعَتُ به.

وتسمية الكوفيين[3] له عِماداً لأنه يُعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يُبين أنَّ الثاني ليس بتابع للأول. وهذا المعنى الذي لَحظه الكوفيون هو أحد ما سُمِّي بـه فصلاً عند بعض[4] البصريين كما ذكرناه. والتعليلُ الأولُ

(١) الكتاب ٢: ٣٨٨، ٣٨٩، وشرحه للسيرافي ٣: ١٦٥/أ ـ ١٦٥/ب، والأصول ٢: ١٢٥، والإنصاف ص ٧٠٦ [المسألة ١٠٠]، وشرح المفصل ٣: ١١٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٦٥، وشرح الكافية ٢: ٢٤، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٥، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٧.

(٢) نسب هذا القول في الأصول ٢: ١٢٥ إلى الفراء. ونسب في التعليقة ٢: ٩٩ للكوفيين.

(٣) الأصول ٢: ١٢٥، والإنصاف ص ٧٠٦ [المسألة ١٠٠]، وشرح المفصل ٣: ١١٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٦٥، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٥، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٧.

(٤) بعض: سقط من س.

أَحسنُ[1]، وهو أنه سُمي فصلاً لأنه فُصل به بين المبتدأ والخبر لعموم التعليل؛ لأن في التعليل الثاني حَمْلَ بعضِ الباب على بعض.

وقوله: من **المُضْمَرات المُسَمَّى عندَ البصريين فَصْلاً** تقديره: مِن المُضْمَراتِ المُضْمَرُ المُسَمَّى كذا، فحكم على هذه الصيغة أنها مضمر.

وهذه مسألة خلاف: ذهب أكثر النحويين[2] إلى أن هذه الصيغَ حُروف، وأنها تَخَلَّصت للحرفية كما تَخلصت الكافُ التي في ضَرَبَكَ للخِطاب مع أسماء الإشارة في نحو «ذلك». وذهب الخليلُ[3] وغيرُه إلى أنها أسماءٌ ضمائر.

وصحح الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4] مذهب الأكثرين، واستَدلَّ على ذلك بأنها لا موضعَ لها من الإعراب، ولو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب.

وقال أبو عبد الله محمدُ بنُ عليِّ بنِ محمدِ الأنصاريُّ المالَقِيُّ ـ ويعرف بالشَّلَوْبِين الصغير[5] ـ في شرحِهِ للكُرَّاسة: «وما قاله الأستاذ ليس بشيء؛ لأنَّ كونَها لا موضعَ لها من الإعراب نفيُ عارضٍ من عَوارِضَ عنها، وغايتُه أنه لازمٌ لأكثر الأسماء، ونفيُ ما يَعْرِضُ لا ينتفي به / الأصلُ، إنما ينتفي الشيء [١٣١:١/أ] بانتفاء وصفه الذاتي له، فالصحيحُ ما ذهب إليه الخليل من أنها أسماء، ولا موضعَ لها من الإعراب؛ إذ لا يُحتاج إلى ذلك في كل موضع؛ لأن حقيقة

---

(١) أحسن: سقط من س.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٦٥.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٧. وذكر ابن عصفور في شرح الجمل عنه أنها أسماء لا موضع لها من الإعراب. وكذا في المباحث الكاملية ٢: ١٧٨، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٧٠.

(٤) شرح الجمل ٢: ٦٥.

(٥) أخذ العربية والقراءات عن عبد الله بن أبي صالح، ولازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة، وأقرأ ببلده القرآن والعربية. كان بارع الخط، منقبضاً عن الناس، كثير التعفف. شرح أبيات سيبويه شرحاً مفيداً، وكمَّل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية. وانتفع به طائفة. مات في حدود سنة ٦٦٠ هـ عن نحو أربعين سنة. بغية الوعاة ١: ١٨٧.

الاسمية ثابتة فيه، وهو الدلالة على المسمَّى مثل سائر الأسماء، فإذا ثَبت أنه من الأسماء فلا بُعْدَ في أن يكون ضميراً؛ إذ دلالته بكناية كسائر الضمائر، ولا فرق» انتهى. وسيأتي الكلام على كونه له موضعٌ من الإعراب أو لا موضعَ له من الإعراب عند تَعَرُّض المصنف لذلك، إن شاء الله.

وقوله **وعندَ الكوفيين عِماداً** هذه تسمية الفراء[1] وأكثر الكوفيين[2]. وبعضُ الكوفيين سَمَّاه دِعامة، كأنه يُدعَم به الكلام أي: يُقَوَّى ويُثَبَّت ويُؤكَّد. ويسمى عند المدنيين صِفة، ويَعنون به التوكيد.

وقد رَدَّ عليهم س بامتناع: مررتُ بعبدِ اللَّه هو نفسِه، وبإجازة: إنْ كان زيدٌ لهو الظريفَ، قال س[3]: «وقد زعم ناس أنَّ «هو» ههنا صفة، فكيف يكون صفةً وليس من عربيّ يجعلها ههنا صفةً، لو كان كذلك لجازَ: مررتُ بعبدِ اللَّه هو نفسِه، فـ«هو» ههنا مُسْتَكْرَهة لا تَكَلَّمُ بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندَهم. ويَدخل عليهم: إنْ كان زيدٌ لهو الظريفَ، وإنْ كُنَّا لنحن الصالحينَ، فالعربُ تَنصِبُ هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفةً لم يجز أن تدخل عليه اللام؛ لأنك لا تُدخِلُها في ذا الموضع على الصفة، ولا يكون هو ونحن صفة وفيهما اللام» انتهى كلام س.

وقوله: **ويَقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً لمعرفة** يعني مطابقاً لها في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلُّم والخطاب والغَيبة.

وقوله: **قبلُ** أي تكون المعرفةُ قبلَ الفصل، فقَطع «قبلَه» عن الإضافة، وبناه على الضم، فلو كان قبلَ الفصل نكرةٌ وما بعدَه معرفةٌ، نحو قولك: ما

---

(١) معاني القرآن ١: ٢٤٨، ٤٠٩ و ٢: ١١٣، ١٤٥، ٣٥٢.

(٢) نسب إلى الكوفيين في مجالس ثعلب ص ٤٣، والأصول ٢: ١٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦٥/ب، والإنصاف ص ٧٠٦ [المسألة ١٠٠]، والمفصل ص ١٣٣، وشرحه ٣: ١١٠، والمتبع ص ٤٦٢، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٥، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٦٥، وشرح الكافية ٢: ٢٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٧.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٠.

ظننت أحداً هو القائمَ، وإنْ كان أحدٌ هو القائمَ فأنتَ، وكان رجلٌ هو القائمَ، فأجاز الفراء وهشام النصب في «القائم»، وجَعْلَ «هو» فصلاً. ومنع ذلك س[1] والبصريون[2]. والمعروف من قول الكوفيين إجازةُ مثلِ قولِه[3]:

.... ولا يَـكُ مَـوْقِـفٌ منـكِ الـوَداعـا

فعلى هذا يَجوزُ فيه الفصل كما ذهب إليه هشام والفراء.

وقوله: **باقي الابتداء أو منسوخِه باقي صفة لمعرفة**، يعني أن المعرفة التي تكون قبلَ الفصل تكون باقيةَ الابتداء أو منسوخَة الابتداء ببعض النواسخ، ومُلخصه أنه يتوسط بين المبتدأ والخبر أو معمولَيِ الناسخ بالشروط التي نذكرها.

وجَوَّزَ الفراءُ دخولَه أولَ الكلام. وهو عند الكوفيين عِماد. وحَمل عليه قولَه تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[4]، ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[5]. وقال[6]: «لم يُوضَع العمادُ لأن يَدخل بين المبتدأ والخبر، إنما وُضع في كل موضع يُبتدأ فيه بالاسم قبلَ الفعل، فإذا ابتدأتَ بالاسم أو كان موضعَه صَحَّ دخولُه، وإن كان فيه الاسم كنت مُخَيَّراً، نحو: جاءَ زيدٌ
[١٣١:١/ب] وأبوه قائمٌ، / والأحسنُ أن يقع بينهما لأن الابتداء قد حَصل أولاً، فيصِحُّ أن تقول: وهو أبوه قائمٌ، وهل هو زيدٌ ذاهبٌ؟ وإنْ كان فيه الفعلُ أو

---

(١) الكتاب ٢: ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

(٢) المقتضب ٤: ١٠٣، والأصول ٢: ١٢٥، والتعليقة ٢: ١٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦٧/ب.

(٣) القطامي. وصدر البيت: قِفي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعا. ديوانه ص ٣١، والكتاب ٢: ٢٤٣، والمقتضب ٤: ٩٤، والجمل ص ٤٦، والخزانة ٢: ٣٦٧ ـ ٣٧٣ [الشاهد ١٤٣] و ٩: ٢٨٤ ـ ٢٨٨، وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٥ ـ ٣٤٨ [الإنشاد ٦٩١]. ضباعة: هي بنت زفر بن الحارث.

(٤) سورة البقرة: ٨٥. معاني القرآن ١: ٥٠ ـ ٥١.

(٥) سورة البقرة: ٩٦. معاني القرآن ١: ٥٠ ـ ٥١.

(٦) معناه في معاني القرآن ١: ٥١ ـ ٥٢ ببعض ألفاظه.

معناه، والموضعُ للاسم، قَبُحَ إلا بالعماد أولاً، نحو: أتيتُ زيداً وقائمٌ أبوه، وأتيت زيداً ويقومُ أبوه، ويزول القُبح إذا قلت: أتيت زيداً وهو قائمٌ أبوه» قال: «وسمعت بعض العرب يقول: كان مرةً وهو تَنفع الناسَ أحسابُهم[1]. وإنْ كان الموضعُ صالحاً صَحَّ أيضاً العماد، نحو: هل هو مضروبٌ زيدٌ؟ وما هو بذاهبٍ زيدٌ، قال تعالى ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾، وأمَّا هو فذاهبٌ زيدٌ؛ لأنه يَقْبُحُ: أمَّا فذاهبٌ زيدٌ؛ لأنه للاسم» انتهى كلام الفراء.

والصحيحُ أنه يَتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين معمولَي الناسخ، بالشروط التي تُذكر، وتَقدم شيء من الكلام على بعض هذا في الضمائر التي يُفَسِّرُها ما بعدَها.

وقوله: ذي خبرٍ بعدُ أي: بعدَ الفصل، فحَذف المضاف إليه، وبَنى بعدُ كما فعَل في قبلُ.

وقوله: معرفةٍ يعني أنَّ الخبر يكون معرفةً كما كان المبتدأ أو منسوخُه معرفةً، فتقول: زيدٌ هو القائمُ، وكان زيدٌ هو القائمَ، وظَننتُ زيداً هو القائمَ.

ولم يشترط البصريون في تعريف الخبر شرطاً، فسواءٌ عندم أكان مضمراً أم علماً أم مُبْهَماً أم معرَّفاً بالألف واللام أم مضافاً إلى واحد منها، فتقول: كان زيدٌ هو أخاك، وكان صاحبُك هو زيداً، وكذلك ما أَشبهه.

وذهب الفراء[2] إلى أنه إنْ كان معرفةً بغير الألف واللام لم يَجُزْ إلا الرفعُ، ولا يجوز أن يكون فصلاً، نحو: كانَ زيدٌ هو أخوك، وكانَ زيدٌ هو صاحبُ الحمار، وما أشبهه. قال الفراء[2]: وأُجيز: كان عبدُ الله هو أخاك، بمعنى: الأخَ لك، ولا أُجيز ذلك في زيد وعمرو.

---

(١) تقدم في ص ٢٧٠، بلفظ: «كان ذلك مرة...».

(٢) معاني القرآن ١: ٤٠٩ ـ ٤١٠، وانظر: ٢: ٣٥٢.

وأما إذا كان معرفة بالألف واللام فإمّا أن يكون ذلك في باب «ما» أو في غير باب «ما»: إنْ كان في باب «ما» فلا يجوز أن يكون فصلاً عند الفراء نحو: ما زيد هو القائمَ، قال: لأن نصبه بالتوهم من حدوث الباء، والباءُ لا تَدخل على «هو»؛ لأن نيته هو الرفع، ولا تدخل على «القائم» لأنهما كالحرف الواحد.

وإنْ كان في غير باب «ما» فإما أن يكون في «ليس» أو في غيرها: إن كان في «ليس» فالرفعُ الوجهُ عند الفراء[1]، فتقول: ليس زيدٌ هو القائمُ، ويُجوز النصب. وأما البصريون فالنصب عندهم هو الوجه، وأجازوا الرفع.

وإن كان في غير «ليس» فإما أن يكون دَخل على الخبر لامُ الفرق أو فاءُ جواب أمَّا، أو على صيغة المضمر لا النافية أو إلا، أو كان في معنى ما دخل عليه إلا، أو لا يدخل: فإن دَخلت على الخبر لامُ الفرق، نحو: إن كان زيدٌ هو لَلقائمُ، فلا يجوز أن يكون فصلاً. ويُنصَب «القائم» عند الفراء، وهو الذي يقتضيه تعليل س؛ لأنَّ الفصل إنما جيءَ به فرقاً بين النعت والخبر، فيجب أن لا يجوز النصب؛ لأن اللام لا تدخل في النعت، ولذلك مَنع س أن تكون «هو» وأخواتها صفةً إذا دخلت عليها لام الفرق، ورَدَّ[2] على مَن [١/١٣٢:١] / ذهب إلى ذلك؛ لأن النعت لا تدخل عليه لامُ الفرق. وعلى قول أبي العباس يَجوز النصب لأنه إنما يُؤتى بالفَصْل عندَه[3] ليدلَّ على أن الخبر معرفة أو ما قارَبَها.

وإنْ دَخلت على الخبر فاءُ جواب أمَّا، نحو قولك: أمَّا زيدٌ هو فالقائمُ، فذهب س[4] والفراء إلى أنه لا يجوز الفصل؛ لأن دخول الفاء يدل

(١) أجاز الوجهين في معاني القرآن ١: ٤٠٩، ولم يرجح أحدهما على الآخر في أخوات كان، وأظن وأخواتها.

(٢) أي: سيبويه. الكتاب ٢: ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٣) المقتضب ٤: ١٠٣، ١٠٦.

(٤) لم أقف له على نص صريح في هذه المسألة، ولعله مستنبط من كلامه في الكتاب ٢: ٣٩٥.

على أنه ليس بنعت. وعلى قول أبـي العباس يجب أن يجوز.

وإنْ دَخلت «لا» النافية على صيغة المضمر، نحو قولك: كان عبدُ اللَّه لا هو العالمَ ولا المُقارِبَ، فمذهبُ البصريين جوازُ الفصل والنصب؛ لأن «لا» لا تُغير من هذا شيئاً، ويفرق بها بين النعت والمنعوت، لا اختلاف في ذلك، فتقول: مررتُ برجلٍ لا نائمٍ ولا جالسٍ. وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز إلا الرفعُ فيهما جميعاً.

وإنْ دَخلت «إلا» على صيغة المضمر، نحو: ما كان زيدٌ إلا هو الكريمُ، فذهب البصريون والفراء إلى أنه لا يجوز الفصل ولا النصبُ. وذهب الكسائيُ إلى جواز ذلك لأن المعنى: ما كان زيدٌ إلا الكريمَ.

وإنْ كان الكلام في معنى ما دخل عليه «إلا» نحو: إنما كان زيدٌ هو القائمُ، فهي عند الفراء كالمسألة التي قبلَها؛ لأن «إنما» تؤدي عن معنى النفي والإيجاب. والحجة في إجازتها أن النعت هنا يجوز.

وإن لم يَدخل على الخبر ولا على صيغة المضمر شيءٌ مما ذَكره فإما أن يكون الخبر جامداً أو مشتقًّا: إن كان جامداً جاز أن يكون فصلاً، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[1].

وإنْ كان مشتقّاً فإمّا أن يكون رافعاً ضميرَ الأولِ أو سَبَبِيَّه: إنْ كان رافعاً ضميرَ الأول فإمّا أن يَتقدم عليه ما ظاهرُه التعلُّق به من حيثُ المعنى أو لا يتقدم: فإنْ تقدم، نحو: كان زيدٌ هو بالجاريةِ الكفيل، فإن أردت أن يكون[2] «بالجارية» في صلة الكفيل لم تجز المسألة بإجماع، رفعت الكفيل أو نصبته. وإن أردت أن لا يكون في صلة الكفيل فاختلفوا فيه: فمِن النحويين مَن يجعل «بالجارية» تبييناً، كما قال تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ

(١) سورة الأنفال: ٣٢.
(٢) ص: أن لا يكون.

ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾[1]. ومنهم من يُقَدِّره: كان زيدٌ هو كفيلٌ بالجارية الكفيلُ. ومنهم مَنْ يجعل الكفيل بمنزلة الرجُل. والرفع في الكفيل هو البَيِّن. فإن نصبت الكفيل لم تجز المسألة عند الفراء بوجه. فأمّا على أصول البصريين فيجب. فإن جعلت «بالجارية» تبييناً جاز النصب في هذا الوجه خاصة؛ لأن التقدير: كان زيدٌ هو الكفيلَ كفالته[2] بالجارية.

وإن لم يتقدم جاز أن يكون فصلاً، نحو: كان زيد هو الكفيلَ بالجارية، وظَننتُ زيداً هو القائمَ، وكان زيدٌ هو الحسنَ الأُمِّ.

وإن كان رافعاً السَّبَبِـيَّ، فإما أن يكون الضمير مطابقاً للاسم أو مخالفاً: فإن كان مطابقاً نحو: ظننت زيداً هو القائمُ أبوه، أو هو القائمُ جاريتُه، أو هو القائمةُ جاريتُه، فلا يجوز فيه عند البصريين الفصل، بل يجب الرفعُ فيما بعدَه. وأجاز الكسائيُّ الفصلَ والنصبَ. وفَصَّلَ الفراءُ بينَ أن يكون الوصف خَلَفاً من موصوف فيوافق الكسائي، أو غيرَ خَلَف فيوافق البصريين. وحَكى عليُّ بن سليمان عن البصريين إنكار الخَلَف.

[١:١٣٢/ب] وإن كان مخالفاً نحو: كان زيدٌ / هي القائمةَ جاريتُه، فأجاز الكسائي النصب، ومنع الفراء والبصريون هذه المسألة، فلا تجوز برفع ولا نصب لتقدم المكني على الظاهر.

وإذا عَطفتَ بالواو فإما أن تَذكر الضمير بعدَها أو لا تذكر، فإن لم تذكر نحو: كان زيدٌ هو المقبلَ والمدبرُ، جاز الوجهان الرفع والنصب.

وإن ذكرت فإمّا أن يختلف الخَبَران أو يتّفقا: إن اختلفا نحو: كان زيدٌ هو القائمَ وهو الأميرُ، فلا يجوز في «الأمير» عند البصريين والفراء إلا الرفع. وأجاز هشام النصب فيه. قالوا: لأن «هو» زيادتها شاذة، فلا تتمكن في كل موضع. وأيضاً فإنَّ فيها معنى التوكيد، فلا يُعطَف عليها كما لا يُعطَف على

---

(١) سورة الأعراف: ٢١.
(٢) ك: كفالة.

التوكيد، فأمَّا إنشاد الكوفيين[١]:

فأَضْحى، ولو كانت خُراسانُ دُونَهُ   رآها مكانَ السُّوقِ أو هي أَقْرَبا

فالقول فيها عند البصريين أنَّ «هي» مبتدأ، و «أقرب» ظرف.

وإن اتفقا نحو: كان زيدٌ هو المُقْبِلُ وهو المُدْبِرُ، فالرفع في المقبل والمدبر عند البصريين لا غير، وأجاز النصبَ الفراءُ وهشام.

وإذا عطفت بـ «لا» فإما أن تذكر الضمير بعدها أو لا تذكر: فإن لم تذكره[٢]، نحو: كان زيدٌ هو القائمَ لا القاعدَ، جاز رفعُهما ونصبُهما بلا خلاف. فإنْ ذكرت بعدَ «لا» الضمير نحو: كان زيد هو القائمُ لا هو القاعدُ، رفعتَ على قول البصريين، ونصبتَ على قول هشامٍ.

وإذا عطفت بـ «ولكنْ» في نحو: ما كان زيدٌ هو القائم ولكنْ هو القاعدُ، رفعتَ «القاعد» على قول البصريين والفراء، وأجاز هشامٌ النصب.

وقوله: **أو كمعرفةٍ في امتناعِ دخولِ الألف واللام عليه** قال س[٣]: «واعلم أنَّ هُوَ لا تكون فصلاً حتى يكون ما بعدَها معرفةً أو ما أَشبهَ المعرفةَ مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيداً وعمراً، نحو قولك: خيرٌ منك، ومِثْلُك، وأَفْضَلُ منك، وشَرٌّ منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلَها معرفةٌ، كذلك لا يكون ما بعدَها إلا معرفةً أو ما ضارَعَها، فلو قلت: كان زيدٌ هو منطلقاً، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماءَ التي ذكرتُ لك المعرفةَ أو ما ضارَعَها من النكرة ولم تدخله الألف واللام» انتهى كلام س.

وهذا الذي ذَكَر س مِن أنَّ شرطَ الثاني إذا كان نكرة أن لا يقبل الألف واللام كأنه مُجْمَعٌ عليه، إلا أنه إذا كان ما بعدَ صيغة الضمير فعلاً مضارعاً

---

(١) البيت لعبد الله بن الزَّبِير الأسدي كما في الكامل ص ٤٩٦، ١٣٠٢، والخزانة ٧: ٥٠ ـ ٥٨ [الشاهد ٥٠٧]. وهو بغير نسبة في إيضاح الشعر ص ٢٤٦. س: الشوق. ك: السرق.

(٢) في النسخ كلها: «فإن ذكرت» صوابه في نتائج التحصيل.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٢.

فإنَّ الجُرْجانيَّ حَكى أن بعضَهم أجاز أن يكون فصلاً، نحو: كانَ زيدٌ هو يَقومُ.

وقوله **وأجازَ بعضُهم وقوعَه بين نكرتينِ كمعرفتينِ** مثالُه: ما أَظُنُّ أحداً هو خيراً منك، وما أَجعلُ أحداً هو أَفضلَ منك، فـ«أحدٌ» بما فيه من العموم[1] شبيهٌ بالمعرَّف بالألف واللام الجنسية، و«خيرٌ منك» شبيهٌ بمعرفةٍ في امتناع دخول حرف التعريف عليه. قال س[2]: «لم يجعلوه فصلاً وقبلَه / [١/١٣٣:١] نكرةٌ». ثم قال[2]: «وأمَّا أهلُ المدينة فيُنْزِلون هو ههنا بمنزلتها في المعرفة في كانَ ونحوها، فزعم يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحناً» انتهى.

ووافق أبو موسى[3] أهلَ المدينة في ذلك، فأَجازَ[4] وقوعَ الفصل بينَ نكرتين لا تَقبلان الألفَ واللام.

وحكى الأستاذ أبو الحسن بن الباذش أنَّ قوماً من الكوفيين أجازوا الفصل في النكرات كما يكون في المعارف، قالوا: ومنه قوله تعالى ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[5] فـ(أَرْبَى)، في موضع نصب.

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفَّار: وأجازوا الفصل بينَ الاسم الذي وَلِيَ «لا» وبينَ خبره وإن لم يكون معرفة، فقالوا: لا رجلَ هو منطلقٌ، فـ«هو» فصل على حَدِّ: إنَّ زيداً هو القائمُ، وأَوَّلَ[6] على أنَّ «هو» مبتدأ، ومنطلقٌ: خبره، والجملة خبر[7].

---

(١) ح: من معنى العموم.
(٢) الكتاب ٢: ٣٩٦.
(٣) الجزولية ص ١٨٤.
(٤) ح، ص، ن: فاختار.
(٥) سورة النحل: ٩٢. وقد أجاز الفصل في هذه الآية الفراءُ في معاني القرآن ٢: ١١٣. ومثَّل بقولك: ما أظنُّ رجلاً يكون هو أفضلَ منك، وأفضلُ منك، وقال: «النصب على العماد، والرفع على أن تجعل هو اسماً».
(٦) ك، ح، ص، ن: وأوّله.
(٧) زيد في ح، ص، ن: انتهى.

وقوله: **ورُبَّما وَقَعَ بينَ حالٍ وصاحبِها** قال المصنف في الشرح[1]: «حكى الأخفش أنَّ بعض العرب يأتي بالفصل بينَ الحال وصاحبِها، فيقول: ضربت زيداً هو ضاحكاً، وعلى هذه اللغة قَرأ بعضُهم: ﴿هؤلاءِ بَناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[2] بنصبِ (أطْهَر)» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: نقل الأخفش في الأوسط أنَّ مِن العرب مَن يَفصل بهذه الضمائر بينَ الحال وصاحبِها، ولم يذكر القراءة ـ يعني (هُنَّ أَطْهَرَ) بالنصب ـ فإن اتفق أن ينقل مررت بزيد هو ضاحكاً، كان قاطعاً بما ذهب إليه. وعلى أنه لم يأخذ ذلك من القراءة ينبغي أن يُحمل كلامُه؛ لأنه من العلم بمكان لا يُجهل، فيكون الخليل و س لم يَحْفَظا هذه اللغة.

وقال ابن طاهر: هذه القراءة مَرويَّة، فلا يُعنف قارئها، وقد يتجه له وجه؛ لأن هذه الحال فيها الفائدة، فكانت كالخبر. وحكي عن أبي عمرو أن هذه القراءة لحن. وقال الخليل[3]: «واللّه إنه لعظيمٌ جعلُ أهلِ المدينة هذا فصلاً».

ونقول: اختلفوا في دخولها بعد تمام الكلام، نحو: هذا زيدٌ هو خيراً منك: فأجاز عيسى ذلك، وقرأ ﴿هؤلاءِ بَناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ بالنصب. وهذا لحن عند الخليل وس. قالوا: ولو جاز هذا لجاز: ضربت زيداً هو أفضلَ منك. قالوا: وهذا خطأ على كل علَّة قيلت في المجيء بالفصل.

---

(١) شرح التسهيل ١ : ١٦٨.
(٢) سورة هود: ٧٨. وهذه قراءة عيسى بن عمر ومحمد بن مروان وسعيد بن جبير والحسن وزيد بن علي، ورويت عن مروان بن الحكم. الكتاب ٢ : ٣٩٧، وشرحه للسيرافي ٣ : ١٦٧/ب ـ ١٦٨/أ، ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧، ومجالس ثعلب ص ٣٥٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٩٥، ومختصر في شواذ القرآن ص ٦٠، والمحتسب ١ : ٣٢٥، والجامع لأحكام القرآن ٩ : ٥٢، والبحر المحيط ٥ : ٢٤٧. وقد ذكر السيرافي أنها رويت عن عيسى بن عمر بأسانيد جياد مختلفة.
(٣) الكتاب ٢ : ٣٩٧.

«وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذِه في اللحن، يقول: لَحَنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك لأنه قرأ: ﴿هؤلاءِ بَناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ فنصب»[١].

وقد وُجِّهَت[٢] هذه القراءة على أن يكون (هُنَّ) مبتدأ، و (لَكُم) هو الخبر، و (أَطْهَرَ) منصوب على الحال، والعامل فيها معنوي، وهو المجرور، وقد تقدمت على العامل المعنوي كقراءة مَن قَرأ ﴿والسَّمواتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[٣].

وقال بعض العرب: «أكثرُ أَكْلي التفاحةَ هو نضيجةً»[٤]، ويُحمل «هو» على أنه مبتدأ، وهو وخبره في موضع خبر الأول، التقدير: هو إذا كانت نضيجةً.

وأجاز الكوفيون الفصل في نحو: ما بالُ زيدٍ هو القائمَ، وما شأنُ عمرٍو هو الجالسَ. ولا / يُجيز البصريون في مثل هذا إلا الرفع. [١:١٣٣/ب]

وأجاز الكسائي والفراء: مررت بعبد الله هو السيدَ الشريفَ، ولئن لحقتَه لتلحقنَّه هو الجوادَ الكريمَ، وخرجتُ فإذا بعبدِ اللّه هو القائمَ، والقائمُ. قال الفراء: والمعنى: فوجدتُ عبدَ اللّه. قال بعض البصريين: ولو جاز هذا لجاز: خرجتُ فإذا عبدَ اللّه، بمعنى: وجدتُ عبدَ اللّه، وهذا لا يجيزه أحد. قال الفراء: وسَمع الكسائي العربَ تقول: «كنتُ أرى العقربَ أَشَدَّ لسعةً من الزُّنبُور، فإذا أنا بالزُّنْبُورِ إيَّاها بعينِها». وتأتي المسألة الزنبورية[٥] في «باب المبتدأ» إن شاء الله.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٢) انظر المحتسب ١: ٣٢٦ فقيه توجيه آخر.

(٣) سورة الزمر: ٦٧. معاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٦٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣: ٢٢. ونسبت في البحر ٧: ٤٢٢ لعيسى والجحدري.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢٤٣.

(٥) تقدم تخريجها في ص ٢٢٤.

فرع: كان هو القائمَ زيدٌ، تجعل في «كانَ» ضميراً مجهولاً، وهو المسمَّى ضميرَ الشأن عند البصريين، وتجعل خبر «كان» «القائمَ» فتنصبه، وتجعل زيداً فاعلاً به. وهذا تفريع على مذهب الكوفيين أنَّ ضمير الشأن يُفَسَّرُ بغير جملة. قال الفراء: وهذا الفرع ليس بجائز. قال: وهو في قياس قول الكسائي جائز. انتهى. وأمَّا البصريون فهذا عندهم خطأ لأنَّ ضمير الشأن إنما يُفَسَّرُ بجملة.

فرع: إذا تقدم مفعولا ظَننتُ عليها جاز أن يأتي الفصل بينهما، نحو: زيداً هو القائمَ ظَننتُ، فإن تقدم المفعول الأول، وتَوسطت ظَننتُ، وتأخَّر الثاني، نحو: زيداً ظننت هو القائمَ، ففي جواز ذلك نظر.

ص: وربما وَقع بلفظ الغَيبة بعدَ حاضرٍ قائمٍ مَقام مُضاف، ولا يَتقدم مَعَ الخبر المقدَّم، خلافاً للكسائي، ولا موضع له من الإعراب على الأصح، وإنما تَعيَّن فصليتُه إذا وَلِيَهُ منصوبٌ، وقُرِنَ باللام، أو وَلِيَ ظاهراً، وهو مبتدأ مُخْبَرٌ عنه بما بعدَه عندَ كثير من العرب.

ش: هذه خمسُ مسائل. مثالُ الأولى قوله[1]:

وكـائـنْ بـالأَبـاطِـحِ مِـن صَـديـقٍ   يَـرانـي لـو أُصِبْـتُ هـو المُصـابـا

وذلك أنه قد قَدَّمْنا أن صيغة هذا الضمير يكون مطابقاً لما قبلَه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغَيبة. وقوله «يَراني» الرؤية هنا من رؤية القلب، فالضمير الذي للمتكلم هو المفعول الأول، والمُصاب هو المفعول الثاني، والياء ضمير متكلم، و «هو» ضمير غائب، فلم يتطابقا في التكلم، فاحتيج إلى تأويل «يراني» على حذف

(١) جرير. ديوانه ص ٢٤٤، والإيضاح العضدي ص ٢٢٥، وإيضاح شواهده ص ٢٦٢ ـ ٢٦٨، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٦٨، وشرح التسهيل ١: ١٦٨، وقد خرجتهُ من مصادر أخرى في إيضاح الشعر ص ٢٤٤. الأباطح: جمع أبطَح، وهو مسيل واسع للماء فيه دُقاق الحصى.

مضاف[1]، التقدير: يرى مُصابي، ثم حذف المضاف، وأقام ضمير المتكلم مُقامَه، وطابقَ «هو» المحذوفَ الذي هو «مُصابي» لا النائب الذي هو الياء. وتقدم الخلاف[2] في: كانَ زيدٌ هي القائمةَ جاريتُه.

وقال العكبري في المصباح[3]: «هو: توكيدٌ للفاعلِ في يَراني[4]، وفَصل بين المفعولين، والأولُ محذوف، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه، والمصابُ مصدر، أي: يَظُنُّ مُصابي هو المصابَ، يَحْقِرُ كلَّ مُصابٍ / دونَه» انتهى. [١:١٣٤/أ]

وقال بعض أصحابنا: «هو عند صديقه بمنزلة نفسه، فإذا أُصيب في نفسه فكأن صديقه قد أصيب، فجعل ضمير الصديق مُؤَكِّداً لضميره لأنه هو في المعنى مجازاً واتِّساعاً، فهو من باب: زيدٌ زهيرٌ» انتهى.

ومثال الثانية: هو القائمَ كان زيدٌ، وهو القائمُ زيدٌ، وهو القائمَ ظَننتُ زيداً، وشبه ذلك. قال المصنف في الشرح[5]: «لما كانت فائدةُ الفصل صونَ الخبر من توهُّمِه تابعاً لَزِمَ من ذلك الاستغناءُ عنه إذا قُدِّم الخبر؛ لأنَّ تقدُّمه يَمنع من توهُّمِه تابعاً إذِ التابع لا يتقدم على المتبوع، فلو قُدِّم المفعولُ الثاني في «حسبت زيداً هو خيراً منك» لترك الفصل لعدم الحاجة إليه مع كونه في محله، فلأَنْ يُترَكَ ولا يُجاءَ به قبلَ الخبر المُقَدَّم أَحَقُّ وأَوْلى، فظهر بهذا بطلان ما أجازه الكسائي من ذلك» انتهى كلامه.

وما نقله المصنف من الجواز عن الكسائي مُختلَفٌ فيه عن الكسائي،

---

(١) هذا التأويل في إيضاح الشعر ص ٢٤٥.

(٢) تقدم في ص ٢٩٢.

(٣) هو كتابه في شرح الإيضاح للفارسي. انظر ص ١١٠٥ ـ ١١٠٦ [رسالة دكتوراه]، ولفظه: «هو فيه توكيد للفاعل في يرى، والمصاب مفعول ثانٍ، و «ني» من يراني المفعول الأول، أي: يقدّرني المصاب. وفيه وجه آخر، وهو أن يكون هو فصلاً بين المفعولين، ويكون المفعول الأول محذوفاً، أقيم المضاف إليه مقامه، ويكون المصاب مصدراً بمعنى المصيبة، أي: يظن أو يجعل مصابي هو المصاب، أي: يحقر كل مصاب دونه».

(٤) ذَكر هذا الوجه الفارسيُّ في إيضاح الشعر ص ٢٤٤.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٦٨ ـ ١٦٩.

فالذي حَفظ عنه هشامٌ المنعُ، والذي حكاه الفراء وغيرُه[1] عنه الجوازُ. والمنعُ قولُ البصريين وهشام والفراء. قال الفراء: لا يجوز: أنتَ القائمَ كُنتَ. وإنما امتنع من التقديم ـ وإنْ كان نصباً ـ لأنه بُني على الرفع، وكلُّ ما بُني على الرفع أو الخفض، ثم أصابه نصبٌ، لم يُصِبْه إلا في موضعه الأصلي؛ ألا ترى أنك تقول: هُدِمت الدارُ جَمْعاءُ، وإن شئتَ: جَمْعاءَ، فإذا حاولتَ أن تقدم «جَمْعاءَ» منصوبةً لم يَجز ذلك لأنَّ النصب مَبنيٌّ على الرفع. ولا يُجيز البصريون نصبَ «جَمعاءَ» لأنَّ انتصابها إنما يكون على الحال، وهي معرفة، والحال لا تكون معرفة، وسيأتي في «باب التوكيد» إن شاء الله.

وقال هشام: حكى قوم من أصحابنا أن الكسائي أجازها[2]. وأخبرني بعض أصحابنا أنه قال له: أَجزتَ: هو القائمَ كان زيدٌ[3]؟ فقال: لا. قال هشام: وحفظنا عنه الإحالة.

فأمَّا التوسُّطُ بينَ كان واسمها فحُكي إجازةُ ذلك عن الكسائي[4]، نحو: كانَ هو القائمَ زيدٌ. وإذا كان قد رُوي عنه الإجازة مع التقديم على «كانَ» فلأَنْ يجوز ذلك مع التوسط أولى. ومذهبُ الجمهور المنعُ مِنَ التقديم على المبتدأ وعلى كانَ وظَننتُ، ومن التوسُّط بينَ كانَ واسمها، وبينَ ظَننتُ ومفعولِها الأول.

المسألة الثالثة: اختلف القائلون بأن الفصل اسم هل له موضعٌ من الإعراب أم لا؟ فذهب البصريون[5] القائلون باسميته ـ ومنهم الخليل[6] ـ إلى

(١) شرح الكافية ٢: ٢٦.
(٢) ك: أجازهما.
(٣) ذكر ابن السراج في الأصول ٢: ١٢٥ أن الكسائي أجازه.
(٤) الأصول ٢: ١٢٥.
(٥) الكتاب ٢: ٣٩٠، ٣٩١، والأصول ٢: ١٢٥، ٢٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢١، والإنصاف ص ٧٠٦ ـ ٧٠٧ [المسألة ١٠٠]، وشرح الكافية الشافية ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٨، وشرح الكافية ٢: ٢٦، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٧٠.
(٦) الكتاب ٢: ٣٩٧، والمقتضب ٤: ١٠٣ ـ ١٠٤، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٨، وشرح جمل=

أنه لا موضع له من الإعراب. وذهب الكسائي[١] إلى أن موضع العماد كموضع الفعل أي الخبر[٢]. وذهب الفراء[٢] إلى أن موضعه كموضع الاسم[٣]، فإذا قلت: «زيدٌ هو القائمُ» فـ«هو» في موضع رفع على مذهبهما لأن ما قبلَه مرفوع وما بعدَه مرفوع، وإذا قلت: «ظننت زيداً هو القائمَ» فـ«هو» في موضع نصب لأن ما قبلَه منصوب وما بعدَه منصوب، وإذا قلت: «كان زيدٌ هو القائمَ» فـ«هو» عند الكسائي في موضع نصب، وعند الفراء في موضع رفع.

[١: ١٣٤/ب] ورُدَّ / مذهبُهما بأنه لو كان موضعُه كموضع الاسم كان كالنعت له أو كالبدل. وهذا خطأ لأن اللام تدخل عليه، فتَحُول بينَه وبينَ الاسم، وهذا لا يكون في النعت ولا في التوكيد، ولو كان موضعه كموضع الخبر ـ وهي كالنعت أو التوكيد ـ لم يَجز لأن النعت والتوكيد لا يتقدمان على مَنْ هُما له.

وقال س[٤]: «فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لَغْواً في أنها لا يتغير ما بعدَها عن حاله قبلَ أن تُذكر» انتهى. فظاهر هذا أنَّ الفصلَ لا موضعَ له من الإعراب، ولو كان له موضعٌ من الإعراب لَجَرى على ما قبلَه أو على ما بعدَه، فكان يطابق في الإعراب ما قبلَه وما بعدَه، فكنت تقول: علمتُ زيداً إياه الفاضلَ، كما تقول: ما أكرمتَ إلا إياي.

المسألة الرابعة: في تعيين فصليته. نقول: صيغة الضمير إن وقعت بعدَ المبتدأ وهو ظاهر، نحو: زيدٌ هو القائمُ، جاز في «هو» أن يكون فصلاً، وأن

= الزجاجي ٢: ٦٥، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٧٠.

(١) شرح الكافية الشافية ص ٢٤٥. ونسب إلى الكوفيين في الإنصاف ص ٧٠٦، وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ مخطوط.

(٢) نسب في المباحث الكاملية ٢: ١٧٨ إلى آخرين غير الكوفيين.

(٣) ذكر اللورقي في المباحث الكاملية ٢: ١٧٨ أن الكوفيين قالوا: «هو معرب بإعراب ما قبله جارٍ عليه مجرى التوكيد».

(٤) الكتاب ٢: ١٩١.

يكون بدلاً، وأن يكون مبتدأ ثانياً، والقائم خبره، والجملة في موضع خبر زيد.

وإن كان المبتدأ مضمراً، نحو: أنتَ أنتَ القائمُ. جازت الأوجُه الثلاثة، وزاد رابع، وهو أن تكون توكيداً.

وإن وقعت بعد اسمِ كان، وهو ظاهر أو مضمر، وما بعدَه مرفوع، تَعين أن يكون مبتدأ، وذلك المرفوع خبره، والجملة خبر كان، نحو: كان زيدٌ هو القائمُ، وكنتَ أنتَ القائمُ. وإن كان ما بعدَه منصوباً ظاهراً، نحو: كانَ زيدٌ هو الفاضلَ، فلا يجوز فيه إلا البدل والفصل. وإن كان اسمُ كان مضمراً، نحو: كنتَ أنتَ الفاضلَ، جاز الوجهان، وزاد ثالث، وهو التأكيد، إلا إنْ دَخلت عليه لامُ الفَرق، فإنه لا يجوز فيه إلا[1] الفصل، نحو: إنْ كانَ زيدٌ لهو الفاضلَ، وإنْ كنتَ لأنتَ الفاضلَ، ولا يجوز البدل ولا التأكيد لأنّ لام الفَرق لا يُفصَل بها بين التابع والمتبوع.

وإن وَقعت بعد اسمِ إنَّ، وهو ظاهر، نحو: إنَّ زيداً هو القائمُ، فلا يجوز فيه إلا الابتداء والفصل. أو مضمرٌ، نحو: إنكَ أنتَ القائمُ، فيجوز الوجهان، وزاد ثالث، وهو التأكيد.

وإن وَقعت بعدَ المفعول الأول لظَننتُ، وهو ظاهر أو مضمر، وما بعدَ صيغة الضمير مرفوع، فلا يجوز أن يكون إلا مبتدأ، وذلك المرفوعُ خبرٌ له، والجملةُ في موضع المفعول الثاني لظَننتُ، نحو: ظَننتُ زيداً هو القائمُ، وظننتُكَ أنتَ القائمُ. وإن كان منصوباً، والمفعول الأول ظاهر، نحو: ظَننتُ زيداً هو القائمَ، فلا يجوز إلا الفصل، ولا يجوز الابتداءُ لنصبِ ما بعده، ولا التوكيدُ لأنَّ الظاهر لا يُؤكَّدُ بالمضمر، ولا البدلُ لعدم المطابقة في الإعراب. وإن كان المفعول الأول مضمراً، نحو: ظننتكَ أنتَ القائمَ، جاز أن يكون فصلاً وأن يكون توكيداً.

---

(١) إلا: سقط من ك. وضرب عليه بالقلم في ن.

وحُكمُ الثاني والثالث في باب أَعلمتُ حكمُ الأول والثاني في باب عَلِمتُ، فما جاز فيه من أحكام الفصل جاز / فيه. وحُكمُ «ما» في لغة الحجازيين حكمُ «كان». [١: ١٣٥/أ]

وتَعَيَّنَت الفصليةُ فيما ذكرناه في صورتين:

إحداهما: إذا وَلِيه منصوبٌ، وقُرِن باللام، نحو: إنْ كان زيدٌ لهو الفاضلَ، وإنْ كنتَ لأنتَ الفاضلَ، وإنْ ظننتُ زيداً لهو الفاضلَ، وإنْ ظَننتُكَ لأنتَ الفاضلَ.

والثانية: إذا وَلِيَ هو ظاهراً منصوباً، ووَلِيه[١] منصوبٌ، وإنْ لم يكن معه لامُ الفرق، نحو: ظننتُ زيداً هو القائمَ، وهو قول المصنف (إذا وَلِيَه منصوبٌ، وقُرِن باللام، أو وَلِيَ ظاهراً»، فقوله «أو وَلِـيَ ظاهراً» معطوف علـى قوله «وقُرِنَ باللام» لا علـى قوله «وَلِيَهُ منصوبٌ» لأنَّ شرط تَعَيُّنه للفصلية في الصورتين هو أن يَلِيه منصوب، وينضاف لهذا الشرط أحد شيئين، وهو أن يُقْرَن باللام، أو يَلِي هو ظاهراً وإنْ لم يُقْرَن بها. وكان ينبغي أن يقول: «أو وَلِيَ ظاهراً أو منصوباً» ليحترز من: كان زيدٌ هو الفاضلَ؛ لأنه يَصْدُق عليه أنه[٢] وَلِيَهُ منصوب، ووَلِيَ هو ظاهراً، وهو في هذه الصورة لا يتعين للفصلية؛ إذ يجوز أن يكون بدلاً من الظاهر الذي هو زيد اسم كان.

المسألة الخامسة: وهو أنه يجوز أن يكون هذا الضمير مبتدأ ويخبر عنه بما بعدَه عندَ كثير من العرب[٣]، ويقـرأون[٤] ﴿إنْ تَرني أنا أَقَلَّ مِنْكَ﴾[٥]،

(١) س: أو وليه. ص: وليه.

(٢) ك: لأنه قد وصف بأنه.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢٤٥.

(٥) سورة الكهف: ٣٩. وهي قراءة عيسى. إعراب القرآن للنحاس ٢: ٤٥٧، والجامع لأحكام القرآن ١٠: ٢٦٥، والبحر المحيط ٦: ١٢٣. ونسبها النسفي في تفسيره ٣: ١٤ إلى الكسائي.

و ﴿تَجِـدُوهُ عندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[١]، وقرأ عبد الله ﴿وما ظَلَمْناهُمْ ولكنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٢]. وقال س: «بَلَغنا أنَّ رؤبة كان يقول: أَظُنُّ زيداً هو خيرٌ منك»[٣].
وحكى أبو عمر الجَرْمـيّ أنَّ الرفع لغة بني تميم. وحُكي عن أبي زيد[٤] أنه سمعهم يقـرأون ﴿ تَجِـدُوه عنـدَ اللَّـهِ هـو خَيْـرٌ وأَعْظَـمُ أَجْـراً﴾ . وقـال قيس بن ذَرِيح[٥]:

تَحِـنُّ إلـى لَيْلـى، وأنـتَ تَـرَكْتَهـا   وكُنـتَ عليهـا بـالمَـلا أنـتَ أَقْـدَرُ

وفائدةُ الفصل عند جمهور النحويين هو إعلامُ السامع أنَّ ما بعدَه لا يكون نعتاً مع التوكيد. وقال السُّهَيلي[٦]: فائدته الاختصاص، فإذا قلت[٧]: «كان زيدٌ القائمَ» أفدتَ الإخبار عن زيد بالقيام، ويحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، فإذا قلت «كـان زيدٌ هو القائمَ» أفدتَ اختصاصَه به دُونَ غيرِه، وعلى هذا ﴿إنَّ شانئكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾[٨] أي: المختصّ بالبَتْر دُونَك يا محمـدُ، والآيةُ نَزلتْ[٩] في العاصي[١٠] بنِ وائل، وكان قد قال: إنَّ محمداً أبتر. وجُعل من الاختصاص قولُه: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ۞ وَأَنَّهُۥ هُوَ

(١) سورة المزمل: ٢٠. وهذه قراءة أبي السَّمَّال وابن السميفع. مختصر في شواذ القرآن ص ١٦٤، والكشاف ٤: ١٧٩، والبحر المحيط ٨: ٣٥٩.
(٢) سورة الزخرف: ٧٦. وهي قراءة عبد الله بن مسعود. الكتاب ٢: ٣٩٢ ـ ٣٩٣، ومعاني القرآن للفراء ٣: ٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢١، ومختصر في شواذ القرآن ص ١٣٦ ـ وقد نسبت فيه إلى أبي زيد ـ والبحر المحيط ٨: ٢٧.
(٣) الكتاب ٢: ٣٩٢.
(٤) انظر النوادر ص ١٥٤ حيث ذكر الآية، ولم يحك الرفع فيها، وإنما حكاه في شاهد شعري عن بعض فصحاء العرب.
(٥) الكتاب ٢: ٣٩٣، وشرح أبياته لابن السيرافي١: ٢٤٤، وللأعلم ص ٣٨٣، وشرح المفصل ٣: ١١٢. الملا: ما اتسع من الأرض، واسم موضع.
(٦) شرح الجزولية للأبذي ٢: ١٣٧ ـ ١٣٨ ـ مخطوط. وفي النقل تصرف.
(٧) فإذا قلت.... قد شاركه فيه: سقط من س.
(٨) سورة الكوثر: ٣.
(٩) أسباب نزول القرآن للواحدي ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤.
(١٠) ن: في العاص.

أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[١]، ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ * وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾[٢] لمّا كان ثَمَّ من يَدَّعي أنه يُضْحِك ويُبْكي، ويُمِيتُ ويُحْيـي، ويُغْني ويُقْني، وأنَّ الشِّعْرى رَبٌّ، أَخبـرَ عـن نفسـه أنـه هـو المُخْتَـصُّ بـذلـك. وقـال تعـالـى ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ﴾[٣]: لمَّا لم يَدَّعِ أحدٌ الخلقَ لم يحتج إلى التخصيص.

وما أوردَ السُّهَيلي من هذه الآيات ليست «هو» فيها فصلاً، أمَّا ما جاء بعدَ الضمير فيه فعلٌ فظاهرٌ، وأمَّا ﴿إنَّ شانئكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾[٤]، ﴿وأنَّه هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾ فإنه يجوز أن يكون فصلاً، ويجوز أن يكون غيرَ فصل، ففي (هُوَ الأَبْتَرُ) يجوز أن يكون مبتدأ، وفي (هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى) يجوز أن يكون مبتدأ، / ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المنصوب اسم أنَّ. [١٣٥:١/ب]

مسألة: إن اجتمع الضميران مع الفصل فإمَّا أن تَفْصِل بينهما أو لا تَفصِل. فإن لم تَفْصِل، نحو: زيدٌ ظننتُه هو إياه خيراً من عمرٍو، فمذهب س[٥] أنه لا يجوز ذلك لأنه تأكيد في المعنى بهذه الثلاثة. وكلٌّ منها يُغْني عن صاحبه. وإن فصلتَ، وأخرتَ البدل، جاز[٦]، نحو: ظَننتُه هو القائمَ إياه؛ لأنه في نية الاستئناف، وصار في ذلك بمنزلة إنَّ واللام في كلام واحد إذا تأخرت اللام، وسواءٌ أكان الفصل بالمفعول الثاني أو بظرف معمول الخبر، نحو: ظَنَنتُه هو يومَ الجمعة إياه القائمَ. فإن كان أحدُهما إضماراً والآخر ظاهراً جاز اتفاقاً لعدم الضميرين المؤذنينِ بالضعف، نحو: ظَننتُه هو نفسَه القائمَ.

مسألة: لا يقع الفصلُ بين الخَبَرينِ، فلا تقول: ظننتُ هذا الحلوَ هُوَ الحامضَ؛ لأن الثاني ليس بالمُعَوَّل عليه وحدَه. وقيل: بِدُخُولِه بينَهما.

---

(١) سورة النجم: ٤٣ ـ ٤٤.
(٢) سورة النجم: ٤٨ ـ ٤٩.
(٣) سورة النجم: ٤٥.
(٤) زيد هنا في ك ما نَصُّه: يجوز أن يكون مبتدأ، وفي.
(٥) الكتاب ٢: ٣٨٩، وشرحه للسيرافي ٣: ١٦٣/أ ـ ١٦٣/ب.
(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦٣/أ ـ ١٦٣/ب.

ص: بابُ الاسمِ العَلَم

وهو المخصوصُ مُطْلَقاً غَلَبَةً أو تَعْليقاً بمسمًّى غيرِ مُقَدَّرِ الشِّياعِ، أو الشائعُ الجاري مَجْراه.

ش: المخصوصُ جنسٌ يَشمُل سائر المعارف. وقال المصنف في الشرح[١]: «المخصوص مُخْرِجٌ لاسم الجنس، فإنه شائع غير مخصوص» انتهى. وقد قَدَّمنا[٢] أنَّ الجنس في الحَدِّ لا يُؤتى به للاحتراز، إنما يُؤتى به لِيَشْمُل المحدودَ وغيرَه، ثم بعدَ ذلك يُؤتى بالفصل الذي يميز المحدودَ مِن غيره.

وقوله: **مُطْلَقاً** فصلٌ يُخْرِج المضمرَ، نحو «أنا»، فإنه مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به، وغيرُ مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مُخْبِر عن نفسه، ويُخرِج اسمَ الإشارة ،نحو «ذا»، فإنه مخصوص باعتبار مَن أشرتَ إليه في الحال، وغيرُ[٣] مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار إليه مفردٍ مذكَّرٍ قريب.

وقوله: **تعليقاً أو غَلَبَةً**[٤] هذا تقسيمٌ وبيانٌ لصِنْفَيِ[٥] الأعلام، ولو حُذف ما احتيج إليه في الحَدّ. والمرادُ بالتعليق تخصيصُ الشيء بالاسم قصداً

(١) شرح التسهيل ١: ١٧٠.
(٢) تقدم في ١: ١٦.
(٣) فيما عدا ف: غير.
(٤) كذا. والذي في الفص كما رأيت: غلبة أو تعليقاً.
(٥) ن: لشقّي.

للتسمية كزَيْد ومَكَّة. والمرادُ بالغَلَبة تخصيصُ أحدِ المشترِكينَ أو المشترَكات بشائعٍ اتفاقاً، كتخصيص عبد الله بابن عُمَر[1]، وتخصيص الكعبة بالبيت، وتخصيص مُصَنَّف سيبويه بالكتاب، ومُدَوَّنة سُحْنُون[2] بالكتاب.

وقوله غيـرِ مُقَدَّرِ الشِّياع مُخْرِجٌ للشَّمس والقَمَر، فإنهما مخصوصان بالفعل شائعان بالقوة، وسيأتي ذكر الخلاف[3] في ذي الغَلَبة أهو من قَبيل الأعلام أم لا، إن شاء الله.

وقـولــه أو الشـائـعُ الجـاري مَجْـراه هـو معطـوفٌ على قـولـه «هـو المخصوصُ»، فهو قَسيمُ المخصوص الموصوف لا قِسْمٌ منه، والمرادُ به العَلَم الجِنْسيّ، كأُسامةَ للأسد، وذُؤالةَ للذئب، وشَبْوةَ للعقرب، وثُعالةَ للثعلب، وكَيْسانَ للغَدْر، فهذه وما أَشبهَها أعلامٌ في اللفظ / نكراتٌ في المعنى. وتقدم لنا الكلامُ[4] على علم اسم الجنس في أول «باب المعرفة والنكرة». [١٣٦:١/أ]

وقد حَدَّ الأستاذ أبو الحسن بن عُصْفور العَلَم، فقال[5]: «العلم هو اسمٌ عُلِّقَ في أولِ أحواله على شيءٍ بعينِه في جميع الأحوال من غَيبة وتكلُّم وخِطاب». قال: «فقولي «اسمٌ عُلِّقَ في أول أحواله على شيء بعينه» تَحَرُّز من المُعَرَّف بالألف واللام أو بالإضافة، فإنه كان نكرةً قبلَ ذلك. وقولي «في

---

(١) ك: بابن عمرو.

(٢) أبو سعيد عبد السلام بن حبيب التنوخي الحمصي الأصل المغربي القيرواني المالكي، قاضي القيروان، وفقيه المغرب، وسحنون لقب له. سمع من سفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب وعبد الرحمن بن القاسم. وأخذ عنه ولده محمد، وبَقيُّ بن مِخْلَد ووهب بن نافع. وأصل المدونة أسئلة، سألها أسد بن الفرات لابن القاسم، فلما ارتحل سحنون بها عرضها على ابن القاسم، فأصلح فيها كثيراً، وأسقط، ثم رتَّبها سحنون، وبوَّبها، واحتج لكثير من مسائلها بالآثار من مروياته. توفي سنة ٢٤٠ هـ، وله ثمانون سنة. سير أعلام النبلاء ١٢: ٦٣ ـ ٦٩.

(٣) سيأتي في ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٤) تقدم في ص ١٠٦ ـ ١٠٩.

(٥) شرح الجمل ١: ٢٠٣، والمقرب ١: ٢٢٢.

جميع الأحوال من غَيبة وخِطاب وتكلُم» تَحَرُّزٌ من المشار الذي لا يقع على المسمَّى إلا في حال الإشارة، ومن المضمر لأنه لا يقع أيضاً على المسمَّى إلا في حال الغَيبة إن كان ضمير غائب، والتكلُّم إن كان ضمير متكلِّم، والخِطاب إن كان ضمير مخاطَب»[1]. وحَدُّ المصنف مُسْتَرَقٌ أكثرُه من حَدِّ الأستاذ أبي الحسن.

ص: وما استُعملَ قبلَ العَلَميَّة لغيرِها منقولٌ منه، وما سِواه مُرْتَجَلٌ، وهو إمّا مَقيسٌ، وإمَّا شاذٌّ بِفَكِّ ما يُدْغَم، أو فتحِ ما يُكْسَرُ، أو كَسْرِ ما يُفْتَحُ، أو تصحيحِ ما يُعَلُّ، أو إعلالِ ما يُصَحَّحُ. وما عَرِيَ من إضافةٍ وإسنادٍ ومزجٍ مُفْرَدٌ، وما لم يَعْرَ مُرَكَّبٌ[2]. وذو الإضافة كُنْيةٌ وغيرُ كُنْية. وذو المَزْج إنْ خُتِمَ بغير وَيْهِ أُعْرِبَ غيرَ منصرف، وقد يُضاف، وإنْ خُتِمَ بوَيْهِ كُسر، وقد يُعْرَبُ غيرَ منصرف. وربما أُضيفَ صدرُ ذي الإسناد إلى عجزها[3] إن كان ظاهراً.

ش: المُرتَجَلُ إمّا مادةٌ وصورة، وهي الأجناس الأُوَل؛ إذ لو كانت منقولةً لَزِمَ التسلسل، وإما مادةٌ دونَ صورة، ويكون في الأعلام، فيلفظوا لها بموادّ لم يُتَكَلَّم بها في النكرات، لكنَّ صيغتها كصيغة النكرات كفَقْعَس وخِنْدِف. ومُرتجل صورة دون مادة، وهو الأسماء المشتقة ونحوها في النكرات، وقد يكون في الأعلام.

وقَسَّم المصنف وكثيرٌ من النحويين[4] العَلَم إلى منقول ومُرْتَجل. وذهب بعض النحويين[5] إلى أنَّ الأعلام كلها منقولة، وأَنكرَ المرتجل. وهذا

---

(١) شرح الجمل ١: ٢٠٣.

(٢) زيدَ هنا في شرح التسهيل ما نصُّه: «فذو الإسناد جملة وغير جملة».

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي التسهيل وشرحه: «إلى عجزه» وذكر محقق التسهيل أنه ورد في ثلاث نسخ منه: «إلى عجزها».

(٤) المبهج ص ٥، والمفصل ص ٦، وشرحه ١: ٢٧، ٢٩، والجزولية ص ٦٣، وشرحها للأبذي ص ٥٦٧، وشرح الكافية ٢: ١٣٨، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٣٥، ٦٣٧. ومن هذا الموضع إلى آخر قوله في ص ٣٠٩ «وأصلها اصمت أي» سقط من ك.

(٥) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٧ ـ ٥٦٨.

المذهب يَظهر من كلام س[١]. والمنقولُ[٢] هو الذي يُحفَظُ له أصلٌ في النكرات، والمرتجلُ[٢] هو الذي لا يُحفَظ له أصلٌ في النكرات. وقيل: المنقول هو الذي يسبق له وضعٌ في النكرات، والمرتَجل هو الذي لم يَسبق له وضعٌ في النكرات. والذي أنكر المرتجَل في الأعلام يقول[٣]: إنه سبق الوضع، ووصل إلى المسمِّي الأول، وعلم مدلولَ تلك اللفظة في النكرات، وسَمَّى بها، وجَهِلْنا نحن أصلَها، فتوهَّمَها مَن سَمَّى بها من أجل ذلك مُرتجلةً.

وزَعم الزجاجُ أنَّ الأعلام كلَّها مرتجلةٌ، فالمرتجلُ عندَه ما لم يُقصَد في وضعه النقلُ من محلٍّ آخر إلى هذا، ولذلك يَجعل أل في الحارث زائدة، وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعَرَض لا بالقَصْد.

والمنقول يكون منقولاً من مصدر كفَضْلٍ وسَعْد، ومن اسمِ عين كثَوْر وأَسَدٍ، ومن اسمِ فاعل كحارثٍ وغالِبٍ، ومن اسم مفعول كمَنْصُور ومَسْعُود، ومِن صفةٍ مشبَّهة كحَسَنٍ وسَعيد، ومن فعلٍ ماضٍ كشَمَّرَ وكَعْسَبٍ[٤]، ومن مضارع كتَغْلِب ويَشْكُر، ومن جملة مِن فعلٍ وفاعلٍ ضميرٍ مستكنٍّ، نحوُ: تأبَّطَ شَرًّا، ونحوُ: ذَرَّى حَبًّا، ونحوُ قوله[٥]:

نُبِّئْتُ أَخْوالي بني يَزِيدُ ظُلْماً علينا لَهُمُ فَدِيدُ

فـ «يزيدُ» جملة فيها ضمير مستكنّ. ومِن فعلٍ وفاعلٍ ضميرٍ بارزٍ، نحوُ قوله[٦]:

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٧٦ ـ ٥٦٨.

(٢) الجزولية ص ٦٤، وشرحها للأبذي ص ٥٦٧، ٥٦٩.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٨.

(٤) كَعْسَبَ: عدا عدواً شديداً بفزع.

(٥) نسبه العيني إلى رؤبة في المقاصد النحوية ١: ٣٨٨ و ٤: ٣٧٠. وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢. وهو بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ١٧٦، والمبهج ص ٣١، وشرح المفصل ١: ٢٨، واللسان (فدد)، وشرح التسهيل ١: ١٧١. وانظر الخزانة ١: ٢٧٧ [الشاهد ٣٩].

(٦) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٠٠، والمبهج ص ١٤، والمفصل ص ٨، =

علـى أَطْـرِقـا بـاليـاتِ الخِيـا م إلا الثُّمـامُ وإلا العِصِـيُّ

ومن فعلٍ وفاعلٍ ظاهرٍ، نحو: بَرَقَ نحرُه، وشابَ قَرْناها.

وذهب بعضُ النحويين[1] إلى[2] أن العلم يكون منقولاً من فعلِ أمرٍ دونَ إسناد، وجَعل من ذلك «إصْمِتَ» اسماً للفلاة الخالية، أنشدَ النحويون[3]:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً، باتتْ، وباتَ لها بِوَحْشِ إصْمِتَ، في أَصْلابِها أَوَدُ

وقال المصنف في الشرح[4]: «وذلك غير صحيح لأن الأمر بالصَّمْت إن كان من أَصْمَتَ فتفتح الهمزة، أو من صَمَتَ فتُضَمّ الميم، وإصْمِت بخلاف ذلك، والمنقول لا يُغَيَّر، ولأنه قد قيل فيه إصْمِتةُ بهاء التأنيث، ولو كان فعلَ أمرٍ لم تلحقه هاء التأنيث، وإذا انتفى نَقلُه من فعلٍ أمر، ولم يَثبت استعمالُه في غير العلمية تَعَيَّن كونُه مُرْتَجلاً» انتهى ملخصاً.

وما رَدَّ به لا يصلح للردّ: أمَّا الهمزة فقال النحويون: إنَّ أصلها همزة وصل، وأصلها اصْمِتْ، أي من صَمت يصمِت إذا سَكَتَ، كأنَّ إنساناً قال لصاحبه بالفلاة اصْمِتْ، يُسَكِّتُه تَسَمُّعاً لِنَبْأة أَوْجَسَها، فسُميت بذلك، وقُطعت الهمزة. قال أبو الفتح: «وقطعُ الهمزة من إصْمِتَ مع التسمية به خالياً من الضمير هو الذي شَجَّعَ النحاة على قطع هذه الهَمَزات

= وشرح التسهيل ١: ١٧١. أطرقا: اسم مكان. وأصله أن رجلاً قال لصاحبيه هناك: أطْرِقا، أي: اسْكُتا، فصار علماً لذلك المكان. والثمام: شجر يعمل فوق الخيم. والعصي: خشب بيوت الأعراب. والمعنى: عرفت الديار على أطرقا... الخ. س: إلا الثمامَ.

(١) المبهج ص ١٤.

(٢) إلى: انفردت به ن.

(٣) البيت للراعي النميري. المفصل ص ٧ وشرحه ١: ٢٩، ٣٠، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٠٦، ٣٤١، ومعجم البلدان (إصمت)، والخزانة ٧: ٣٢٤ ـ ٣٤٤ [الشاهد ٥٣٨]. أشلى: دعا. وفاعله ضمير «أَطْلَس» المذكور في البيت الذي قبله، يعني صياداً. وسلوقية: كلاب منسوبة إلى سَلُوق، وسَلُوق: موضع باليمن تنسب إليه الكلاب. والأود: الاعوجاج.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٧١ ـ ١٧٢.

إذا سمي بما هي فيه»[1].

وأما لحاق التاء في قولهم: «لَقِيتُه بِوَحْش إصْمِتَةَ»، وقول المصنف: «لو كان فعلاً في الأصل لما لحقته التاء التي للتأنيث»، فالجواب[2]: «أنها لَحِقت في هذا المثال على هذا الحد ليزيدوا في إيضاح ما انتحَوه ويُعْلِموا بذلك أنه قد فارَقَ موضعَه من الفعلية من حيث كانت هذه التاء لا تَلحق هذا المثال فِعْلاً، فصارت إصْمِتةُ في اللفظ بعدَ النقل كإجْرِدة[3] وإبْرِدة[4]. وأنّسَهم بذلك تأنيثُ المسمَّى، وهو الفلاة، وزاد في ذلك أن إصْمِتَ ضارَعَ الصفة لأنه من لفظ الفعل، وفيه معناه، أعني معنى الصَّمْت، وهو جُثَّة لا حَدَث، وتلك حالُ قائمةٍ وكريمة. وأيضاً فقد قالوا في واحدِ اليَنْجَلِبِ[5] ـ وهو الخَرَزُ المُؤَخَّذُ به ـ اليَنْجَلِبة، فإذا جاز أن تَلحق التاء اليَنْجَلِبَ، وهو / غيرُ عَلَمٍ ومُبَقًّى على صورة فِعْليته، فإصْمَت الذي قد تغير لفظه بقطع همزته، ومعناه بكونه علماً، أَقْبَلُ للتغيير»[6]. [١:١٣٦/ب]

وزَعم بعضُ النحويين[7] أنه قد يُنقل إلى العلمية من صوت، نحو بَبَّة، وهو نَبْزٌ[8] لبعض بني هاشم، وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل[9]، وهو منقول من الصوت الذي كانت أمه ترقصه به وهو صبي، وذلك قولُها[10]:

---

(١) المبهج ص ١٤.

(٢) من هذا الموضع إلى آخر قوله: «أقبل للتغيير» في المبهج ص ١٤ ـ ١٥.

(٣) الإجردة: واحدة الإجرد، وهو نبت يدل على الكمأة.

(٤) الإبردة: برد في الجوف.

(٥) «الينجلب: خرز يؤخَّذ به الرجال. حكى اللحياني عن العامرية أنهن يقلن: أَخَّذْتُه باليَنْجَلِبْ، فلا يَرِمْ ولا يَغِبْ، ولا يَزَلْ عندَ الطُّنُبْ». اللسان (جلب).

(٦) المبهج ص ١٤ ـ ١٥.

(٧) المبهج ص ١٦، وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٨.

(٨) س: نَبَزٌ. وفي اللسان (نبز) أن النَّبز بالتحريك اللقب، وبالتسكين مصدر.

(٩) في هذا الموضع من س تُرك فراغ قدره سطر ونصف.

(١٠) هي هند بنت أبي سفيان. المسائل الحلبيات ص ١٣٧، وسر صناعة الإعراب ص ٥٩٩، والمبهج ص ١٦ وفيهن تخريج الرجز. خدبة: ضخمة. وأهل الكعبة: نساء قريش. ويروى: «تَجُبُّ» أي: تغلب بحسنها.

لأُنْكِحَــــــنَّ بَبَّـــــهْ   جـــارِيَـــةً خِـــدَبَّـــهْ
مُكْــــرَمـــةً مُحَبَّـــــهْ   تُحِـــبُّ أَهْـــلَ الكَعْبَـــهْ

وزعم ابن خالويه في «كتاب لَيْسَ»[1] أن بَبَّةَ هو الغلام السَّمين. وقال المصنف في الشرح[2]: «والصحيحُ أنَّ بَبَّة منقول من قولهم للصبي السَّمين بَبَّة، وقد تَبَبَّبَ فهو بَبٌّ وبَبَّةٌ إذا سَمِنَ».

وتقسيمُ المصنف العلمَ إلى قسمين منقول ومرتجل إنما هو بالنظر إلى الأكثر الأغلب، وإلا فقد لا يكون منقولاً ولا مرتجلاً، وهو ما عَلَميته بالغَلَبة، نحو: الثُّرَيَّا والدَّبَران[3] وابن عُمَر، ويأتي الكلام على ما عَلَميته بالغَلَبة، إن شاء الله.

وقولـه **وهو إمّا مقيسٌ** ـ وهو الذي يُسْلَك به سبيلُ نظيرِه من النكرات في الوزن ـ **وإمّا شاذٌ** وهو الذي عُدِلَ به عن سبيل نظيره من النكرات في الوزن.

وقولـه **بِفَكِّ ما يُدغَم** مثالُ ذلك مَحْبَبٌ[4]، وهو مَفْعَلٌ من الحُبِّ، والقياسُ يقتضي أن يكون مَحَبًّا بالإدغام؛ لأنَّ ذلك حُكمُ مَفْعَلٍ مما عينُه ولامُه صحيحان مِن مَخْرَج واحد، كما قالوا: مَرَدٌّ ومَفَرٌّ، ولا يجوز أن تكون الميم أصلية، فيكون وزنه فَعْلَلاً، ويكون ملحقاً بِجَعْفَرٍ كقَرْدَد[5]، فلا يكون الفك شاذًّا إذ الإلحاق مانعٌ من الإدغام؛ لأن الميم إذا كانت أول كلمة، وبعدَها ثلاثةُ أحرف، فالقياسُ جعلُها زائدةً؛ لأنه لم تجـئ أصليةً فيما عُرِفَ له اشتقاقٌ أو تصريف إلا نادراً، نحو: مِعْزًى، بدليل قولهم: مَعْزٌ. وإذا ثَبَتَ أنَّ الميم زائدة وَجَبَ الإدغام.

---

(١) كتاب ليس ص ٣٦.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٢.
(٣) الدبران: خمسة كواكب من الثور، وهو من منازل القمر. وقيل: نجم بين الثريا والجوزاء.
(٤) محبب: اسم رجل.
(٥) القردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض.

فإن قيل: يَجب جعلُ الميم أصليةً حتى لا يكونَ الفَكُّ شاذّاً؛ لأن ذلك أوسعُ مِن فَكِّ ما يجب إدغامه؛ لأنَّ بابه أن يجيءَ ضرورةً، نحو قوله[1]:

الحمدُ لِلَّهِ العَلِـيِّ الأَجْلَلِ

ولذلك جعل النحاةُ الميمَ في مَأْجَجٍ[2] ومَهْدَدَ[3] أصليةً حتى يكون الفكُّ قياساً، ورَأَوْا أنَّ أصالة الميم ـ وإنْ كان شذوذاً ـ أَوْسَعُ مِنْ فَكِّ ما يَجِبُ إدغامُه.

فالجواب: أنه لمَّا تَعارَضَ في مَحْبَبٍ شُذوذُ جعلِ الميم أصليةً مع شذوذِ فَكِّ المدغَم كان شذوذُ فَكِّ المدغم أَولى؛ لأنك إذا جعلتَ الميم زائدة كان اللفظ من تركيب «ح ب ب»، وذلك موجود، ويكون مشتقاً من الحُبّ، وإذا جَعلتَ الميمَ أصليةً كان من تركيب «م ح ب»، وذلك مفقود في كلامهم، فلمّا تعارض الشذوذانِ كان الحمل على التركيب الموجود أَولـى.

وقولـه **أو فتح ما يُكسَرُ** مثالُه: مَوْهَبٌ[4] ومَوْظَبٌ[5] ومَوْأَلةُ[6]، من وَهَبَ ووَظَبَ[7] ووَأَلَ[8]، والقياسُ يقتضي أن تكون العين مكسورة نحو: مَوْعِد ومَوْعِدة.

[١/١٣٧:١] فإن قلت: فلعلَّ الميمَ أصليةٌ، والوزن فَوْعَلٌ وفَوْعَلة / نحـو كَوْثَر

---

(١) هذا مطلع أرجوزة لأبي النجم. وهو بهذه الرواية في النوادر ص ٢٣٠، والمقتضب ١: ١٤٢، ٢٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ١١٦، والمنصف ١: ٣٣٩، والخصائص ٣: ٨٧، ٩٣. ويروى: «الحمد لله الوَهُوبِ المُجْزِلِ» وهو هكذا في الديوان ص ١٧٥، والكتاب ٤: ٢١٤، والشعر والشعراء ص ٦٠٤، والطرائف الأدبية ص ٥٧.

(٢) مأجج: اسم موضع.

(٣) مهدد: اسم امرأة.

(٤) موهب: اسم رجل.

(٥) موظب: اسم مكان.

(٦) موألة: علم شخص.

(٧) وَظَبَ على الشيء: لَزِمه وداومَه وتَعَهَّده.

(٨) وأل إليه: لجأ.

ودَوْسَرة[1]، فلا يكون الفتح شاذًّا لأنَّ جَعْلَ الميم أصليةً إذا كان بعدها ثلاثة أحرف ـ وإنْ كان ذلك قليلاً ـ أَوْسَعُ من كسرِ العين في المَفْعِل مما فاؤه واو.

فالجواب: أنه لمَّا تَعارضَ شُذوذانِ كان ما يؤدي إلى تركيبٍ موجودٍ أَولى، وهو جَعلُ الميم زائدةً لأنَّ مِن كلامهم تركيبَ (و ظ ب)، يقال: واظِبْ، وتركيبَ (و هـ ب) يقال: وَهَبَ، وليس من كلامهم تركيبُ (م هـ ب) ولا (م ظ ب). فإذا ثبتت زيادة الميم كان فتحُ العين شاذًّا.

وقوله **أو كَسْرِ ما يُفْتَحُ** مثالُه: مَعْدِي، من قولهم: مَعْدِي كَرِب، والقياسُ مَعْدًى بفتح الدال كمَرْمًى، ومَسْعًى ومَثْوًى، وحكى قطرب[2] صَيْقِل، بكسر القاف، اسم امرأة من نساء العرب، والقياسُ الفتح لأنَّ نظيره في الوزن من النكرات هو بفتح العين كضَيْغَم[3] وشَيْهَم[4].

وقولـه **أو تَصْحيحِ ما يُعَلُّ** مثالُه: مَدْيَنُ ومَكْوَزةُ[5] وحَيْوةُ[6]، فقياس مَدْيَن ومَكْوَزة أن يلزمهما الإعلال بأن تُنقل الفتحةُ من حرف العلة إلى الساكن، ثم يُقلب حرفُ العلة ألفاً لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ، فكان ينبغي أن يُقال مَكازة كمَثابة ومَدان كمَقام، لكنَّهم شذُّوا في ذلك، وهذا الشذوذُ متفقٌ عليه عندَ من يقول بالنقل على كل حال.

وأمَّا من يقول بالارتجال فمنهم مَن جَعل الصحة شذوذاً، ومنهم من لم يرها شذوذاً. وإلى ذلك ذهب أبو العباس، فقال[7]: «إنما يجب إعلالُ مَثابة

---

(١) كتيبة دوسرة: مجتمعة.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٢.
(٣) الضيغم: الأسد.
(٤) الشيهم: الذكر من القنافذ.
(٥) مكوزة: علم شخص.
(٦) حيوة: علم شخص.
(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٧٠، وانظر شرح الشافية ٣: ١٠٥، والمقتضب ١: ١٠٨ـ١٠٩.

ومَقام وأشباهِهما بالحمل على الفعل لكونها مشتقةً منه بقياس، وأما مَكْوَزَةُ ومَدْيَنُ ونحوُهما فأعلام ليست مأخوذة من أفعال فتعتلّ بالحمل عليها.

والصحيح أنَّ اعتلالها شاذ لأنها منقولة من نكرات، إذ الأسماءُ كلُّها ينبغي أن تكون منقولة حملاً للأقلِّ على الأكثر، وبتقدير أنها مرتجلة فليست العلةُ في الإعلال ما ذَكر من كونِ مَقامٍ ومَثابةٍ وأمثالِهما مأخوذةً من فِعْل، بل السببُ في ذلك أنها على مثال الفعل في عدد الحروف ومقابلة الزائدِ الزائدَ ومماثلةِ الحركاتِ والسَّكَناتِ حركاتِ الفعل وسَكَناتِه مع اختلاف الزيادتين، أعني مخالفة زيادةِ الاسم زيادةَ الفعل، فأُمن بذلك اللبس، ولو اتَّفقت الزيادتان لم يجز الاعتلال خوفَ اللبس، نحو: أَعْوَرَ وأَبْيَنَ».

وأما حَيْوةُ فقياسُه[1] حَيَّةُ لأنه إذا اجتمع في اللفظ ياء وواو، وسَبقت إحداهما بالسكون، ولم تكن الأولى منقلبة من غيرها، قُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمتِ الياءُ في الياء، نحو: قَيُّوم، أصله قَيْوُوم، فقُلبت الواوُ ياء، وأُدغمت الياءُ في الياء.

وقوله **أو إعْلالِ ما يُصَحَّحُ** مثاله: داران وماهان، قياسُهما التصحيح، فيقال: دَوَران ومَوَهان، كما قالوا في النظير من النكرات الجَوَلان والطَّوَفان والدَّوَران.

---

(١) كذا. وقال ابن جني: «وأصلها حَيَّة، فأبدت اللام واواً، فصارت حَيْوة، وهذا ضدّ ما يوجبه القياس، وذلك أن عرف هذا النحو وعادته أنه إذا اجتمعت الواو والياء، وسكنت الأولى منهما، قلبت الواو ياء، نحو: لويتُ لَيَّة وطويتُ طَيًّا، ونحو: سَيِّد وهَيِّن. فأما أن تجتمع الياءان، فتقلب الياء واواً، فهذا ضدّ القياس في هذا الباب، وإنما احتمل ذلك وارتجل لمكان العلمية» المبهج ص ٢٢. وانظر: المنصف ٢: ١٦٠، ٢٨٥، وسر صناعة الإعراب ص ٥٨٩ ـ ٥٩٠، والبغداديات ص ٢٣٣، والممتع ص ٥٦٩. ولعل أبا حيان أخذ بمذهب المازني الذي زعم أن هذا مما جاءت عينه ياء ولامه واوًا. المنصف ٢: ٢٨٤ ـ ٢٨٥، والبغداديات ص ٢٣٤، والممتع ص ٥٦٩. وقد أخذ أبو حيان هذا النص من شرح الجزولية للأبذي ص ٥٧٠.

وقوله **وما عَرِيَ من إضافةٍ وإسنادٍ ومزجٍ مفردٌ، وما لم يَعْرَ مُرَكَّبٌ** /[١: ١٣٧/ب] مثالُ الإضافة عبدُ اللّه، ومثالُ الإسناد بَرَقَ نَحْرُه، ومثالُ المزج بَعْلَبَكُّ. والمرادُ بالمزج تنزيلُ عَجُزِ المركَّبِ منزلةَ تاء التأنيث.

وما ذَكره المصنفُ مِن أنَّ ما عَرِيَ عما ذَكر مفردٌ وما لم يَعْرَ مركبٌ يَرِدُ عليه أشياءُ كثيرة مما سُمِّيَ بها فصارت أعلاماً، وهي مركبة، وقد عَرِيتْ من إضافةٍ وإسنادٍ ومزجٍ، كتَسْمِيتِكَ بما رُكِّب مِن حرفين، نحوُ: إنَّما، أو حرف واسم، نحو: يا زيدُ، أو حرف وفعل، نحو: قد قام، ومن حرف جر ـ وهو على حرف واحد ـ ومجرورٍ، نحو: بزيدٍ، وشبهِ ذلك، وقد أَتْقَنَّا ذلك في شرح «باب التسمية بلفظ كائن ما كان» من هذا الكتاب.

وقولـه **وذُو الإضافة كُنْيَةٌ وغيرُ كُنْيَة** مثالُه: أبو بَكْر وأُمُّ بكر وعبدُ اللّه وعبدُ الرحمن.

وقولُه **وذُو المَزْجِ إنْ خُتِمَ بغيرِ وَيْهِ أُعْرِبَ غيرَ منصرفٍ، وقد يُضاف** مثالُه: جاء مَعْدِي كَرِبُ، ورأيتُ مَعْدِي كَرِبَ، ومررتُ بِمَعْدِي كَرِبَ، وجاء مَعْدِي كَرِبٍ، ورأيتُ مَعْدِي كَرِبٍ، ومررتُ بِمَعْدِي كَرِبٍ. وقد كَرَّرَ[1] هذه المسألة في فَصْلٍ من فصول «باب ما لا ينصرف» وزاد وجهاً ثالثاً، وهو البناء[2]، فتقول: قام مَعْدِي كَرِبَ، ورأيتُ مَعْدِي كَرِبَ، ومررتُ بِمَعْدِي كَرِبَ، تشبيهاً بخمسةَ عَشَرَ.

وقولـه **وإنْ خُتِمَ بِوَيْهِ كُسِر، وقد يُعْرَبُ غيرَ مُنصرِف** يعني بقوله كُسِر أي: بُني على الكسر، فتقول: جاءَ سيبويهِ، ورأيت سيبويهِ، ومررت بسيبويهِ. ومثالُ إعرابه: جاء سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ.

وقول المصنف «وقـد يُعْرَبُ غيرَ منصرف» ليس مُتَّفَقاً عليه، إنما أجاز

---

(١) كتب في هامش ن ما نصُّه: «وقد ذكر هذه المسألة». وكتب في ف: «كرر»، وضُرب على الراء الأخيرة، وأُضيفت ذال قبل الكاف.

(٢) التسهيل ص ٢٢٢.

ذلك الجَرْميُّ، وأما سيبويه[١] فلم يَذكر فيه إلا البناء، والقياسُ يقتضي أن لا يجوز غيرُه لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتِهما شيئاً واحداً، فعُومل معاملةَ الصوت كـ «غاقِ»، فبُني، ونُوِّنَ إذا نُكِّر. فإنْ كانَ ما أَجازه الجرميُّ مُسْتَنَدُه السماعُ قُبِلَ، وإنْ كان أَجازه بالقياس لم يُقْبَلْ.

وقولـه **ورُبَّما أُضِيفَ صَدْرُ ذي الإسناد إلى عَجُزِها إنْ كان ظاهراً** مثالُه ما ذَكر المصنف[٢] أنّ[٣] مِن العرب مَن يُضيف أَولَ الجزأَينِ إلى الثاني، فيقول: جاءني بَرَقُ نَحْرِهِ. وهذا الذي ذَكره لا يُقاس عليه، بل نَصَّ النحويون أنَّ كلَّ ما سُمِّي به مما فيه إسناد فليس فيه إلا الحكاية، فلو سَمَّينا بـ «زيدٌ قائمٌ» لم يجز أن تقول: زيدُ قائمٍ، فتضيف. وكذلك لو سميت بـ «قامَ زيدٌ» حكيت، ولا يجوز: قامُ زيدٍ، بالإضافة.

وقولـه **إنْ كانَ ظاهراً** احتراز مِن مثلِ أن تُسَمـي بمثل «خَرَجْتُ»، فعَجُز «خَرجتُ» ليس باسمٍ ظاهر لأنه ضمير، فلا تجوز فيه الإضافة. وتقييدُه بقولـه «إنْ كان ظاهراً» أي: كان العجز ظاهراً، يدل على أنه ينقاس عندَه، وقد ذَكرنا أنه لا يَنْقاس.

ص: ومِنَ العَلَمِ اللَّقَبُ، ويتلو غالباً اسمَ ما لُقِّب به بإتباعٍ أو قطعٍ مطلقاً، وبإضافةٍ أيضاً إنْ كانا مفردَينِ، ويَلزم ذا / الغَلَبَة باقياً على حالِه ما [١/١٣٨:١] **عُرِّفَ به قبلُ دائماً إنْ كان مضافاً، وغالباً إنْ كان ذا أداة. ومثلُه ما قارنتِ الأداةُ نَقْلَه أو ارتجالَه، وفي المنقول من مُجَرَّدٍ صالحٍ لها ملموحٍ به الأصلُ وجهانِ.**

ش: سَقط من بعض النسخ قولُـه «غالباً». ومعنى ما ذَكر في العلم اللَّقَب[٤] أنه يتلو في الغالب الاسمَ، فدلَّ قولُه في الغالب أنه يتقدم اللقبُ

---

(١) الكتاب ٣: ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٣.

(٣) ص: من أن.

(٤) اللقب: سقط من س.

على الاسم، فتقول مثلاً: جاء كرزٌ عبدُ اللَّهِ، ولكنَّ الغالب أنْ يتأخر اللقبُ ويتقدم الاسمُ.

ومما تَقدمَ فيه اللقبُ وتأخَّر الاسمُ قولُ الشاعر[1]:

أَبْلِـغْ هُـذَيْـلاً، وأَبْلِـغْ مـن يُبَلِّغُهـا عَنِّي حَديثاً، وبعضُ القولِ تَجْريبُ
بأنَّ ذا الكَلْبِ عَمْراً خيرُهم حَسَباً ببطن شَرْيانَ، يَعْوي حولَه الذِّيبُ

وإذا تأخر اللقب فإنه يَجوز فيه الإتباعُ إمَّا على البدل، وإما على عطف البيان، وهذا أَولى لأنَّ اللقبَ أشهرُ من الاسم، وإذا قَطعتَ فقد تَقطع إلى النصب على إضمار «أعني»، أو إلى الرفع على إضمار «هو».

وقولـه **مُطْلَقاً** يشير إلى أنه إنْ كان الاسمُ واللقبُ مضافَينِ، أو الاسمُ مضافٌ واللقبُ مفردٌ[2]، أو الاسمُ مفردٌ واللقبُ مضافٌ، أو اللقبُ والاسمُ مفردَينِ، فتقول: جاءني عبدُ اللَّه أنفُ الناقة، وجاءني عبدُ اللَّه بَطَّةُ، وجاءني زيدٌ عائذُ الكلبِ، وجاءني سعيدٌ كُرْزٌ، وذكر أنهما إذا كانا مفردين جاز أن يضاف الاسم إلى اللقب، نحو: جاء سعيدُ كُرْزٍ.

وهذه المسألة فيها خلاف: ذهب جمهور البصريين[3] إلى أنه لا تجوز فيها إلا الإضافة، ولا يجوز الإتباع. وذهب الكوفيون[4] وبعض[5] البصريين

---

(١) جنوب أخت عمرو ذي الكلب، وهو عمرو بن العجلان، أحد بني كاهل، وكان جاراً لبني هذيل. وقيل: هو أحد بني لحيان من هذيل. ترثي أخاها عمراً. وقيل: إن القصيدة التي منها هذان البيتان لسريع بن عمران الصاهلي. شرح أشعار الهذليين ص ٥٦٥، ٥٨٠، وشرح التسهيل ١: ١٧٤، وتخليص الشواهد ص ١١٨ ـ ١١٩، والمقاصد النحوية ١: ٣٩٥. وآخر البيت الأول في م والسكري وشرح التسهيل والمقاصد: تكذيب. شريان: اسم واد.
(٢) ك، ص: مفرداً.
(٣) شرح الكافية ٢: ١٣٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣.
(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢٥٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣. ونسب إلى الفراء في شرح الكافية ٢: ١٣٩.
(٥) هو الزجاج كما في شرح الكافية ٢: ١٣٩، ونتائج التحصيل ص ٦٧٦.

إلى جواز الإتباع، فتقول: هذا يحيى عينانِ[1]، ورأيت يحيى عينينِ، ومررت بيحيى عينينِ، في رجل اسمُه يحيى، ولقبُه عَيْنان.

ويَرِدُ على قوله «إنْ كانا مفردَينِ» أنّ لنا مفردَينِ، ولا تجوز الإضافة، مثلُ أن يكون فيهما الألف واللام أو في أحدهما، فإنه لا تجوز الإضافة في هذه الحال، بل يُتبع، نحو: جاءَ الحارثُ كُرْزٌ، ورأيتُ الحارثَ كُرْزاً، ومررت بالحارثِ كُرْزٍ.

وقد اعتذر المصنف عن س[2] في كونه لم يذكر في المفردين إلا الإضافة، ولم يَذكر التبعيةَ ولا القطع، «بأن الإضافة هي على خلاف الأصل، فبيَّنَ استعمالَ العرب لها إذ لا مُسْتَنَدَ لها إلا السماعُ، بخلاف الإتباع والقطع، فإنهما على الأصل. وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل لأنَّ الاسمَ واللقب مدلولُهما واحدٌ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافةُ الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأول[3] الأول بالمسمَّى والثاني بالاسم ليكون تقدير قول القائل جاء سعيدُ كُرزٍ: جاء مُسَمَّى هذا اللقب. فيخلص[4] من إضافة الشيء إلى نفسه، والإتباعُ والقطع لا يُحْوِجان إلى تأول، ولا يُوقِعان في مخالفةِ / أَصْل، فاستغنى س عن التنبيه عليهما. وإنما يُؤَوَّل الأول بالمسمى [١٣٨:١/ب]
لأنه المعرَّض للإسناد إليه، والمُسنَد إليه في الحقيقة إنما هو المسمَّى، وهذا أيضاً مُوجبٌ لتقديم الاسم على اللقب لأنَّ اللقبَ في الغالب منقولٌ من اسمِ غيرِ إنسان كبَطَّة وقُفَّة[5] وكُرْز[6]، فلو قُدِّمَ لتوهَّم السامع أن المراد مُسَمَّاه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يَعدِل عنه»[7] انتهى بلفظ المصنف في

(١) أي: ضخم العينين. وفي شرح الكافية ٢: ١٣٩ أن الفراء حكاه.
(٢) الكتاب ٣: ٢٩٤.
(٣) ن، وشرح التسهيل: تأويل.
(٤) ح، ص، م: فيتخلص.
(٥) القفة: الزَّبيل. وقَرعة يابسة.
(٦) الكرز: الخُرْج. أو ضَرْب من الجُوالق.
(٧) شرح التسهيل ١: ١٧٣ ـ ١٧٤.

الشرح. وإنما استعذر عن س لأنه لم ينقل الخلاف في المسألة، والخلاف منقول فيها كما سطرناه.

وقوله **ويَلزم ذا الغَلَبة** قال المصنف في الشرح[1]، ولَخَّصْناه: ذو الغَلَبة من الأعلام هو كلُّ اسمٍ اشتهر به بعضُ ما له معناه اشتهاراً تامًّا، وهو على ضربين: مضاف كابن عُمَرَ وابن رَألانَ، وذو أَداة كالأعشى والنابغة، فاختصَّ ابنُ عُمَرَ بعبدِ اللّه، وجابِرٌ بابنِ رَألانَ[2]، من بينِ سائر إخوتهما، واختصَّ الأعشى والنابغة بمن غَلَبا عليه من بينِ سائر ذي عَشاً ونُبوغ.

وقوله **باقياً على حاله** أي على عَلَمِيَّته بالغَلَبة، واحتَرز بذلك من أن يُقَدَّرَ زَوالُ اختصاص المضاف إليه ابْنٌ، فتتغير حالُ المضاف إليه، نحو: ما مِن ابنِ عُمَرٍ كابنِ الفارُوق، أو يُقَدَّرَ زوالُ اختصاص ما فيه أل، فيُجَرَّد، ويضاف ليختص، كقولهم: أَعْشَى تَغْلِبَ، وأَعْشَى قَيْسٍ، ونابغةُ بني ذُبْيانَ، ونابغةُ بني جَعْدةَ، وقال الشاعر[3]:

ألا أَبْلِغْ بني خَلَفٍ رَسُولاً ... أَحَقًّا أنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجاني

وقال آخر[4]:

ولو بَلَغَتْ عَوَّى السماءِ قَبِيلةٌ ... لَزادتْ عليها نَهْشَلٌ وتَعَلَّتِ

قال المصنف[5]: «وأَشرتُ أيضاً إلى تَغَيُّر الحال بالنداء، فيَعْرَى من

---

(١) شرح التسهيل ١ : ١٧٤.

(٢) هو جابر بن رألان السِّنْبِسي، شاعر جاهلي، وسِنْبِس من طيئ.

(٣) النابغة الجعدي. ديوانه ص ١٦٤، والكتاب ٣: ١٣٧، وتحصيل عين الذهب ص ٤٣٦، وشرح التسهيل ١ : ١٧٥، وتخليص الشواهد ص ١٧٦، والخزانة ١٠ : ٢٧٣ ـ ٢٨٠ [الشاهد ٨٤٨]. الرسول: الرسالة. وبنو خلف: رهط الأخطل من بني تغلب.

(٤) هو الحطيئة. ديوانه ص ٦٨، ومجالس العلماء ص ١٩٤. ونسب في اللسان (عوى) إلى الفرزدق ـ وعنه في ديوانه ص ١٣٨ ـ وذكر أن ابن بري نسبه للحطيئة. وهو في شرح التسهيل ١ : ١٧٥. العَوَّى: من منازل القمر.

(٥) شرح التسهيل ١ : ١٧٦.

الأداة، كقول النبي عليه السلام في دعاء: «إلا طارِقاً يَطْرُقُ بخير يا رَحْمانُ»(١)، وقال الشاعر(٢):

يـا أَقْـرَعُ بـنَ حَـابِـسٍ، يـا أَقْـرَعُ   إنَّـكَ إنْ يُصْـرَعْ أخـوكَ تُصْـرَعُ»

وقولـه ما عُرِّفَ به قبلُ الذي عُرِّف به هو الإضافة أو الألف واللام.

وقوله: إنْ كان مضافاً يعني أنه تلزمه الإضافة، ولا يُفصَل منها بحال.

وقوله وغالبـاً إنْ كان ذا أداة يعني أنه تثبت الأداة غالباً كالصَّعِق والعَوَّى والدَّبَران، وقد تُحذَف، نحوُ قولهم: «إنَّ لنا عُزَّى، ولا عُزَّى لكم»(٣)، وقوله(٤):

إذا دَبَـرانٌـا منـكِ يـومـاً لقيتُـه   أُؤَمِّـلُ أن أَلْقَـاكِ غَـدْوًا بِـأَسْعُـدِ

فعُزَّى ودَبَرانٌ الغالبُ عليهما استعمالُهما بالأداة، فتقول: العُزَّى والدَّبَران.

---

(١) أخرج مالك في الموطأ ـ كتاب الشعر ـ باب ما يؤمر به من التعوذ ص ٩٥٠ ـ ٩٥١ «عن يحيى بن سعيد أنه قال: أُسري برسول الله ﷺ، فرأى عفريتاً من الجنّ، يَطْلُبُه بِشُعْلة من نار، كلما التفتَ رسولُ الله ﷺ رآه، فقال له جبريل: أفلا أُعلِّمك كلماتٍ تقولُهنَّ، إذا قُلتَهنَّ طَفِئتْ شُعلتُه، وخَرَّ لِفِيه؟ فقال رسولُ الله ﷺ: بلى. فقال جبريل: قُلْ: أعوذ بوجه الله الكريم، وبكلمات الله التامَّات اللاتي لا يُجاوِزُهنَّ بَـرٌّ ولا فاجرٌ، مِن شَرِّ ما يَنزل من السماء وشَرِّ ما يَعْرُجُ فيها، وشَرِّ ما ذَرَأَ في الأرض وشَرِّ ما يَخرج منها، ومن فِتَن الليل والنهار، ومن طوارق الليل والنهار، إلا طارقاً يَطْرُقُ بخيرٍ يا رَحْمانُ». وقال بعده: «مرسل». وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٣: ٤١٩.

(٢) هو جرير بن عبد الله البجلي أو عبد الله بن خثارم البجلي. الكتاب ٣: ٦٧ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٢١ ـ ١٢٧، ولـلأعلم ص ٤١١، والسيرة النبوية ١: ٧٤، والمقتضب ٢: ٧٢، والكامل ص ١٧٥، وأمالي ابن الشجري ١: ١٢٥، وضرائر الشعر ص ١٦٠، والخزانة ٨: ٢٠ ـ ٣٠ [الشاهد ٥٨١]. الأقرع: هو الأقرع بن حابس.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٧٥. وهذه قولة أبي سفيان بعد انتهاء معركة أحد، كما في تاريخ الأمم والملوك للطبري ٢: ٥٢٦.

(٤) كُثَيِّر عَزَّة. ديوانه ص ٤٣٥، وشرح التسهيل ١: ١٧٥، وتخليص الشواهد ص ١٧٦، والمقاصد النحوية ١: ٥٠٨. الدبران: علم على الذي يَدْبُرُ الثريا، وهو خمسة كواكب في الثور، ويريد به أنه طالع نحس وخيبة. وأسعُد: جمع سعد، وأسعُد النجوم عشرة.

وهذا الذي ذَهب إليه المصنف مِن أنَّ العَلَم ذا الغَلَبة يَلزمُه غالباً ما عُرِّف به إنْ كان ذا أداة يُخالفُه قولُ أبـي موسى في الكُرَّاسة، قال[١]: «وقد يكون العَلَمُ بالغَلَبة، / فيلزمُه أحدُ أمرين: إمَّا الألفُ واللام كالثُّرَيَّا والدَّبَران، [١: ١٣٩/أ] وإمَّا الإضافةُ كابنِ عُمَرَ».

وما ذَهب إليه المصنفُ هو الصحيح، تارةً تُستعمل بالألف واللام وتارةً دونَها، ومعناها في الحالتين واحد، حكى ابن الأعرابي أنهم يقولون: «هذا العَيُّوقُ طالعاً» و«هذا عَيُّوقٌ طالعاً»[٢]. وكذلك يفعلون بسائر أسماء النجوم الغالبة. ومن ذلك: هذا النابغة ونابغة، بمعنى واحد. والتجريدُ من الأداة قليل، ومنه ما حكى س[٣] من قول بعض العرب: «هذا يومُ اثنين مباركاً فيه»، فأل في الاثنين وسائر الأيام ليست للتعريف، خلافاً لأبـي العباس[٤]، قال: «فإذا زالت صارت نكرات». ومذهبُه باطل بما حكى س مما قدمناه من مجيء الحال منه.

والصحيحُ مذهبُ الجمهور من كون أسماء الأيام أعلاماً تُوُهِّمَتْ فيها الصفة، فدخلت عليها أل كما في الحارث والعباس، ثم غَلبت، فصارت كالدَّبَران والنَّجْم، وهي مشتقة من معنى الصفة، فالسَّبْت من القطع، والجُمُعة من الاجتماع، وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس، وقد وصفوا بالعدد، نحو: مررت بنسوةٍ أَرْبَعٍ.

وقولـه **ومثلُه ما قارنَتِ الأداةُ نقلَه أو ارتجالَه** مثالُ المنقول النَّضْر والنُّعْمان، ومثالُ الارتجال السَّمَوْأَل واليَسَعُ، فهذه الأسماء حالةَ النقل والارتجال قارنَتْها الألفُ واللام، فهي في الحكم مثل ما كان عَلَماً بالغلبة مما

(١) الجزولية ص ٦٤، وشرحها للشلوبين ص ٦٥٢ ـ ٦٥٣، وللأبذي ص ٥٧٢.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٦.
(٣) الكتاب ٣: ٢٩٣.
(٤) المقتضب ٣: ٣٨٢ و ٤: ٣٢٤، وشرح الكافية ٢: ١٣٦.

فيه الألف واللام، فيجوز نزعُها منه في الأحوال التي نُزعت من العَلَم بالغَلَبة كالنداء وتقدير الاختصاص[1].

قال المصنف في الشرح[2]: «وهذانِ النوعانِ أَحَقُّ بعدم التجرد لأنَّ الأداة فيهما مقصودة في التسمية قصدَ همزةِ أحمدَ وياءِ يَشْكُرَ وتاءِ تَغْلِبَ، بخلاف الأداة في الأَعْشى، فإنها مزيدة للتعريف، ثم عَرَض بعد زيادتها شُهرةٌ وغَلَبة، أَغْنَتا عنها، إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها، فلم تُنتزع ما دام التعريف مقصوداً، كما لا تُنتزع المقارِنةُ للنقل والارتجال».

قال[3]: «ومن الأعلام التي قارن وضعَها وجودُ الألف واللام «اللَّهُ» تعالى، وليس أصله الإلّه». وأطال المصنف[4] في الاستدلالِ على ما ذهب إليه وإبطالِ ما سواه إطالةً تَزيد على ورقتين مُدْمَجَتين، وليس هذا موضعَ بحثٍ في ذلك، وقد كَتَبْنا في ذلك ما فيه غُنْية في كتابنا في تفسير القرآن المسمى بالبحر المحيط[5].

وما ذهب إليه المصنف مِنْ أنَّ مِنَ الأعلام ذا الغَلَبة قد ذَهب إليه غيرُه كأبـي موسى[6] من أصحابنا، فعندَهم أنَّ «البيت» عَلَمٌ بالغَلَبة، وأنَّ «ابن عُمَر» عَلَمٌ بالغَلَبة.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وغيرُه من شيوخنا: «الصحيح أن هذه الأسماء الغالبةَ جاريةٌ مَجرى الأعلام، وليست بأعلام إذْ تعريفها / ليس [١:١٣٩/ب] بوضع اللفظ على المسمَّى بل بالإضافة أو بالألف واللام، ولذلك تَلزم الألف واللام في الثُّرَيَّا وأمثاله. والدليل على أن ابن عُمَرَ ليس باسمٍ علم أنَّ الاسم

---

(١) م: وتقدير زوال الاختصاص.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٧٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٧٧ ـ ١٨٠.

(٥) البحر المحيط ١: ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٦) الجزولية ص ٦٤.

العَلَمَ الواقعَ عليه إنما هو عبد اللّه، وإنما غَلَب ابنُ عُمَرَ عليه بعد استقرار تسميته بذلك»[1] انتهى كلامه.

وقد رَدَّ بعضُ أصحابنا على الأستاذ أبـي الحسن، فقال: «هذا من باب توقيف العبارة على بعض محتملاتها، فمن حيث التوقيفُ كانت أعلاماً، وقد يكون لاسمٍ واحد عبارتان، يُعَبَّرُ بهما عنه بطريق العَلَمية لأنه لا يُعنى بالعلمية إلا وضعُ الاسم على الشخص للفرق بينه وبين ما شابهه» انتهى.

والذي يقطع بأنها أعلام حكايةُ ابن الأعرابي أنه يجوز حذف الأداة، فتقول: هذا عَيُّوقٌ طالعاً، فلو كان تعريفه بالألف واللام لما جاز حذفها، والمرادُ مع حذفها هو المرادُ مع وجودها.

وقوله وفـي **المنقولِ مِن مُجَرَّدٍ صالحٍ لها مَلْمُوحٍ بِهِ الأصلُ** أي: وفي العَلَم المنقول من صفةٍ أو مصدرٍ أو اسمِ عين. من مجرد، أي: من أداة التعريف، نحو: حَسَنٍ وفَضْلٍ ولَيْثٍ. واحتَرز بقوله: «صالحٍ لها» - أي: للأداة - من المنقول من فِعْل، نحو: يَشْكُر ويَزِيد، فإنه لا يصلح للأداة، فلا يجوز «اليَشْكُر» ولا «اليَزِيد» إلا لضرورة أو عُروض تنكير.

والوجهان هما أن يُلمح فيها الأصل فتدخل الأداة، أو لا يُلمح فيستديم التجريد، وأكثرُ دخولها على المنقول من الصفة كالحَسَن والعَبَّاس، ثم على المنقول من المصدر كالفَضْل، ثم على اسم العين كاللَّيْث والخِرْنِق[2].

ص: وقد يُنَكَّرُ العَلَمُ تحقيقاً أو تقديراً، فيُجرى مُجرى نكرة، ويُسْلَبُ التعيينَ بالتثنية والجمع، فيُجْبَرُ بحرف التعريف إلا في نحو: جُمادَيَيْنِ وعَمايَتَيْنِ وعَرَفات. ومُسَمياتُ الأعلام أولو العلم، وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات، وأنواعُ معانٍ، وأعيانٌ لا تُؤلفُ غالباً. ومن النَّوعي ما لا يَلزم التعريف.

---

(١) النص في شرح الجزولية للأبذي ص ٥٧٣ غير منسوب.

(٢) الخرنق: ولد الأرنب، يكون للذكر والأنثى.

ش: مثالُ تنكيره تحقيقاً: رأيتُ زيداً من الزيدينَ، وما مِن زيدٍ كزيدِ بنِ ثابت. وتنكيرُه تقديراً قولُ أبـي سفيان: «لا قُريشَ بعدَ اليوم»[1]، وقولُ بعض العرب: «لا بَصْرةَ لكم»[2]، وقال الشاعر[3]:

أزمـان سلمـى لا يَـرى مثلَهـا الـرا وُونَ فـــي شــامٍ ولا فـــي عِـــراقْ

ومثالُ سلبِ التعيين بالتثنية قولُ الشاعر[4]:

وقبلـيَ مــاتَ الخـالـدان كِـلاهُمـا عَميدُ بني جَحْوانَ وابنُ المُضَلَّلِ

وبالجمعِ قولُ طَرَفة[5]:

رأيـتُ سُعـوداً مِـن شُعـوبٍ كَثيـرةٍ فلم تَرَ عَيْني مثلَ سعدِ بنِ مالكِ

وقــال[6]:

أخــالــدُ قــد عَلِقْتُــكِ بعــدَ هِنْــدٍ فَشَيَّبَنــــي الخَــــوالِـــدُ والهُنُـــودُ

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٨٠، وشرح الكافية الشافية ص ٥٣٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٩٦، وشرح التسهيل ١: ١٨٠، وشرح الكافية الشافية ص ٥٣٣.

(٣) الكامل ص ٣٢١، والعروض لابن جني ص ١١٥ ـ وفيه تخريجه من عدة كتب في العروض والقوافي ـ وشرح التسهيل ١: ١٨١، واللسان (عرق) و (شأم).

(٤) الأسود بن يعفر. ديوانه ص ٥٧، والنوادر ص ٤٤٨، وإصلاح المنطق ص ٤٠٣، وشرح المفصل ١: ٤٦، والتنبيه والإيضاح لابن بري (خلد)، والصحاح واللسان (خلد) و (ضلل) و (جحا). وذكر ابن بري أن صواب إنشاده «فقبلي» لأن قبله:

فـإنْ يـكُ يـومـي قـد دنـا، وإخـالُـه كــواردةٍ يــومــاً إلــى ظِــمْءٍ مَنْهَـلِ

والخالدان: هما خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان، وخالد بن قيس بن المُضَلَّل، وهما من بني أسد.

(٥) ديوانه ص ٨٣، والكتاب ٣: ٣٩٦، والمقتضب ٢: ٢٢٢، والاشتقاق ص ٥٧، وكتاب الاختيارين ص ٥١٦، والصحاح (سعد) وتحصيل عين الذهب ص ٥٠٠، وشرح التسهيل ١: ١٨١. أراد بالسعود سعد بن زيد مناة، وسعد بن الحارث من بني أسد، وسعد بن بكر ابن هوازن.

(٦) جرير. ديوانه ص ٣١٨، والكتاب ٣: ٣٩٨، والمقتضب ٢: ٢٢٣، والمنصف ٢: ٣١٤، وتحصيل عين الذهب ص ٥٠١، واللسان (هند). خالد: مرخم خالدة. والخوالد: جمع خالدة. والهنود: جمع هند.

وفي هذا دليلٌ واضح ورَدٌّ على مَن ذَهب إلى أنَّ العلم لا تجوز تثنيتُه ولا جمعُه، / وتَقدَّم لنا ذكرُ هذا المذهب في «باب التثنية والجمع». [١:١٤٠/أ]

وقوله إلا في نحو جُمادَيَيْنِ يعني فلا تَسْلُبُ التثنيةُ العَلَمية، والعلمية في جُمادى هي شبيهة بعَلَمية أُسامةَ؛ لأنَّ كلَّ شهر يجيءُ بعد ربيع الثاني يُسَمَّى جُمادى[١]، فكان القياس إذا ثُنِّي أن يُنكَّرَ كما يُنكَّرُ[٢] غيرُه من الأعلام، فإذا أُريدَ تعريفُه عُرِّف بالألف واللام أو بالإضافة، وهذا حينَ ثُنِّيَ لم تدخل عليه الألف واللام، ولم يُضَفْ، فدلَّ على أنه باقٍ على عَلَميَّته، ومنه قولُ الشاعر[٣]:

حتى إذا رَجَبٌ تَوَلَّى، وانْقَضى وجُمادَيانِ، وجاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ

وأمَّا عَمايتان فهما جَبَلان، قال الشاعر[٤]:

لو أنَّ عُصْمَ عَمايَتَينِ ويَذْبُلٍ سَمِعا حَدِيثَكِ أَنْزَلا الأَوْعالا

وعَرَفاتٌ مواقف الحج وهي عَرَفة. قال المصنف: «واحدها عَرَفة»[٥].
قال: «ثم إنَّ العَلَم المُسمَّى به ما لا يَفترق إنْ لازَمَ لفظُه التثنيةَ كالفَرْقَدَينِ[٦]، أو الجمعَ كقُرَيْسِياتٍ[٧] وأَذْرِعاتٍ[٨] فله من مصاحبةِ الألف واللام وعدمِها ما لِعَلَمٍ مُسَمًّى به مُفردٌ على حسب ما سبق؛ فلِلْفَرْقَدَينِ ما لِلدَّبَرانِ، وكذا

---

(١) س: يسمى بعد جمادى.
(٢) ك، ح، ن: أن يتنكر كما تنكر.
(٣) هو أبو العيال بن أبي غُنَيْر الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص٤٣٤، وشرح التسهيل ١: ١٨١.
(٤) هو جرير. ديوانه ص ٥٠، وإيضاح الشعر ص ١٥٣، وسر صناعة الإعراب ص ٤٦٢، وشرح التسهيل ١: ١٨٢. العصم: الوعول، جمع أَعْصَم، وإنما جُعلت عصماً لبياض في أيديها. ويذبل: جبل. وفيما عدا م: أنزل.
(٥) شرح التسهيل ١: ١٨١.
(٦) الفرقدان: نجمان في السماء لا يغربان، ولكنهما يطوفان بالجدي. وقيل: هما كوكبان قريبان من القطب. وقيل: هما كوكبان في بنات نعش الصغرى.
(٧) قريسيات: اسم. الكتاب ٣: ٢٣٤، وفيه: قُرَيْشِيَّات. وانظر سر صناعة الإعراب ص ٤٩٧.
(٨) أذرعات: بلد في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء وعمّان.

الشَّرَطانِ[١] غالباً»[٢] لأنَّ ابن الأعرابي حَكَى[٣]: «طَلَعَ الشَّرَطُ»، وقُرَيْسِيات وأَذْرِعات بمنزلة المُسمَّى به مجرداً مع الإفراد لفظاً ومعنًى.

وقولـه **أُولو العِلْم** يشملُ الملائكةَ وأشخاصَ الإنسِ والجِنِّ والقبائلِ، كجِبْرِيلَ وزَيْدٍ والوَلَهانِ[٤] وفَزارةَ.

وقولـه **وما يحتاج إلى تعيينِه من المألوفات** السُّوَر والكُتُب والكَواكب والأَمْكنة والخَيْل والبِغال والحَمير والإبِل والبَقَر والغَنَم والكِلاب والسّلاح والمَلابِس كالبَقَرة والكامِل وزُحَلَ ومَكَّةَ وسَكابِ ودُلْدُل ويَعْفُور وشَدْقَمٍ وهَيْلة وواشِق وذي الفَقار[٥].

وقولـه **وأنواعُ مَعانٍ** مثالُه: بَرَّةُ للمَبَرَّة، وفَجارِ للفَجْرة، وخَيَّاب بن هَيَّاب للخُسْران، ووادي تُخُيِّبَ على تُفُعِّل عَلَمٌ للباطل.

وقوله **وأعيانٌ** مثالُـه: أبو الحارث وأُسامةُ للأسد، وأبو جَعْدَةَ للذئب. قال س[٦]: «إذا قلت: هذا أبو الحارث فإنما تريد: هذا الأسدُ، أي: الذي

---

(١) الشرطان: نجمان من الحَمَل، يقال لهما قَرْنا الحمل، وهما أول نجم من الربيع.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٨١.

(٣) اللسان (شرط).

(٤) الولهان: اسم شيطان يُغْري الإنسان بكثرة استعمال الماء عند الوضوء، أخرج ابن ماجه في كتاب الطهارة ـ الباب ٤٨ ـ ١: ١٤٦ أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ للوضوء شيطاناً يقال له وَلَهانُ، فاتَّقوا وَسْواسَ الماء».

(٥) البقرة: يعني سورة البقرة. والكامل: أي كتاب الكامل للمبرد. وسكاب: فرس عُبيدة بن ربيعة بن قحفان، وفرس الأجدع بن مالك. أسماء خيل العرب للغندجاني ص ١٢٤، ١٢٩. ودلدل: اسم بغلة نبينا محمد ﷺ. اللسان (دلل). ويعفور: حمار النبي ﷺ. الفائق ٣: ٧ ـ ٨، واللسان (عفر). وشدقم: فحل كان للنعمان بن المنذر. اللسان (شدقم). وهيلة: شاة كانت لقوم من العرب، من أساء إليها درَّت له بلبنها، ومن أحسن إليها وعلفها نطحته. شرح المفصل ١: ٣٤. وواشق: اسم كلب. اللسان(وشق). وذو الفقار: اسم سيف النبي ﷺ. اللسان (فقر). ولم يمثل لعلم البقر والملابس. وقد ذكر الدلائي في نتائج التحصيل ص ٦٨٩ أن «الحضرمي» اسم لرداء النبي ﷺ.

(٦) الكتاب ٢: ٩٤، وشرح التسهيل ١: ١٨٢. وقد أخذ أبو حيان هذا النص بلفظه من ابن مالك، وفيه مخالفة لما في الكتاب.

سمعتَ باسمه، أو عَرفتَ أشباهَه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كمعرفة زَيْد، ولكنه أراد: هذا الذي كلُّ واحد من أُمَّته له هذا الاسمُ». هذا نصه في «باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعاً في أُمَّته ليس واحد منها بأولى من الآخر».

قال المصنف في الشرح[1]: «فجعله خاصاً شائعاً في حال واحدة، فخصوصُه[2] باعتبار تعيينه الحقيقةَ في الذهن، وشِياعُه[3] باعتبار أنَّ لكل شخص من أشخاصِ نوعه قسطاً من تلك الحقيقة في / الخارج» انتهى. [١:١٤٠/ب]

وتقدم لنا الكلام[4] في علم الجنس، وما من نكرة إلا ويُتصور فيها هذا الذي ذَكر المصنفُ وغيرُه.

وقولـه **غالباً** احترازٌ مما جاء في بعض المألوفات من أعلام نوعيَّة كأبـي الدَّغْفاء للأَحْمَق، وهَيَّان بن بَيَّان للمجهول الشخص والنسب، وابن تَهْلَلَ وثَهْلَلَ وفَهْلَلَ للضالّ، وقِنَّوْر بن قِنَّوْر لنوع العبد، واقْعُدي وقُومي لنوع الأَمة، وأبـي المَضاء لنوع الفرس.

وقولُـه **ومن النَّوعي ما لا يلزم التعريفَ** قال المصنف في الشرح[5]: «لمَّا كان لهذا الصنف من الأعلام خصوصٌ من وجه وشِياعٌ من وجه جازَ في بعضها أن يُستعمل تارةً معرفةً، فيُعطى لفظُه ما تُعطاه المعارف الشخصية، وأن يُستعمل تارةً نكرةً، فيُعطى لفظُه ما تُعْطى[6] النكرات».

ويَعني بالنَّوعيّ أي نوعيّ المعاني، والطريقُ فيه السماع، فجاء من ذلك

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٨٣.

(٢) س، ك، ح، ف، م، ص: مخصوصه. ن: حصوصة. والتصويب من شرح التسهيل ونتائج التحصيل.

(٣) ص، ن: وشياعها.

(٤) تقدم في ص ١٠٦ ـ ١٠٩، ٣٠٦.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٨٣.

(٦) س: يستعمل. م: تعطاه.

فَيْنة وبُكْرة وغُدْوة وعَشِيَّة[1]، تقول: «فلانٌ يأتينا فَيْنةَ» بلا تنوين، أي: الحينَ دونَ الحينِ، و «فَيْنةً» بالتنوين، أي: حيناً دونَ حينٍ. وكذلك: يتعهدنا غُدْوة وبُكْرة وعَشِيَّة، فَبِلا تنوين إذا قصدتَ الأوقاتَ المُعَبَّر عنها بهذه الأسماء، وبالتنوين أي بُكْرةً من البُكَرِ، والمرادُ واحدٌ وإن اختلف التقديران. ولم يُسمع ذلك في نَوْعِـيِّ الأعيان، بل ما[2] جاء منه مُلْتَزَمٌ تعريفُه كأُسامةَ وذُؤالة.

ص: ومِنَ الأعلامِ الأَمثلةُ الموزونُ بها، فما كان منها بتاءِ تأنيثٍ، أو على وزنِ الفعلُ به أَولى، أو مزيداً آخرَه ألفٌ ونونٌ أو ألفُ إلحاقٍ مقصورةٌ، لم ينصرف إلا مُنكَّراً، وإن كان على زنة منتهى التكسير، أو ذا ألفِ تأنيث، لم ينصرف مطلقاً، فإنْ صَلحت الألفُ لتأنيثٍ وإلحاقٍ جازَ في المثال اعتبارانِ، وإن قُرِنَ مثالٌ بما يُنَزِّلُه منزلةَ الموزون فحكمُه حكمُه، وكذا بعضُ الأعداد المطلقة.

ش: الأمثلةُ الموزون بها إنما كانت معارفَ أعلاماً لأنَّ كل واحد منها يَدُلُّ على المراد دلالةً متضمنةً الإشارةَ إلى حروفه وهيئته، ولذلك تَقع النكرةُ بعدَها حالاً، وتُوصَف بالمعرفة، نحو: لا يَنصرفُ فُعَلُ المعدولُ، بل يَنصرف فُعَلُ غيرَ معدول، فما فيه تاءُ التأنيث كفَعْلة، أو على وزنِ الفعلُ به أَولى كأَفْعَلَ، أو مزيداً آخرَه ألفٌ ونونٌ كفَعْلانَ، أو ألفُ إلحاقٍ مقصورةٌ كحَبَنْطَى[3]، لم تَنصرف ما دامت معارفَ، وتَنصرف إذا وقعتْ موقعاً يُوجِبُ تنكيرُها، كقولك: كُلُّ فَعْلةٍ صحيح العين فجمعُه فَعَلاتٌ إنْ كان اسماً، وكلُّ فَعْلانٍ ذي مؤنثٍ فَعْلى لا ينصرف، وكلُّ أَفْعَلٍ غير علم ولا صفة يَنصرف. وما كان على زنة منتهى التكسير كمَفاعِلَ ومَفاعِيلَ، وذي ألف التأنيث كفَعْلاءَ وفُعْلَى، لا يَنصرف مطلقاً، سواءٌ أُنْكِّرَ أم بقي على تعريفه. وما له اعتبارانِ،

---

(١) زيد هنا في ن ما نصه: تقول: فلان يأتينا فينةَ وبكرةَ وغدوةَ وعشيةَ.

(٢) ما: سقط من س، ف.

(٣) الحبنطى: القصير الغليظ.

نحو: فَعْلى، إنْ حُكِم بتأنيثه لم يَنصرف معرفةً ولا نكرة، أو تكون الألف للإلحاق امتنعَ معرفةً، وانصرف / نكرةً. فهذه ثلاثة أقسام. والرابع ما [١:١٤١/أ] يَنصرف معرفةً ونكرةً كفاعِلٍ، فإنه ليس له مَعَ العلمية سببٌ.

وقال ابن هشام: «قد اتَّفق أصحابُنا في أمثلة الأوزان أنها إنِ استُعملت للأفعال خاصَّةً حُكِيتْ، نحو: ضَرَبَ وزنُه فَعَلَ، وانْطَلَقَ وزنُه انْفَعَلَ، وإنِ استُعملت للأسماء، وأُريدَ بها جنسُ ما يُوزَنُ، فإنَّ حكمَها حكمُ نفسها وهي[١] أعلام، فإنْ كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية لم تنصرف، نحوُ قولك: فعلانُ لا يَنصرف، وأَفْعَلُ لا ينصرف. وإنْ لم يُرَدْ بها ذلك، وأُريدَ بها حكايةُ موزونٍ مذكورٍ معها، ففيه خلاف، نحو قولك: ضارِبة وزنُها فاعِلة، فمنهم من لم يصرف هنا فاعِلة لأنَّ هذه الأمثلةَ أعلام، فهذا عَلَمٌ فيه تاءُ التأنيث، ومنهم من قال: تُحكى به حالة موزونه، وهم الأكثر، فيَصرف هنا فاعِلة، وإذا قال: عائشةُ وزنُها فاعلةُ، منع من الصرف إذْ لا حكاية تُوجِب تنوينه، بل إنْ قلنا بالحكاية جملة لزم هنا[٢] ترك الصرف لذلك. واختلافُهم هنا ـ وأنت لم تَذكر لفظَ الأول بعينه ـ يُوجِب أن لا يكون اختلاف في الحكاية إذا ذَكرتَه بعينه، وهذا من دقيق علم هذه الصناعة» انتهى.

وقوله **فحُكْمُه حُكْمُه** أي: حُكمُ ما نُزِّلَ منزلتَه من الصفات. مثالُه: هذا رجلٌ أَفْعَلُ، حكمُه حكمُ أَسْوَدَ لأنك نَزَّلتَه منزلتَه إذْ جعلتَه صفةً لرجُل، فامتنع الصرف.

قال المصنف في الشرح[٣]: «وخالف سيبويهِ المازنيُّ، فقال: ينبغي أن يُصرَف. ورَدَّ المبردُ عليه، وصَوَّبَ قولَ س[٤]» انتهى.

---

(١) فيما عدا م: هي. وفي نتائج التحصيل: حكم أنفسها وهي.
(٢) ك، ن: فيها.
(٣) شرح التسهيل ١ : ١٨٤.
(٤) الكتاب ٣: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

ولم يَذكر المصنفُ ما رَدَّ به المبردُ على أبي عثمانَ ولا ما صَوَّبَ به قولَ سيبويه. والذي قال المازنيُّ[١]: إنَّ أَفْعَلَ هنا مثال للوصف، وليس بوصفٍ؛ ألا ترى أنه يَجب صرفُ أَفْعَل في قولنا: كُلُّ أَفْعَلٍ إذا كان صفةً فإنه لا ينصرف. قال: فكذلك إذا قلنا: «هذا رجل أَفْعَل» يجبُ صرفُه لأنه ليس بصفة، بل هو مثال للوصف.

ورَدَّ أبو العباس على أبي عثمان، فقال[٢]: أَفْعَل في قولنا: «هذا رجُل أَفْعَل» في اللفظ صفة، وليس فـي قولنا «كُلُّ أَفْعَل» صفة في اللفظ، فليس المُراعَى ما مُثِّلَ به، بل المُراعَى حكمُه في اللفظ.

وقال أبو سعيد[٣]: ما رَدَّ به أبو العباس على أبي عثمان صحيح إلا أنه مصروف، خلافاً لـ «س»، وذلك أنَّ أَفْعَل هنا صفة، وكان ينبغي منعُ صرفِهِ للوزنِ والوصفِ إلا أنَّ أَفْعَل أقصى أحوالِه في الوصف أن يكون كأَرْبَع إذا وُصف به، فهو اسم وُصِفَ به، وما هو كذلك لا يَمتنع من الصرف.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: «ما قاله أبو سعيد مُختلّ، والصحيحُ في النظر قولُ س، وذلك أَنَّ أَرْبَعاً وُضِعَ على أن يكون اسماً ليس بصفة[٤]، فعَرَض فيه الوصفُ، فلم يُعْتَدّ به، وأَفْعَل هذا لم يستقرّ في كلامهم لا اسماً ولا صفة، فينبغي أن يُراعى فيه حكمُه الحاضر له، وقد وجدْنا العربَ
[١:١٤١/ب] تَحكم / للكناية بحكم المكني عنه؛ ألا تراهم يمنعون صرف «فُلانةَ»، وليس في الحقيقة باسمِ عَلَم، لما كان كناية عن عَلَم، وكذلك يحذفون التنوين في قولهم: «فلانُ بن فلان» إلى غير ذلك من الأحكام، وهذا في قولنا: «رجُل أَفْعَل» ليس في الحقيقة بصفة، بل هو كناية عن صفة، فينبغي أن يحكم له

(١) المقتضب ٣: ٣٨٤ وهذا معنى قوله لا لفظه.
(٢) المقتضب ٣: ٣٨٣ وهذا معنى قوله لا لفظه.
(٣) معنى قوله هذا في شرح الكتاب ٤: ٨٢/أ.
(٤) م: لا صفة.

بحكم ما كُني به عنه، فيُمْنَع.

فإن قيل: قد تكون الصفةُ على هذا الوزن مصروفةً كأَرْمَلٍ.

قلتُ: عِلّةُ صرفِ أَرملٍ معدومةٌ في أَفْعَلَ هذا، ومَعَ ذلك فإنَّ الأكثرَ في أَفْعَلَ الوصف أن لا ينصرف لأن ما جاء دون شَرْطَيْ منع صرفه ـ وهما أن لا تَدخُله تاء التأنيث، ولا يكون اسماً في الأصل ـ قليل جدًّا.

فإن قيل: فأَفْعَلُ أيضاً في قولنا: «كُلُّ أَفْعَلَ صفةً لا ينصرف» كنايةٌ عن صفة.

قلت: بل هو اسم مُثِّلَ به الوصفُ، ولم يَجْرِ في اللفظ صفة على موصوف فيُمنع، ولا فيه معنى وصفٍ فيراعى، وإن لم يَجْرِ صفة، فصَحَّ مذهب س» انتهى.

وفي البسيط: ألفاظُ التمثيل الاصطلاحيةُ جَرَتْ مَجرى اسم الجنس للصِّيَغ، ولم تَجْرِ مَجْرى الأعلام لها بحق الأصل، فإنْ قُصِدَ بها قصدُ التعريف من غير آلةٍ جَرَتْ مَجْرى الأعلام، فإن كان في المثال عِلّةٌ أُخرى امتنعَ الصرف، وإلا فلا، نحو قولـك «أَفْعَلُ إذا كان صفةً لا ينصرف»، عَنيتَ نفسَ المثال، فصار كالعَلَم، وفيه الوزن، فيَمتنع.

وإنْ جَرَتْ نكرةً على أصلها فما يُقصَد بها نوع، تقول: كلُّ أَفْعَلٍ إما وصفٌ أو اسم، وكلُّ فَعْلانٍ فإما مذكرُ فَعْلانةٍ أو مُذكر فَعْلَى، وكلُّ أَفْعَلٍ إذا كان وصفاً مَنعتَه، وكلُّ أَفْعَلٍ إذا كان اسماً صَرفتَه، تصرف أَفْعَلَ في هذه المُثُل كلِّها لأن كلاًّ منها اسمٌ لمطلق المثال الواقع على القسمين. وتقول: كلُّ مَفاعِيلَ لا يَنصرف، وكل فَعْلاءَ لا ينصرف، لا تَصرف مَفاعِيلَ ولا فَعْلاءَ لأنهما لا ينصرفان نكرة.

وما يُقصَدُ به مخصوص ولم يُقصَد مُطلَقُ الوزن جَرى مجرى الموزون لأنه كناية، فتقول: كلُّ رجل أَفْعَلَ، أو رجل أَفْعَلَ، لا يَنصرف لأنك صَيَّرتَ

فيه معنى الوصفية، فامتنع من الصرف في نفسه، كأنك قلت: رجُلٌ أَحْمَرُ، إذْ أجريتَه على موصوف كما كان أَحْمَرُ جارياً. ولو قَصدتَ الوصفَ دونَ إجراءٍ على موصوف، فقلتَ: كلُّ أَفْعَلٍ لا ينصرف، وأنت تريد أَحْمَرَ وشِبْهَه، كما تقول: كلُّ آدَمَ في الكلام لا أَصْرِفُه، صَرفتَ لأنه ليس جارياً على موصوف، ولو مَنعتَ لزم أن يكون في نفسه صفة، ولا يكون لأنه[1] مثال، فإذا جرى وصفاً كان فيه شبه الصفة. هذا مذهب س[2] والخليل[2].

وذهب المازنيُّ إلى صرف هذا القسم، وجَعله كالمثال غير المقصود لأنه مثال لا وصف، فلا عِلَّةَ له حاشا الوزن» انتهى. وذكر قول أبي العباس والسيرافي[3].

وقوله **وكذا بعضُ الأعداد المُطلقة** الإشارة بـ «كذا» إلى أنها أعلام تمنع / الصرف للعلمية والتأنيث، والمعنيُّ بقوله «مطلقاً» هي التي لم تُقَيَّدْ [١٤٢:١/أ]
بمعدود محذوف ولا مذكور، إنما دُلَّ بها على مجرد العدد، وكانت أعلاماً «لأنَّ كلاًّ منها يَدُلُّ على حقيقة معينة دلالة خارجة من الشركة متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم به» قاله المصنف[4]. قال: «ولو عُومِلَ بهذه المعاملة كلُّ عدد مُطلق لصحَّ»[4]. ويعني بهذه المعاملة العَلَميَّة. وقال: «ولو عُومِلَ بذلك غيرُ العدد من أسماء المقادير لم يَجُز لأنَّ الاختلاف في حقائقها واقع بخلاف العدد، فإن حقائقه لا تختلف»[4]. ويعني بالاختلاف في حقائقها أن الرِّطْلَ والقَدَحَ ونحوَهما تختلف باختلاف المواضع، فلا تَدل على حقيقة معينة، أمَّا العددُ فالثلاثةُ ثلاثةٌ عندَ كلِّ أحد، وفي كل مكان، وفي كل لغة.

ومثالُ كونِ بعض الأعداد المطلقة لا تَنصرف قولُهم: سِتَّةُ ضِعْفُ

---

(١) ك، ن: ولا يكون نكرة.

(٢) الكتاب ٣: ٢٠٣ ـ ٢٠٥.

(٣) موضع هذه الجملة في ح، ص، م بعد قوله السابق: «وذهب المازني إلى صرف هذا القسم».

(٤) شرح التسهيل ١: ١٨٥.

ثلاثةَ، وثلاثةُ نصفُ سِتةَ، فتُمنع الصرفَ للتأنيث والعَلَميَّة كما قلنا، ولم يَحفظ المصنفُ في ذلك خلافاً.

وذكر صاحبُ[1] رُؤوس المسائل في ذلك خلافاً، قال: وإذا قلت: ستةُ ضعفُ ثلاثة، وثمانيةُ ضِعفُ أربعة، لم تصرف الستةَ ولا الثمانيةَ عند الزمخشري[2]، وقال بعض الشيوخ: هي مصروفة.

ص: وكَنَوْا بِفُلانٍ وفُلانة عن نحو: زَيْدٍ وهِنْد، وبأبـي فُلانٍ وأُمِّ فُلانة عن أبـي بكر[3] وأُمِّ سَلَمة، وبالفُلانِ والفُلانة عن لاحِقٍ وسَكابِ، وبِهَنٍ وهَنَة أو هَنْت عن اسمِ جنسٍ غيرِ علم، وبِهَنَيْتُ عن جامَعْتُ ونحوه، وبِكَيْتَ أو كَيَّةَ وبِذَيْتَ أو ذَيَّةَ وكذا[4] عن الحديث، وقد تُكْسَرُ أو تُضَمُّ تاءُ كَيْتَ وذَيْتَ.

ش: أشار بقولـه «عن نحوِ زيد وهند» إلى الأعلام أولي العلم، ففُلانٌ كناية عن عَلَمِ مذكَّر من ذوي العقل، وفُلانة كناية عن عَلَمِ مؤنَّث من ذوات العقل، وكذا أبو فُلان وأُمُّ فلان كأبي زيد وأُمِّ بكر. وأشار بقولـه «عن لاحِقٍ وسَكابِ» إلى الكناية عن أعلام البهائم المألوفة. وزادوا الألف واللام فرقاً بين كنايةٍ عن عَلَمِ مَن يَعْقِل وبينَ كنايةٍ عن عَلَمِ ما لا يَعقل. وأشار بـ «هَنٍ» إلى مذكر اسم الجنس، وبـ «هَنة أو هَنْت» إلَى مؤنث اسم الجنس. ولما كان الغرضُ من الكناية السترَ كَثُرت الكِنايةُ عن الفَرْجِ بـ «هَن»، وعن فعل الجِماع بـ «هَنَيْتُ». ويقال للمرسل بحديث: قُلْ كَيْتَ وكَيْتَ، أو قُلْ ذَيْتَ وذَيْتَ، بفتح التاء وكسرها وضمها، وليس مع التشديد إلا الفتح، وقد يقع مقامهما

(١) إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أَصْبَغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف [. . . ـ ٦٢٧ هـ] شيخ العربية، وواحد زمانه بإفريقيَّة. ولي قضاء دانية وغيرها، أخذ العربية عن أبي ذر الخشني، وروى عن أبي القاسم بن بقي. وروى عنه القاضي أبو القاسم بن ربيع. وكتابه المذكور هو في الخلاف بين النحويين. التكملة لابن الأبار ١: ١٤٣ [الترجمة ٤٤١]، وبغية الوعاة ١: ٤٢١، وهمع الهوامع ٥: ٣٠٥.

(٢) المفصل ص ١١، وشرحه لابن يعيش ١: ٣٧، ٣٩.

(٣) ك: عن نحو أبي بكر.

(٤) م، وشرح التسهيل: أو كذا.

«كذا وكذا»، ملخص من كلام المصنف في الشرح[1].

وقال بعض أصحابنا: الوجهُ في فُلان وفُلانة أنه ينطلق كناية عن كل عَلَم في الرجال والنساء، إما لإضراب[2] المتكلم عن ذلك العَلَم نسياناً أو إبهاماً، وليس بعَلَم في الجنس لأن العَلَم الجنسيَّ إنما يكون في البهائم لاستواء آحاد الجنس منها بالنسبة إلينا، وطامِر بن طامِر من الأعلام لأنه اسم لكل بُرْغُوث، وهو / من الطُّمور، وهو الوَثْب، خُصَّ بذلك وإن كان غيرُه يَثِبُ. وقال الأستاذ أبو علي: طامرٌ اسم عَلَم كأُسامة. [١٤٢:١/ب]

وقال ابن خَروف: وهَنُ بن هَنٍ بمنزلة فُلانِ بنِ فُلان. وهنا نَظَّر س[3] بأنَّ الهَن والهَنة للمعرفة، وليس كذلك بغير لام. وقال ابن الأعرابي: قالت هندُ بنةُ الخُسِّ لأبيها: «يا أبَتِ مَخَضَتِ الفُلانةُ»[4] لناقةٍ لأبيها.

وقال أبو العباس: وأمَّا قولُهم طامِرُ بنُ طامِرٍ وهَنُ بنُ هَنٍ فإنه معرفة كما كان ابن عِرْس وهَنْتُ بنتُ هَنْتٍ، كلُّه كناية كفُلانٍ[5] بنِ فُلان، وهي معرفة لأنه أُريد به زَيد بن زيد[6]. قال الأستاذ أبو بكر: هذا نَصٌّ[7] بأن هَنْتاً كناية عن علم إلا أنه لما لا يعقل. وقال الأستاذ أبو علي: الهَنُ والهَنْتُ كنايتان عن النكرات خاصة، والفُلان كناية عن عَلَم غير عاقل. وقال ابن تَقِيّ[8]: ويقال في الآدميين أيضاً هَنْتٌ وصلاً، وهَنة وقفاً، وفي غيرهم هَنة

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٨٥.

(٢) ك: لإضمار.

(٣) قال: «فإذا كنيت عن غير الآدميين قلت: الفُلان والفُلانة، والهَنُ والهَنةُ، جعلوه كناية عن الناقة التي تسمى بكذا، والفرس الذي يسمى بكذا، ليفرقوا بين الآدميين والبهائم» الكتاب ٣: ٥٠٧.

(٤) اللسان (مخض). مخضت الناقة: أخذها الطلق.

(٥) س: لفلان.

(٦) ص، م: زنم بن زنم.

(٧) ك: نظر. ن: نظر لأن.

(٨) عبد الواحد بن محمد الجذامي المالقي أبو عمرو ـ أو أبو عمر ـ بن تقي [. . . ـ ٦٣٧ هـ]، =

وصلاً ووقفاً فرقاً بينهما. وقال أبو الحسن: هذه كنايات وضعت للتذكير عند النسيان، وقد تكون للإضراب عن العَلَم. انتهى.

وكَيْتَ كَيْتَ[1]، وذَيْتَ ذَيْتَ[2] يقالان بالعطف وبغير العطف، وهي كناية عن أحاديثَ مجموعةٍ غيرِ معلومة عندَ المخاطب. وقال ابنُ تَقِيّ: كَيْتَ وكَيْتَ كناية عن الحديث الذي تُريد إبهامه، كما أنَّ فلاناً كنايةٌ عن عَلَمٍ لا يعرفه المخاطب.

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه
الجزءُ الثاني من كتاب «التَّذْييل والتَّكْميل»
بتقسيم مُحققه، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ
الجزءُ الثالث، وأولُه:
«بـابُ المـوصـول»

= روى عن الشلوبين، وروى عنه ابنا أخته أبو عبد الله وأبو جعفر الطنجاليان. كان مقرئاً مجوداً محدثاً ماهراً في علم العربية. سكن بأخرة مراكش، وفيها توفي. الذيل والتكملة ٥: ١: ٦٨ ـ ٦٩.

(١) كيت: سقط من ص، م، ن.

(٢) ذيت: سقط من ص، م.

فهرس الموضوعات